



حقّ العودة

مقدّس وقانونيّ وممكن

سلمان أبو سته

حق العودة مقدس وقانوني وممكن

إهداء

إلى

كل شهيد سقط على أرض الوطن ومن أجله
كل شيخ قضى في المخيم ينتظر العودة
كل امرأة ثكلت في عزيز لديها
كل طفل شاهد النكبة بعينيه وقضى شبابه محارباً من أجل العودة
كل طفل ولد في المخيم وقلبه لا يزال في موطنه ولن يستريح حتى يعود إليه
أهدي هذا الكتاب وفي عنوانه ما يكفيه

فهرس

كشف بالجداول والأشكال

مقدمة الطبعة الأولى

لم يحدث في التاريخ الحديث سابقة لأقلية أجنبية تغزو الغالبية الوطنية وتطردها من ديارها ، وتزيل آثارها الطبيعية والثقافية ، بدعم مادي وسياسي وعسكري من الخارج ، وتدعى أن هذا نصر للحضارة وتحقيق لإرادة إلهية ، مثلما حدث في فلسطين . ولم يحدث أن أقيمت دولة على أرض لا تملك إلا ٨٪ منها ، مثلما أقيمت إسرائيل على أرض تبلغ ملكية الفلسطينيين فيها ٩٢٪ . ولم يحدث أن أقيمت دولة على أشلاء **٥٣١** مدينة وقرية وطرد أهلها الذين تبلغ نسبتهم ٨٥٪ من سكان الأرض التي تحولت إلى دولة ، كما حدث في إسرائيل .

هذه هي«النكبة» إذن . هي تمزيق وشائج الشعب بأرضه ، و نزع الطفل من أحضان أمه . هي فصل الشعب الفلسطيني عن أرضه ، والحكم عليه بالإبادة الجغرافية .

لكن الشعب الفلسطيني بقي متماسكاً صابراً مثابراً ، خرج من غبار حروب ومعارك وغارات ، شهد سقوط أنظمة وإزالة عروش واغتيال زعماء من أجل قضيته ، وبقيت وحدتة متمثلة في وحدة القرية ، متماسكة قوية بفضل الترابط الأسري القوي ، وبقيت عزيمته ثابتة على العودة إلى الوطن : مسقط الرأس ومثوى الجدود ومسرح التاريخ ، ذاك الوطن بأصغر معانيه : دار أو بئر أو تل أو جامع أو مزار أو أثر قديم .

وعندما أطلت أوسلو برأسها ، استبشر الناس البسطاء خيراً . تصوروا أن العدو الذي أقام كيانه على أشلائهم ، والذي استقى ماء الحياة من دماء مماتهم ، قد تاب وآب إلى الطريق الصواب ، وأقر بخطئه ، وكفر عن ذنوبه ، وسلم بأحقية الشعب الفلسطيني في أرضه ، واكتفي بما التهم منها ما التهم .

ولكن سرعان ما انكشف هذا الوهم ، وحلّ مكانه إحباط وخيبة أمل ، بل وموجة من اليأس غمرت من لم يحمه إيمانه . لكن الشعوب تستوعب هذه الصدمات ، ثم تتمخض عن تجديد للعزم ، وتجميع للصفوف ، وإعادة للهيكلة ، ثم المضي بعزم جديد وفكر جديد . ومن يقارن اليوم بين حالنا في عام ١٩٩٤ وسنة ٢٠٠٠ ، ويجد هذا الطوفان من المشاعر والمظاهر الوطنية في التعبير عن حق العودة ، تدهشه هذه القوة الكامنة في الشعب ، ولكنه لا يستغرب وجودها فيه ، وقد صبر مائة عام وهو مجاهد أو مكافحٌ أو صابر .

وخلال الأسابيع الماضية ، تصلني كل يوم أخبار التنظيمات والمظاهرات والبرامج

التي أعدها الفلسطينيون للتذكير بالنكبة والتأكيد على حق العودة : مسيرة أمام البيت الأبيض في واشنطن وأخرى في ميدان الطرف الأغر في لندن ، ومسيرة في الأردن واعتصامات أمام البرلمانات الأوروبية ومسيرة شباب اللاجئين وأطفالهم من مخيماتهم في الضفة إلى قراهم في فلسطين المحتلة ، ومذكرات إلى السفارات في دمشق ، واحتجاج في بيروت . . . الخ . وهذا كله ليس بجديد في تفاصيله ، ولكنه جديد في أنه ولأول مرة منظم في تنسيق مركزي باتفاق مسبق .

وهذه المقالات التي ختمت بالمحاضرة في منتدى الشهيد غسان كنفاني هي تسجيل لهذه الظروف التي أحاطت بنا منذ أوسلو إلى اليوم ، ورد على التخرصات ، وكشف للأباطيل التي يسوّقها العدو ، وتأكيد للحق الطبيعي لكل إنسان في بيته .

ولم يكن لهذا الكتاب أن يصدر لولا تشجيع ومبادرة المناضل الصادق الدكتور جورج حبش ، الذي بقي مثل أرضنا صامداً ، ومثل حقنا لا يساوم فيه . فهو الذي تكرم بدعوتي إلى دمشق لإلقاء محاضرات وإجراء لقاءات ، واقترح جمع المقالات التي سبق نشرها ، في كتاب واحد . فله الشكر والتقدير .

في مقال (**حق العودة مقدس وقانوني وممكن**) ، نستعرض لهذا الحق من ناحية وجدانية وقانونية ، ونبين أن الإدعاء الإسرائيلي (والغربي معه) بأن العودة مستحيلة من ناحية عملية هو ادعاء باطل . وهذا رد على المتطبعين وأشباههم الذين عاشوا على المتاجرة ببضاعة السلام ، ونظموا المؤتمرات المشتركة مع الإسرائيليين لإقناع العرب بأن ليس لهم قضية وأنه ليس للفلسطينيين فلسطين! حاولوا تدجين العرب ، عن طريق الاقتصاد حيناً ، وعن طريق«**العلم المشبوه**» حيناً آخر . وهذا ما نكشف له في مقال ثانٍ .

من هنا دعونا إلى التمسك بالحق الأساس ، تفضيلاً وأولوية عن الحق السياسي ، واقترحنا إنشاء (**هيئة أرض فلسطين**) ، لأن الحق الأساس لا ينقضي بالزمن ولا يساوم عليه .

ولكي نقدر حجم الهوة التي أوقعتنا فيها أوسلو ، نقارن في مقال (**الفجوة بين الحقوق الفلسطينية واتفاق طابا أكبر من دبلوماسية الضعيف**) بين الحقوق الفلسطينية المؤكدة حسب الشرعية الدولية وتلك التي تقبل إسرائيل أن تتفاوض عليها . ويكفي أن نستعرض هذه المقارنة لندرك أن أوسلو ، لو بقت مقياساً لحقوقنا ، لا تقل نكبتنا فيها عن نكبة ١٩٤٨ .

ولكن يجب ألا يغمرنا اليأس . فهذا صرح الصهيونية العتيّة تبدو فيه التشققات ، وإن كانت صغيرة ، لكنها في ازدياد . تخلت إسرائيل عن سيناء مرتين ، وهاهي تستعد

لمغادرة لبنان . أنكرت إسرائيل وجود الفلسطينيين ومنظمة التحرير ، وهي الآن تعترف بالاثنين . ادعت إسرائيل إنها قامت بمعجزة خارقة : شعب ضئيل مكافح هزم سبعة جيوش . اتضح الآن أن عدد القوات الإسرائيلية كان دائماً يفوق ضعف مجموع العرب ، وفي المعارك يفوقهم بنسبة ٤ :١ .

ادعت إسرائيل أن اللاجئين خرجوا طوعاً أو بأوامر من العرب . الآن أعترف مؤرخوهم الجدد بما كنا نعرفه من سنين . اعتبرت إسرائيل الكيبوتز عماد الصهيونية ورمز ارتباط اليهودي بالأرض . وها نحن الآن نشهد الهجرة من الكيبوتز ، والإفلاس الفكري والمالي لثلاثة أرباع الكيبوتز ، مما حدا بعتاة الصهيونية مثل آريل شارون إلى بيع أراضي الكيبوتز المؤجرة ، وهي أراضي اللاجئين ، إلى كل يهودي راغب حتى ولو لم يكن إسرائيلياً . هذا ما يعالجه المقال (**إسرائيل تبيع أراضي اللاجئين**) .

وهناك من ضعفت هممهم أو من زاد طمعهم سواء كانوا أشخاصاً ، وهم قلة ، أو حكومات ، وهم كثرة ، واعتقدوا أنهم يكتفون من نكبة فلسطين بالإياب من الساحة محملين بغنائم التعويض . في مقالي (**التعويض**) نكشف هذا الوهم ببيان الخطة الإسرائيلية في«التعويض» التي يساندها الغرب . ويا حبذا لو قرأه كل من سولت له نفسه أن يستبدل الحقوق ببضعة دريهمات .

وبعد مرور أكثر من ٥٠ سنة ، كُشفت لنا أسرار النكبة ، وفتحت ملفات إسرائيلية وإنجليزية وأمريكية . وهنا نجد تضاريس النكبة وطرقها ووديانها . ونعجب من شيئين : الأول :أنه كيف لا تكون النكبة ، وهذا حال الموقف العربي المنهزم قبل دخول المعركة؟ وكيف لم نصدق التقارير الأجنبية التي تنبأت بكل ذلك في مطلع عام ١٩٤٨؟ والثاني : كيف أن حدس الشعب الفلسطيني وحسه الصادق كشف له بجلاء من هو العدو ومن هو الصديق ، ومن هو الوطني ومن هو المتعاون مع العدو! صحيح أنه لم يملك مستندات أو وثائق . لكن ما كشفت عنه كل هذه الوثائق الجديدة لم يخرج عما كان يدركه الفلسطينيون بإحساسهم . والفرق أنهم الآن يعرفون متى وكيف . نناقش هذا الموضوع في المقال المطول (**على هامش حرب فلسطين**) .

ويتبع ذلك كشف جرائم الحرب الإسرائيلية التي لم ينج منها لاجئ واحد عام ١٩٤٨ . الآن وصلت إلينا التقارير الداخلية لمراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . ونجد بالاسم والتاريخ والعدد قصص المذابح التي اقترفتها إسرائيل ، وحَكَاها الناجون منها . لم يصدقهم الغرب ، بل لم يستمع لهم . وبقيت ذكرياتهم الدامية في

صدورهم أو نقلوها لأولادهم أو سجلت في كتب عربية محدودة الانتشار . هنا نبين قصة **(حرق أهالي الطيرة أحياء)** ، و**(سياسة المذابح في الجليل)** من واقع تقارير مراقبي الهدنة . وهناك قصص أخرى نستقيها من هذا المصدر سننشرها في المستقبل القريب .

وقد ظهر خلال الشهور الماضية كتاب مثير للدهشة والألم ، اسمه «المكان المقدس» ، مؤلفه ميرون بنفنستي ، النائب السابق لرئيس بلدية القدس ، وهو يهودي شرقي (سفاردي) . يشرح المؤلف في الكتاب نكبة المكان ، كيف هدموا البيوت العربية وكيف حصدوا المحاصيل وحرقوها ، كيف قطعوا أشجار الزيتون والبرتقال ، كيف أسكنوا المهاجرين اليهود في بيوتنا ، وكيف تملك هؤلاء الفزع من ظهور عفاريت العرب في الليل ، وكيف توزعت عليهم أراضينا وكيف تشاجروا من يأخذ الأفضل . . الخ . ونستقرئ من الكتاب حقيقتين : الأولى أن إسرائيل تشعر بصلف القوة بحيث تنشر ما كان مكتوماً إلا بالعبرية في نطاق محدود ، والثانية أن كل ما حَدّث به اللاجئون من مذابح وطرد وتنظيف عرقي هو صحيح ، بل ويضيف المؤلف تفاصيل وأرقام تضيف معلومات جديدة . ولكنه ، مثل غيره ، يخشى ، إلى حد الذعر ، عودة اللاجئين إلى ديارهم ، وينتقد ما كتبتُه عن أن العودة ممكنة ويصفه بأنه «ليس عقلانياً» ، ويمدح العقلانيين الذين يمجدون فضائل «الواقعية» . لكن المرء لا يملك إلا أن يحس بأن المغتصب لا يستبعد اليوم الذي تعود فيه الحقوق إلى أصحابها . ونعرض لهذا الكتاب في مقالة (**اعترافات المؤرخين الجدد : إسرائيل قامت بأكبر عملية تطهير عرقي**) .

وما زالت المفاوضات السورية الإسرائيلية ، ما بين توقع لبداية ، وإعلان لنهاية . وهي في مجملها تشمل الأراضي الفلسطينية المنزوعة السلاح الواقعة تحت السيطرة السورية عام ١٩٤٨ . وهناك غموض لدى الكثير من الناس عن ماهية هذه الأراضي وطبيعتها القانونية وتاريخها وسكانها . هنا نعرض في مقالتين ، أوضاع هذه الأرض والسيادة عليها والمياه فيها وتاريخها والقيمة العسكرية لها . وقد أثار هذان المقالان اهتمام الكثيرين لقلة المعلومات المتوافرة منها .

أثناء الإعداد لهذا الكتاب ، تواترت الأنباء عن الكر والفر في مفاوضات كامب دافيد الثانية ، وعاش الفلسطينيون على أعصابهم ، لا أملاً في سلام قائم على العدل ، فيستحيل أن يسلّم الغاصب المحتل طائعاً مختاراً ويعيد الحق المسلوب ، ولكن خشية من انهيار المفاوض الفلسطيني تحت الضغوط الهائلة . وبحمد الله ، هذا لم يحدث .

وما نتمناه أن يستمر هذا الموقف الصامد ، خصوصاً وأن الفئة المستسلمة لا تزال

ذات نفوذ ، ونسمع لها صوتاً نشازاً ، تطرب له الدوائر الإسرائيلية والأمريكية ، وتصف هؤلاء بالواقعية والعقلانية . وهذا ما حفزنا إلى إيضاح الفرق بين الحق والباطل فيما يدعيه هؤلاء ، عن خبث أو جهل ، في مقالين : الأول : (**لمن التعويض ولماذا؟**) ، والثاني (**حق العودة ليس قانونيا فقط بل ممكن أيضاً**) . والأخير مبني على دراسة مفصلة للسكان والمياه والمجتمع والاقتصاد في إسرائيل . ولا يخفي على القارئ ما تحويه السطور وما بينها .

كما لا يخفى على القارئ اللبيب أن هذه المقالات نشرت خلال ٥ سنوات ، ابتدأت عندما كان الحديث عن حق العودة كالقابض على الجمر ، ولكن عاد الوعي القومي إلى قوته ، وبقي الحق ثابتاً . وهو ما أردنا تأكيده في كل مرة . ولهذا فقد يجد القارئ تكراراً لبعض المواضيع المطروحة . ولذلك أوجزنا بعض المقالات ، وأشرنا في بعضها إلى التفصيل في مكان آخر .

وعن فشل مباحثات كامب دافيد الثانية بسبب إصرار الشعب الفلسطيني على التمسك بحق العودة ، انتابت كتّاب اسرائيل حالة من الذعر بعودة الدعوة إلى حق العودة ، بعد أن ظنوا أنه دفن في اتفاقية أوسلو ، وكتبوا عدداً لا يحصى من المقالات المرتبكة وتحتوي على كثير من المغالطات في المبادئ والحقائق والدعاوى . في مقال (**حق العودة بين المناورة والتحقيق**) ، نستعرض هذه المغالطات ، ونفندها ، ويتضح من ذلك أنه لا يوجد سبب قانوني أو جغرافي أو ديموغرافي أو اجتماعي يمنع العودة ، اللهم إلا عنصرية اسرائيل ، وهذه مصيرها إلى الزوال .

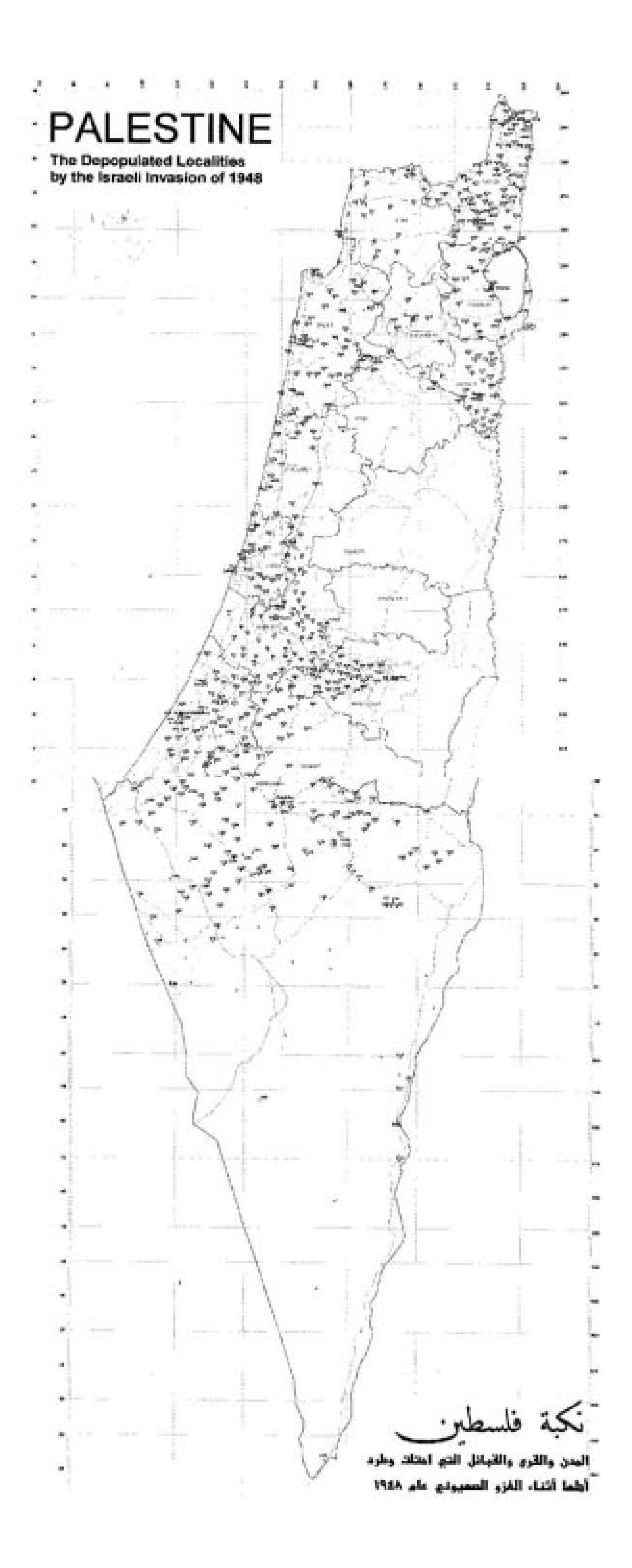
ونختم بالمحاضرة التي ألقيتها في منتدى الشهيد غسان كنفاني . وبغض النظر عن محتواها وردود الفعل الإيجابية لها ، فإن سعادتي كانت غامرة عندما كنت أتأمل هذه الوجوه الطيبة من الناعمة والمفتخرة وبيسمون وكراد البقارة وكراد الغنامة وطبرية وصفد وعين الزيتون وسعسع وغباطية والفراضية وحطين ولوبية وناصر الدين . . . وغيرها ، هذا إذا ما ذكرنا الجليل الشرقي فقط الذي هاجر معظمه إلى سوريا . رأيت الوجوه المغضنة ورأيت الوجوه الشابة ، كلها تتطلع بشوق إلى الوطن ، وتنصت باهتمام إلى سرد حقوقها : ما هي وكيف تُسترد؟ وآمنت مجدداً بأن الشعب الفلسطيني حيّ لن يموت ، وأن حق العودة مقدس وقانوني وممكن .

سلمان أبو ستة

أغسطس/آب ٢٠٠٠

تقدير عدد الفلسطينيين واللاجئين منهم عام ١٩٩٨

المكان	كافة الفلسطينيين	النسبة المئوية	كل اللاجئين	اللاجئين المسجلون
فلسطين ١٩٤٨ (إسرائيل)	٩٥٣,٤٩٧	١٢٪	(٢٥٠,٠٠٠ داخلي)	
غزة	١,٠٠٤,٤٩٨		٧٦٦,١٢٤	٧٦٦,٠٩٣
الضفة	١,٥٩٦,٥٤٤		٦٥٢,٨٥٥	٥٨٧,٥٤٥
مجمو فلسطين	**٣,٥٥٦,٥٥٠**	**٤٦٪**	**١,٤١٨,٩٧٩**	**١,٣٥٣,٥٤٧**
الأردن	٢,٣٢٨,٣٠٨		١,٧٤١,٧٩٦	١,٤٧٢,٥٨٠
لبنان	٤٣٠,١٨٣		٤٠٨,٠٠٨	٣٩٣,٠٢٤
سوريا	٤٦٥,٦٦٢		٤٤٤,٩٢١	٣٨٢,٩٦٩
مصر	٤٨,٧٨٤		٤٠,٤٦٨	
مجمو البلاد المجاورة	**٣,٢٧٢,٩٣٥**	**٤٢٪**	**٢,٦٣٥,١٩٣**	**٢,٢٤٨,٥٧٤**
السعودية	٢٧٤,٧٦٢		٢٤٧,٧٦٢	
الكويت	٣٧,٦٩٦		٣٤,٣٧٠	
باقي الخليج	١٠٥,٥٧٨		١٠٥,٥٧٨	
مجمو الخليج	**١٠٥,٥٧٨**		**١٠٥,٥٧٨**	
مجمو الخليج	**٤١٨,٠٣٧**	**٥٪**	**٤١٤,٧١٠**	
العراق وليبيا	٧٤,٢٨٤		٧٤,٢٨٤	
بلاد عربية أخرى	٥,٥٤٤		٥,٥٤٤	
مجمو البلاد العربية	**٣,٧٧٠,٧٧٩**	**٤٨٪**	**٣,١٢٩,٧٣١**	**٣,٢٤٨,٥٧٤**
البلاد الأجنبية	**٤٦٢,٨٣٦**	**٦٪**	**٣٩١,٥٥٩**	
المجمو	**٧,٧٨٨,١٨٥**	**١٠٠٪**	**٤,٩٤٠,٢٦٩**	**٣,٦٠٢,١٢١**
النسبة	**١٠٠٪**		**٦٣,٥٪**	**٤٦,٣٪**


PALESTINE
The Depopulated Localities
by the Israeli Invasion of 1948
نكبة فلسطين
المدن والقرى والقبائل التي احتلت وطرد
أهلها أثناء الغزو الصهيوني عام ١٩٤٨

حق العودة: مقدس وقانوني وممكن

الدستور ، عمان

أربع حلقات : ٩/٣ ، ٩/٤ ، ٩/١٠ ، ٩/١٣ ١٩٩٧م

طلعت علينا الصحف مؤخراً بأخبار مشروع جديد للتوطين ، قدمته المحامية اليهودية الأمريكية دونا آرزت ، وتبناه مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة وطاف به على الدول العربية ليقنعها بهذا الحل لمشكلة اللاجئين .

وهذا المشروع هو الأخير في مسلسل مشاريع التوطين التي بدأ تاريخها بتاريخ الصهيونية في فلسطين . وكما شغلت«المسألة اليهودية» ألمانيا النازية خلال شغلت«المسألة الفلسطينية» فكر الصهيونية منذ نشوئها وخلال ١٠٠ عام تلت ، وضعت خططاً لحلها ، أي الخلاص من الشعب الفلسطيني بالطرد والترحيل والمذابح والحرب والحصار الاقتصادي والتوطين خارج فلسطين .

(١) التوطين : الوصفة المزمنة لنهاية الشعب الفلسطيني

سياسة الترحيل والتوطين من أعمدة الفكر الصهيوني الثابتة

كان الترحيل والتوطين خارج الوطن ، ولا يزال ، من أعمدة الفكر الصهيوني الثابتة . نادى به هرتزل إذ كتب في ١٩٨٥/٦/١٢ :«سنحاول طرد المعدمين خارج الحدود بتدبير عمل لهم هناك . وفي نفس الوقت سنمنعهم من العمل في بلدنا» . وفي نيسان عام ١٩٠٥ قال إسرائيل زانغويل :« يجب أن نستعد لطرد هذه القبائل العربية بالسيف مثلما فعل أجدادنا» . وعندما بدأت الهجرة الصهيونية الروسية الأولى وأنشئت المستعمرات«الكيبوتز» تمسكت الصهيونية بالثوابت الآتية : الأرض التي يحصلون عليها لا تعود ملكيتها للعرب بأي حال ، وتبقى ملكاً للشعب اليهودي في كل مكان . ويمنع العمال العرب من العمل على هذه الأرض ، ولا يتم التعامل الاقتصادي مع العرب . وبعد الحرب العالمية الأولى قدم وايزمان وأرونسون اقتراحاً إلى مؤتمر السلام بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية وطرد العرب منها بالقوة ، وإسكانهم على ضفاف دجلة والفرات الخصبة . وفي عهد الانتداب كان صوت جابوتنسكي هو المعبر الحقيقي عن الأفكار الصهيونية الخاصة بترحيل الفلسطينيين إذ قال في تشرين الثاني ١٩٣٩«ليس هناك

خيار . يجب أن يخلي العرب المكان لليهود في أرض إسرائيل . . . شكراً لله فنحن اليهود لا ننتمي إلى الشرق . . . لذلك يجب أن نكنس الروح الإسلامية من أرض إسرائيل» . لقد أدت أفكار جابوتنسكي إلى تكوين عصابة الأرغون«ايتسل» التي تزعمها مناحيم بيغن فيما بعد ، وعصابة شتيرن«ليحي» التي تزعمها إسحاق شامير فيما بعد . كان جابوتنسكي ينطق بوضوح ما كان يخفيه بن غوريون وجماعة العمل .

لكن يوسف وايتز ، زميل بن غوريون ونهّاب الأراضي ، والذي تزعم أول لجنة للترانسفير في الأربعينات قال :« نريد فلسطين بدون عرب» .

النكبة

وفي الفترة الواقعة بين ١٩٤٧/١١/٢٩ (قرار تقسيم فلسطين) إلى تموز ١٩٤٩ تاريخ توقيع آخر اتفاقية هدنة مع سوريا ، تحقق لإسرائيل ما كانت تخطط له منذ سنوات طويلة . لقد نفذت بالقوة العسكرية عملية طرد الفلسطينيين من بلادهم تحت ستار الدفاع عن النفس ، وأصبح بذلك ٨٠٥,٠٠٠ من سكان فلسطين لاجئين ، وهم سكان ٥٣١ قرية ومدينة ، وأراضيهم تمثل ٩٢,٦٪ من إسرائيل . هذه الكارثة الكبرى التي عرفت باسم النكبة«الهولوكوست الفلسطيني» ليس لها نظير في التاريخ الحديث ، إذ لم يحدث من قبل أن غزت أقلية أجنبية أكثرية وطنية واحتلت أرضها وطردتها من ديارها بدعم مالي وسياسي وغطاء شرعي دولي من الخارج .

ولتغطية آثار هذه الجريمة أقنعت إسرائيل الغرب بأن هؤلاء اللاجئين مشكلة عربية لأن العرب هم الذين اعتدوا على إسرائيل وأن اللاجئين خرجوا طوعاً أو بأوامر عربية ، وأن مسؤولية إيوائهم وتوطينهم تقع على عاتق الدول العربية . وبعد أربعة عقود كشفت الملفات الإسرائيلية في أبحاث موريس وبابي وسيغيف وفنكلشتين ، ما يؤكد ما كان يقوله مئات الآلاف من اللاجئين طوال كل تلك السنوات ، وشاء الغرب أن يصم أذنيه عن سماعه .

وبعد النكبة وطرد اللاجئين ، بدأت المحاولات لإضفاء العقلانية على هذا الطرد باعتباره أمراً واقعاً يجب التسليم به ووضع الحلول له . في عام ١٩٤٩ صدرت دراسة عن المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية ، قامت بها السيدة ثيكنس تقترح فيها توطين اللاجئين في سوريا والعراق وشرق الأردن ، وتستثني لبنان لأنه «مكتظ بالسكان وتركيبته معقدة» . وحتى عام ١٩٦٧ ظهرت دراسات متعددة وخطط جدية للتوطين

خارج فلسطين منها مشروع جونستون لتوزيع المياه العربية (١٩٥٤ - ١٩٥٧) الذي كان يهدف إلى تخصيص جزء من مياه نهر اليرموك والأردن لتوطين الفلسطينيين في الضفة الشرقية من النهر . وحاولت تلك المشاريع استعمال الأونروا أداة لهذا التوطين . فقاومها اللاجئون بالإضرابات وتحطيم مكاتب الوكالة . وطوال هذه المدة استمرت إسرائيل في عملية الترانسفير . في ١٩٥٠/٩/٢ اقترف مجرم الحرب شارون قائد الوحدة ١٠١ مذبحة في حق عرب العزازمة . كما حدثت مجزرة أخرى في العرقوب بحق عرب العتايقة ، وطرد نصف سكان النقب الباقون من ديارهم إلى الأردن ومصر . وكذلك طرد سكان المجدل الذين رفضوا النزوح على يد موشي ديان . واعتبر الفلسطينيون الباقون في ديارهم أسرى حرب تحت الحكم العسكري من ١٩٤٨ - ١٩٦٦ وصودرت ثلثا أملاكهم (ولا تزال المصادرة مستمرة) . وكشفت الأبحاث الجديدة أن غرض مذبحة كفر قاسم هو طرد ما تبقى من الفلسطينيين في إسرائيل في عملية هافارفيريت . وفي أعوام ١٩٥٣ - ١٩٥٨ وضعت خطة لتوطين اللاجئين في ليبيا بمبادلة بعض أملاك اليهود في شمال أفريقيا مقابل هجرة هؤلاء إلى إسرائيل . كما وضعت خطة لتوطين اللاجئين في العريش ، وتسليم قطاع غزة لإسرائيل .

لقد أوضح نور مصالحه بجلاء ، في كتابيه الهامين عن عمليات الترحيل والتوطين قبل ١٩٤٨ وبعدها ، تلك الخطط الثابتة في الفكر الصهيوني معتمداً في الغالب على مصادر إسرائيلية . وكما أن خطط الترحيل والتوطين من الثوابت الصهيونية فإنه مما لا شك فيه أيضاً أن اللاجئين رفضوا وقاوموا كل مشاريع التوطين على مدى ٥٠ عاماً ولا توجد بادرة ، رغم الضغوط والإحباط والهزائم ، على أن هذا الوضع سيتغير .

التوطين بعد ١٩٦٧

أما بعد حرب ١٩٦٧ فقد تغيّر الوضع والأسلوب وحجم المشكلة . فقد زاد عدد اللاجئين فبعضهم كان لاجئاً وهاجر للمرة الثانية ، وبعضهم طرد من وطنه في الضفة وغزة فأصبح نازحاً . وتضاعفت مساحة الأرض العربية المحتلة عدة مرات . وإزاء شعور الإسرائيليين بالانتصار أمعنوا في سن القوانين التي تتحايل على استيلاء الدولة على أراضي اللاجئين في إسرائيل ، وكانت إسرائيل تتعامل مع هذه الأراضي بحذر ترقباً لتسوية و صلح أو حرب . وبينما أصبحت مشكلة اللاجئين مشكلة متفاقمة ، ازداد إصرار إسرائيل على إيجاد حل لها على حساب العرب واللاجئين أنفسهم . وفي

العقدين التاليين لعام ١٩٦٧ صدرت عشرات الدراسات لمؤلفين ومخططين يهود بجنسيات إسرائيلية وأمريكية وغيرها . وهي تتراوح بين الجاد والعنصري ، لكنها كلها تعتمد على العناصر الآتية زادت أو نقصت :

الفلسطينيون ليسوا شعباً ، ولكنهم مجموعة من العرب يمكنهم العيش في بلاد العرب الواسعة . أرض الفلسطينيين ليست فلسطين ، فهذه أرض إسرائيل . الفلسطينيون عرب رحّل ليس لهم ارتباط بالأرض ، مثلنا نحن اليهود . وهم لا يحسنون تطويرها ولا حتى الدفاع عنها ، فهم لا يستحقونها . ومن الأجدر أن تبقى في حوزة شعب حضاري مثل اليهود (لا يذكرون من أي قطر أتى هؤلاء اليهود الحضاريون) . لم يُطرد الفلسطينيون من فلسطين ، وإنما خرجوا بأوامر عربية ، ولذلك تقع على العرب مسؤولية إيوائهم . قرارات الأمم المتحدة عن حق العودة غير ملزمة وغير ممكنة على أي حال لأن البلاد معبأة باليهود . وقد زالت معالم القرى العربية . لن يستطيع أحد تنفيذ هذه القرارات . نحن اليهود كشعب حضاري نؤيد مساعدة اللاجئين إنسانياً بتوفير الغطاء والغذاء لهم بدعم اقتصادي من البلاد العربية الغنية وأوروبا ، وتوطينهم في أي مكان من العالم عدا وطنهم . ولا مانع أن يكون لبعضهم داخل حدود إسرائيل الكبرى نوع من الحكم الذاتي لتسيير شؤونهم المدنية .

لا تخلو دراسة أو مشروع للتوطين من كل هذه المبادئ أو معظمها ، وتسوّق هذه المشاريع لدى الإدارة الأمريكية وأوروبا على هذا الأساس . والنتيجة الطبيعية لهذه القواعد اعتبار أن ترحيل هؤلاء الناس أو عدم الاعتراف بحقوقهم لا يمثل إجحافاً بهم ، لأنهم ليسوا شعباً وليس لهم وطن ، وأن تشريدهم والقضاء عليهم كشعب ليس فيه ما يشعر الضمير الحضاري بالعار . ومن هنا فإن الفجوة بين هذه الأفكار النازية العنصرية وحقوق الشعب الفلسطيني وآماله تزداد اتساعاً .

لنختزل مشاريع التوطين المتعددة التي يقترحها متعاطفون مع إسرائيل ومنهم دون بيرتز ، الذي يكتب عن هذا الموضوع دون توقف منذ الخمسينات تحت اسم مؤسسات أمريكية ، وأدلمان الذي يؤكد على ضرورة المعاملة الإنسانية للاجئين بتوفير المساعدة والحماية لهم «في موطنهم الجديد» . ومارك هيللر المحلل في معهد جافي للدراسات الاستراتيجية ، الذي يوطن اللاجئين في الخارج ويتكرم بالسماح لجزء منهم بالعودة إلى الضفة وغزة في دويلة عاجزة . شلومو غازيت الجنرال الإسرائيلي الذي خلع بدلته العسكرية ليقدم نفس الأفكار ويضيف أن موطن تلك الدويلة هي الضفة بعد انتزاع الآتي منها : نهر الأردن ، والمناطق العسكرية والمناطق التي تقع تحتها الطبقات الحاملة

للمياه والمناطق الخالية والمناطق المرتفعة والمهمة استراتيجياً وشبكة الطرق الحيوية والقدس الكبرى والباقي مبروك على الدويلة .

دونا آرزت

نختزل هذه المشاريع ونركز على الطبعة الأخيرة منها . ذلك هو المشروع الذي قدمته دونا آرزت وتبناه مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي . والأخير مؤسسة أمريكية تعنى بالشؤون الخارجية من وجهة نظر أمريكية ، وأعضاؤه شخصيات مهمة في الاقتصاد والسياسة والحرب ، وبعضهم كانت لهم مناصب رسمية . وله لجنة فرعية تعنى بالشرق الأوسط من أعضائها شخصيات عربية . وتأتي للمجلس معونات مالية ، منها معونات عربية ، ويوجد عدد كبير من اليهود العاملين في المجلس .

أما دونا آرزت فهي يهودية أمريكية من أصل روسي تدرّس الحقوق في جامعة سيراكيوز وهي عضو في جمعيات إسرائيلية عديدة ، وكانت ناشطة في تأمين هجرة الروس إلى إسرائيل ، كما أنها نشرت أبحاثاً عن المنشورات ذات الطابع المحرض ضد السامية ، وعن إزالة النازية ، كما أنها مستشارة قانونية لجمعية الشاذين من طلبة الحقوق .

عنوان كتابها مشوّق ومثير«من لاجئين إلى مواطنين : الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي الإسرائيلي» . وتتأسف آرزت على معاناة الفلسطينيين خلال نصف قرن ، وتقدم الوصفة الناجعة لإنهاء آلام المريض بالقضاء عليه بطريقة إنسانية ، فهي توزع الفلسطينيين على الدول العربية والعالم بعد أن تستوعب الضفة أقل عدد ممكن حتى لا يسبب ذلك الإزعاج لإسرائيل . وحتى لا يشعر الفلسطينيون بالغربة في آلاسكا مثلاً فإنها تقرر أنهم جميعاً يستحقون جوازاً فلسطينياً بجانب أي جنسية أخرى يحملونها ، وذلك كله بشرط أساسي وهو مربط الفرس . ذلك الشرط هو أن يتخلى الفلسطينيون نهائياً وتماماً عن حقوقهم ومطالبهم خلال فترة زمنية قصيرة ، مقابل تعويضات يدفعها العرب والعالم لهم ، ومقابل تعويضات أكبر منها تدفع لليهود الذين خرجوا من بلاد عربية ليسكنوا في ديار اللاجئين . وبذلك تبقى الأرض الفلسطينية ملكاً خالصاً شرعياً لإسرائيل . وتطير حمائم السلام سعيدة فوق إسرائيل وألاسكا . لا تكتفي المؤلفة بعرض هذا المشروع النازي ببرود أعصاب ، بل تلجأ إلى التزوير لتمرير خطتها الجهنمية . تقتبس المؤلفة« جدول ١/٤ صفحة ٨٨» أرقاماً عن عدد الفلسطينيين في العالم من مكتب

الإحصاءات الأميركي . وبالرجوع إلى هذا المصدر ، يتضح أن العدد المذكور يغطي البلاد العربية فقط ولا يشمل العالم . لكن هذا لا يهز لها شعرة . فهي تعمد إلى عدد الفلسطينيين في البلاد العربية عدا دول الطوق ، وتقسمه إلى نصفين : تضع نصفاً في تلك البلاد العربية والنصف الآخر في دول العالم . هذا التزوير مفيد ، خصوصاً وأن التقدير الأميركي منخفض أصلاً ، وهذا يجعل أرقام المرحّلين مقبولة أكثر .

ولكي تخفي المؤلفة بشاعة خطة الترانسفير فهي تقفز قفزتين : الأولى في الزمن من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ . والثانية في المكان من مكان اللجوء الحالي إلى مكان الترحيل الجديد ، وتدمج الفقرتين حتى لا تتضح معالم الجريمة .

لقد فصلنا هاتين المرحلتين وبينا النتيجة في الجدول المرفق . العمود الأول يمثل الوضع النهائي كما تضعه المؤلفة اليهودية . ولكي تصل إلى هذا الوضع ، يجب ترحيل اللاجئين كما هو في العمود الثاني : الترحيل من البلد مبيّن بين قوسين ، والترحيل إلى البلد بدون قوسين . أما العمود الثالث فيمثل عدد اللاجئين المطلوب توطينهم ومنحهم الجنسية في البلاد المشار إليها مقابل كل رقم وتفصيل ذلك كما هو آت بيانه .

غزة : ترى المؤلفة أن اكتظاظ قطاع غزة مصدر قلق لإسرائيل ولذلك يجب إزالته . مثلاً كثافة معسكر الشط شمال غزة ٨٠,٠٠٠ شخص . وتقضي خطتها بترحيل ٦٩٠,٠٠٠ من غزة . ولكن إلى أين؟ إلى مواطنهم في المجدل والمسمية واللد والرملة؟ لا . هم يطيرون فوق هذه الديار دون أن يطأوا أرضها ليستقروا في الضفة ، المقرر لها استيعاب ٨٤٤,٠٠٠ شخص جديد .

الأردن : تقرر المؤلفة أن عدد ٢,٠٠٠,٠٠٠ فلسطيني (عام ٢٠٠٥) في الأردن كاف ومناسب ، بعد توطينهم توطيناً كاملاً هناك . ويتبقى لديها فائض ٣٧٥,٠٠٠ ماذا تفعل بهذا الفائض؟ لا تزال الضفة تستطيع استيعاب ١٤٠,٠٠٠ ، فلينتقل هؤلاء إن لم يكن إلى أوطانهم فإلى القرب منها على الأقل والباقي ٢٣٥,٠٠٠ أين يذهبون؟ سترحلهم أرزت إلى ألاسكا وأشباهها . ونسأل : كيف يعود ١٤٠,٠٠٠ لاجئ فقط من الأردن إلى فلسطين ، مع أن النازحين فقط يصل عددهم إلى ٨٠٠,٠٠٠؟ التفسير واضح . مثلما خففت المؤلفة من عدد الفلسطينيين في غزة ، ستفعل الشيء نفسه في الضفة ، وذلك حتى لا يسبب ذلك إزعاجاً لإسرائيل ، وحتى تبقى المنطقة المحيطة بإسرائيل مخلخلة سكانيا ، وتقوم بدور الحاجز بين إسرائيل ودول الطوق .

لبنان : لبنان يشغل بال المؤلفة كثيراً ، لقرب اللاجئين من موطنهم في فلسطين ،

ولوجود المقاومة اللبنانية العتيدة ، ولأن اللاجئين في لبنان أكثرهم سخطاً على أحوالهم ، وأقدرهم على التعبير السياسي بحرية ، وأقلهم قيوداً . لذلك ترى أنه يجب تفريغ لبنان من الفلسطينيين الذين تقدرهم بـ ٣٧٥,٠٠٠ عام (٢٠٠٥) . من هذا العدد سترحل ٣٠٠٠,٠٠ إلى أنحاء العالم والباقي (٧٥,٠٠٠) تكرمت بتوطينهم في لبنان . لماذا هذا الرقم السحري (٧٥,٠٠٠) الجواب في الفقرة التالية .

جدول (٢) : خطة دونا آرزت للتنظيف العرقي . تحليل ديموغرافي للخطة والمناطق المطلوب ترحيل اللاجئين منها وإليها .
«السكان المفقودون» هو رقم أسقطته آرزت من حسابها

مكان اللجوء	تقدير آرزت ١٩٩٥	تقدير آرزت ٢٠٠٥	الترحيل من	ترحيل إلى الضفة الغربية	ترحيل إلى بلاد عربية	ترحيل إلى الخارج	توطين
اسرائيل	٨٤٠,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠	-١٤,٠٨٧	١٤,٠٨٧			١,٠٧٥,٠٠٠
قطاع غزة	٨٨٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	-٦٩٠,٩٤٨	٦٩٠,٩٤٨			٤٥٠,٠٠٠
الضفة الغربية	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠					١,٥٥٥,٨٣٨
الأردن	١,٨٣٢,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	-٣٧٥,٢٤٦	١٣٩,١٢٧	١٤١,٦٧١	٩٤,٤٤٧	٢,٠٠٠,٠٠٠
لبنان	٣٧٢,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	-٤٠٧,٣١٠		٢١٥,٨٧٤	١٩١,٤٣٦	٧٥,٠٠٠
سورية	٣٥٢,١٠٠	٤٠٠,٠٠٠	-٥٦,٥٠٩		٢٨,٢٥٤	٢٨,٢٥٤	٤٠٠,٠٠٠
دول عربية أخرى	٤٤٦,٦٠٠	٩٦٥,٠٠٠					٥٧٩,٠٣١
دول أجنبية	٤٥٢,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠					٥٨٦,٠٣٢
المجمو	**٦,٣٧٤,٧٠٠**	**٨,٢٦٥,٠٠٠**	**-١,٥٤٤,٠٩٩**	**٨٤٤,١٦٢**	**٣٨٥,٧٩٩**	**٣١٤,١٣٧**	**٦,٧٢٠,٩٠١**
السكان المرحّلون						١,٥٤٤,٠٩٩	٦,٧٢٠,٩٠١
السكان المفقودون							١,١٢٩,٦١٠
مجموع الفلسطينيين							٩,٣٩٤,٦١٠

تتلخص الخطة في توطين ٣,٦٤٠,٠٠٠ موجودين خارج فلسطين وترحيل ١,٥٤٤,٠٠٠ ثم توطينهم في البلاد العربية والعالم مناصفة ، وبذلك يبقى ٢,٨٥٠,٠٠٠ في الضفة وغزة ، و١,٠٠٠,٠٠٠ في إسرائيل . وهناك عدد أهملته الخطة (١,٦٤٠,٠٠٠) مصيره مجهول .

إسرائيل : تحتفظ المؤلفة لإسرائيل بأخف الأعباء وأقل أعداد العائدين وأصعب شروط الدخول . فهي تساوي إسرائيل بلبنان من حيث إنها تطلب منها توطين ٧٥,٠٠٠ فقط ليعودوا إلى قراهم الأصلية في الجليل . وتضع شروطاً تعجيزية لدخولهم : أن يكون لهم أقارب من الدرجة الأولى وألا يكون لديهم مشاعر معادية لإسرائيل . . . الخ . وإذا رفضت إسرائيل دخولهم يمكنهم الاستئناف لدى لجنة دولية ، ولا يتناسب مع سقم هذا الاقتراح إلا عنصرية صاحبته .

وتنسى المؤلفة أن تذكر لقرائها أن ترومان ، المؤيد الأول لإسرائيل ، أصر عام ١٩٤٩ على أن تعيد إسرائيل ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ «أي ٢,٤٠٠,٠٠٠ الآن في تاريخ خطة المؤلفة» وهم سكان الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بالقوة زيادة عن خطة التقسيم (٢٤٪ من فلسطين) . كان إصرار ترومان شرطاً لموافقة أمريكا على قبول إسرائيل في الأمم المتحدة . ولما تأكدت إسرائيل أن أمريكا جادة في موقفها وافقت على إدخال ١٠٠,٠٠٠ لاجئ . ولما تمت الموافقة على عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة خفضت إسرائيل الرقم إلى ٦٥,٠٠٠ باعتبار أن ٣٥,٠٠٠ سبق أن«تسللوا» إلى ديارهم ، ووضعت شروطاً تعجيزية للباقي حسب ما يعرف بـ«لم الشمل» .

فأين اقتراح المؤلفة بعودة ٧٥,٠٠٠ من مطالبة ترومان حامي إسرائيل بعودة ٢,٤٠٠,٠٠٠ في نفس التاريخ؟ ولماذا تغفل المؤلفة أن تذكر لقرائها إن عدد ٧٥,٠٠٠ يساوي فقط ٩٠٠٠ لاجئ عام ١٩٤٨ . ولماذا تعمد إلى تزوير الأرقام؟ فالتحليل المفصل لأرقامها يبين أنها تود ترحيل ١٤,٠٨٧ (انظر العمود الرابع في الجدول) من إسرائيل بدلاً من عودة ٧٥,٠٠٠ إليها .

سوريا : ترى المؤلفة أن اللاجئين هناك يعاملون معاملة السوريين وأن سوريا بلد كبير . ولذلك تقترح توطينهم هناك عدا عدد رمزي (٦٠,٠٠٠) سترحلهم إلى ألاسكا وأشباهها .

ألاسكا وأشباهها : هذا كناية عن البلاد التي تريد المؤلفة إبعاد اللاجئين إليها بحيث يكونون أبعد ما يكون عن إسرائيل . وخلاصة الخطة أنها تريد ترحيل ١,٥٤٤,٠٠٠ من أماكن في فلسطين أو قربها . وتجد مكاناً لـ ٨٤٤,٠٠٠ في الضفة ، والباقي (٧٠٠,٠٠٠) تريد ترحيل نصفهم إلى الجزيرة العربية ونصفهم الآخر إلى بلاد أخرى في أنحاء العالم . هذا حسب أرقامها . أما حسب تقديرنا فإنها تريد ترحيل ٢,٥٩٣,٠٠٠ ، منهم ٩٥٠,٠٠٠ إلى الجزيرة العربية والعالم مناصفة والباقي

(١,٦٤٣,٠٠٠) أمرهم مجهول . وربما يمثل هؤلاء نسخة القرن الواحد والعشرين من«الهولندي الطائر» الذي لا يسمح له بالرسو في أي ميناء ويقضي عمره هائماً على وجهه .

هذا ليس كل شيء ، فلا يكفي أن تحتفل المؤلفة بمرور خمسين عاماً على النكبة بأن تخترع لهم نكبة جديدة وترحيلاً جديداً إلى أقصى المعمورة ، بل تطلب توطين الفلسطينيين الموجودين حالياً حيث هم : وتقدرهم بـ ٥٨٠,٠٠٠ في الجزيرة العربية و٥٩٠,٠٠٠ في أنحاء العالم الأخرى . أي يستقر حوالي مليوني فلسطيني حيث هم في الجزيرة والعالم . وكم يعود من اللاجئين إلى ديارهم؟ لا أحد .

الدور الأمريكي

وحيث أن الفارق بين الخطط الصهيونية والسياسة الأمريكية معدوم ، فقد زار في آذار الماضي (١٩٩٧) وفد من مجلس العلاقات الخارجية ومن مجلس النواب الأمريكي عدداً من البلاد العربية وخصوصاً الخليج ، يقترح على كل منها توطين ٣٥,٠٠٠ فلسطيني سنوياً في كل دولة (وهو يبدو رقماً صغيراً) لمدة ١٠ سنوات ، لكن حاصل الضرب يصل إلى ما مجموعه ٢,١٠٠,٠٠٠ أي ما يطابق خطة المؤلفة اليهودية .

وقد أصدر مجلس الجامعة العربية في ١٩٩٧/١٢/٣٠ (الدورة ١٠٧) قرار برفض التوطين وأصر على تطبيق حق العودة حسب القرار ١٩٤ وطلب إحياء لجنة التوفيق في فلسطين التي لا تزال مكاتبها مفتوحة ومهمتها قاصرة عن الإنجاز . كما اصدر مجلس التعاون الخليجي في ١٩٩٧/٧/٦ قراراً برفض اقتراح مجلس النواب الأمريكي بتوطين اللاجئين في بلادهم (والأخير أصدر أيضاً قراره بأن القدس عاصمة إسرائيل) . ورفض الفلسطينيين للتوطين يطابق رفض الدول العربية له ، وهذا من مظاهر الوحدة العربية النادرة .

أليس من الأجدى لهذه الباحثة أن تسخر العلم لخدمة الإنسانية بدلاً من تكريس العنصرية؟ أي فرق بين القطارات النازية التي كانت تأخذ اليهود وغيرهم إلى الهلاك خلال الحرب العالمية الثانية ، وبين الطائرات التي تقترحها المؤلفة لترحيل الفلسطينيين إلى أي مكان في العالم عدا وطنهم؟ ألم تتعلم الباحثة وغيرها من الصهاينة خلال خمسين سنة مضت أن الفلسطيني ، وليس اليهودي ، هو الذي ليس له وطن ولا يرضى

بوطن إلا فلسطين؟ وكم من المذابح والتشريد والحروب يلزم لأدعياء الحضارة والعلم لإقناعهم بحقيقة إنسانية بسيطة : أن لكل إنسان حقًّا في أن يعود إلى بيته؟ .

(٢) العودة ممكنة وضرورية للسلام

بينما تصر إسرائيل على عدم إضفاء أي بارقة أمل في عودة اللاجئين إلى ديارهم ، يلجأ الكتاب اليهود الإسرائيليون والأمريكيون إلى وضع العراقيل العملية أمام العودة . وبينما تريد إسرائيل الاحتفاظ بالأرض الفلسطينية التي تبلغ ٩٢,٦٪ من مساحة إسرائيل ، يواجه الكتاب المتعاطفون معها الحقوق القانونية والتاريخية للفلسطينيين بقائمة طويلة من التشكيك والمعوقات والمجادلات التي تعرقل تحقيق العودة تحت غطاء الحياد العلمي والبحث المجرد . ذلك لأن هؤلاء الكتاب لا يستطيعون إنكار هذه الحقوق مثل إسرائيل التي تنكرها وتمنعها بالقوة المسلحة ، ولأنهم يعيشون في الغرب ويخاطبونه فهم يلجأون إلى أسلحة العلم والقانون لمحاولة إلقاء ظلال الشك على تلك الحقوق . والغريب أن واحداً أو اثنين من الكتاب الفلسطينيين في أمريكا قد تبنى هذه المقولة الخادعة .

يقول المشككون أن قرار ١٩٤ القاضي بحق العودة هو قرار غير ملزم وهو توصية لها طابع إنساني فقط . لكن إصرار المجتمع الدولي على تأكيد هذا القرار ١٣٥ مرة دون توقف خلال خمسين عاماً باستثناء إسرائيل ، وانضمت إليها أمريكا أخيراً ، إنما هو شهادة قاطعة بالإجماع الدولي على ذلك . وفي القرار ٣٢٣٦ الصادر في ١٩٧٤ أكدت الأمم المتحدة أن العودة حق من الحقوق«غير القابلة للتصرف» ، بل وحثت الدول على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني بما في ذلك السلاح للحصول على هذه الحقوق .

ويقول المشككون أيضاً أن معظم اللاجئين لا يرغب في العودة ، وأنهم لو أعطوا تعويضاً مناسباً واعترافاً بالمعاناة التي مروا بها وجنسية أو جوازاً يتنقلون به ، لتنازلوا عن حق العودة ، وأغلق هذا الملف إلى الأبد . والذي يقول ذلك ليست لديه أية معرفة بالشعب الفلسطيني وحقيقة مشاعره . ومثله مثل الذي قال : عندما يموت الطاعنون في السن الذين يذكرون فلسطين ستنتهي تلك القضية . أين هذا القول من الانتفاضة؟ لقد حافظ الشعب الفلسطيني على كيانه العضوي عبر بلاد عديدة رغم التمزق الجغرافي . ولا يزال حفيد اللاجئ يقول أنه ينتمي إلى القرية التي نزح منها جده . ورغم أنه لا توجد دراسات إحصائية كثيرة عن نسبة اللاجئين الذين يرغبون في العودة ، لأنه ليست هناك حاجة إليها ، فإن كل الظواهر تدل على رغبة الأغلبية الساحقة في العودة إلى الوطن . ورغم أن هناك قيوداً ومحاذير على التعبير عن الرغبة الحقيقية للاجئين ، إلا أن مسحاً أجري في أحد البلاد العربية التي تعامل اللاجئين معاملة جيدة ، بين أن ٨٠٪ يرغبون في العودة دون شروط ، ١٣٪ يرغبون في الهجرة إلى أوروبا وأمريكا ، و ٧٪ فقط

يرغبون في البقاء حيث هم . هذا المسح تم بين أصحاب المهن القادرين على مزاولة مهنهم في أي مكان ، وكان ذلك بعد اتفاقية أوسلو وما تلاها من إحباط عام .

والشيء الذي يغيب عن هؤلاء المشككين هو أن العودة«حق» وليس رخصة أو تأشيرة سياحية تفقد مفعولها بعد زمن . ويحق لكل لاجئ أن يمارس هذا الحق متى شاء . ولا يسقط بالتقادم . ولا علاقة له برغبته في العودة أو ممارستها في وقت ما . ولا نحسب أن الأتراك في ألمانيا ، واللبنانيين في الأمريكتين ، واليونانيين في كل بلاد العالم يفقدون حقهم في العودة إلى بلادهم لو عاشوا في تلك البلاد سنوات طويلة ولو أخذوا جنسيتها . ويكفي مراجعة تقارير المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين على مدى خمسة عقود لنرى كيف يبدو إصرار اللاجئين على العودة إلى الوطن كما شهدته الوكالة عن قرب .

ويقول المشككون أيضاً أن القرى دمرت والحدود ضاعت والمعالم تغيرت . ومن الصعب معرفة الحدود والأماكن وواضح أن القائلين بذلك يجهلون حال فلسطين . لا يوجد بلد في المشرق العربي موثق مثل فلسطين . لقد عملت لها خرائط منذ حملة نابليون في ١٧٩٩ ، وعلى يد صندوق اكتشاف فلسطين (١٨٧١ – ١٨٧٨) الذي سجل ١٥,٠٠٠ اسم قرية ومكان على الخرائط . وأثناء الانتداب (١٩٢٠ – ١٩٤٨) تم إعداد خرائط مفصلة لكل فلسطين بمقياس ١٠٠,٠٠٠ :١ و٢٠,٠٠٠ و١,٢٥٠ ، تحتوي على ١٠٠ر٠٠٠ اسم .

وقد استعملت إسرائيل هذه الخرائط وطورتها . وعندما استولت على الأرض الفلسطينية ووزعتها بالإيجار على المستعمرات ، احتفظت بسجل كامل لكل قطعة أرض ومصدرها وصاحبها الأصلي ومستأجرها الحالي . كما قامت بريطانيا في الفترة ١٩٤٥ – ١٩٤٦ بتصوير جوي كامل لكل فلسطين لا يزال موجوداً . كما أن مقارنة صور الأقمار الصناعية بالخرائط الفلسطينية كفيل بتحديد كل قطعة أرض مهما صغرت . وتحتفظ الأمم المتحدة في ملفات لجنة التوفيق في فلسطين بسجلات الأراضي للفلسطينيين الأفراد الذين تم تسجيلهم في عهد الانتداب . وأعتقد جازماً أن تحديد الأرض الفلسطينية والأرض الواقعة تحت حيازة اليهود عام ١٩٤٨ لا يمثل مشكلة فنية يصعب حلها .

وللتخلص من حق العودة والتعويض معاً تطلق إسرائيل بالونات اختبار عن طريق المشككين والأكاديميين اليهود المتعاطفين معها . وذلك باقتراح أن تصدر إسرائيل

إعلاناً«بأسفها» على المعاناة التي تحمّلها الفلسطينيون مقابل أن يعترف الفلسطينيون بأن تحقيق العودة«مستحيل» والتعويض من إسرائيل غير وارد . وحتى لا يعتبر هذا الإعلان اعترافا بمسؤولية إسرائيل يصدر الإعلان على شكل قرار من الأمم المتحدة توافق عليه إسرائيلبين البلاد ، ويلغى القرار ١٩٤ إلى غير رجعة .

ولا يجد هذا التفكير أي صدى لدى اللاجئين رغم التشريد والحروب والإحباط . لكن أفكاراً قريبة من ذلك تبناها الكاتبان رشيد الخالدي وأحمد سامح الخالدي تدعو إلى اعتراف إسرائيل الرمزي بحق العودة من حيث المبدأ ، واعتراف الفلسطينيين بالمقابل بأن تحقيق العودة«مستحيل» عملياً إلا في حدود لمّ الشمل . وهذه آراء شخصية . رغم أن الدوريات الأمريكية والإسرائيلية أولتها اهتماماً كبيراً . وأصدر خليل الشقاقي وجوزيف ألفر (ضابط الموساد السابق) تقريراً بهذا المعني .

أما الحجة التي تبدو مقنعة ، فهي أن البلاد قد امتلأت باليهود وأن عودة اللاجئين معناها ترحيل اليهود من البلاد التي جاءوا منها . هذه الحجة لا تستند على أساس . كما سيأتي بيانه .

خطة العودة

نبدأ بتحديد المشكلة : عام النكبة (١٩٤٨) احتلت إسرائيل ٧٨٪ من فلسطين بيانها كالآتي :

أ – ١,٦٨٢ كم٢ (٦٪ من مساحة فلسطين) مساحة الأرض الواقعة تحت الحيازة اليهودية سواء بالشراء أو الامتياز أو التأجير«نصفها فقط مسجل» .

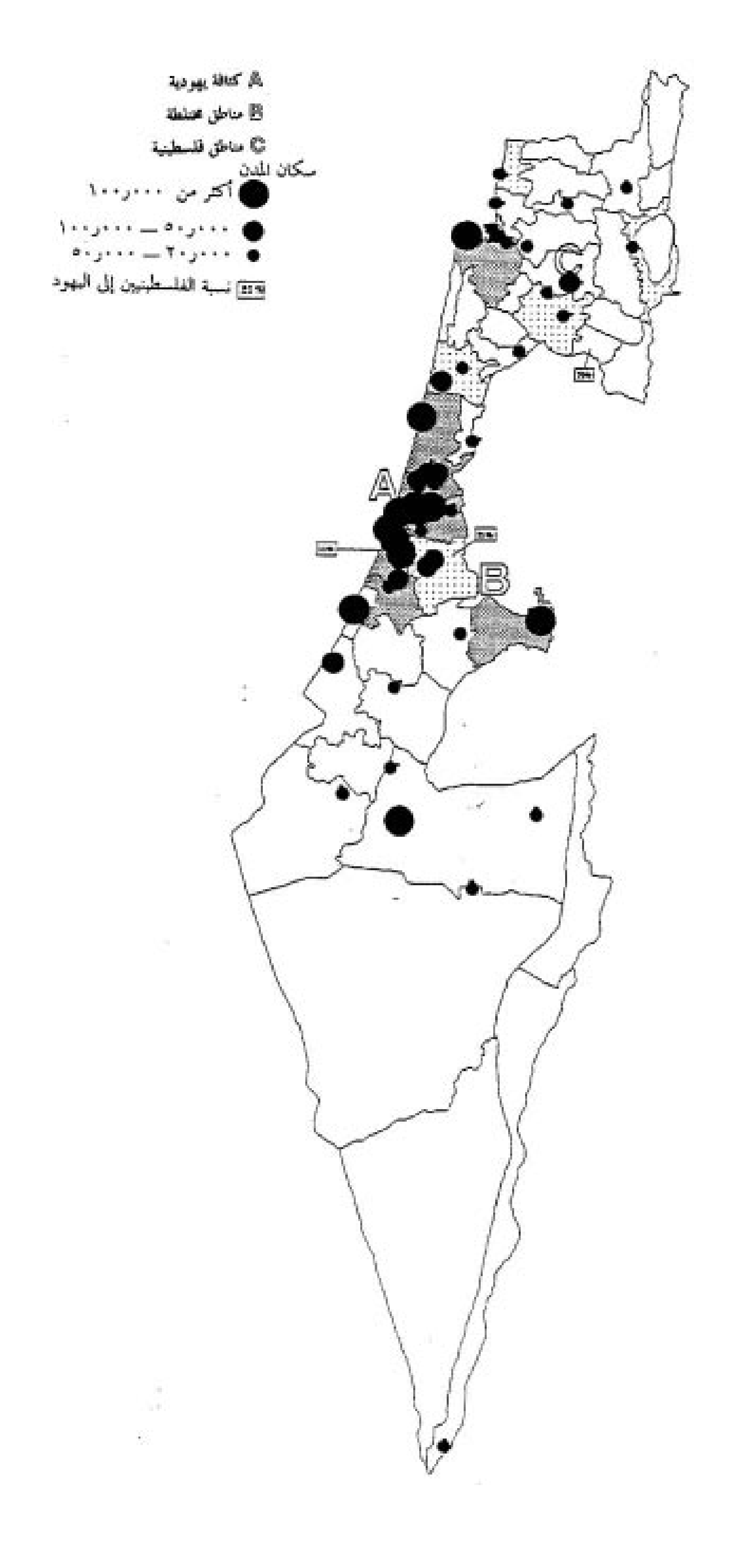
ب – ١,٤٦٥ كم٢ مساحة أرض الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل ، وقد تمت مصادرة ثلثاها .

ج – ١٧,١٧٨ كم٢ أو ٨٥٪ من مساحة إسرائيل ، مساحة الأرض التي طرد منها أهلها وأصبحوا لاجئين .

وفي عام النكبة طرد ٨٠٥,٠٠٠ مواطن فلسطيني من ديارهم ، أو ما يمثل ٨٥٪ من سكان الأرض التي احتلتها إسرائيل . أصبح عددهم الآن ٤,٦٠٠,٠٠٠ (عام ١٩٩٥) .

والعجيب أنه رغم مرور ما يقرب من نصف قرن ، لا يزال التوزيع السكاني لليهود من توزيعهم كما هو عام ١٩٤٨ . اليوم تقسم إسرائيل إلى ٤١ إقليماً طبيعياً . (أنظر الخريطة)

المنطقة (أ) تشمل ٨ أقاليم مساحتها ١,٦٨٣ كم٢ أي ٨٪ من مساحة إسرائيل وهي


A كثافة يهودية
B مناطق مختلطة
C مناطق فلسطينية
سكان المدن
أكثر من ١٠٠٫٠٠٠
٥٠٫٠٠٠ ــ ١٠٠٫٠٠٠
٢٠٫٠٠٠ ــ ٥٠٫٠٠٠
نسبة الفلسطينيين إلى اليهود
A
B
C

مشابهة للأراضي اليهودية قبل ١٩٤٨ ويسكن بها ٢,٩٢٤,٠٠٠ يهودي (إحصاء ١٩٩٤) أو ٦٨٪ من مجموع اليهود . سنسمي المنطقة (أ) المنطقة اليهودية .

المنطقة (ب) تشمل ٥ أقاليم ومساحتها ١,٣١٨ كم٢ وتقارب مساحة اراضي الفلسطينيين الباقين في اسرائيل ، ويسكن بها اليوم ٤١٩,٠٠٠ يهودي أو ١٠٪ من اليهود وسنسميها المنطقة المختلطة .

المنطقة (ج) ومساحتها ١٧,٣٢٥ كم٢ وهي مقاربة في المساحة والمكان للأرض الفلسطينية التي طرد منها أهلها ، سنسمي هذه المنطقة : المنطقة الفلسطينية .

من يعيش فيها اليوم؟ ٨٠٠,٠٠٠ يهودي مديني أي«سكان مدينة» و١٥٤,٠٠٠ يهودي ريفي فقط بالإضافة إلى ٤٦٥,٠٠٠ فلسطيني .

من حسن الحظ أن التقسيم الإداري للأقضية في فلسطين لا يختلف كثيراً عنه في إسرائيل . فأقضية صفد وطبريا والناصرة وبيسان وعكا وحيفا ويافا وغزة والرملة وبئر السبع متشابهة في الحالتين . ويكمن الاختلاف في الأقضية التي مزقها خط الهدنة . ولذلك يمكن التعريف بعودة اللاجئين حسب الأقضية الأصلية بالإضافة إلى قراهم الأصلية وهذه مكانها محدد بالطبع .

فإذا عاد اللاجئون إلى ديارهم تصبح الكثافة السكانية لمجموع السكان ٤٨٢ شخص/كم٢ بدلاً من الكثافة الحالية وهي ٢٦١ والأول رقم مقبول جداً ، ولايمكن مقارنته باكتظاظ اللاجئين في المخيمات . ويكفي أن نذكر أن عدد السكان في مخيم الشط في غزة تبلغ ٨٥,٠٠٠ شخص لندرك مدى الجريمة التي اقترفت في حق إنسانيتهم .

وعند العودة الكاملة ستصبح المنطقة (أ) ذات كثافة يهودية في الغالب . إذ تصبح نسبة اليهود فيها ٧٨٪ وبالمقابل تصبح المنطقة (ج) ذات كثافة فلسطينية في الغالب . إذ تبلغ نسبة الفلسطينيين فيها ٨١٪ أما المنطقة (ب) فتصبح منطقة مختلطة .

ولكي يتمكن اللاجئون من العودة فإنه يمكن نقل ١٥٤,٠٠٠ يهودي ريفي فقط من المنطقة (ج) إلى الوسط . وبذلك يعود ٤,٦٠٠,٠٠٠ فلسطيني إلى وطنهم وإرثهم التاريخي ، الذي يستغله ١٥٤,٠٠٠ يهودي فقط .

ويضيق المجال هنا عن التفصيل ، لكنه يمكن إثبات أن خطة عودة اللاجئين لا تشكل مشكلة في أي من الواحد والأربعين إقليماً طبيعياً في إسرائيل . ويكفي أن نلقي نظرة فاحصة على اللواء الجنوبي في إسرائيل لنرى الدليل على ذلك ، تبلغ مساحته

١٤,١٠٧ كم٢ ويسكنه ٧٨,٠٠٠ يهودي ريفي فقط هم الذين يستغلون كامل أرضه . هذا بالإضافة إلى ٥٥٥,٠٠٠ يهودي مديني ، ٦٣٪ منهم يسكنون ٣ مدن فلسطينية هي اسدود والمجدل - عسقلان وبئر السبع ، و٢٤٪ أخرى من المدنيين يسكنون ٤مدن هي قرية جات - عراق المنشية ، إيلات«أم الرشراش» ، ديمونة«رجم البلوي» بالإضافة إلى رهط ، المدينة الفلسطينية الجديدة . هؤلاء اليهود يعملون في الصناعة والشحن والتعليم والبحوث ووجودهم مفيد ، ولا مبرر ديموغرافي لأن ينتقلوا إلى أي مكان آخر .

وإذا انتقلنا إلى اللواء الشمالي نجد وضعاً مماثلاً لكن تواجد اليهود فيه أكثر إذ يبلغ عددهم هناك ١٣٤,٠٠٠ يهودي ريفي ويلزم انتقال ٦٧,٠٠٠ منهم فقط إلى الوسط ليسمحوا بعودة اللاجئين إلى ديارهم .

وتبلغ نسبة اليهود المدنيين ٧١٪ من اليهود ، يعيش ٩٠٪ منهم في ٩ مدن ، ثلاث منها فلسطينية هي عكا وطبرية وشفا عمرو ، أما أكبر مدينة في اللواء فهي الناصرة الفلسطينية تماماً (٤٥,٠٠٠) . وحتى لو أخذنا لواء حيفا وهو مدرج في المنطقة اليهودية ، فإننا نجد أن الفلسطينيين هناك يشكلون ٢٦٪ من اليهود ، وحتى في اللواء الأوسط ، مركز كثافة اليهود ، يبلغ الفلسطينيون ٩٪ من اليهود ، وفي هذين اللواءين توجد ١٣ مدينة فلسطينية ، يتراوح عدد سكانها بين ١٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠ .

من هذا التحليل ، تتضح لنا حقيقتان هامتان ، الأولى : أن وجود الفلسطينيين اليوم في إسرائيل حقيقة ثابتة ، ولذلك فإن عودة اللاجئين لا تخلق واقعاً جديداً ، صحيح أن عدد العائدين أكثر من ٤ أضعاف الفلسطينيين الموجودين هناك ، بفرض عودة الجميع ، لكنهم سيعيشون في ديارهم الأصلية التي لا يتواجد فيها كثير من اليهود .

والثانية : أنه رغم الدعاية والتهويل ، فإنه يمكن عودة ٤,٦٠٠,٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم دون ترحيل«ترانسفير» كما حدث بقوة السلاح عندما طردوا من ديارهم عام ١٩٤٨ ، وأن ثمن تحقيق العودة ، وهو حق إنساني ثابت وقانوني واضح ، وهو نقل ١٥٤,٠٠٠ يهودي ريفي ، ليس إلى خارج البلاد ، بل إلى المنطقة الوسطى مع بني قومهم ، هذا إذا شاءوا . وإذا لم يشاءوا فيمكنهم البقاء . هذا ثمن بسيط تدفعه إسرائيل لجريمة إنسانية لم يحدث لها مثيل في العصور الحديثة .

الزراعة

ما الذي تفقده إسرائيل بنقل ١٥٤,٠٠٠ يهودي ريفي إلى وسط إسرائيل؟

لقد قامت الأيديولوجية الصهيونية على مبدأ العودة إلى الأرض وفلاحتها ، وهجر العمل في التجارة والربا التي كانت المهن الأصلية لليهود الاشكناز . وفي عهد الانتداب أقيمت مستعمرات«كيبوتزات» الصهيونية تسكنها نخبة الجيش وصفوة الشعب ، ولا يزالون يتمتعون حتى اليوم بوزن سياسي أكبر بكثير من عددهم المتواضع . هؤلاء هم انكشارية إسرائيل .

وبعد النكبة ، انقطع المدد الأوروبي عن هذه المستعمرات ، لأن المهاجرين الجدد لم يكونوا صهاينة ، أو اشكنازا ، فمعظمهم من بلاد عربية لم تعرف الصهيونية أو الاضطهاد لليهود . وكان هؤلاء يهربون بعد فترة وجيزة من وصولهم البلاد وترحيلهم إلى تلك المستعمرات .

وفي الثمانينات وصل حال اليهود الريفيين إلى الحضيض ، وتناقص عددهم إلى ٤,٧٪ من مجموع العمال (الآن ٣٪) . و أغرق الدين كثيراً من المستعمرات ، وهجر بعضها ووصل عدد العاملين في الزراعة والغابات والصيد إلى ٦٩,٠٠٠ شخصاً فقط عام ١٩٨٩ . وأنتجت ٢٦٪ من المستعمرات ٧٥٪ من المنتج الزراعي . واستهلكت لذلك ٦٠٪ من المياه ، وهذا يعني أن ثلاثة أرباع المستعمرات غير مجدية زراعياً ، مما اضطر بعضه إلى جذب السياح وتحويل نشاطها إلى الصناعة ، وتناقصت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٩٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢,٤٪ عام ١٩٩٤ ، وهي تشكل الآن ٤٪ من الصادرات ، وهناك محاولات لإصلاح هذا الوضع المتعثر بالتحول إلى الإنتاج الزراعي عالي المردود مثل الزهور وأعشاب العطارة .

وبالمقارنة فإن الفلسطينيين قد جُبلوا على الزراعة قروناً عديدة ، ويكفي أن يلاحظ المرء الإنتاج الزراعي في غزة ، المكتظة بالسكان ذات المياه المالحة والموارد المالية المحدودة ، وكيف ينافس الإنتاج الإسرائيلي مما يدعو إسرائيل إلى إتلاف أو تعطيل أو منع محصولاتهم من المرور إلى إسرائيل .

إذن فإن عودة الفلسطينيين إلى أرضهم ، وممارستهم أعمالهم التقليدية لا تشكل خطراً على أحد ، بجانب كونها حقاً طبيعياً مشروعاً .

المياه

السؤال الآن : هل تكفي المياه المتوفرة لمعيشة الإسرائيليين والفلسطينيين معاً؟

للإجابة عن هذا السؤال ، يجب أن نعرف أولاً كيف تستغل إسرائيل المياه ، ومن

أين تحصل عليها .

تستهلك إسرائيل ٨٠٪ من مياهها في الزراعة ، وتوفر المياه للمزارعين بسعر مخفض =١٠ سنتات للمتر المكعب ، بينما تبلغ تكاليف الإنتاج لديها ٤٠ سنتاً . وإذا ما قارنّا ذلك بتكلفة تحلية المياه من البحر ، والتي تبلغ ١,٦٠ دولار للمتر المكعب ، أي ١٦ ضعفاً لتكلفة المياه المستعملة للزراعة في إسرائيل ، يتضح لنا مدى الهدر الهائل للمياه من أجل إرضاء ١٥٤,٠٠٠ مزارع من سكان الكيبوتز ينتجون ٤٪ من صادرات إسرائيل و١,٨٪ من الناتج المحلي .

لا يمكن تفسير هذا الهدر للمياه ، وللمساحات الشاسعة من الأراضي الفلسطينية التي تستغلها حفنة من صفوة الصهاينة ، إلا كمكافأة لهم على انتصاراتهم في المعارك ، ولتكوين مخزون استراتيجي للمهاجرين الجدد ، والأخطر من ذلك أن هذا الاستهلاك للمياه قد أدى إلى تجاوز المعدلات المقبولة لسحب المياه من باطن الأرض ، وأدى إلى هبوط في الطبقة الحاملة للمياه وازدياد الملوحة ، وهذا سيشكل خطراً متزايداً في المستقبل لا يمكن علاجه .

ولعب الماء دوراً هاماً في حروب إسرائيل ، فبينما كانت إسرائيل تستغل ٣٥٠ مليون متر مكعب سنوياً عام ١٩٤٨ ، استغلت ١٠٠٠ مليون م٣ عام ١٩٥٦ (منه ٧٧٠ مليون م٣ مياه عربية) و١٣٢٠ مليون عام ١٩٦٥ (منها ٨٢٠ مليون م٣ عربية) ، و ١٧٧٥مليون عام ١٩٧٣(منها ١٣٠٥ عربية) و٢٠٢٠ مليون عام ١٩٩٠ (منها ١٤٧١ عربية) – كل الكميات بملايين الأمتار المكعبة .

وحيث أن معظم هذه المياه تذهب للزراعة الفاشلة ، ومعظمها مسروق من العرب ، الأمر الذي أدى إلى حربيّ ١٩٦٧ و ١٩٨٢ على الأقل ، وإلى تدمير المنشآت العربية على نهر الأردن الشمالي ، يتضح أن الاستمرار في هذه السياسة الفاشلة لن يجلب إلا حروباً جديدة وما يتبعها من ويل ودمار .

وقد عملنا تقديرات لاستهلاك المياه عام ٢٠٢٠ في حال خيارين :

١ – استمرار هجرة الروس وزيادتهم بمقدار ١,٥٠٠,٠٠٠ عن الوضع الحالي ، وعدم عودة أحد من اللاجئين ، في هذه الحالة يكون الاستهلاك المنزلي ٩٨٠ مليون متر مكعب سنوياً ، الاستهلاك الصناعي ٢٧٤ ، الاستهلاك الزراعي ١,٤٠٠ والمجموع ٢,٦٥٤ مليون متر مكعب سنوياً .

٢ – عدم قدوم مهاجرين روس جدد ، وعودة اللاجئين إلى ديارهم ، يكون الاستهلاك

المنزلي ١,١٠٣ والصناعي ٣٤٣ ، والزراعي ١,٣٠٠ ، والمجموع ٢,٧٤٦ مليون متر مكعب سنوياً لكل السكان .

هذه الأرقام متقاربة ، وتبين أن الخيار العملي الوحيد هو الخيار الثاني : عودة اللاجئين ، ذلك لأن المياه المطلوبة في كل من الحالتين هي حوالي ٢,٧٠٠ مليون متر مكعب ، وهذا لا يتأتى إلا باتفاق إقليمي مع الدول العربية المجاورة لتوزيع المياه بينها ، لأن الكمية المطلوبة لا يمكن استخراجها من إسرائيل أو الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، ولا يمكن أن نتصور الوصول إلى هذا الاتفاق مع الدول العربية عند إدخال ١,٥ مليون روسي إلى إسرائيل مع منع اللاجئين من العودة .

وفي حال إصرار إسرائيل على تبني الخيار الأول : هجرة الروس ومنع اللاجئين من العودة ، فإنها لن تتمكن من الحصول على المياه المطلوبة إلا باحتلال منابع المياه في لبنان وسوريا والأردن ، أي الحرب . وهذه المرة تكون الحرب بالنسبة للعرب ليست دفاعاً عن فلسطين بل دفاعاً عن وجودهم كعرب ، ولا يمكن استبعاد هذا الاحتمال ، لأن قادة الليكود صرحوا بأنه (لا يمكن أن يكون الماء نتيجة للسلام ، بل هو شرط له) . وبعبارة أبسط ، سنأخذ الماء عنوة ، ونفرض السلام وفق شروطنا ، أي هجرة الروس ومنع اللاجئين من العودة .

لكن الخيار الثاني هو خيار السلام الدائم .

الخلاصة

إن التشكيك في إمكانية العودة من ناحية عملية لا أساس له ، إذ يمكن عودة اللاجئين إلى ديارهم نفسها دون أدنى تأثير على السكان اليهود في إسرائيل ، ودون فقدانهم لجزء هام من أعمالهم أو اقتصادهم ، بل على العكس . فإن عودة اللاجئين ستثري الجانب الزراعي من الاقتصاد ، وهو متعثر حالياً . كما أن كمية المياه المطلوب توفيرها لمعيشة كل السكان ، حتى في حالة عودة جميع اللاجئين وبقاء المهاجرين اليهود في إسرائيل ، يمكن الحصول عليها من خلال اتفاقيات عربية إقليمية بعد عودة اللاجئين وليس بدون ذلك . والبديل هو حرب مدمرة ستشنها إسرائيل لاحتلال منابع المياه العربية وتأمين هجرة الروس ومنع اللاجئين من اعودة . وهذا الاحتمال وارد ، لكنه بالطبع سيخلق مشاكل جديدة تعود على أوربا وأميركا وغيرها خارج المنطقة بالضرر البالغ ، وربما الدمار . لذلك فإن عودة اللاجئين هي دعامة للسلام والاستقرار وهو خيار واجب الأخذ

بــه .

وإدعاء إسرائيل بأن عودة اللاجئين ستعكر النقاوة اليهودية لإسرائيل ، فهو كلام عنصري لم يعد له مكان في العالم الحديث ، الذي يتآلف ويتقارب ، ويتبادل الأفكار والتجارة ، ويحترم حقوق الإنسان . هذا الإصرار على نقاء العنصر اليهودي مصيره مصير شبيهه في حال ألمانيا النازية . وإذا لم تقبل إسرائيل أن يعود اللاجئون إلى ديارهم ، فإنها إذن تستعد لترحيل الفلسطينيين فيها الذين يصل عددهم الآن إلى ٢٠٪ ويستطيعون انتخاب ١٦ عضواً في الكنيست خلال العقد القادم .

هل يكون خيار إسرائيل الترانسفير لمواطنيها الفلسطينيين ، وحرباً لاحتلال منابع المياه العربية من أجل المهاجرين الروس؟ أم يكون خيارها الديمقراطية والانضمام إلى المجتمع الإنساني المتحضر؟ في الخيار الأول سينتصر اليهود أولاً ثم يخسرون ، وفي الخيار الثاني يكسبون دائماً . ولذلك ليس هناك مستقبل في القرن الواحد والعشرين للمبادئ العنصرية .

(٣) حق العودة والتعويض معاً وليس أحدهما

من الأخطاء الشائعة أنه يحق للاجئين العودة أو التعويض وليس العودة والتعويض معاً . وربما كان السبب في هذا الخطأ الشائع سلالة الشعار :«العودة أو التعويض» . والواقع أنه يحق لكل اللاجئين العودة سواء مارسوها أم لا ، دون اعتبار للتاريخ الذي يقررون فيه ممارسة العودة . وكذلك يحق التعويض لكل اللاجئين ، ولكن الفرق في قيمته يتوقف على مدة الخسارة والضرر ، وهذه بالطبع تكون أكبر إذا تخلى بعضهم عن أملاكهم غير المنقولة ، وقرر عدم العودة . وحتى في هذه الحالة فإن تلك الأملاك غير المنقولة لو تخلى عنها صاحبها ، يجب أن تعود إلى الشعب الفلسطيني أو أحد أفراده ، فالأوطان لاتباع . والتعويض ليس ثمناً للوطن لكنه تعويض عن الضرر والمعاناة ، أما الأرض فتبقى ملكاً دائماً لصاحبها والشعب الفلسطيني .

ومبدأ التعويض يقوم على القانون الدولي الذي يلزم الدولة التي تنتهك حقوق الملكية أو حقوق الأفراد الأخرى بإرجاع الحال إلى ما كان عليه قبل ارتكاب تلك الأعمال غير الشرعية ، وعلى تلك الدولة أن تزيل كل الآثار الناتجة عن ذلك ، وأعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه ، أو يحتمل أنها كانت عليه ، وإذا استحال ذلك فإن للمتضرر الحق في التعويض المادي عن ذلك بقيمة تساوي إصلاح الضرر أو إرجاع الحال كما كانت عليه .

ومبدأ إعادة الشيء إلى أصله هو الذي ذكر صراحة في القرار المشهور ١٩٤ بعبارة Should be made good ولذلك حسب القانون الدولي أو حسب مبادئ العدالة ، وهذا هو بعينه المبدأ الذي تسلم بموجبه اليهود وإسرائيل تعويضات لما تعرضوا له على يد ألمانيا النازية تحت نصوص الاتفاقية التي وقعت مع جمهورية ألمانيا الفدرالية في ١٩٥٢/٩/١٠ تحت اسم Wiedergutmachung وترجمتها«إعادة الشيء إلى أصله» . وقد دفعت ألمانيا بموجب هذه الاتفاقية ١٠٢ بليون مارك ألماني ، وكان لها الأثر الحاسم في إنقاذ إسرائيل من الإفلاس عندما تدفقت عليها جموع المهاجرين اليهود بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ .

وتقوم الآن (١٩٩٧) حملة يهودية بزعامة البليونير ادجار برونغمان رئيس الشركة العملاقة سيجرام للكحول والترفيه ، لاسترجاع الأملاك اليهودية في البلدان الأوربية الأخرى مثل سويسرا وفرنسا وهولندا والدول الاسكندنافية . وسخّر برونغمان لهذا الغرض الكونجرس الأميركي والإدارة الأمريكية وحتى حلف الناتو بقيادة اليهودي

الأمريكي ستيوارت ايزنستات ، وذلك بالضغط على تلك الدول الأوربية تحت تهديد المقاطعة الاقتصادية الأمريكية . ويلاحظ أن الحملة اليهودية لا تسعى إلى التعويض ، وإنما إلى استرجاع (Restitution) الأملاك اليهودية بمعنى أن تعود إلى حيازة المالك الأصلي - يتصرف بها كما يشاء بالإقامة فيها أو استغلالها أو كلاهما . وهذا بالطبع أعلى قيمة من التعويض مهما كان سخياً . ويلاحظ أن هذه الحملة لا تستند في المطالبة على أي قرار دولي أو إجماع عالمي كما هو حال اللاجئين الفلسطينيين وإنما على الضغط المباشر على الحكومات الأوربية من خلال أجهزة الحكم الأميركية .

ويرقى الأمر إلى درجة الابتزاز حينما طالب اليهود سويسرا باسترجاع الذهب الذي يدعون أن النازيين قد أودعوه لديهم ، ويدعون أيضاً أن هذا الذهب هو ملك اليهود (فقط) ورغم أن البنوك السويسرية لم تجد أي دليل مادي على ذلك - بعد تكوين لجان تحقيق - ولم يستطع اليهود تقديم أي دليل على ملكية أفراد يهود لهذا الذهب ، إلا أنها اضطرت لتخصيص مبلغ كبير في صندوق لإعانة اليهود دفعاً للشر ، وخضوعاً لضغط مباشر من لجنة البنوك في الكونجرس الأميركي .

صحيح أن قوة اليهود هي التي مكنتهم من الحصول على تعويضات عن حق أو باطل ، ودون تشريع قانوني واضح ، لكن إصرارهم على استرجاع حقوقهم مهما طال الزمن ومثابرتهم على ذلك وتسخيرهم جميع القوى لذلك هو الدرس الذي يجب أن نتعلمه .

من المسؤول عن دفع التعويضات

ينص القرار ١٩٤ صراحة على أن المسؤول عن التعويض هو الحكومات والسلطات المسؤولة ، وقد جاء هذا التعبير ليشمل المؤسسات الصهيونية المسؤولة قبل وبعد إنشاء دولة إسرائيل وهي :

- حكومة إسرائيل المؤقتة (١٩٤٨) التي صدر القرار ١٩٤ أثناء وجودها ، والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي ورثت مسؤوليتها .
- المنظمات الصهيونية العسكرية في إسرائيل : الهاجانا وعصابات الشتيرن والأرغون وغيرها .
- المنظمات الصهيونية داخل وخارج إسرائيل التي ساعدت على اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم واستغلت أملاكهم بعد ذلك ، مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي

اليهودي وغيرها .

إن تعبير الحكومات والسلطات المسؤولة يعني أن المتسبب هو الذي يدفع التعويض وغالباً ما يكون المتسبب هو المنتفع بالأملاك الفلسطينية ، لذلك فإن ربط التعويض بالمتسبب مهم ، بينما لا يوجد هذا التحفظ على حق العودة الذي يسري على كل لاجئ دون استثناء ، لذلك فإن إسرائيل لا تكتفي برفض حق العودة أساساً ، بل أنها تحرص على التأكيد أنها غير مسؤولة عن اقتلاع الفلسطينيين وطردهم .

تقول إسرائيل أن اللاجئين خرجوا طوعاً أو بناء أوامر عربية . لقد تم دحض هذه الخرافة بشكل قاطع . وبعد أن أكدت الدراسات المستندة على ملفات إسرائيلية والتي قام بها مؤرخون إسرائيليون كذب هذا الادعاء تراجعت إسرائيل وأصبحت تدعي أن خروج اللاجئين هو حادث عرضي ناتج عن الحرب وليس ناتجاً عن تخطيط . إن شهادة ٥٥٠,٠٠٠ لاجئ من الذين طردوا عام ١٩٤٨ والباقين اليوم على قيد الحياة تؤكد عكس ذلك ، وشهادتهم هذه أصبحت مشفوعة بالوثائق الإسرائيلية التي أصبحت متاحة للباحثين . وقد بينت الدراسات مؤخراً أن ٨٩٪ من اللاجئين طردوا في عمليات عسكرية إسرائيلية ، وأن ١٠٪ طردوا نتيجة الحرب النفسية التي شنتها إسرائيل وأن ١٪ فقط خرجوا طوعاً .

وتقول إسرائيل أن التعويض للفلسطينيين يجب أن يخصم منه تعويض لليهود الذين خرجوا من بلاد عربية بعد النكبة ليستقروا في الديار الفلسطينية ، وحيث أنهم يقدرون تعويضات اليهود بأضعاف قيمة تعويض الفلسطينيين ، فإنه بموجب هذا القول يتوجب على الفلسطينيين دفع تعويضات لليهود!! والواقع أنه لا توجد علاقة قانونية أو زمنية أو مكانية بين الموضوعين ، كما أنه لا يوجد أي قرار دولي بخصوص هؤلاء اليهود عكس حال الفلسطينيين ، والمقارنة بين الحالين موضوع منفصل ، ويسهل إثبات بطلان ادعائه . وفي واقع الأمر ، فإن إسرائيل طردت اللاجئين لإفراغ البلاد من أهلها ، واستيراد يهود مكانهم ، ولولا الطرد لما تمت الهجرة اليهودية ، ولذلك فإن هؤلاء اليهود المهاجرين إلى إسرائيل هم شركاء في هذه الجريمة وهم«المنتفعون» بالأملاك الفلسطينية ، ولذلك فإن مسؤولية التعويض تقع عليهم أيضاً .

وتقول إسرائيل أنه إذا استحق تعويض للفلسطينيين ، فإنه يجب دفعه من صندوق دولي تشترك فيه الدول العربية ، وتعتبر أن المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية هي جزء مقدم من هذه التعويضات . ولذلك فإن إسرائيل ترغب أن يدفع العرب والعالم ثمن

استيلائها على الأملاك الفلسطينية ، وتبقى تلك الأملاك حقاً شرعياً خالصاً لإسرائيل .

ماهية التعويض

كما سبق القول يعني التعويض : إرجاع الشيء إلى اصله ، وهو إلغاء الفرق في الحالة المعنوية والمادية للفرد والجماعة بين معيشتهم كما كانت على أرض وطنهم ، وبين اقتلاعهم منها وتشريدهم ، وهذا يشمل ٤ بنود رئيسة :

١ – المنفعة المادية الشخصية ، مثل الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، ومزاولة الأعمال .

٢ – المنفعة المادية العامة ، مثل المؤسسات والخدمات والأملاك العامة ومصادر الثروة الطبيعية .

٣ – المنفعة المعنوية الشخصية مثل الشعور بالأمان والعيش بين الأهل والشعور بالسعادة .

٤ – المنفعة المعنوية العامة ، مثل الهوية الوطنية والثقافة والتاريخ والمقدسات .

يضاف إلى هذه البنود الأربعة التعويض عن جرائم الحرب والمعاقبة عليها ، وقد اكتسب المجتمع الدولي خبرة عملية وقانونية في هذا الأمر منذ الحرب العالمية الثانية وحرب البوسنة والإبادة العنصرية في إفريقيا . ونتيجة لهذه الخبرة فقد أشار القرار ١٩٤ في مذكرته التفسيرية إلى انطباق جرائم الحرب عليه ، ولكنه ترك معالجة التعويض عنها والمحاكمات عن جرائمها إلى مؤتمر خاص يعقد لذلك ، أو إلى الاتفاق عليه في بنود اتفاقية السلام المتوقع حدوثها بعد صدور القرار . (لم تشر اتفاقية السلام مع مصر والأردن إلى هذا الأمر في أي بند منها ، رغم أن هناك احتجاجات منفصلة وقضايا مرفوعة ضد إسرائيل حول جرائم إعدام أسرى الحرب المصريين) .

[ملاحظة : صدر في ١٩٩٨ ميثاق روما الذي أنشأ محكمة جرائم دولية واعتبر المستوطنين في الضفة وغزة مجرمي حرب] .

والآن توجد لدى الأمم المتحدة منظومة قوانين متكاملة تعالج المواضيع الآتية :

٥ – جرائم ضد السلام :

التخطيط والإعداد والتحريض على حرب عدوانية .

الاشتراك في مؤامرة للقيام بتلك الحرب .

٦ – جرائم حرب :

القتل والتعذيب وقتل الأسرى وسوء المعاملة .

نهب الملكية العامة والخاصة .
التدمير المتعمد للقرى والمدن والمنشآت .
٧ - جرائم ضد الإنسانية :
القتل والاستبعاد والترحيل .
التعذيب والتمييز وسوء المعاملة على أساس ديني وعرقي وسياسي .
وقد اقترفت إسرائيل كل هذه الجرائم .

قيمة التعويض

لم تقدر قيمة التعويض للفلسطينيين بشكل كاف حتى الآن . لقد أصدرت لجنة التوفيق في فلسطين تقريراً أولياً جزافياً عام ١٩٥١ . ولحقه تقرير منفصل عام ١٩٦٤ بين فيه خبير الأراضي جارفيز مساحة الأراضي الفلسطينية المملوكة لأفراد والمسجلة لدى الحكومة وهذا جزء من كافة الأملاك . وأصدرت الهيئة العربية العليا تقريراً تقديرياً عام ١٩٥٥ تبعه تقرير مشابه لجامعة الدولة العربية . على أن أوفي التقديرات من حيث المبدأ هو تقرير الاقتصادي يوسف صايغ عام ١٩٦٤ ، ومن حيث التفصيل كتاب سامي هداوي وعاطف قبرصي ، والذي يناقش فيه نتائج جارفيز ويبين قصورها ، ويصل إلى مجموع يقارب تقديرات يوسف صايغ ، وسنقتبس هنا خلاصة دراسة هداوي وقبرصي .

وقبل ذلك يجب أن نلاحظ أن كل هذه الدراسات لم تتعد تقييم البند الأول من البنود السبعة التي ذكرناها سالفاً ، ورغم أنها تمثل الجزء الأكبر والأسهل قياساً ألا وهي ممتلكات الأفراد إلا أن المجموع يظل قاصراً عن كافة بنود التعويض الواجبة .

وفيما يلي بيان بنود التعويض وقيمتها (إن وجدت) بالجنيه الاسترليني عام ١٩٤٨ ، وهو قيمة الجنيه الفلسطيني في تلك السنة (= ٤,٠٣ دولاراً) :

١ - المنفعة المادية الشخصية .

١-١ :الأراضي الزراعية الريفية : قدرت بطرق مختلفة بعد حساب مساحتها ونوع المزروعات عليها ، منها التقييم على الضرائب عام ١٩٤٦ ، وعدلت إلى عام ١٩٤٨ ، وتراوحت القيمة عام ١٩٤٦ من ٣٢٩ إلى ٤٣٦ مليون جنيه إسترليني ، وأضيف إليها تقدير جزافي لأراضي بئر السبع بمبلغ ٢٥ مليون ، فيكون الحد الأدنى لقيمة تلك الأراضي عام ١٩٤٨ - ٣٩٨,٦ مليون جنيه إسترليني ، وحده

الأقصى بزيادة ٣٠٪ .

١ - ٢ :عقارات وأراضي المدن : عدل هداوي أرقام الأمم المتحدة المنخفضة جداً (مثال : سعر المتر المربع من المباني في عكا : الأمم المتحدة ٢ جنيه ، هداوي ١٠ جنيه) .

ولم تحسب أسعار الأراضي الزراعية حول المدن وهي تزيد كثيراً عن الأراضي الزراعية العادية ، الحد الأدنى لهذا البند هو ١٣٠ - ٢٦٠ مليون جنيه إسترليني .

١ - ٣ :الإستثمار الزراعي : ويشمل الماشية والمنشآت والمساكن ، الحد الأدنى ٦٦,٨ مليون جنيه إسترليني .

١ - ٤ :الممتلكات الشخصية : حسبت على أساس أن اللاجئين أخذوا معهم ٥٠٪ من ممتلكاتهم الشخصية ، والمعروف أن اللاجئين باستثناء المهاجرين أوائل عام ١٩٤٨ ، خرجوا بملابس النوم ، ومع ذلك قدرت باقي الممتلكات الشخصية بـ ٥٤ مليون جنيه إسترليني كحد أدنى .

١ - ٥ :الاستثمارات التجارية : وقدرت بمبلغ ٤٥,٩ مليون جنيه إسترليني .

١ - ٦ :الأرصدة المالية : أعادت إسرائيل جزءاً من أرصدة البنوك قيمتها ١ مليون جنيه ، وصرف البنك العربي لمودعيه مستحقاتهم ، الباقي ١٢,٥ مليون جنيه استرليني .

١ - ٧ :الاستثمار الصناعي : ١١,٤ مليون جنيه استرليني .

١ - ٨ :الفنادق والمطاعم : ١٠,٥ مليون جنيه إسترليني .

١ - ٩ :السيارات والآليات : ٠,٩٥ مليون جنيه إسترليني .

يكون المجموع الجزئي للبند الأول : ٧٣١,١ مليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٨ .

٢ - المنفعة المادية العامة :

٢-١ :وسائل النقل : الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ . لقد دفع الفلسطينيون قيمتها على مدى سنوات قبل وصول المهاجرين اليهود ، ونسبتهم ٦٧٪ من السكان ، واعتبر التقدير ٥٠٪ فقط من قيمة وسائل النقل لصالح الفلسطينيين ، وقيمته ١٢,١ مليون جنيه استرليني .

٢ - ٢ :المناجم والمحاجر : لم تقدر .

٢ - ٣ :الغابات : لم تقدر .

٢ - ٤ :الثروة السمكية والشواطئ : لم تقدر .

٢ - ٥ :المياه والبترول : المياه من أهم الثروات الطبيعية التي نهبتها إسرائيل ، وبينما

استهلكت إسرائيل عام ١٩٤٨ (٣٥٠) مليون متر مكعب من المياه سنوياً ، ثلثيها للفلسطينيين ، تستهلك إسرائيل عام ١٩٩٠ (٢١٠٠) مليون متر مكعب من المياه سنوياً منها ١٤٧١ مليون مياه عربية من فلسطين ٤٨ والضفة والأردن وسوريا . هذا البند لم يقدر رغم أهميته ، ولكن من الممكن تقديره .

٢ – ٦ :الأماكن المقدسة والأوقاف : إلى جانب القيمة المعنوية التي لا تقدر بثمن ، فإن قيمتها المادية كبيرة جداً ، وقد استحوذت إسرائيل على هذه الأوقاف بحجة أن المجلس الإسلامي الأعلى«مالك غائب» لكن الفلسطينيين في إسرائيل استطاعوا إدارة بعض هذه الأوقاف ، هذا البند لم يقدر .

يكون المجموع الجزئي للبند الثاني (باستثناء البنود غير المقدرة) ١٢,١ مليون جنيه استرليني عام ١٩٤٨ .

٣ – المنفعة المعنوية الشخصية :

وتشمل الأمن الشخصي والشعور بالأمان ، المعاناة في التشتت العائلي بسبب التشريد ، القتلى والجرحى والأسرى ، التعذيب ، سوء المعاملة ، المعاناة في الشتات والغربة . قدر هداوي هذا البند بمبلغ ٥,٧٥ مليون جنيه استرليني قياساً على تعويضات اليهود من ألمانيا النازية حسب اتفاقية لكسمبورج في ١٩٥٢/٥/٢٦ .

٤ – المنفعة المعنوية العامة :

وتشمل فقدان السجلات والوثائق والخرائط والمكتبات العامة ومصادر المعلومات ، فقدان الجنسية والهوية الوطنية والقمع والإرهاب والتمييز العنصري ، المذابح الجماعية ، الحرمان من العيش على أرض الوطن ، هذا البند لم يقدر .

٥ – جرائم ضد السلام :

التخطيط والإعداد والاشتراك في حرب عدوانية . لم يقدر .

٦ – جرائم حرب :

القتل والتعذيب وسوء المعاملة ونهب الملكية وتدمير الممتلكات دون سبب عسكري . لم يقدر .

٧ - جرائم ضد الإنسانية :

القتل والاستعباد والترحيل والتمييز العنصري . لم يقدر .

وبذلك يكون مجموع البنود المقدرة من البنود السبعة السابقة هو ٧٤٨،٩٥٠ مليون جنيه استرليني عام ١٩٤٨ ، يضاف إلى ذلك الخسارة في الطاقة البشرية وتشمل فقدان الربح وفقدان فرص العمل ، وكذلك التكاليف الإضافية للترحال والبحث عن سكن وعمل ومصادر دخل بديلة ويشمل ذلك الأعباء المالية على الأقارب والمؤسسات العامة في الدول المجاورة ، وقد تم تقدير هذا الرقم كنسبة من صافي الإنتاج المحلي لعام ١٩٤٤ ، معدلاً إلى عام ١٩٤٨ ، وتبقى الأرقام الأخرى كما هي شاملة استغلال الأملاك لمدة ٥٠ سنة ، وعلى ذلك ، تكون قيمة التعويض في هذه الحالة ٥٠٩ بليون دولار . وهو الحد الادنى ويضاف إليه كافة البنود غير المقدرة .

ومن نافل القول أن الأوطان لا تباع ، وإن التعويض حق لتعويض الضرر والمعاناة التي عاشها الشعب الفلسطيني وبينما يستحق كل لاجئ هذا التعويض ، إلا أنه لا يشمل ثمن الأرض ، فهذه لا تباع وإنما تسترجع ، وإذا رغبت قلة في التخلي عن أرضها في فلسطين ، فإنها تشترى ، أو تصبح ملكاً للشعب الفلسطيني عن طريق مؤسسة «هيئة أرض فلسطين» التي سيأتي وصفها ، والتعويض في هذه الحالة يكون عن استغلال هذه الأرض طيلة نصف قرن ، هذا عدا التعويض عن الأضرار والخسائر التي سبق ذكرها .

(٤) الخطة العملية لتطبيق حق العودة

خلال نصف قرن ، جاهد الفلسطينيون لتحقيق العودة إلى ديارهم ، حاربوا وضحوا بأرواحهم وطردوا من بلاد عديدة ، لكنهم فشلوا عسكرياً ، ولم يستطيعوا خلق قوة عسكرية متماسكة . طافوا العالم ونادوا في كل المحافل الدولية مطالبين بحقوقهم ، فكسبوا مكاسب سياسية مهمة وشرعية ودولية هي أهم ما يميز مكاسبهم ، لكنها حتى الآن مكاسب نظرية . وخلقوا مؤسسات وتنظيمات لتؤكد وحدة الشعب الفلسطيني وترابطه رغم تشريده في بلاد عديدة . ولكنها لم تكن في المستوى المطلوب من حيث الكفاءة والتنظيم ، وأصيبت هذه المؤسسات بضربة شديدة عند الخروج من لبنان ، وجاءتها الضربة القاضية بعد اتفاقية أوسلو .

ليس للفلسطينيين من مستقبل دون العودة إلى التنظيم وترميم مؤسساتهم ، وتسليحها بعناصر كفؤة ومهنية من الطراز الأول ، لقد انتهى عصر الثورجي والمنافق والسياسي والمنظر ، الآن عصر المخطط والمنفذ والمدير ، ودون ذلك عبث . عدد الفلسطينيين اليوم ٧,٥ (١٩٩٧) مليون ، منهم ١٣٪ في إسرائيل ، ٣٣٪ في الضفة وغزة ، أي أن ٤٦٪ (حوالي النصف) على أرض فلسطين ، ويوجد حوالي ٤٢٪ في دول الطوق ، والباقي نصفهم في بلاد عربية أخرى والنصف الآخر في بلاد أجنبية .

ومن حيث حرية التحرك والتجمع والتعبير ، فإنهم يعيشون تحت ظل ٨ منظومات سياسية على الأقل . (وفي الواقع فإنهم يعيشون في ١٣٠ بلداً ويحملون ٣٣ جنسية عدا فلسطين والأردن ، ويبلغ عدد اللاجئين المسجلين الذين يحملون جنسيات عربية غير هاتين ٥٠,٠٠٠ وجنسيات أجنبية ٥٠٠) . ولذلك فإن قدرتهم على اللقاء وتجميع القوى تظل محدودة ، ومن حسن الحظ أن معظم المنظومات السياسية التي يخضعون لها تؤيد حق اللاجئين في العودة ، أو على الأقل لا تجهر بالعداء له ، وإن كان معظمها لم يقدم سوى الدعم الكلامي له . وكل المنظومات تؤيد التعويض ، لأن فيه تخفيفاً للأعباء ولإنهاء المشكلة! وبعضها يرغب في استلام التعويض عوضاً عن اللاجئين ، ومعظم المنظومات ، وليس كلها ، ترفض توطين اللاجئين ، الأمر الذي يرفضه اللاجئون أيضاً . وهذا من مظاهر الاتفاق النادرة . والقليل جداً يرغب في توطين اللجئين لديه لأسباب إستراتيجية .

لذلك يبدو أن من الممكن للاجئين التعبير عن الحد الأدنى (والأساسي) من حقوقهم ألا وهو حق العودة ، بحرية نسبية ، بشرط أن تأمن المنظومات السياسية عدم

تحول ذلك إلى حركة سياسية نشطة تتعارض مع أوضاعها الداخلية .

وفي اعتقادي أن هذا ممكن ، لأنه لا يوجد خطر حقيقي من عودة اللاجئين على أي بلد عدا إسرائيل ، وهذه عدو مزمن . وفي اعتقادي كذلك أن كبح جماح حرية التعبير والتجمع قد أصبح صعباً بسبب القوة المتنامية لجمعيات حقوق الإنسان التي تشبه برلمانات موازية لدول العالم ، كما أن الحصار الجغرافي والفكري قد أصبح قليل الجدوى بسبب انتشار الأقنية الفضائية والإنترنت . إن الثورة التكنولوجية والتغيير الإيجابي في أهمية حقوق الإنسان هي أكبر معين ، بل حافز ، للاجئين للمطالبة بحقهم في العودة ، وهذا الوضع سيتطور إلى الأفضل خلال القرن القادم .

ويكفي أن نعلم أنه يوجد حوالي مليون فلسطيني نتاج هذه الثورة التكنولوجية ، معظمهم في أوربا وأمريكا والخليج ، وهم جزء أصيل من تلك الثقافة ، وبعضهم مولود في تلك البلاد . إن القوة البشرية المتمثلة في هذا المليون (على الأقل) هي ثروة لا يستهان بها وهي المولد الحقيقي للطاقة المطلوبة .

وأول ما يلزم لتحقيق حق العودة هو إنشاء المؤسسات اللازمة لذلك ، وتطوير الموجودة منها ، والتنسيق بينها وبين عشرات ، بل مئات ، المؤسسات المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني في العالم . يلزم أولاً إنشاء وحدة أو وحدات للدراسات الاستراتيجية كالآتي :

وحدة دراسات قانونية ، وتشمل : التشريعات والقرارات الدولية والسوابق المشابهة قوانين إسرائيل ، الخبرات العالمية المتوفرة .

وحدة دراسات الجغرافيا التاريخية ، وتشمل : تحديد المساحات والممتلكات والموجودات وأسماء المالكين ورصد التغيرات الحادثة ، وتحضير الخرائط والصور الجوية والفضائية .

وحدة الدراسات العمرانية والاقتصادية ، وتشمل : وثائق المطالبات ، وتقييم التعويض لكل بند ، والدراسات الاقتصادية اللازمة للاستيعاب والتطوير ، والمخططات الهيكلية لإعادة بناء القرى ، وترميم المدن الفلسطينية الموجودة .

لكن الحاجة القصوى والفورية تكمن في ضرورة تكوين«هيئة أرض فلسطين» .

هيئة أرض فلسطين

يجب تكوين«هيئة أرض فلسطين» على النحو الآتي :

- الهيئة تمثل اللاجئين والمطالبين بحقوقهم من الشعب الفلسطيني في كل مكان .
- الهيئة تمثل الحقوق المادية للشعب الفلسطيني في كل مكان .
- مهمة الهيئة هي : توثيق الأملاك الفلسطينية العامة والخاصة ، واسترجاعها وحمايتها وصيانتها وحفظها وتطويرها كما يلزم .
- تكون الهيئة هي الحارس على حقوق الشعب الفلسطيني في كل مكان ، وتبقى كل الأملاك الفلسطينية تحت حراستها إلى أن تحدد ملكية الأفراد وتسلم إليهم .
- في المرحلة الوسيطة إلى أن تسلم أملاك الأفراد ، تطور الهيئة هذا الأملاك وترعاها ، وفي حالة رغبة بعض اللاجئين في التخلي عن أملاكهم ، تشتريها الهيئة أو تحتفظ بها إلى أن يشتريها فلسطيني آخر ، والأولوية للجار والقريب والأنفع ، ولا تؤول أية ملكية لغير الفلسطينيين .
- الهيئة مستقلة وغير سياسية ، وتتعاون مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية والحكومات المختلفة والأمم المتحدة على هذا الأساس .
- تبقى الهيئة قائمة إلى تنتهي كل أغراضها ، وتحل بقرار من الأغلبية المطلقة .

تتكون الجمعية العامة للهيئة من ١٥٠٠ عضو ، يمثلون ٥٣٢ قرية ومدينة طرد منها اللاجئون ، بمعدل ٣ أعضاء لكل قرية في المتوسط (أي عضو لكل ٣٠٠٠ لاجئ في الوقت الحالي) ، وهؤلاء الأعضاء ينتخبون من كل مجموعة سكانية (قرية أو مدينة) على أن يشمل هؤلاء : المخاتير والملاك المهمين ، ويضاف إلى هؤلاء خمسون عضواً يعينون لكفاءتهم في تحقيق أهداف الهيئة .

ويمكن اعتبار القرية وحدة القياس ، ذلك لأن سكانها يمثلون ٤ – ٥ حمايل لا تزال متماسكة ومرتبطة ، كما أن أراضي القرى محددة جيداً على الخرائط ، ولذلك فإن كل قرية تمثل الإرث الجماعي لأهلها ، وإلى أن يتم تحديد ملكية كل فرد ، تقوم الهيئة بتخصيص عدد من الأسهم لكل قرية حسب حجمها ، ثم تحدد قيمتها المادية ، وتمثل الهيئة كل الأسهم التي يغيب صاحبها ، وهكذا فإن ملكية أرض كل قرية تكون صحيحة تماماً لكل قرية ، وتكون أقل صحة لكل حمولة ، واقل صحة لملكية كل فرد ، حيث أن عدد سكان القرى قد زاد منذ عام ١٩٤٨ خمس مرات ونصفا ، لكن الخطأ على قلته يبقى محصوراً داخل كل قرية .

ومن أجل حصر الملكية الفردية ، فإنه يمكن الاستعانة بسجلات لجنة التوفيق ، ولديها ٤٥٠,٠٠٠ سجل لأسماء الأملاك الأفراد . هذه السجلات موجودة ، لكنها تمثل

٥,١٩٤ كم مربع فقط من أصل ١٧,١٧٨ كم مربع مجموع أملاك اللاجئين ، باستثناء أملاك الفلسطينيين الموجودين في الداخل والتي صودر نصفها .

ورقم ٥,١٩٤ كم مربع يمثل أملاك الأفراد الذين أمكن تسجيلهم في عهد الانتداب البريطاني ، وبإضافة قضاء بئر السبع (١٢,٥٧٧ كم مربع) والأملاك العامة والخاصة غير المسجلة ، يكون المجموع هو ١٨,٦٤٣ كم مربع مساحة الأراضي الفلسطينية في إسرائيل أو ٩٢٪ من مساحتها .

برنامج العودة

عندما يأتي الوقت (وهو لا شك قادم) لتحقيق حق العودة ، فإن تنفيذ ذلك لا يشكل مشكلة عملية . لقد أدخلت إسرائيل ٦٥٠,٠٠٠ يهودي في الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥١ في ظروف حرب وبعد رحلة آلاف الكيلو مترات ، وأدخلت حوالي مليون روسي خلال العقد الماضي ، دون ازدحام مطار اللد .

عندما يعود اللاجئون ، لا تحتاج رحلتهم بالباص إلى أكثر من ساعة أو ساعتين ، إذ يعود سكان قضاء بئر السبع وغزة والرملة ويافا من قطاع غزة متجهين شمالاً ، ويعود سكان الوسط من الضفة الغربية متجهين غرباً ، ويعود سكان الجليل من سوريا ولبنان متجهين جنوباً ، وتعود كل قرية إلى مكانها المعروف والمحدد على الخرائط بدقة .

فمنذ البداية يذهب شباب القرية وقوة عاملة من الاونروا مكان القرية لبناء مساكن حديثة (٥٦٪ من مساكن القرى دمر ، أما مساكن المدينة فلم تدمر ولكن تحتاج إلى ترميم) ، وعملية التعمير هذه لا تشكل مشكلة فنية ، حيث أنه يوجد عدد كبير من المهندسين والعاملين الفلسطينيين الذين بنوا آلاف المساكن في الخليج وغيرها ، هذا فضلاً عن وجود ٢١,٠٠٠ فلسطيني يعملون في الأونروا ، كما أن مواقع القرية ، وتنظيم عملية العودة من حيث المتطلبات اللوجستية والعملياتية هو أمر ممكن ، ولن يكون بحال أعد وأصعب من عملية (عاصفة الصحراء) .

أما الأوضاع القانونية فلا تمثل أي تعقيد من حيث المبدأ ، ذلك لأن الأراضي الفلسطينية مسجلة باسم الحارس على أملاك الغائبين التي حولها إلى هيئة التطوير ، والأملاك التي تستغلها دولة إسرائيل والتي يملكها الصندوق القومي اليهودي ، تدار كلها بواسطة مؤسسة واحدة : هي دائرة الأراضي في إسرائيل ، ولديها خرائط ووثائق بالملكية الأصلية لكل قطعة أرض ، وبموجب ذلك ، فهي تؤجر للمستعمرات الأرض الفلسطينية

بعقود مدتها ٤٩ سنة ينتهي معظمها في ١٩٩٨ . ولذلك فإنه لا توجد ، إلا في أضيق نطاق ، حالات نزاع بين أفراد يهود وأفراد فلسطينيين حول الملكية ، لأن اليهود مستأجرون وليسوا مالكين ، ولذلك فإنه من ناحية قانونية ، يكفي تحويل الحيازة من حارس أملاك الغائبين إلى (هيئة أرض فلسطين) بتشريع أو اتفاق واحد .

ومن الضروري بالطبع بقاء الأونروا ، تقدم خدماتها ، للاستفادة من خبرتها الهائلة خلال نصف قرن ، إلى أن يستقر اللاجئون في مواطنهم ويبدأون معيشتهم بشكل طبيعي ، ثم تتحول الأونروا إلى منظمة تطويرية للمشاريع مثل منظمة الأمم المتحدة .

ويحصل كل لاجئ على بطاقة هوية فلسطينية ، وذلك بتحويل بطاقات اللاجئين من سجلات الأونروا التي تحتوي على ٣,٤٠٠,٠٠٠ اسماً في الوقت الحالي ، بالإضافة إلى ١,١٤٠,٠٠٠ لاجئ خارج السجلات (عام ١٩٩٤) ، وتبقى الهوية الفلسطينية ثابتة رغم حصول الفلسطيني على جنسية أخرى بما فيها الفلسطينية (دولة فلسطين المصغرة) أو الإسرائيلية ، ويحق للعائدين إلى ديارهم في إسرائيل التمتع بجميع الحقوق المدنية والدينية ، والسياسية كما هو موثق في الفصل الثالث من قرار التقسيم رقم (٨) .

وتتم كل عمليات العودة تحت إشراف الأمم المتحدة (لجنة التوفيق CCP) ، وهي التي تتولى الإشراف على عودة اللاجئين بموجب صلاحيات دولية واسعة ، كما تقوم بتأهيلهم اجتماعياً واقتصادياً ، وحمايتهم من أي تمييز ضدهم ، وتوفير الأمن الفردي والجماعي لهم تحت كل الظروف .

هذا هو ، في مجمله ، المخطط المقترح لعودة اللاجئين ، وكما هو واضح ، فإنه لا توجد فيه مشكلة عملية يصعب حلها ، عكس ما يدعيه المشككون ، وقد سبق أن أوضحنا أن العودة ممكنة من ناحية سكانية وزراعية ومائية دون ترحيل أي من اليهود ، كما سبق أن أوضحنا أن مشاريع التوطين كلها خرافية وغير واقعية وقد رفضت جميعها ، وسترفض في المستقبل .

يبقى سؤالان : هل يتخلى اللاجئون عن حقوقهم؟ وهل توافق إسرائيل على عودة اللاجئين؟

السؤال الأول سهل ، فلا توجد أية دلالة ، رغم أوسلو والمشككين والمتخاذلين ، على أن الغالبية الساحقة للشعب الفلسطيني ستنسى وطنها وتتخلى عنه ، وقد أثبتت ذلك الأجيال المتعاقبة ، وهي الآن مسلحة بالعلم والمعرفة ، أما السؤال الثاني : موافقة إسرائيل على عودة اللاجئين فهذا غير وارد في الوقت الحالي . فهي تريد الاحتفاظ بالمكاسب

المادية الهائلة التي سلبتها من الفلسطينيين ، وتريد الحفاظ على الغيتو العنصري الذي يقوم على مبدأ النقاء اليهودي . ولكن هذا يجب ألا يثبط همتنا ، فالعدو لا يمكنه إعادة الحقوق طائعاً مختاراً .

وإسرائيل بذلك تكون آخر معقل في العالم للمبادئ العنصرية بعد سقوط ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وجنوب إفريقيا العنصرية . إن نظرة جدية لحال العالم اليوم وفي المستقبل القريب ، تبين أنه ليس هناك مستقبل لإسرائيل العنصرية ، فالعالم يصغر كل يوم بالاتصالات ، ويتبادل الأفكار والتجارة ، ويجسد حقوق الإنسان ويهتم بكل اغتيال لها في أي مكان . وقد يأتي يوم ليس ببعيد نرى فيه الصراعات الداخلية في إسرائيل تأخذ مجري دموياً يكشف التناقضات فيها . ثم أن هناك العنصر الفلسطيني في إسرائيل الذي يتزايد ثقله السياسي . كل هذه العوامل تجعل مقاومة إسرائيل للديمقراطية ، واستمرارها بالتفرقة العنصرية بموجب العرق والدين ، مقاومة يائسة مصيرها الانهيار .

لكن أكبر قوة لدى الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه هي إصراره على العودة ، ذلك الإصرار الذي يتوارثه الأبناء عن الأباء ، ليس عاطفة فقط بل علماً ومعرفة وتنظيماً ، هذا الإصرار هو الثروة الحقيقية وهو وقود الطاقة التي لا تنضب على طريق العودة .

دعوة إلى إنشاء (هيئة أرض فلسطين)

الحياة
٩ تشرين ثاني ١٩٩٨

على مدى ٥٠ عاماً كان جوهر النزاع بين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود ولا يزال على الأرض ، إذ أن هدف الصهيونية الدائم هو الاستيلاء على الأرض والتخلص من أهلها تحقيقاً لخرافة – أرض بلا شعب – ونجحت بذلك بدليل وجود ٥ ملايين لاجئ فلسطيني اليوم بعيداً عن ديارهم التي احتلها المهاجرون اليهود .

جوهر النزاع هذا ، استرجاع الأرض السليبة ، هو الذي أدى من جانب الفلسطينيين إلى قيام حركة الفدائيين في الخمسينات ثم قيام منظمة التحرير الفلسطينية في الستينات ، وارتفاع نجم المقاومة الفلسطينية في السبعينات ، واليوم نرى هذا المبدأ الأساسي تهمش وتوارى عن الأنظار ، وظهرت عوضاً عنه أهداف ثانوية ، تلخص أمال الشعب الفلسطيني وكفاحه في نصف قرن ، في ممر أو مطار أو ميناء أو فضلة من ارض يتنازل عنها العدو .

لا شك في أنه خطأ قاتل الاعتقاد بأن الفلسطينيين سيتخلون عن ديارهم ، التي تغطي ٩٢ في المائة من مساحة إسرائيل ، أو عن استعادة ملكيتها أو حق العودة إليها ، والمسألة ليست مسألة مأوى أو معيشة ، فالفلسطينيون الضاربة جذورهم في تاريخ فلسطين لا يمكن أن ينسلخوا عن ديارهم ، وهم متمسكون بقراهم ودورهم وتلالهم وديارهم في أضيق معاني جغرافية المكان ، وهم جازمون بأن من يستبدل دياره كأنما يستبدل أبويه ، وهذا لن يكون مهما طال الزمان .

خيبة الأمل في أداء القيادة الفلسطينية ، التي قامت على اكتاف هؤلاء اللاجئين لتعيد إليهم ديارهم ، ليس لها حدود ، لكنها تتعدى الآن حدود الإحباط وتنمو في اتجاه عملي لتصحيح هذا المسار ، وهناك زخم كبير في أوساط اللاجئين سواء كانوا فقراء أو أغنياء ، وأينما كانوا ، في المعسكرات أو في المنافي البعيدة ، يدعو إلى ضرورة العمل على ممارسة حق العودة واستعادة الملكية .

حق الملكية

حق التمتع بالملكية الخاصة لا ينقضي باحتلال الأرض ، أو بإعلان سيادة الدولة

على منطقة ، ولا علاقة له بالمعاهدات والاتفاقات التي تعقد بين الدول والجماعات . لذلك فإن تمتع اللاجئين بملكيتهم الخاصة أمر واجب النفاذ بغض النظر عما إذا نجحت مفاوضات أوسلو أم لم تنجح . وإذا أعلنت دولة فلسطينية ، قد تستطيع الحكومة أن تستولي على أملاك عامة ، ولكن هذا يخضع للقانون العام الذي يعطي المواطن صوتاً لمعارضته ، وتستطيع الحكومة أن تستولي على أملاك خاصة في أضيق الحدود لمشروع ما بعد تعويض المالك ، لكن لا يستطيع المحتل أو حكومة معترف بها أن تستولي على الملكية الخاصة لملايين الناس .

وحق العودة إلى الوطن مكفول بالمادة ١٣ من ميثاق حقوق الإنسان حتى لو لم يملك الفرد عقاراً خاصاً به ، كما أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين مكفول بموجب قرار الأمم المتحدة الشهير رقم ١٩٤ ، الذي أكده المجتمع الدولي أكثر من ١٣٥ مرة حتى عام ٢٠٠٠ .

كل هذه القواعد تجعل العودة إلى الديار والتمتع بالملكية الخاصة أمراً قانونياً واجب النفاذ ، ولا ينتقص منه أي اتفاق قد تتوصل إليه المنظمة أو السلطة الفلسطينية ، سواء كان بتفويض صريح من الشعب الفلسطيني أو لم يكن ، فليس لأحد أياً كان سلطة التفريط في الحق الخاص بأي فرد ، لذلك فإن المطالبة بهذه الحقوق واجب ، ولا مبرر لانتظار اتفاق سياسي حتى لو بدأ جيداً مع أنه من الواضح أن انتظار استرجاع الحقوق بالأسلوب الحالي نوع من الوهم ، بل وسيلة لضياعها .

تحديد الأرض الفلسطينية

تبلغ مساحة فلسطين ٢٦,٣٢٠ كيلو متراً مربعاً ، أقيمت إسرائيل على جزء منها مساحته ٢٠,٣٢٥ كيلو متراً مربعاً ، وتبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية في إسرائيل ١٨,٦٤٣ كيلو متراً مربعاً ، أي ٩٢ في المائة من مساحة إسرائيل ، بما في ذلك أراضي الفلسطينيين الباقين هناك . وعند تقدير مساحة الأرض الفلسطينية ، فإن أفضل طريقة هي طرح مساحة الأرض اليهودية من مجموع مساحة فلسطين ، وذلك لأن المهاجرين اليهود كانوا حريصين على تسجيل ممتلكات لإثبات وجودهم في البلاد ، خصوصاً وأن الشراء كانت تقوم به شركات استيطانية تمسك دفاتر منظمة . تبلغ مساحة الأرض اليهودية ١,٦٨٢ كيلو متراً مربعاً عام ١٩٤٨ ، منها ١٧٥ كلم مربع امتيازات محدودة الأجل منحتها حكومة الانتداب ، ومنها ٥٦ كلم مربع حصص في أراضي مشاع ، لذلك فإن المسجل منها قانوناً أقل من ذلك . وبلغت مساحة الأراضي المسجلة باسم

الصندوق القومي اليهودي ، الذي يملك ٥٢,٢ في المائة من أملاك اليهود ٨٥٦,٠٠٠ دونم فقط (١كم مربع = ١٠٠٠ دونم) وأياً كانت مساحة الأراضي المسجلة لليهود ، ومعترف بها قانوناً ، فإنها أقل بكثير من مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم قبيل حرب ١٩٤٨ التي يزعمون أنها ملك خاص لهم .

باقي أراضي فلسطين هي ملك خاص وعام لأهلها على مدى القرون ، وكانت مملوكة لهم حسب القانون العثماني يفلحونها ويدفعون عنها الضرائب . وعندما تسلمت حكومة الانتداب مقاليد الأمور ، كان غرضها الأول مسح الأراضي من أجل معرفة الأراضي التي يملكها اليهود والاستيطان بها عملاً بوعد بلفور ، لذلك قامت بعمل خرائط مساحية كاملة لفلسطين ، ريفها وحضرها ، ثم أنشأت إدارة«التسوية» لتحديد ملكية الأراضي وتحويلها من العقود العثمانية الوصفية إلى قطع وقسائم مرقمة على الخرائط بحيث يسهل نسبة الملكية للمكان ، لكن بريطانيا هجرت فلسطين قبل أن تنجز هذه المهمة لكل فلسطين .

وعندما عينت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين خبير الأراضي جارفس ، لتقدير أملاك اللاجئين الفلسطينيين ، قضى مع فريقه عدة سنوات ، مستفيداً من سجلات الحكومة البريطانية للأراضي التي تمت بها التسوية والتي لم تتم ، واعتمد أيضاً على سجلات الضرائب ، وقدم تقريره إلى الأمم المتحدة في نيسان (أبريل) ١٩٦٤ .

وخلاصته الآتي : سجل جارفس الأملاك الخاصة للعرب ، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات ، وحصرها في ٤٥٣,٠٠٠ بطاقة ، وكل بطاقة تحتوي على كل الأملاك الخاصة لمالك واحد في الحدود الإدارية لقرية أو مدينة واحدة ، مهما كان عدد هذه الأملاك ، ويكون لهذا المالك بطاقة أخرى إذا كانت له أملاك في قرية أخرى . ولم تحدد سجلات جارفس الأملاك العامة للعرب أو على الأقل حصتهم منها . والمقصود بالأملاك العامة الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة والهيئات البلدية والخدمات العامة ، رغم أنها تخص قرية أو مدينة عربية ، وبلغ مجموع ما سجله جارفس ٥,١٩٤,٠٩١ دونماً هي أملاك عربية خاصة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل بما في ذلك المناطق الحرام والمناطق المنزوعة السلاح ، ولم يدرج جارفس قضاء بئر السبع بأكمله ومساحته ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم ، معتذراً بعدم العثور على سجلات ، على رغم أنه أرض عربية خالصة ليس لليهود فيها وجود يذكر ، ووجودهم على قلته مسجل . وعلى رغم أن سجل جارفس لا تشمل أكثر من ٣٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية ، إلا أنها تعتبر أهم وأكمل مرجع للملكية

الأراضي ، خصوصاً في المناطق الكثيفة السكان .

الوضع الحالي

عندما احتلت إسرائيل مساحات شاسعة من فلسطين وطردت أهلها عام ١٩٤٨ ، استولت على نحو ١٨ مليون دونم من أراضيهم ، وهي أكبر عملية نهب منظم في التاريخ . وعمدت فوراً إلى نصب شبكة من القوانين للاستيلاء عليها حتى تتفادى شجب المجتمع الدولي وتظهر بمظهر الدولة الديمقراطية . بدأت أولاً بإصدار قانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠ ، وتمت صياغته حتى يصبح كل فلسطينيي (غائبا) في الظروف نفسها . وكما يعتبر اللاجئ غائباً ، فإن الفلسطيني الذي بقي في إسرائيل يعتبر غائباً أيضاً ، حتى ولو كان غيابه للذهاب إلى قرية مجاورة . وإذا لم ينتقل من مكانه ، فيمكن لإسرائيل الاستحواذ على أرضه بإعلان المنطقة «منطقة مغلقة» أو «منطقة أمنية» أو منع السكان عنها لمدة ٣ سنوات ثم اعتبارها منطقة غير مفتلحة .

ولكي تبعد عنها عقاب القانون الدولي في شؤون الحرب ، أنشأت إسرائيل (هيئة التطوير) كحاجز بين الحارس على الأملاك والمتصرف بالأراضي ، وحوّل الحارس على أملاك الغائبين كل الأراضي إليها ، بغرض تطويرها وتأجيرها وبيعها إلى مؤسسات يهودية فقط .

وحدث خلاف شديد بين حكومة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي على السيطرة على الأراضي الفلسطينية استمر عشر سنوات . وفي عام ١٩٦٠ صدرت (القوانين الأساسية) التي تسمي هذه الأراضي أراضي الدولة ، وتوكل مهمة إدارتها وإدارة أراضي الصندوق إلى هيئة واحدة هي (إدارة أراضي إسرائيل) وهي التي تتصرف فيها حتى اليوم .

قامت إدارة الأراضي بتأجيرها إلى الكيبوتسات والموشاف (القرى التعاونية) بعقود طويلة الأجل بأسعار رمزية ، ولا تزال كلها باسم الدولة . وفي الواقع لا توجد في إسرائيل وفي أملاك فردية يهودية إلا الأملاك التي اشتراها أفراد يهود قبل عام ١٩٤٨ وهي نسبة ضئيلة .

بعد فشل فكرة الكيبوتس وخسارتها المادية ، والهجرة منها إلى الحياة الحضرية في الوسط ، بدأت إسرائيل منذ عام ١٩٩٧ في بيع أراضي اللاجئين الزراعية إلى مقاولين لكي تبني عليها عمارات للبيع ، مع تعويض مزارعي الكيبوتس تعويضاً خيالياً جعل

منهم أثرياء بين يوم وليلة . هذا الحدث له دلالات خطيرة ، فهو ينبئ بنهاية الكيبوتس كشعار صهيوني يدعو إلى عودة اليهود إلى الأرض ونبذ أعمال التجارة والمال التي عرف بها اليهود عبر الزمن ، وهو أيضاً يدق جرس الخطر للاجئين ، إن أراضيهم تنتقل تدريجياً من حارس الأملاك العام إلى أفراد يهود ، سواء كانوا مواطنين في إسرائيل أو خارجها ، وبذلك يصعب عليهم التحقق من وضعها القانوني والفعلي . لذلك أصدرت الجامعة العربية قراراً في ١٩٩٨/٩/١٦ يقضي بالطلب إلى الأمم المتحدة تعيين قيّم على أملاك اللاجئين في إسرائيل ، وإرسال بعثة تقصي حقائق للإطلاع على أوضاعها الحالية والحصول على الخرائط والمستندات الخاصة بها من إسرائيل .

إمكان العودة

تلجأ الدعاية الإسرائيلية والموالون لها من الباحثين في الغرب إلى الزعم بأن عودة اللاجئين إلى أراضيهم ، وان اعترف البعض بأنها سليمة قانوناً ، إلا أنها مستحيلة عملياً ، لأن الحدود ضاعت وامتلأت البلاد بالمهاجرين الجدد ، وليس هناك دليل مقنع على صحة ذلك ، وقد قمنا بدراسة ديموغرافية للسكان من يهود في الريف والحضر وفلسطينيين في ٤١ إقليماً طبيعياً تمثل التقسيمات الإدارية لإسرائيل ، وأضفنا إلى كل إقليم حصته من العائدين الفلسطينيين حسب مواطنهم الأصلية ، فلم نجد ما يثبت هذا الزعم ، ولتبسيط الموضوع ، نبين في الجدول المرفق نتائج هذه الدراسة ، يمكن تقسيم إسرائيل إلى ٣ مناطق (انظر الخريطة ص ٢٩) : منطقة (١) وتشمل ٨ أقاليم في المنطقة الوسطى للبلاد وحول حيفا ومساحتها ١,٦٨٣ كم٢ ويعيش فيها ٦٨ في المائة من اليهود ، وهذه المنطقة تطابق تقريباً في مساحتها ومكانها الأراضي اليهودية عام ١٩٤٨ ، ما يؤكد أن العادات اليهودية في التجمع لم تتغير كثيراً خلال ٥٠ سنة . ومنطقة (٢) وتشمل ٥ أقاليم ملاصقة لمنطقة (١) ومساحتها ١,٣١٨ كم٢ ويعيش فيها ١٠ في المائة من اليهود . وهذه المنطقة تساوي تقريباً مساحة أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل ولو أنها ليست بالضرورة في المكان نفسه ، هذا معناه أن منطقتي (١) و (٢) اللتان تبلغ مساحتهما ١٥ في المائة من إسرائيل هي مسكن ٧٨ في المائة من اليهود . والباقي هو منطقة (٣) ومساحتها ١٧,٣٢٥ كم٢ وتساوي في مساحتها وموضعها موطن اللاجئين الفلسطينيين ، ويسكن فيها الآن ٢٢ في المائة من اليهود فقط لكن ١٩ في المائة منهم يعيشون في بضع مدن ، والباقي ٣ في المائة فقط في الريف ، والحقيقة المرة أن

١٦٠,٠٠٠ يهـودي يسـرحـون ويمرحـون على أرض هي ملك ٤,٨٠٠,٠٠٠ لاجئ (أرقـام ١٩٩٤) وهؤلاء لا يزالون مكدسين في المخيمات على بعد بضعة كيلومترات .

إذن لو عاد اللاجئون كلهم إلى ديارهم ، لأمكن استيعاب غالبيتهم في المنطقة (٣) . وعندئذ تزيد كثافة السكان فيها من ٨٢ إلى ٢٤٦ شخصاً في الكيلومتر المربع وهو رقم معقول ، أما زيادة الكثافة في إسرائيل ككل فتزيد من ٢٦١ إلى ٤٨٢ شخصاً/كم٢ ، ولا تتأثر المناطق اليهودية بذلك إلا أقل تأثير .

ويكون الأمر أبسط من ذلك لو وضعنا برنامجاً مرحلياً لعودة اللاجئين . ونلاحظ أن إسرائيل استوعبت مليون روسي من دون أن يزدحم مطار بن غوريون بهم في يوم من الأيام . لو فرضنا أننا استوعبنا مليون لاجئ من المناطق التي تؤذن بالانفجار في أي لحظة ، بعودة ٣٢٩,٠٠٠ لاجئ مسجل في وكالة الغوث من لبنان إلى الجليل ، ٦٧٩,٠٠٠ لاجئ مسجل من غزة إلى جنوب فلسطين/ إسرائيل ، لوجدنا الآتي (جدول رقم ٢) :

في حـال عـودة لاجـئي لبنان لـن تتـأثر المنطقـة اليـهـودية في (١) على الإطلاق ، ولزادت كثافة المنطقة (٢) بمقدار ٦ في المائة فقط ، وأمكن استيعاب جميع اللاجئين من لبنان في المنطقة (٣) في الشمال وحينئذ تزيد كثافتها من ٨٢ إلى ٩٦ شخصاً/ كم٢ . ويبقى اليهود غالبية في كل البلاد بنسبة ٧٦ في المائة .

وفي حـال عـودة اللاجـئين من قطاع غـزة إلى جنوب فلسطين (قـضـاء غـزة وبئرالسبع) ، لن تتأثر المنطقة اليهودية (١) أيضا ، ولزادت كثافة المنطقة (٢) بمقدار ٥٪ فقط . وأمكن بذلك استيعاب جميع اللاجئين من غزة في المنطقة (٣) ، وحينئذ تزيد كثافتها من ٨٢ إلى ١٠٨ أشخاص/كم٢ . ويبقي اليهود غالبية في البلاد بنسبة ٧٢٪ في المائة .

بل أن عودة اللاجئين إلى مزارعهم – وهم الذين جبلوا على الزراعة لعدة قرون – ستعطي ناتجاً زراعياً أعلى بكثير من الناتج الزراعي الإسرائيلي المنخفض نتيجة فشل الكيبوتس الذي لا يتجاوز إنتاجه الزراعي ٤ في المائة من قيمة الصادرات .

وهكذا فإن خرافة ازدحام البلاد في كل أطرافها ليس لها أساس من الصحة ، والغرض من إشاعتها هو الحفاظ على الأراضي فارغة ، لإسكان مهاجرين جدد .

وشنت إسرائيل في أيلول (سبتمبر) هذا العام (١٩٩٨) حملة بلا حدود لاغراء اليهود الروس على الهجرة إلى إسرائيل ، ولو قمنا بهذه الدراسة عام ١٩٨٩ قبل قدوم الروس ، لما سببت عودة اللاجئين من لبنان وغزة كثافة أكثر من الحالية في إسرائيل .

والخرافة الأخرى التي تدعيها إسرائيل أن الحدود والأملاك ضاعت ويصعب تحديدها ، وهذا هراء ، إذ لا توجد بلاد في الشرق العربي أكثر دراسة وتخطيطاً من فلسطين ، فالخرائط البريطانية أيام الانتداب شملت كل المدن والقرى بتفصيل دقيق ، والسجلات البريطانية ساعدت جارفس خبير الأمم المتحدة على رصد نصف مليون مالك كما جاء ذكره ، والخرائط البريطانية نفسها أصبحت أساساً لخرائط إسرائيل ورصدت عليها إسرائيل كل تغيير حدث لفلسطين منذ عام ١٩٤٨ ، وتحتفظ«إدارة أراضي إسرائيل» بسجلات الأملاك القديمة وتسجل ما حدث لها من تأجير واستغلال .

وبموجب هذا تؤجر الأراضي للكيبوتس والموشاف ، وللإدارة عدة مكاتب في كل قضاء تتابع ما يحدث من تغيرات ، وأدخلت الإدارة أخيراً نظام المعلومات الجغرافية ، ووقعت عقوداً مع شركات متخصصة لذلك ، لم ينته العمل بها بعد ، وبموجب هذا النظام يمكن استحضار كل المعلومات عن أي بقعة من الأرض وما حدث لها من تغيير ، ويذكر أنه لا توجد في مواقع القرى المهدومة أي كيبوتسات ، إذ بنيت هذه بعيداً عن مكان القرية ، عدا ٢١ موقعاً تقع خلال كم واحد من موقع القرية ، وسواء كانت هذه المواقع متطابقة أم لا ، فليس لهذا قيمة عملية في أحقية العودة

جدول ٣

المكان	البيان	إسرائيل (١٩٩٤)			إسرائيل بعد عودة لاجئي لبنان إلى الجليل			إسرائيل بعد عودة لاجئي غزة إلى اللواء الجنوبي		
		المساحة (كم مربع)	الكثافة الحالية شخص/كم مربع	نسبة اليهود المئوية	الفلسطينيون العائدون بالآلاف	الكثافة الجديدة شخص/كم مربع	نسبة اليهود المئوية	الفلسطينيون العائدون بالآلاف	الكثافة الجديدة شخص/كم مربع	نسبة اليهود المئوية
المنطقة ١(أ)	كثافة يهودية	١,٦٨٣	١,٩٣٤	٩٠	٤١	١,٩٥٩	٨٩	١٩٧	٢,٠٥٢	٨٥
المنطقة ٢(ب)	مختلطة	١,٣١٨	٤٨٢	٦٦	٤٠	٥١٢	٦٢	٣٠	٥٠٥	٦٣
المنطقة ٣(ج)	كثافة فلسطينية	١٧,٣٢٤	٨٢	٦٧	٢٤٨	٩٦	٥٧	٤٥٢	١٠٨	٥١
المجموع		٢٠,٣٢٥	٢٦١	٨١	٣٢٩	٢٧٨	٧٦	٦٧٩	٢٩٥	٧٢

جدول يبين الوضع الحالي لتوزيع السكان في إسرائيل وفي حال عودة لاجئي لبنان وغزة . ويلاحظ ان مناطق الكثافة اليهودية لا تتاثر كثيراً بذلك وتبقى لليهود غالبية عامة في البلاد ، بينما يمكن عودة اللاجئين إلى قراهم الأصلية ولا يتأثر بذلك إلا ١٧٠ الف يهودي يعيشون في الريف على الأرض الفلسطينية .

هيئة أرض فلسطين

آن الأوان لأن تنتهي حال اليأس والإحباط ويبدأ السعي الحثيث إلى العمل ، لذلك فإنه يجدر باللاجئين الفلسطينيين المبادرة إلى المحافظة على حقوقهم وتوثيقها وتنظيم صفوفهم للمطالبة بهذه الحقوق ، ولهذا فإنني أدعو إلى إنشاء«هيئة أرض فلسطين» على النحو الآتي :

– تمثل الهيئة الحقوق المادية وما يتبعها للاجئين والمطالبين بحقوقهم من الشعب الفلسطيني في كل مكان بما في ذلك الفلسطينيون في إسرائيل .

– مهمة الهيئة : توثيق الأملاك الفلسطينية العامة والخاصة ، والمطالبة بها والعمل على استرجاعها والحفاظ عليها وحمايتها وصيانتها وتطويرها ومنع بيعها لأي جهة غير فلسطينية موثوقة .

– تقوم الهيئة بدور الحارس على حقوق الشعب الفلسطيني المادية ، وتبقى كل الأملاك تحت حراستها ، إلى أن تحدد ملكية الأفراد الفلسطينيين وتسلم إليهم . ولا يجوز انتقال أملاك الفلسطينيين إلى غيرهم مهما كانت الظروف ، وتبقى الأملاك تحت حراسة الهيئة إذا تعذر ذلك .

– تطالب الهيئة بتعويضات عن استغلال الأراضي والممتلكات لمدة نصف قرن وعن المعاناة النفسية للشتات ، أسوة بالتعويضات عن أعمال ألمانيا النازية والتعويضات السويسرية لليهود ، ولا تشمل التعويضات ثمن الأراضي والمباني ، فالوطن لا يباع .

– الهيئة مستقلة وغير سياسية وتتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والحكومات المختلفة والأمم المتحدة على هذا الأساس ، وتمثل في كل المحافل ذات العلاقة .

– هيكل الهيئة : تتكون الجمعية العامة للهيئة من ١٥٠٠ عضو ، يمثلون حوالي ٥٣٠ قرية ومدينة هُجِّر أهلها عام ١٩٤٨ بمعدل ٣ أعضاء لكل قرية ، أو عضو لكل ٣٠٠٠ لاجئ ، ويضاف إلى هؤلاء ٥٠ عضواً من أهل الاختصاص ، وتنتخب الجمعية مكتباً تنفيذياً من ذوي الخبرات ، وتشرف على أعماله لجنة توجيه .

– مدة الهيئة : تبقى قائمة إلى أن تنتهي أغراضها .

اخترنا القرية كوحدة ديموغرافية لبناء المجتمع الفلسطيني ، لأنه بعد التشتت الجغرافي والعائلي ، بقيت القرية متماسكة ، فهي تتألف عادة من ٤ – ٥ حمائل لا يزال أفرادها على اتصال وثيق ببعضهم ، ولدينا الآن ٥ ملايين ملف شخصي و ٧٠٠,٠٠٠ ملف عائلة

للاجئين ، ونعرف مكان كل عائلة وتوالدها وظروفها ، كما هو متوافر في سجلات وكالة الإغاثة ، وعلى رغم أن عدد اللاجئين المسجلين ينقص بمقدار ١٦ في المائة عن كافة اللاجئين ، إلا أنه يمكن نسبة هذا الطابع إليهم أيضاً ، لهذا اقترحنا انتخاب ٣ أفراد عن كل قرية أو وحدة ديموغرافية ، ويمكن أن يجري الانتخاب أو الاختيار في مناطق عمليات الوكالة (الضفة ، غزة ، الأردن ، سورية ، لبنان) في المعسكرات والتجمعات السكانية في تلك المناطق وفي الشتات ويتكون مكتب إقليمي في كل منطقة للتنسيق .

وبما أن حدود أرض كل قرية واضحة في الخرائط والسجلات الموجودة لدينا ، فإنه يمكن اعتبار أهل القرية الحاليين هم أصحاب تلك الأرض في ملكية جماعية (وهو نوع من المشاع ليس غريباً على الناس) ، وعدد أهالي كل قرية هو حوالي خمس مرات ونصف ضعف عددهم عام ١٩٤٨ ، ويوجد من بينهم ١٢ في المائة ولدوا في فلسطين ، ولذلك يوجد ما يكفي من الأشخاص الذين يمكنهم التعرف على الأماكن أو إعطاء المعلومات إذا لزم الأمر ذلك .

ويخصص لكل قرية عدد من الأسهم يوازي مساحة أراضيهم ، وبذلك تساهم القرية في «هيئة أرض فلسطين» بقيمة هذه الأسهم ، وحيث أن حدود أرض القرية وعدد سكان أهلها ومكانهم معروف ، فإن ملكيتهم الجماعية ثابتة وصحيحة ، وتبقى مسألة توزيع الأسهم على أفرادها ، وهذا يبدأ بتخصيص الأسهم حسب ملكية كل حمولة اعتماداً على سجلات جارفس أو وسيلة أخرى معروفة (حسب العرف والعادة وحسب الخرائط على سبيل المثال) أو على أساس جديد يكفل لكل أهالي القرية العيش الآمن حتى لمن لم يملكوا الكثير . فإذا تحددت ملكية الحمولة ، توزع على أفرادها داخلياً كما يتفقون ، أو بالوراثة أو كما تدل عليه سجلات وكالة الإغاثة ، ولا شك في أن تحديد الملكية بالنسبة للفرد الواحد من الجيل الحالي يستغرق وقتاً وجهداً ، لكن المهم أن ملكية القرية ثابتة وصحيحة ، وإلى أن يتم ذلك يمكن المطالبة بالأرض وحتى استغلالها من دون تقسيم ، وليست هناك صعوبة لوجستية في وضع تصورات مختلفة لمعرفة أنسب الطرق للتعامل مع هذه المسألة ، ما دامت ملكية القرية الجماعية ثابتة .

وموضوع إنشاء هذه الهيئة ليس جديداً بمطلقه ، فقد أنشأ اليهود الصندوق القومي اليهودي (JNF) في لندن في مطلع القرن لغرض أصعب وهو شراء أرض في بلاد بعيدة وغريبة ، وطالب اليهود بحقوقهم في البلاد العربية التي تركوها ليسكنوا ديار الفلسطينيين عام ١٩٤٨ بإنشاء الهيئة العالمية لليهود من بلاد عربية (WOJAC) عام ١٩٧٧ ، كما

طالبوا بحقهم في استرجاع ممتلكاتهم (وليس بيعها) في أوربا والتعويض عن استغلالها منذ الحرب العالمية الثانية بإنشاء (المنظمة اليهودية العالمية لاسترجاع الأملاك ، WJRO) عام ١٩٩٢ ، وهذه الجمعيات الثلاث تتعامل مع حكومة إسرائيل والمنظمات اليهودية والحكومات المختلفة والأمم المتحدة ، من دون حرج أو اعتراض من حكومة إسرائيل ، ونجحت WJRO في استرجاع الكثير من أملاكها في أوربا ، ولا تزال تتعقب الدول الأوروبية الواحدة بعد الأخرى .

هناك صعوبات في إنشاء «هيئة أرض فلسطين» ، أولها احتمال اعتراض المنظمة باعتبارها تمثل الفلسطينيين ، ولكن ليس في هذا أي تناقض ، لأن الهيئة تمثل حقوق الملكية الخاصة ، التي لا يمكن أن يتنازل عنها أحد غير صاحبها ، وستكون الهيئة قوة ضاغطة معها تفيد المنظمة إذا دافعت عن حقوق اللاجئين ، وضاغطة عليها إذا قصرت . ولا تطمح الهيئة إلى أي مكسب سياسي ، فهذا متروك لطموح الآخرين . وثانيها أن كثيراً من الدول المضيفة ، بما فيها السلطة ، تعارض انتخابات الهيئة أو تريد أن يكون لها رأي في اختيارهم ، بل تعارضها أيضاً بعض الفئات الفلسطينية التي فقدت صلاحيتها . ونقول أنه ليس هناك مبرر لهذه المعارضة ، لأن هذه القرى نفسها ممثلة أمام الوكالة وفي المخيمات ، عن طريق عدد من اللجان ، يختلف عددها ودورها حسب سياسة الدول المضيفة ، ولا يمثل أي منها تهديداً للدول المضيفة ، فالهيئة تريد استرجاع الحقوق في أراض خارج هذه الدول . وثالثها أن إنشاء الهيئة يحتاج إلى مجهود وتنظيم كبيرين ، يشمل التنقل بين هذه البلاد والحصول على موافقتها وموافقة اللاجئين فيها ، كما أن عملية التوثيق والجمع والتحديد عملية مضنية ومكلفة ، لكنها ممكنة ، وتوجد الآن من الوسائل الفنية ما يجعل هذا في متناول اليد . وليس هنا مجال تفصيل الخطوات التنظيمية وبرامج العمل الممكن اتباعها ، ويكفي القول أن هناك ضرورة لاجتماع موسع أو مؤتمر صغير تناقش فيه هذه الآراء المختلفة ، وتنتج عن ذلك لجنة تحضيرية تتولى تنفيذ الخطوات العملية الأولى .

هذه الصعاب كلها أهون بكثير من ضياع أرث وتراث ٥ ملايين لاجئ فلسطيني ، وهو الأمر الذي يشغل فكر كل واحد منهم في شتى بلاد الشتات ، وحال الغضب والغليان التي يشعرون الآن بها من احتمال ضياع الحقوق ، أو ربما ضياعها فعلاً ، قد تؤدي إلى انفجار غير متوقع عواقبه أكبر بكثير من مخاوف الخائفين ، فالأولى أن يسلك هذا التيار الجامح سبيلاً مفيداً يؤدي إلى إعادة الحق إلى أصحابه .

الفجوة بين الحقوق الفلسطينية و (اتفاق طابا) أكبر من ديبلوماسية الضعيف

الحياة

١٠ تشرين أول ١٩٩٥

جاء توقيع (اتفاق طابا) في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ نتيجة طبيعية لاتفاق إعلان المبادئ في أوسلو ، لذلك فإنه لم يأت بقفزة نوعية جديدة نحو الحقوق الفلسطينية . مدحت الاتفاق دول غربية ودول عربية وقعت معاهدات السلام مع إسرائيل ، وذمته دول عربية لم توقعها . أما الفلسطينيون فإنهم يقيسون هذا الاتفاق بمقياس واقعي بسيط : هل أعاد هذا الاتفاق حقوقي أم تنازل عنها لإسرائيل؟

لنترك الشعارات والمزايدات والتصريحات السياسية جانباً ، ولنحاول الإجابة عن هذا السؤال بالحقائق والأرقام .

بعد ٤٧ عاماً من الحروب والتشتيت والمعاناة ، يقارن الفلسطينيون بين حقوقهم المشروعة التي أكدها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وأيدتها شعوب أكثر من ١١٥ دولة ، وحاربوا من أجلها طوال هذه السنين ، وبين ما قدمته لهم إسرائيل في اتفاق طابا من (تنازلات) . كشف الحساب الذي يمثل هذه المقارنة مبين هنا في الجدول رقم ٤ وعناصره الأساسية هي الآتية :

جدول (٤) : مقارنة بين الحقوق والتنازلات

البيان	الحقوق الفلسطينية (١٩١٧-١٩٩٣)	اتفاق طابا (١٩٩٥)
١ . السكان	مواطنون وأصحاب أرض عددهم ٧,٧٠٠,٠٠ (١٩٩٥)	سكان لهم حق الإقامة عدد الذين ينطبق عليهم الاتفاق ٢,٢٥٥,٠٠٠
٢ . الأرض والمصادر الطبيعية	الارض وما عليها أو بها ملك الشعب الفلسطيني مساحة فلسطين ٢٦,٣٢٠,٠٠٠ دونم	السلطة المدنية (فقط) على ١,٨٦٠,٠٠٠ دونم (فقط)

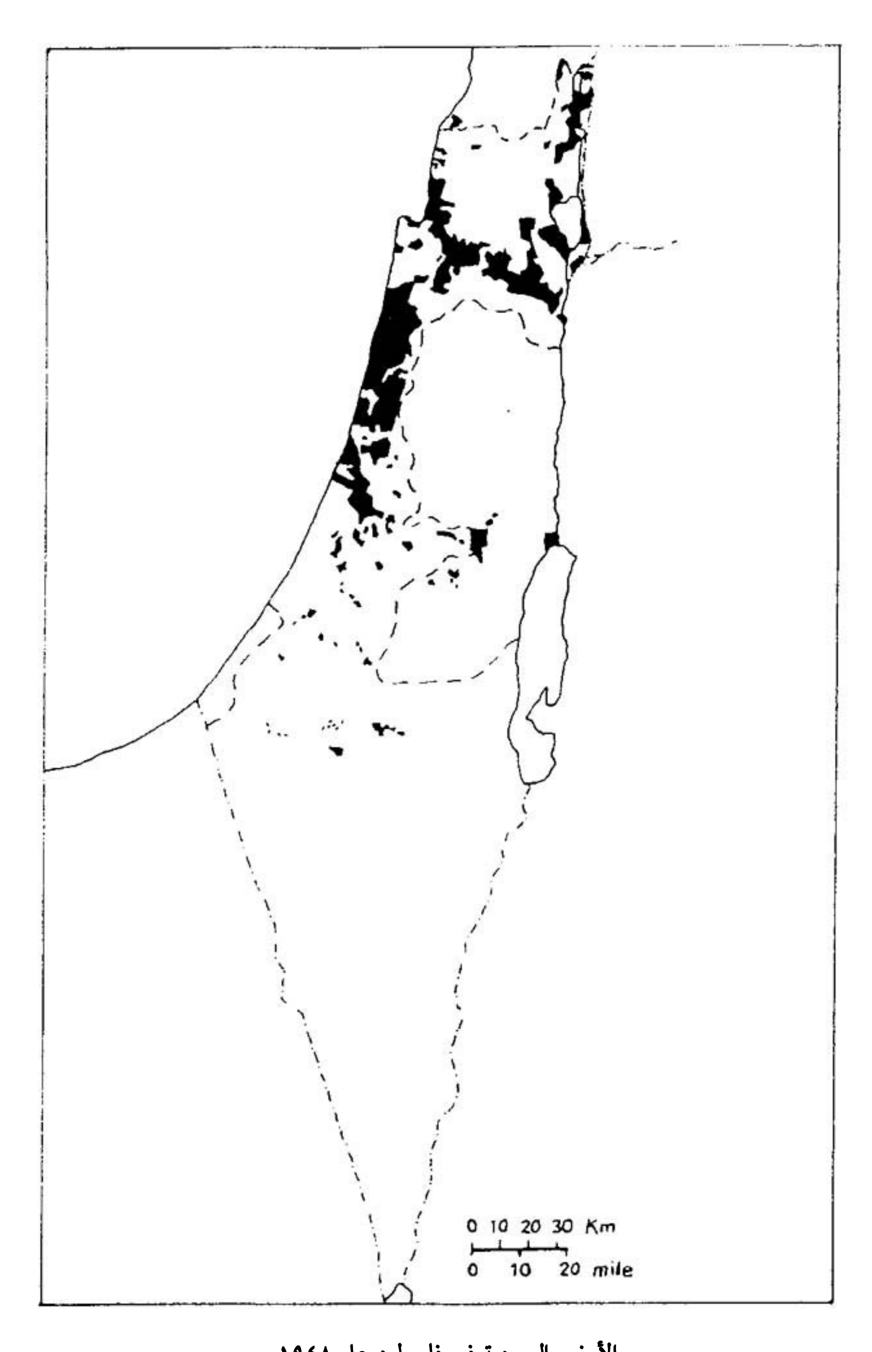
٣ . السيادة	للشعب الفلسطيني بعد انتهاء وصاية الانتداب	لاسرائيل على الأرض والمياه وكذلك السيطرة الأمنية والخارجية
٤ . الدفاع	تكوين جيش للدفاع عن البلاد	شرطة فلسطينية للفلسطينيين فقط . الجيش الاسرائيلي يسيطر على البلاد .
٥ . الخارجية	مستقلة	مسؤولية اسرائيل وحدها
٦ . حق دخول البلاد والإقامة بها	مسؤولية الدولة الفلسطينية	مسؤولية إسرائيل أولاً دخول البلد محدود جداً
٧ . حق تقرير المصير	معترف به في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وعام ١٩٦٩	غير مذكور
٨ . الجنسية الفلسطينية	محددة حسب القانون عام ١٩٢٥	غير معروفة
٩ . حق العودة للاجئين من ٥٣١ بلدة	معترف به حسب القرار ١٩٤ (١٩٤٨) ومؤكد كل عام منذ ذلك الوقت	مرفوض قطعياً إلا رمزياً على أساس «لم الشمل»
١٠ . الاعتراف باسرائيل	غير وارد	اعتراف صريح دون تحديد الحدود ودون اعتراف متبادل بدولة فلسطين
١١ . وعد بلفور	غير ملزم للفلسطينيين	معترف به ضمناً
١٢ . خطوط الهدنة ١٩٤٩	غير ملزمة للفلسطينيين	تحولت الى حدود رسمية مع مصر والأردن
١٣ . قرارات مجلس الأمن		
أ) عدم جواز احتلال الارض بالقوة .	شرعي	ملغى بسبب التنازل
ب) عدم جواز ضم القدس	شرعي	غير خاضع للتفاوض من طرف اسرائيل
ج) انسحاب اسرائيل الى خط ١٩٤٨/١٠/١٥	شرعي	غير وارد
١٤ . الميثاق الوطني	دولة فلسطينية لها هوية وتاريخ اسرائيل دولة عنصرية	مطلوب طمس الهوية والتاريخ الفلسطيني اسرائيل تبقى دولة يهودية صهيونية كما هي .
١٥ . المجلس الوطني	له صفة برلمان في المنفى ، يمثل الفلسطينيين في فلسطين والشتات	انشاء مجلس محلي منتخب من اعضاء لا يعارضون سياسة اسرائيل
١٦ . الإدارة :		

أ) المياه	ملك الشعب الفلسطيني مصادر الضفة وغزة ٧٦٠ مليون م٣	ملك اسرائيل اسرائيل تسمح باستعمال ١٧٥ مليون م٣ . الاتفاق يزيد الكمية ٢٨ مليون م٣ .
ب) الاقتصاد	جزء من المنطقة العربية	يحدد نموه حسب حاجات اسرائيل وخصوصاً العمالة الرخيصة والسوق الاستهلاكية
ج) التطوير العمراني	حر	يخضع لأغراض اسرائيل واستعمالاتها للأراضي

الأرض : إرث الشعب الفلسطيني وموطنه ، وهي جوهر النزاع مع الصهاينة منذ عام ١٩١٧ ، تبلغ مساحتها ٢٦,٣٢٠,٠٠٠ وعندما أنشئت دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ ، كانت مساحة الأرض اليهودية ١,٤٩١,٦٩٩ دونماً أي ٥,٧ في المائة من مساحة فلسطين ، ومنها انطلق الجيش الإسرائيلي ليحتل باقي فلسطين ، وأجزاء من مصر والأردن وسورية ولبنان ، والآن يعطي اتفاق طابا وما قبله من الاتفاقات ، السلطة المدنية (فقط) على نصف قطاع غزة وثلث الضفة الغربية ، أي ما مساحته ١,٨٦,٠٠٠ دونم تقريباً (أنظر الخريطتين) . ومن سخرية القدر أن هذه المساحة تساوي تقريباً مساحة الأراضي اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٨ ، فكأنما تبادل الفلسطينيون واليهود أراضيهم ، فأخذ الفلسطينيون ٦ في المائة وأعطوا اليهود ٩٤ في المائة من فلسطين بدلاً من العكس .

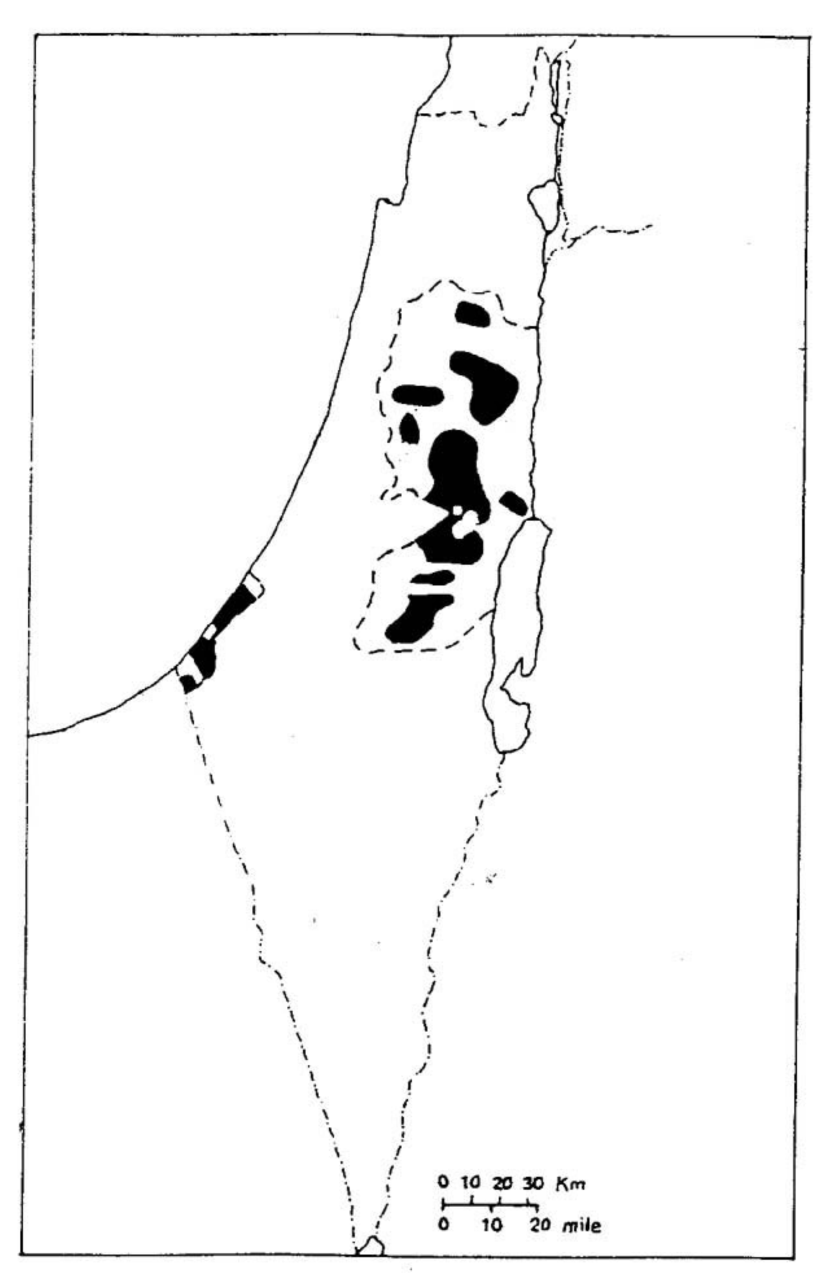
وعلى رغم ذلك ، ترى إسرائيل أنها تملك فلسطين كلها ، وما بها من مصادر طبيعية ، لذلك فإنها تقنن للفلسطينيين كمية المياه التي يستعملونها ، بعد استيفاء حاجاتها من دون أن يكون لهم الحق المطلق حتى في مياه الضفة الغربية وغزة . وعلى سبيل المثال ، تبلغ مصادر المياه في الضفة حوالي ٦٠٠ مليون م٣/ سنة ، تأخذ منها إسرائيل ٤٢٠ مليون م٣ ، والفلسطينيون (١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة) ١١٥ مليون م٣ ، والمستوطنون (١٣٠,٠٠٠ شخص) ٥٠ مليون م٣ ، أي أن نصيب المستوطن من المياه خمسة أضعاف نصيب الفلسطيني ، وأعطى (اتفاق طابا) الفلسطينيين زيادة في حصة المياه مقدارها ٢٨ مليون م٣ .

كان المبدأ الإسرائيلي ولا يزال واضحاً منذ الاستيطان الصهيوني : الأرض وما عليها وما بها ملك لإسرائيل ، والفلسطينيون الذين لا مفر من وجودهم على هذه الأرض ، لهم



الأرض اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٨

تبلغ مساحتها ١,٤٩١,٦٩٩ دنم (٥,٧٪ من مساحة فلسطين) ، وعليها أنشئت إسرائيل التي احتلت كل فلسطين وأجزاءً من الأقطار المجاورة .



الأرض الفلسطينية في فلسطين عام ١٩٩٥

تبلغ مساحتها ١,٨٦٠,٠٠٠ دنم (٦٪ من مساحة فلسطين) ، وعليها تمارس السلطة الفلسطينية صلاحياتها المحدودة . وكأنما تبادل الفلسطينيون واليهود الأراضي ، بعد ٤٧ سنة من الحرب والتشريد ، فأصبح الفلسطينيون يسيطرون على ٦٪ من فلسطين واليهود على ٩٤٪ ، بعد أن كان العكس .

حق الإقامة (وليس الملكية) لمن ترى إسرائيل أن تبقيه ، أو تدخله إلى البلاد في أضيق الحدود ، بعد دفع الأثمان الباهظة .

وباستيلاء إسرائيل على المصادر المائية ، فإنها بذلك تستطيع التحكم في التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني كما تشاء .

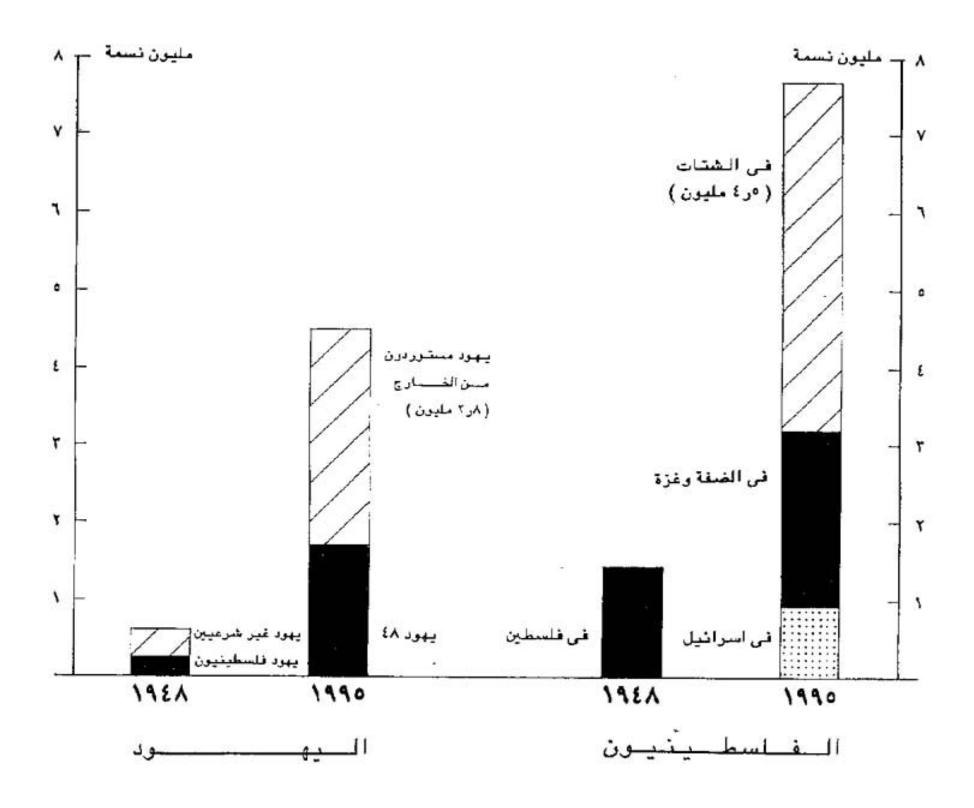
السكان : يبلغ عدد الفلسطينيين الآن ٧,٧٠٠,٠٠٠ نسمة (انظر الشكل) .

منهم حوالي المليون (١٢ في المائة) في إسرائيل ، و ٢,٢٥٥,٠٠٠ (٢٩ في المائة) في الضفة وغزة ، ويبقى ٤,٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني في الشتات ، لا يعود عليهم (اتفاق طابا) بشيء . وإذا استثنينا الفلسطينيين في إسرائيل من الحساب ، فإن فلسطينيي الشتات يمثلون أكثر من ثلثي الشعب ، ولا يمكن تصور نجاح أي اتفاق أو ديمومته إذا تجاهل معظم الشعب وأعطى الثلث الباقي رخصة مقيدة للحياة .

يبلغ عدد السكان اليهود في إسرائيل الآن ٤,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ، وعند إنشاء إسرائيل ، كان عددهم ٦٠٥,٠٠٠ ، منهم ٢٥٠,٠٠٠ يحملون الجنسية الفلسطينية ، والباقون أغراب ، وبالزيادة الطبيعية ، أصبح عدد يهود ١٩٤٨ هذا العام ١,٦٨٢,٠٠٠ وهذا يعني أن ٢,٨٠٠,٠٠٠ يهودي استجلبوا من الخارج ، لإحلالهم محل ٤,٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني ردوا من ديارهم . بمعنى آخر ، أسبغ الاتفاق حقوقاً شرعية على ٢,٨٠٠,٠٠٠ يهودي مستورد ، وحرم ٤,٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني من حقوقه الطبيعية .

أن حق العودة لـ ٤,٥ فلسطيني حق مقدس وقانوني وممكن أيضاً ، وضمن هذا الحق الإجماع الدولي الذي تمثل في تأكيد القرار ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١ ، سنة بعد سنة ، منذ ذلك التاريخ ، وهذا الحق نابع أصلاً من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٣١) ، ومن مبدأ (حق تقرير المصير) الذي اعترفت به عصبة الأمم عام ١٩٢٠ والأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، وصدر قرارها في عام ١٩٦٩ بانطباقه على الشعب الفلسطيني بالذات ، وعلى حقه في الدفاع عن نفسه من دون سقوط هذا الحق بالتقادم .

ولا يمكن تجاهل ٤٧ عاماً من العذاب والتشريد لأهالي ٥٣٢ بلدة طردوا من بلادهم ، ويشكلون اليوم أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني . ويعيش اليوم ٨٠ في المائة من اليهود في تل أبيب والقدس وحيفا في مساحة لا تتجاوز ٩ في المائة من مساحة فلسطين ، بينما تعيش القلة الباقية من اليهود في المدن الأخرى ، وأقل من ٣ في المائة منهم يفلحون أراضي ٤,٥ مليون فلسطيني لاجىء ، وهم الناجون من الهولوكوست الفلسطيني عام ١٩٤٨ الذين طردوا من أرضهم ، وهذه الأرض الآن شبه خالية إلا من



ثلثا الفلسطينيين لا يزالون في الشتات ولا يعود عليهم اتفاق طابا بشيء . عددهم ٤,٥ مليون ، طردوا من ديارهم ليحل محلهم ٢,٨ مليون يهودي مستورد ، عدا الذين كانوا في فلسطين عام ١٩٤٨ . اتفاق أوسلو يعطي شرعية لليهود المستوطنين ، ويحرم الفلسطينيين في الشتات من حقوقهم المشروعة

٢٠٠,٠٠٠ إسرائيلي .

ومناقشة حق العودة مؤجلة الآن ومن المتوقع أن تخلق إسرائيل كل العقبات الممكنة لتنفيذه ، إلا إذا أعد الفلسطينيون إعداداً كاملاً لاسترجاع هذا الحق الطبيعي الذي لا رجوع عنه .

ويطلب«اتفاق طابا» من الفلسطينيين تغيير الميثاق الوطني ، لأنه يدعو إلى «تدمير إسرائيل» ، كما تقول السفسطة الدعاوية ، والميثاق ليس معنياً بتدمير أي بلد ، ولا أصحابه قادرون على ذلك . الميثاق معني بحق أساسي من حقوق الشعوب كلها وهو الإقامة في بلاده ، حراً ، مستقلاً ، يتمتع بالسيادة والعيش الكريم عليها ، ويستحيل أن يتحول الشعب الفلسطيني عن هذا الحق الأساسي ، ولو قبل«ممثلوه» بذلك لسعى إلى

تغـيـيـرهم بكل الطرق . ومن العـبث التـوقع بأن توافق غـالبـيـة أعـضـاء المجلس الوطني الفلسطيني على إهدار حق الشعب الفلسطيني الطبيعي والمقدس في أرضه ، ولو دعي المجلس إلى الاجتماع ، وهو لم يدع بعد للموافقة أو عدم الموافقة على اتفاقات أوسلو ، فلن يصل إلى نتيجة غير هذه .

إن خطورة اتفاقات مبتسرة ومحدودة وانتقالية ، مثل هذه ، إنها تعطي شرعية لإهدار حقوق فلسطينية ثابتة ومعترف بها . ولم يحدث في تاريخ فلسطين أن تنازل الشعب عن حقوقه ، فلا وعد بلفور ولا صك الانتداب ، ولا مشاريع التقسيم المختلفة وآخرها تقسيم عام ١٩٤٧ ، ولا اتفاقية الهدنة ، ولا قرار ٢٤٢ يلزم الفلسطينيين قانوناً بأي شيء ، ولا يحرمهم من أي حقوق مثل حق تقرير المصير وحق السيادة وحق الجنسية وحق العودة إلى الوطن ، وعدم جواز احتلال أرضهم بالقوة وعدم جواز ضم القدس . الشيء الوحيد الذي يحرمهم كشعب من هذه الحقوق هو تنازلهم عنها ، بتوقيع من«ممثليهم الشرعيين» ، حينئذ تسقط القرارات الدولية ويصبح التأييد الشعبي العالمي لهم لا تأثير له . ولهذا السبب وحده ، اعترفت الولايات المتحدة وإسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل للشعب الفلسطيني ، لكي توقع هذه الاتفاقات ، وتوقيع الجهاز التنفيذي في المنظمة على هذه الاتفاقات غير كاف وله صلاحية محدودة . لا بد لسريان هذه الاتفاقات من موافقة الهيئة التي تمثل الشعب الفلسطيني ، وهم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ، ولا يتصور أن يتنازلوا عن الحقوق الفلسطينية الأصلية ، التي من أجلها تشكل هذا المجلس .

وبالنسبة للإدارة المحلية ، منحت إسرائيل السلطة الفلسطينية (المحذوف منها كلمة الوطنية) سلطات محدودة لإدارة شؤونها الداخلية ، خاضعة دائماً للمتطلبات الإسرائيلية في السيادة على الأرض والماء والأمن والشؤون الخارجية ، وأحسن مثال لإيضاح ذلك ، هو المقارنة مع السلطات الممنوحة للفلسطينيين في إسرائيل ، فهي مشابهة تماماً لاتفاق طابا ، كلاهما له سلطة إدارة الشؤون البلدية والانتخابية المحلية ، وكلاهما لا يجوز له انتخاب من يعادي إسرائيل ، ولا يجوز له التطوير العمراني أو الصناعي خلاف المتطلبات الإسرائيلية ، كلاهما ليست له سيطرة على الأرض كأقليم ، أو على مياهه وثرواته . كلاهما ليس له اقتصاد مستقل أو جيش ، أو سياسة خارجية . كلاهما لا يخدم في الجيش الإسرائيلي (عدا الدروز) . تمتاز السلطة بأن لها شرطة فلسطينية تخدم أمن المواطنين والإسرائيليين ، ولكن ليس لها سلطة على الإسرائيليين ، مستوطنين أو غيرهم . لكن الفلسطينيين في إسرائيل يمتازون بحمل جواز سفر معترف به في أهم دول العالم ،

وحق الانتخاب في الكنيست والتمثيل فيه ، مما يؤثر (كما حدث أخيرا) في سياسة حكومة إسرائيل ، بل واحتمال إسقاطها . وهو أمر لا يتوقع أن تتمتع به السلطة ، لا ككيان داخل الهيمنة الإسرائيلية ، ولا ككيان خارجي مجاور لإسرائيل .

وإذا قيل إن اتفاق طابا هو مرحلي ، وأن الحقوق الأخرى ستأتي في المفاوضات النهائية ، فإنه لا يبدو ، من التجربة السابقة ، لا من حيث قوة المفاوض الفلسطيني ، ولا من حيث براعته في التكتيك ، واستخدام المعلومات والحقائق ، واستقطاب الإجماع العربي والدولي ، ما يوحي بأن التجربة الجديدة ستكون أفضل حالاً .

وتأمل إسرائيل أن توقع معاهدة سلام مع سوريا ولبنان ، قبل الاتفاق النهائي مع الفلسطينيين . وبذلك لا يبقي لهم سند أو قوة تفاوضية . كما أنها ستستغل نموذج الاتفاقيات السابقة ، وخلق الحقائق على الأرض ، لتصبح المفاوضات الجوهرية الباقية فارغة المحتوى .

إن الفجوة بين الحقوق الفلسطينية ، والتسهيلات الممنوحة من إسرائيل طوعاً (أو كما قال مفاوض إسرائيلي لنظيره الفلسطيني :«هذه أوامري ، وعليك تنفيذها») ، هي فجوة كبيرة جداً ، ولا يمكن عبورها بقوة المفاوضة من طرف ضعيف . ويكفي ما سبق بيانه من الأرقام والحقائق لبيان حجم هذه الفجوة .

ولذلك لابد من إعادة الحسابات ، وإعادة تركيب الهيكل التفاوضي ، مادة ونوعاً وكماً ، وأهم من ذلك كله ، استقطاب الطاقات الهائلة في الشعب الفلسطيني ، التي تمثل قوة وخبرة وكفاءة ، وتعبئتها في هيكل ديموقراطي كفء ونظيف ، لتضخ دماً جديداً في الكيان الفلسطيني ، الذي يراوح الآن بين سلطة مغلوبة على أمرها ، ومعارضة سلبية لم تقدم بديلاً مقبولاً للعامة ، والمطلوب دعم الدور التاريخي الذي يقوم به المجلس الوطني الفلسطيني لاسترجاع الحقوق الفلسطينية ، بدلاً من تهميشه وتجاهله . واعتقادي أن هذا هو رأي التيار الأعظم من الشعب الفلسطيني .

لكن أخطر المخاطر على الإطلاق ، هو في محاولات الحصول على توقيع ممثلي الشعب في المجلس الوطني الفلسطيني على تنازلات عن حقوقه الشرعية في وطنه . وهذا لحسن الحظ لم يحدث حتى الآن .

ويبقي سؤال الفلسطيني البسيط علامة حقيقية على قيمة أية اتفاق :« ما الذي أعاده لي من حقوقي؟» .

إسرائيل تبيع أراضي اللاجئين وتسجل ملكيتها لليهود

نكبة جديدة في الذكرى الخمسين للنكبة

الحياة

١٨ حزيران ١٩٩٨

نحن غافلون عن إدراك ما يدور حولنا والانشغال بالنقاش حول نسبة ٩ أو ١٣ في المائة من الضفة ، بينما تُقدم إسرائيل ، في الذكرى الخمسين للنكبة ، على عمل لم تجرؤ عليه من قبل ، وهو تقسيم أراضي اللاجئين بين المستأجرين لها من سكان الكيبوتز وبيعها لهم لإقامة شقق لإسكان المهاجرين الروس وغيرهم .

تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ قرابة ١٨,٦٣٠ كم٢ أو ما يساوي ٩٢ في المائة من مساحة إسرائيل . وبلغت مساحة أراضي اليهود عند إعلان الدولة ١,٦٨٢ كم٢ ، وهذه تشمل الأراضي المسجلة لهم وأراضي وضع اليد والأراضي الممنوحة لهم بامتياز من حكومة الانتداب البريطاني . بعد الاحتلال وضعت إسرائيل الأراضي الفلسطينية تحت سلطة (دائرة أملاك الغائبين) ، وهي هنا تعني اللاجئين الذين تركوا (إسرائيل) وتشمل كذلك المقيمين الذين هجَّرتهم من ديارهم إلى مناطق أخرى داخل فلسطين .

وفي السنوات العشر الأولى من إعلان الدولة ، حصل خلاف شديد على نهب الأراضي بين الصندوق القومي اليهودي ودولة إسرائيل . إذا ادعى الصندوق أن له الحق في حيازة هذه الأراضي« باسم الشعب اليهودي في كل مكان وإلى الأبد» ، بينما ادعت دولة إسرائيل أنها الأحق بذلك نتيجة بطولة قواتها ، وتوصل الطرفان إلى اتفاق عام ١٩٦١ بأن وضعت إسرائيل مجموعة من (القوانين الأساسية) تستغل بموجبها تلك الأراضي بالاضافة إلى أراضي الصندوق ، حسب قواعد الصندوق القومي اليهودي وتدار كلها بواسطة (إدارة إسرائيل للأراضي) التابعة للحكومة . وعلى سبيل الترضية ، حولت إسرائيل أراضي فلسطينية محتلة إلى اسم الصندوق ، وزادت حيازته من ٩٣٦ كم٢ في أيار (مايو) ١٩٤٨ إلى ٣,٤٠٠ كم٢ عام ١٩٥٦ أي حوالي ٤ مرات ، وقامت (إدارة إسرائيل للأراضي) بتأجير الأراضي الفلسطينية للكيبوتز بعقد مدته ٤٩ سنة لا

يسمح بموجبه التصرف بالأرض إلا إلى جهة يهودية ، ولا يجوز للعربي في إسرائيل تأجير هذه الأرض .

حتى حرب ١٩٦٧ ، حافظت إسرائيل على هذا الوضع تحسباً لحرب جديدة أو تسوية يتم بموجبها تبادل الأراضي أو التعويض عنها . بعد انتصار إسرائيل في ١٩٦٧ شعرت بقوتها ، فأقدمت تدريجياً على إضافة القوانين التي تخولها تحويل الأرض الفلسطينية إلى ملكية الدولة المباشرة تحت ذريعة (المصلحة العامة) ، وطبق ذلك خصوصاً على الأراضي العامة التي لم تكن مسجلة باسم أفراد . وكلما انتصرت إسرائيل في حرب ، أو وقعت اتفاق سلام مع دولة عربية ، ضربت عرض الحائط بالحقوق الفلسطينية . مثلاً بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد صادرت إسرائيل أرضاً عربية في تل الملح شرقي بئر السبع لبناء مطار دفعت نفقاته الولايات المتحدة ، وعند توقيع اتفاق أوسلو ، ازداد النهب الإسرائيلي لأراضي ١٩٤٨ ، وبدأ تطبيق خطة وضعها وزير البنية التحتية أريل شارون ووزير الزراعة السابق رفائيل إيتان .

منذ النكبة ، توزعت غالبية أراضي اللاجئين على الكيبوتزات . ومنذ الخمسينات وبداية هجرة اليهود الشرقيين ثم الروس ، تناقص أعضاء الكيبوتز وفتر حماسهم ، وأخذوا يهاجرون من الأطراف والحدود إلى المنطقة الوسطى ، وفي الثمانينات ، نقص عمال الزراعة من ٦,٤ في المائة إلى ٤,٧ في المائة من القوة العاملة ، وهجر السكان كثيراً من الكيبوتزات التي أثقلت الديون كاهلها ولم تعد مجزية اقتصادياً ، وبلغت نسبة الكيبوتزات الناجحة ٢٦ في المائة من المجموع وهي التي تنتج ٧٥ في المائة من المحصول الكلي على رغم أنها استغلت الأرض والمياه من دون حساب وبأقل التكاليف ، وهبط الناتج الزراعي من ٧,٩ في المائة من الناتج القومي عام ١٩٩٤ ، وأصبح يمثل ٤ في المائة فقط من الصادرات . ولذلك فإن العماد الاقتصادي والعقائدي للصهيونية : الكيبوتز هو مثل اتفاق أوسلو ، في عداد الموتى .

لهذا وضعت إسرائيل خطة عام ١٩٩٧ لتحويل الأرض الفلسطينية الزراعية إلى أراض للمباني ، وغرض الخطة هو استيعاب المهاجرين الروس وتفتيت الاتصال بين القرى الفلسطينية الحالية في إسرائيل ، وتحويل الكيبوتز الفاشل إلى قوة اقتصادية كبيرة . وفي العام الماضي صدر القرار رقم ٥٣٣ الذي يسمح للمزارعين الإسرائيليين بتحويل (أراضيهم) إلى مبان مقابل حصولهم على تعويض عن نسبة ٣٠ في المائة من تلك الأراضي بأسعار خيالية ، ويسمح لهم كذلك بإعادة شراء جزء من تلك الأراضي بمبلغ

١٥ في المائة من سعرها عند التعويض ، وسارع كثير من المزارعين المفلسين إلى الاستفادة من هذا القرار فأصبحوا بين يوم وليلة أثرياء . لذلك حاولت الحكومة التخفيف من ذلك بتعديل القرار فأصدرت سلسلة من القرارات : ٦١١ ثم ٦٢٠ ثم ٧٢٧ الذي يسمح بالتعويض عن نسبة تختلف باختلاف المكان ، ثم شراء الأرض بنصف قيمتها الأساسية ، وطالب سكان الكيبوتز بشراء ما لا يقل عن ٢٤ في المائة من الأرض بسعر ٣,٧٥ في المائة من قيمتها مع الإعفاء من الرسوم ، وطالبوا بأن تحول الأرض إلى إرث لهم ولأحفادهم شخصياً ، وهم مجرد مستأجرين لم يدفعوا أكثر من ١٥٠ دولاراً في السنة كإيجار بغض النظر عن مساحة الأرض .

ونظراً لأن الملكية الفردية تتناقض مع مبدأ الصهيونية بأن الأرض (ملك الشعب اليهودي) قامت جهات صهيونية مثل الصندوق القومي اليهودي بالاعتراض على ذلك ، ونبه الصندوق إلى خطورة هذا الأمر بأن العرب قد يستطيعون إعادة شراء هذه الأرض من شخص يهودي متعاون . وقام بعض غلاة الصهيونية بتحطيم بيت يهودي في اللد لأن صاحبه باع بيته الذي يملكه قبل هذا القرار إلى أسرة فلسطينية من الجنسية الإسرائيلية ، فأضطرت الحكومة إلى قبول القرار وعينت لجنة برئاسة البروفسور بواز رونين لبحث أفضل الوسائل لبيع الأراضي الفلسطينية وبأي نسبة وفي أي مكان ، وفي حزيران (يونيو) ١٩٩٧ أصدرت اللجنة توصياتها كحل وسط بين المطالب المتناقضة . وفي مطلع العام الجاري صادقت على ذلك لجنة من مكتب رئيس الوزراء برئاسة موشيليون .

وبذلك أصبحت (إدارة إسرائيل للأراضي) أكبر مورد للأموال إلى خزينة إسرائيل من بيع الأراضي الفلسطينية . وفي عام ١٩٩٧ وردت الإدارة إلى الخزينة مبلغ ٧٠٠ مليون دولار ، (من المفارقات أن إسرائيل تدعي أن كافة الأراضي الفلسطينية لا تساوي أكثر من ١٠٠ مليون دولار عند الحديث عن تعويض اللاجئين) . وبموجب ذلك وضعت الإدارة خطة لنقل ملكية ٧٠٠ ألف شقة من الأملاك الفلسطينية إلى أفراد يهود ، وخطط شارون في العام الماضي لإنشاء ٥٠ ألف وحدة سكنية ، تم بيع ٣٠ ألفاً منها ، ومنذ عام ١٩٩٠ تحول نصف مليون دونم (منها ١٤٠ ألفاً في الوسط) من أراض زراعية إلى أرض مبان ، وتخطط إسرائيل لمضاعفة الأراضي المحولة إلى الضعف خلال ٢٠ عاماً .

ودخلت في المعركة لنهب أراضي اللاجئين ٣ شركات كبيرة للشحن تستأجر ٤٠ ألف دونم من أجود الأراضي في وسط البلاد ذات الكثافة العالية ، وسمح لهذه الشركات الثلاث باستلام التعويض عنها وتحويل ٢٤ في المائة منها إلى مبان ، وقدرت قيمة هذه

الأراضي المنهوبة بمبلغ ٣ بلايين دولار .

تبنت الوكالة اليهودية مشروعاً جديداً نشرته (هارتس) في ١٩٩٨/٣/١٣ يهدف إلى محاصرة الفلسطينيين في إسرائيل ومنعهم من النمو الطبيعي ، وتشجيع اليهود من الدول الغنية على تملك بيوت وأراض في إسرائيل ، حتى لو لم يهاجروا إليها أو يسكنوا فيها . وأوكلت الوكالة إلى (إدارة الأراضي) بناء ١٢٠٠ وحدة سكنية في المناطق العربية في إسرائيل وحولها ، تحت برنامج اسمه (إبن بيتك) . وستخصص هذه الوحدات لمهاجرين أو حتى مواطنين يهود من الولايات المتحدة واستراليا وبريطانيا وجنوب إفريقيا . وأكد وجود هذا المشروع رئيس دائرة إسرائيل في الوكالة اليهودية يغال يروشالمي ، واقترحت الوكالة اليهودية منح كل اليهود في العالم الجنسية الإسرائيلية من دون اشتراط طلبهم لهذه الجنسية أو إقامتهم فيها ، وبموجب ذلك يحق لأي يهودي في العالم تملك أرض أو بيت فلسطيني أينما كانت إقامته .

وتفتق ذهن إسرائيل عن إنشاء طريق سريع رئيسي يوازي الساحل ، ويمتد داخل البلاد من الجليل في الشمال إلى بئر السبع في الجنوب محاذياً لخط الهدنة مع الضفة الغربية ، ويخترق المناطق الفلسطينية في الجليل والمثلث الصغير والنقب ، وغرضه الواضح مصادرة مساحة كبيرة مما تبقى للفلسطينيين من أراضي ، وتفتيت تواصلهم الجغرافي ، كما يجري تطبيقه اليوم في الضفة الغربية . وفي شباط (فبراير) ١٩٩٨ تم توقيع عقد مع مجموعة إسرائيلية كندية لبناء المرحلة الأولى من هذا الطريق ، الذي يبلغ طوله الكلي ٣٠٠ كلم ، وهذا المشروع جزء من خطة (النجمة) التي وضعها شارون في الثمانينات ، ولم يتمكن من تنفيذها حتى اليوم . وتدعو الخطة إلى إقامة مجموعات استيطانية متكاملة حول القرى الفلسطينية في إسرائيل وخنق تمددها الطبيعي ، وتمت مصادرة أكثر من نصف أراضي الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل ، وقطعت الخدمات عن عدد من القرى ، ومسحت من الخرائط بذريعة أنها غير مرخصة وغير معترف بها ، لذلك أسست (جمعية الأربعين) للدفاع عن حقوق نحو ٤٠ قرية لا تعترف بها إسرائيل .

وبدأت في النقب حملة شنها ايتان شارون على الفلسطينيين هناك لمصادرة أراضيهم ، وتجتاح الدوريات التابعة لوزارة الزراعة مزارع الأهالي وقتل أغنامهم ، وفي آذار (مارس) ١٩٩٨ رشت الطائرات مزارع العزازمة بالمبيدات الحشرية لقتل الزرع ، ورفعت أمام المحاكم الإسرائيلية عدة قضايا لاسترجاع الأراضي التي صادرتها إسرائيل من قضية الهواشلة والأسد وأبو جابر والخرطي وأبو وادي ومجلس تل السبع . وفي ١٩٩٨/٥/١٠ ،

قدم عضو الكنيست طلب الصانع (لائحة اتهام) إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضد دولة إسرائيل ، يذكر فيها أن إسرائيل صادرت عبر السنوات الماضية ٩٧ في المائة من أراضي عرب النقب وهدمت بيوتهم وقتلت ماشيتهم ومنعت عنهم المياه والخدمات الصحية والتعليمية ، ويخطط شارون لإسكان ٢,٥ مليون يهودي في الجنوب ، بادئاً بتوطين ٧٠٠ ألف بإنشاء ٦ مدن تطويرية في النقب وعلى حدود خط الهدنة مع الخليل لمنع التواصل المحتمل في المستقبل بين الضفة ، قريباً من الخليل ، وبين غزة .

وإذا ما استمر الحال على ذلك ، فإن أراضي اللاجئين (الغائبين) ستنتقل ملكيتها بالتدريج من القيم على (أملاك الغائبين) إلى عدد كبير من الأفراد والجهات اليهودية في إسرائيل والخارج ، ما يجعل تحديد هويتهم ومكانهم ووضعهم القانوني في غاية الصعوبة ، وتتخذ إسرائيل هذه الحجة لمنع عودة اللاجئين باعتبار أن هذه العودة ستخلق موجة معاكسة من اللاجئين اليهود . وكان الوضع السائد قبل تحويل ملكية الأرض الفلسطينية إلى يهود مناسباً للمحافظة على حقوق اللاجئين ، إذ يمكن أن تعود حيازة الأرض من القيّم على الأراضي الفلسطينية إلى أصحابها بقانون واحد ، وتلغى عقود الإيجار مع مزارعي الكيبوتز الذين لا يملكون الارض بل يستغلونها ، وعددهم اليوم ١٥٧ ألف شخص يستغلون أرضاً ، بما فيها الأرض التي استحوذت عليها الدولة لاستعمالات عسكرية وعامة ، مساحتها ٩٢ في المائة من إسرائيل هي ملك ٤,٩٠٠,٠٠٠ لاجئ . وحيث أن ٨٠ في المائة من سكان إسرائيل يسكنون في ١٥ في المائة من مساحتها فقط ، وأن الغالبية الساحقة من الباقين تتكدس في مدن قليلة ، فإن أراضي اللاجئين الفلسطينيين تعتبر شبه خالية في الوقت الحالي .

لذلك فإن على المنظمة والجامعة العربية والدول المتعاطفة مع فلسطين مسؤولية كبيرة في منع استمرار نهب الأراضي الفلسطينية ، وذلك بإصدار قرار دولي على غرار الاقتراح الذي قدم للأمم المتحدة عام ١٩٦٤ عندما قدم جارفز – خبير الأراضي لدى لجنة التوفيق في فلسطين – تقريره ، وذلك بتعيين قيّم من قبل الأمم المتحدة على أراضي الفلسطينيين .

ويمكن اقترح الخطوات الآتية :

١ – الطلب إلى الأمم المتحدة إرسال (بعثة تقصي الحقائق) لتحري أوضاع الأراضي الفلسطينية واستعمالاتها وعائدها والصورة القانونية لملكيتها أو استغلالها ، والحصول على نسخ كاملة من جميع الوثائق والخرائط الموجودة لدى (الإدارة الإسرائيلية للأراضي) .

٢ - الطلب إلى الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات المناسبة مع آلية مناسبة للتطبيق لمنع التصرف بأملاك الفلسطينيين .

٣ - الطلب إلى الأمم المتحدة تعيين قيم دائم على تلك الأملاك يقدم تقريره إلى الأمم المتحدة دورياً عن أوضاعها وحمايتها إلى أن تتم عودة أصحابها إليها .

إسرئيل تبيع أراضي اللاجئين لليهود في أنحاء العالم

(مذكرة قدمت إلى الجامعة العربية والسلطة الفلسطينية والحكومتان المصرية والأردنية في ٢٩ حزيران ٢٠٠٠)

لقد قامت إسرائيل بعمل خطير لم تجرؤ على اتخاذه خلال نصف قرن ، وهو بيع أراضي اللاجئين الواقعة تحت وصاية «الحارس على أملاك الغائبين» . إذ تقدم هذا الشهر ٥٢ عضواً من جميع الأحزاب (عدا العرب) في الكنيست بمشروع قانون لتحويل ملكية ٤ مليون دونم ، وقيمتها ستون مليار (بليون) دولار من أخصب الأراضي الفلسطينية ، وتمثل ٨٠٪ من أملاك اللاجئين المسجلة في الأمم المتحدة عدا قضاء بئرالسبع ، إلى ١٣٠,٠٠٠ شخص هم سكان الكيبوتز ، وهم النخبة المختارة في إسرائيل التي تتمتع بكل الامتيازات ، ومنها نهب إرث وتراث ٥ مليون لاجئ .

هذا العمل مخالف للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة وسيضع عقبة جديدة أمام استعادة الأملاك الفلسطينية ، بأن تتحول الملكية (أو الوصاية) من جهة حكومية واحدة إلى عدة جهات فردية ، بما فيها اليهود المقيمون في الخارج والذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية والذين يحق لهم شراء بيوت على هذه الأراضي .

وتبلغ مساحة الأرض الفلسطينية في إسرائيل ١٨,٦٥٠,٠٠٠ دونم أو ٩٢٪ من مساحة إسرائيل ، منها ١,٤٦٥,٠٠٠ دونم أراضي القرى التي بقيت في إسرائيل ، وهذه قد صودر منها ٦٧٪ ولم يبق في أيديهم إلا حوالي ٥٣٠,٠٠٠ دونم . وعند احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ ، سنت إسرائيل عدة قوانين غرضها الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ، ووضعتها أولاً تحت وصاية الحارس على أملاك الغائبين . وقد عرّف الغائب بأنه كل شخص غير يهودي ، غير موجود في مكان إقامته المعتادة في يوم معين . ولم يشمل هذا اللاجئين فحسب ، بل شمل أيضا الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية حتى لو غابوا يوماً واحداً ، أو كانوا متواجدين عند الإحصاء في قرية مجاورة ، ولذلك سُمّي هؤلاء بالحاضرين الغائبين . كما استولت إسرائيل على معظم أملاك الوقف الإسلامي ، ماعدا القليل ، ولم تتعرض لأملاك الديانات الأخرى . وحوّلت إسرائيل هذه الأملاك من الحارس إلى «هيئة التطوير» ومنها إلى «إدارة إسرائيل

للأراضي» التي تدير اليوم ٩٣٪ من مساحة إسرائيل جلّها أراضي فلسطينية .

وعندما أفلس الكيبوتز الذي كان يستأجر الأراضي الفلسطينية ، وأثقلته الديون ، تدخلت الحكومة لتسديد هذه الديون . ورغم أن الكيبوتز يستهلك ٧٥٪ من المياه في إسرائيل بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج ، ويستثمر ملايين الدونمات من الأراضي الفلسطينية للزراعة ، إلا إنه لا يساهم في الناتج القومي المحلي بأكثر من ١,٨٪ .

وفي بداية التسعينات ، عندما تدفق المهاجرون الروس ، سن آريل شارون تشريعات تقضي بتحويل الأراضي الزراعية إلى أرض بناء مع«تعويض» الكيبوتز بمبلغ ٥٠٪ من قيمة هذه الأراضي ، ثم انخفضت النسبة إلى ٢٥٪ بسبب احتجاج سكان المدن على الثروة المفاجئة التي هبطت على الكيبوتز .

ومنذ ١٩٧٧ باعت إسرائيل أراضي اللاجئين بمعدل ١ بليون دولار سنوياً دخلت الخزينة الإسرائيلية ، عدا تعويض الكيبوتز ، وتقرر بناء ١٥٠,٠٠٠ شقة من أصل ٥٠٠,٠٠٠ مقرر بناؤها لبيعها إلى أي يهودي في العالم .

وقد قدم الباحث الفلسطيني د .سلمان أبو سته مذكرة إلى الجامعة العربية عام ١٩٩٨ موضحاً خطورة البدء في بيع أراضي اللاجئين . وأصدرت الجامعة العربية قراراً في ١٩٩٨/٩/١٦ بالطلب إلى الأمم المتحدة إرسال بعثة تقصي الحقائق حول الأملاك الفلسطينية ، وتعيين وصيّ من الأمم المتحدة عليها . ولكن لم يحدث تطور في الموضوع .

وقد كشفت إسرائيل الآن إجراءات تحويل الملكية بشكل لم يسبق له مثيل ، ودخلت هذه الإجراءات الكنيست لتصبح قانوناً . وعليه قدم د .سلمان أبو سته مذكرة أخرى مفصلة حول الموضوع إلى الحكومة المصرية والجامعة العربية ودائرة اللاجئين وسفارة فلسطين في كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة ، مقترحاً إجراءات عمل سريعة لوقف هذا النهب للأراضي الفلسطينية ، لأن استمرار إسرائيل فيها يعني أنها لم تعد تخشى رد الفعل العربي أو طائلة القانون الدولي .

بين التدجين والتوطين... معركة العلم المشبوه

الحياة
٦ آب ١٩٩٧

تدور حرب خفية ضد الحقوق الفلسطينية ، لا تحظى بالأضواء التي تسلط على فرسان مفاوضات أوسلو ، ولا تشترك فيها السلطة ، ولا المنظمة ، وأغلب الظن أنه لا هذه ولا تلك على علم بوجودها ، وأن علمت ، فلا نرى أنها قامت بجهد فعال .

تشن هذه الحرب تحت ستار ما أسماه إدوارد سعيد (العلم المشبوه) . وجنود هذه الحرب علماء وأشباه علماء ، معظمهم يهود أوروبيين ، وربما انضمت إليهم شخصيات عربية عن حسن نية ، وأوضح مثال على هذا النوع هو كتاب (منذ الأزل) صدر منذ سنوات قليلة لمؤلفته جوان بيترز وحشدته بالأرقام والوثائق والتحاليل لكي تثبت حقيقة كانت غائبة عن العالم وأدركتها هي منفردة ، وذلك أنه لا يوجد فلسطينيون في فلسطين ، وأن هؤلاء الذي يدعون ذلك إنما هم مهاجرون من بلاد عربية مجاورة ، جاءوا طمعاً في الثروات التي يوزعها الصهاينة في فلسطين . وبعد أن كلل المهللون صاحبته بالغار لهذا الاكتشاف الرائع ، سقط الكتاب سقطة شنيعة على أيدي الباحثين الجادين ، لكن بعد أن استغلت الدعاية هذا الكتاب خير استغلال .

وما أن وقع اتفاق أوسلو حتى تكاثرت بغزارة تلك المؤسسات والمعاهد والجمعيات التي تسعى إلى البحث العلمي (المجرد) نحو التوفيق بين الأطراف المتنازعة في قضية فلسطين وإيجاد الأرضيات المشتركة التي تضمن من الحقوق لكل طرف ما يتناسب مع كل طرف وقدراته ، مع التطلع إلى المستقبل والتأكيد على نسيان الماضي .

من بين هذه المعاهد ، واحد يتمتع بالانتماء إلى جامعة أميركية عريقة ، وقائمة المشاركين فيه تشمل شخصيات علمية أميركية ، وشخصيات عربية مرموقة معظمها مالي . ورئيسه التنفيذي يهودي أميركي ، يقسم بأن هدفه في الحياة الذي يسعى جاهداً لتحقيقه هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة . وأطلعت على بعض منشورات هذا المعهد ، وسنحت لي فرصة حضور أحد مؤتمراته بصفة مستمع ، فخيل إليّ أني أشهد مسرحية من نوع سريالي . كان هناك ثلاثة أطراف : أميركي وإسرائيلي وعربي . وباستثناء الطرف العربي ، فإن كافة أعضاء الطرفين الآخرين يهود أميركيون وإسرائيليون ، باستثناء شخص أميركي قح وحيد . وتعجبت كيف يتحدث الطرف الإسرائيلي بلهجة نيويورك ، بينما

يتحدث الطرف الأمريكي بلكنة بولندية . لكن لا بأس بهذا ، المهم الموضوع . دار البحث حول إيجاد وسيلة لجعل حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي مقبولة ، أي وسطاً بين الفناء والاعتقال ، وتبارى المتحدثون في اقتراح بطاقات حمر وخضر للسكان حسب درجة خطورتهم على أمن إسرائيل ، ومعابر لطرقات البضائع والناس لتوفر مستوى التفتيش المطلوب لأمن إسرائيل . ولم يقل أحد من (العلماء) أن الاحتلال شر إنساني ومخالف للقانون الدولي ، ويجب إنهاؤه وأنه لا يجوز استعباد شعب وسلب حقوقه . كانوا يفصّلون بدلة الاحتلال على الطراز الإسرائيلي ، وهذا غرضهم الأوحد . واستفسرت أكثر ، فعلمت أن هذا المعهد أقيم خصيصاً بعد أوسلو ، وأنه ليس جزءاً ثابتاً من الجامعة العتيدة ، وأن (العلماء) فيه ليسوا كلهم أعضاء في تلك الجامعة ، لكن انتدبوا لهذا العمل من جهات عدة ، وجمعت له أموال التبرعات من مؤسسات أميركية وأفراد عرب (ومن هنا التركيز على الشخصيات العربية المالية) بغرض تحقيق مسيرة السلام .

وفي مكان آخر تنشر بحوث مستفيضة عن نظرية«المياه الوهمية» ، وهي نظرية تقول أن المياه ليست مهمة إلى الحد الذي يثير حرباً ، وأن ملكية المياه غير مهمة ، وأن العبرة باستعمالها . ووضع الباحثون تشريعات وقواعد وبرامج كمبيوتر للاستغلال المشترك للمياه العربية ، وبإعطاء قيمة وهمية للمياه وتبادلها بين الأطراف التي تحتاجها ، فتشتري الدولة المحتاجة للمياه والغنية بالصادرات (مثل إسرائيل) من الدولة التي لديها فائض من المياه وتحتاج إلى الإستيراد (مثل لبنان) ، فيتبادل الطرفان المصالح ، وتحصل إسرائيل على المياه مقابل تصدير منتجاتها إلى لبنان ، فتعم السعادة على الجميع وينعم الكل بجو مفعم بالسلام .

في ١٩٩٧/٦/١٧ عقد في مسقط مؤتمر نظمه (مركز الشرق الأوسط لتحلية المياه) . ومسقط هي الدولة العربية الوحيدة العضو فيه ، ويأمل القائمون عليه أن تدخل في عضويته الدول العربية واحدة بعد أخرى . وكما هي العادة ، فإن معظم الباحثين فيه يهود ، مهما كانت جنسيتهم .

يقول قائل : وما أهمية أبحاث نظرية مثل هذه؟ الواقع أن هذه المعاهد جزء من هيكل مؤسساتي يسعى إلى إشاعة مناخ سياسي لأبحاث تطرح وتناقش وتكتسب نوعاً من الصدقية ، وقدراً من الإجماع ، خصوصاً إذا اشتركت في مناقشتها شخصيات عربية . وتتحول هذه الأبحاث إلى أوراق عمل ثم إلى خطة عمل يتبناها الساسة ، وتحصل على

إجماع أوربي وأميركي ، ثم تقدم للطرف الفلسطيني ، أو العربي ، كاقتراح جاهز للتنفيذ . وعندئذ تطرح لأجهزة الإعلام كخلاصة الرأي الصائب ، وتظهر في مقالات أو برامج تلفزيونية كأنها غاية الحكمة . وعندما يواجه الطرف الفلسطيني بالاقتراح المعروض للتنفيذ فإنه يُسقط في يده ، فلا هو جزء من عملية المخاض التي أدت إلى هذا الاقتراح ، وليست لديه خطة بديلة ، وليست لديه قدرة على تحويل الرأي العام الذي شكلته الصحافة ، بل أنه يجد صعوبة في إقناع بعض الأطراف العربية بضرر الاقتراحات المعروضة على حقوقه .

هذا هو التدجين بعينه ، لكن إذا استعمل التدجين وسيلة للتوطين ، الذي تكمن فيه نهاية الشعب الفلسطيني ، وتشريده إلى الأبد تحت إطار من الشرعية ، فإن هذه جريمة كبرى وشر مستطير يجب مقاومته بكل السبل .

التوطين

نختزل مشاريع التوطين المتعددة ، ومنها اقتراحات هيللر وادلمان وبيريتز وشلومو غازيت ، لنركز على المشروع الأخير الذي تناقلته الصحف الأميركية ، لنرى كيف يُسخّر (العلم المشبوه) للقضاء على الشعوب . ونذكر بمشروع اليهودية الأمريكية من أصل روسي دونا آرزت (رجاء الرجوع إلى تفاصيل خطتها في المقال السابق : حق العودة مقدس وقانوني وممكن ، المنشور في جريدة الدستور عام ١٩٩٧ ص١٦) .

تعويض اللاجئين الفلسطينيين ... مصيدة لمن يريدون الحل السهل

إسرائيل تراوغ في موضوع التعويضات لانتزاع شرعية قانونية لاحتلالها

الحياة
٢٥ آب ١٩٩٩

هناك فئة من الناس يوصفون أحياناً بالواقعية والاعتدال ، يعتقدون أن تنفيذ حق العودة شبه مستحيل ، ويكتفون من الغنيمة باعتذار إسرائيل عما فعلت بهم ، وبقبول تعويض معقول ينفعهم في يوم أكثر سواداً مما هم فيه . ويتساوون في ذلك مع بعض الحكومات العربية التي تسعى إلى إقفال ملف اللاجئين بشرط الحصول على تعويض مجز يعوضها عما صرفته على هؤلاء الأيتام في محنتهم القاسية .

تنتظر هؤلاء أخبار سيئة . فحتى هذا القدر المتدني من تحصيل الحقوق لا يبدو أنه ممكن الحدوث . نظمت حكومة كندا حديثاً ورشة عمل اجتمع فيها عدد من الإسرائيليين المتخصصين وعدد قليل من الفلسطينيين ، انضم إليهم عدد من خبراء القانون الدولي في موضوع التعويض . وباعتبار أن هذه المجموعة غير سياسية وقادرة على النقاش والمحاججة الموضوعية ، فإن الفجوة التي تبين وجودها بين الطرفين كانت أكثر بكثير مما يمكن قبوله حتى لدى أكثر الأطراف استعداداً للتسليم .

كان غرض الورشة تحديد الأساس القانوني للتعويض ومن يستحقه وما قيمته وكيف يدفع وما هو الإطار القانوني لذلك ومن هي الجهة المنفذة وغير ذلك . لكن من الأسهل أن ندرج هنا الاقتراحات الإسرائيلية ، وهو تعبير مخفف ، لأن الواقع أن تلك الاقتراحات هي شروط محددة على رغم أن مقترحيها من الحمائم الذين يدعون إلى السلام ، ومن دونها لن تقبل إسرائيل طوعاً أي اتفاق .

أولها أن التعويض إذا حصل فهو جزء من تسوية كاملة ونهائية لا رجعة عنها ، وترجمة ذلك أن دولاراً واحداً لن يدفع قبل الاعتراف بحدود جديدة ووضع القدس والمستوطنات وطبيعة الدولة الفلسطينية . وفوق ذلك لن يسمح لأي لاجئ من فلسطين بالعودة إلى بيته على أي حال . هذا هو شرط إسرائيل على رغم أن خبراء القانون أكدوا

أن التعويض حق معترف به حسب القانون الدولي وحسب القرار الشهير ١٩٤ ، الذي وجدوا أنه متطابق مع القانون الدولي ، وطرح الخبراء ما لا يقل عن ٤٠ حالة دولية مماثلة ، استوجب فيها التعويض من دون شروط ، لأن التعويض حق قائم بذاته في حال وقوع الضرر ، وهو مبني على مبدأ إرجاع الشيء إلى أصله .

وثاني الشروط الإسرائيلية أن الدفع يتم على مراحل يرافقها تنفيذ الشروط الإسرائيلية ، فلا يتم دفع مبلغ إلا وتصاحبه دلائل على قبول الحل الإسرائيلي الكامل ، ولهم في اتفاق أوسلو وحتى اتفاق واي ريفر أسوة حسنة . فقد كانت هذه الطريقة أحسن وسيلة للحكم في مجرى الأمور . ما هي تلك الشروط الإسرائيلية التي تواكب دفع التعويض على مراحل؟ هي إزالة المخيمات ، حل منظمة الأونروا ، إلغاء صفة اللاجئ القانونية ، ثم إلغاء القرار ١٩٤ . وهكذا تفتقت العقلية الإسرائيلية عن فكرة دفع كل دولار مقابل هدم كل خيمة وإلغاء كل اسم من سجلات اللاجئين .

وثالثة الأثافي الإسرائيلية ، أنها لا تستطيع دفع مبالغ التعويض ، لأن عليها التزامات كبيرة لإيواء وتشغيل مهاجرين روس وأثيوبيين جدد ، لذلك فإنها تطلب من أميركا وأوروبا ودول البترول (هكذا!) أن تدفع هذه المبالغ نيابة عنها ، وتبقي في يدها حجة الملكية لأملاك الفلسطينيين كلها ، ملكاً خالصاً لإسرائيل بالمجان ، معترفاً به من المجتمع الدولي ، ومن أصحاب الحق أنفسهم .

ورابع الشروط أن تكون إسرائيل جزءاً مسيطراً من الهيئة الدولية التي تتولى دفع التعويضات ، ويكون لها حق قبول أو رفض أي طلب ، مع أنها لن تدفع شيئاً يذكر .

وخامس الشروط أن لإسرائيل حق تحديد من هو اللاجئ ، وأن عليه أن يقدم وثائق الطابو الكاملة التي تعترف بها إسرائيل حتى يدرج في قائمة المستفيدين .

وسادس الشروط أن تكون قيمة التعويض مبلغاً مقطوعاً ثابتاً (وهو حد أعلى قد ينخفض) ويدفع إلى جهة واحدة يتفق عليها ، ولا يجوز للأفراد أن يتقدموا بطلباتهم إلا إلى تلك الجهة وذلك خلال فترة زمنية محددة ، يقفل بعدها باب الطلبات .

وسابع الشروط أن على السلطة الفلسطينية واجب إلزام الفلسطينيين بقبول هذه الشروط ، وذلك على غرار القبول باتفاق أوسلو ، ومن لا يقبل يتعرض للمساءلة القانونية كعدو للسلام . (وهنا نشأت مشكلة اللاجئين الذين يحملون جنسية أخرى مثل الأردنية ، هذا عدا أولئك الذين يعيشون في أميركا وكندا الذين لا يخضعون للسلطة) .

وثامن الشروط أن عروض إسرائيل السابقة لاغية ، ومنها عرض عودة ١٠٠ ألف

لاجئ عام ١٩٥٠ (عددهم اليوم ٥٠٠,٠٠٠) ، والتعويض المعروض في ذلك العام بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه استرليني .

هذا وغيره كثير ، ما ينتظر أولئك الذين يعتقدون أن التعويض وسيلة مربحة وسريعة للتخلص من مشكلة اللاجئين واللجوء . وبالطبع فإن الطرح الإسرائيلي مناقض تماماً للقانون الدولي وليس لديه ما يسنده إلا القوة الإسرائيلية والخضوع العربي . فقد بين خبراء القانون الدولي الحاضرون ، ومنهم من يعمل في الأمم المتحدة ، أن حق التعويض حق ثابت في القانون الدولي منذ زمن بعيد ، وأنه مبني على (أن كل ضرر يقابله الالتزام بإصلاحه) ، وأدرج هذا الحق في القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه مجموعات إقليمية مختلفة منها أوروبا وأميركا ، كما أنه أدرج في مؤتمر القانون الدولي الذي نظمته اللجنة الدولية للوضع القانوني للاجئين الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٢ ، وصدر فيه (إعلان مبادئ القانون الدولي لتعويض اللاجئين) .

وخلاصة ذلك الإعلان أنه إذا طردت دولة مواطنيها مباشرة أو غير ذلك ، فإن لهم حق العودة والتعويض كلاهما ، واحتجاج إسرائيل بأن الفلسطينيين ليسوا مواطنين فيها غير مقبول ، لأنهم كانوا مواطنين على الأرض التي بسطت عليها إسرائيل سيطرتها ، وأن الدولة التي تعلن السيادة على الأرض ملزمة بواجباتها تجاه من يعيشون على هذه الأرض ، ومن هذه الواجبات منحهم حق المواطنة . ويترتب على ذلك أشياء كثيرة ، منها استحقاق التعويض من الدولة عن سلب المواطن جنسيته ، إلى جانب الحق في استرجاعها . وعكس ما تطالب به إسرائيل فإن حق اللاجئ في مقاضاة إسرائيل ومطالبتها بالتعويض لا يسقط بتوقيع أي اتفاق ، فهو حق فردي مطلق ليس له حد زمني . وسبّب هذا الرأي القانوني الدولي إزعاجاً لإسرائيل تحاول التخلص منه بإلقاء حمل المسؤولية على ظهر السلطة الفلسطينية أو الدولة العربية التي توقع معها ، لتحميها من مطالبات مواطنيها القانونية . ومنها أيضاً حق الدولة المجاورة التي استقبلت اللاجئين على الدولة الطاردة ، وهذا يهم الأردن وسورية ولبنان خصوصاً . إذ ينص القانون الدولي على حق الدول المجاورة في طلب التعويض من إسرائيل ، إذ أنها سلبت اللاجئين مواطنتهم وأضافت عبئاً جديداً على الدول المجاورة ، تحملته لأسباب إنسانية ، وإسرائيل بذلك خرقت سيادة تلك الدول بإرغامها على قبول لاجئين غير مواطنين فيها . لذلك فإن تلك الدول المجاورة تستحق تعويضاً منفصلاً من إسرائيل وليس جزءاً من تعويضات اللاجئين ، كما تعتقد بعض الدول العربية . كما أن الدولة التي منحت اللاجئين

جنسيتها مسؤولة عنهم إعاشة وتعليماً وصحة بموجب عقد المواطنة المعقود بين الدولة والمواطن فيها ، من دون أن يؤثر ذلك على حقوقهم الفردية تجاه إسرائيل .

ويقول خبير القانون الدولي البرفسور جون كويجلي أن عدم حيازة المواطنة (في إسرائيل) لا تحرم اللاجئ من التعويض والعودة إلى بيته . ويضرب مثلاً على ذلك أن أوكرانيا أعادت التتار إلى مواطنهم في جزيرة القرم التي بسطت عليها سيادتها عام ١٩٥٣ ، على رغم أن التتار عندما طردوا من القرم كانوا يحملون جنسية الاتحاد الروسي ، ولم يحملوا أبداً الجنسية الأوكرانية ، فالمبدأ أن المواطن مرتبط بوطنه ، بغض النظر عمن يبسط السيادة عليه ، وإذا بسطت دولة سيادتها على أرض ، فهي ملزمة بمنح سكانها المواطنة من دون استثناء ، ولو خرجوا ، لأي سبب كان ، لهم حق العودة والمواطنة .

ويضرب أيضاً أمثلة أخرى على تطبيق الأمم المتحدة لهذه المبادئ ، منها : عودة الكمبوديين إلى ديارهم بعد انتهاء الصراع المدني ، ودعوة مجلس الأمن إلى عودة الجورجيين المطرودين من أبخازيا ، وعودة الهوتو إلى رواندا بعد الحرب ، وعودة المسلمين والكروات والصرب إلى ديارهم ، واسترجاع القبارصة اليونان أملاكهم في قبرص التركية .

والمثال الأخير مثير للاهتمام للغاية ، فقد صدر حكم يعتبر سابقة مهمة للاجئين الفلسطينيين ، إذ صدر حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ١٩٩٨/٧/٢٨ في القضية التي رفعتها السيدة لويزيدو ضد تركيا ، طالبة حقها في استرجاع ملك لها في قبرص التركية ، وحكمت لها المحكمة بالاسترجاع والتعويض ، على رغم أنه لم يكن المسكن الرئيسي لها ، ويذكر أن قوانين حقوق الإنسان أصبحت مصدراً للتشريع في الدول الأوربية ولها أولوية في الغالب على القوانين المحلية .

لكن يبقى القرار الشهير رقم ١٩٤ القاضي بحق العودة والتعويض أهم مصدر للحقوق الفلسطينية ، وهو في هذا موافق للقانون الدولي ، وكونه قراراً من الجمعية العامة ، التي تعتبر قراراتها عادة توصيات غير ملزمة ، لا يقلل من أهميته ، لأن المجتمع الدولي أكد عليه ١١٠ مرات على مدى ٥٠ عاماً ، وهذا يدل بوضوح على إجماع دولي مستمر ، يرقى إلى صفة الالتزام ، كما أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ نفسه يشير إلى (تسوية عادلة لقضية اللاجئين) ويترك تفسير ذلك إلى ما سبق من قرارات الأمم المتحدة ، وتأكد ذلك مرة أخرى في قرار الجمعية العامة رقم ٨٤/٥٠ الصادر في ٩٥/١٢/١٥ الذي يعيد تأكيد القرار رقم ١٩٤ ويشير في المقدمة إلى قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ، كما يشير أيضاً

إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ ، وهذا يعني أن قرار ٢٤٢ المقصود به معالجة المسائل الناجمة عن حرب ١٩٦٧ لا يلغي قرارات سابقة مثل قرار العودة والتقسيم .

إذا فالحجة القانونية لصالح اللاجئين الفلسطينيين ، دامغة بشكل واضح ، ولكن ما هي مكونات التعويض؟ يستحق اللاجئون خمسة أنواع من التعويض هي :

١ - الخسارة المادية الفردية ، وتشمل النهب والسلب والتدمير واستغلال العقار لمدة خمسين سنة ، وأكد على هذا الأخير قرار الأمم المتحدة رقم ٦٤٤/٥٢ الصادر في ١٩٩٨/١١/٥ الذي اشار إلى حق اللاجئين في عائد ممتلكاتهم منذ عام ١٩٤٨ .

٢ - الخسارة المادية العامة ، وتشمل الطرق والموانئ والمطارات والمحاجر والمياه والزيت والمعادن والثروة السمكية والشواطئ والغابات .

٣ - الخسارة المعنوية الفردية ، وتشمل المعاناة النفسية والشتات وانفصال الأسرة والتعذيب وسوء المعاملة والسجن وأعمال السخرة .

٤ - الخسارة المعنوية العامة ، وتشمل فقدان الهوية والوثائق والسجلات العامة والتطهير العرقي والطرد والمذابح .

٥ - جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وضد السلام ، وهذه مستثناة من القرار ١٩٤ ، لأنها تخضع لقوانين أخرى ثابتة ، أخرها ميثاق روما عام ١٩٩٨ الذي نشأت بموجبه محكمة جرائم الحرب الدولية .

قدر المختصون أن قيمة الخسائر والأضرار والممتلكات الفلسطينية اليوم بمبلغ ٥٦٢ بليون دولار ، وهذا لا يشمل كثيراً من البنود التي لم يمكن تقديرها بعد ، لكنه يشمل قيمة الأرض والممتلكات الفلسطينية ، التي لن يقبل أحد التعويض عنها ، لأن الوطن لا يباع .

وتبلغ مساحة الأرض اليهودية في فلسطين ١,٤٤٩ كيلو متر مربع يضاف إليها حصة غير مقسمة في أرض مشاع تبلغ ٥٦ كلم مربع و ١٥٧ كلم مربع امتيازات محدودة الأجل منحتها حكومة الانتداب ، وهذا يعني أن مساحة الأرض الفلسطينية في إسرائيل ١٨,٦٧٣ كلم مربع ، أو ٩٢ في المائة من مساحة إسرائيل .

هذا ما تريد إسرائيل الاستحواذ عليه بصك شرعي دولي ، مقابل مبالغ تافهة تدفعها الدول الأخرى عنها ، وتحت شروط إسرائيل القاسية .

وتدعي إسرائيل أنها لا تستطيع دفع مبلغ أكثر من ١ في الألف من الناتج القومي موزعاً على عشر سنوات ، أي ما قيمته بليون دولار كتعويضات نهائية ، ولكنها لا تذكر

أن ناتجها القومي وصل إلى ١٠٠ بليون دولار وفي ازدياد ، وأنها استلمت تعويضات من ألمانيا عن جرائم النازية (على رغم أن إسرائيل لم تولد عندئذ) وصلت إلى ١٠٢ بليون مارك ألماني ، وتتسلم من أميركا ٣ بلايين لو أخذنا في الاعتبار المساعدات غير المباشرة ، وأنها تتسلم من أميركا أيضاً معونة سنوية مقدارها ٨٠ مليون دولار لاستيعاب المهاجرين الروس ، (أي أن أميركا تدفع لكل مهاجر روسي ١٥٠٠ دولار سنوياً بينما تدفع ٢٠ دولاراً لكل لاجئ فلسطيني) . ولا تذكر إسرائيل أيضاً أن منظمة استرجاع أملاك اليهود في أوربا (WJRO) تمكنت من استرجاع عقاراتهم وممتلكاتهم في كل بلد أوروبي ، بالإضافة إلى صندوق تعويضات قيمته ١٢٥٠ مليون دولار ، وذلك من دون صدور أي قرار دولي لصالحها ، بل تحت تأثير الضغوط الأمريكية ، التي يسيرها اللوبي الصهيوني .

بيّن بعض الخبراء أن إسرائيل قادرة على دفع التعويض المطلوب ، لأن السلام سيعود عليها بالاستثمارات الأجنبية ، مثلما تدفقت عليها الأموال بعد اتفاق أوسلو ، ونضبت عند تعثرها . كما أن السلام سيؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإسرائيلي ، ما يعني أنه باستطاعة إسرائيل دفع نسبة أكبر منه على سبيل التعويضات ، وردّ الإسرائيليون أن على إسرائيل أعباء ثقيلة ، فهي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لاستيعاب المهاجرين الجدد ضمن خطة ترمي إلى استقدام خمسة ملايين يهودي آخر ، ليصبح عدد اليهود في المنطقة عشرة ملايين .

أشار بعض الخبراء أن حلول السلام سيؤدي إلى تخفيض النفقات العسكرية ما يساعد على تحويل تلك الأموال الفائضة إلى التعويضات ، فردّ الإسرائيليون أنهم لا يتوقعون السلام الحقيقي إلا بعد أجيال ، وأن نفقاتهم العسكرية ستزيد ولا تنقص ، ومع اعتراف إسرائيل بأن العرب لا يمثلون تهديداً عسكرياً لإسرائيل ، إلا أنها رأت أن إيران وباكستان والعراق في المستقبل ، تمثل خطراً حقيقياً بعيد المدى ، والمتابع للأخبار العسكرية يرى في حصول إسرائيل على طائرات (أف ١٦) دفعت ثمنها أميركا ، وغواصات نووية ، دفعت ثمنها ألمانيا ، خطة واضحة لبروز إسرائيل كقوة عظمى ، متحالفة مع أميركا ، ليس لإخضاع العالم العربي والإسلامي فحسب ، بل ربما لمحاربة روسيا ، وحتى أوروبا ، إذا انقلبت الموازين الغربية في المستقبل .

وطائرات (أف ١٦) والغواصات النووية مقصود بها في المقام الأول السيطرة على البحر الأبيض المتوسط لمجابهة أعداء محتملين في شماله وجنوبه .

وعرض الإسرائيليون مرة أخرى ضرورة تعويض اليهود العرب كجزء من صفقة

التعويضات ، ويقدرون قيمة التعويض المطلوب لهم أضعاف ما يقبلون به لتعويض الفلسطينيين ، وهذا معناه أن كل لاجئ سيكون مديناً لإسرائيل بعد خسارة أرضه وبيته ، وأجمع الخبراء على أن هذا الطرح ما هو إلا مراوغة واضحة فاليهود العرب خرجوا من بلادهم لاحتلال منازل الفلسطينيين بعد طردهم ، ولو لم يطردوا ، لما تمكن هؤلاء من احتلال بيوتهم ، لذلك فهم طرف مستفيد وليس متضرراً ، ثم أن المجتمع الدولي أقر عودة اللاجئين وتعويضهم ، ولم يصدر أي قرار مثله لليهود العرب ، لكن النقطة الجوهرية أن هذا الموضوع لا يخص الفلسطينيين ، وإذا كان لهؤلاء اليهود مطالبات ، فليتقدموا بها إلى بلادهم السابقة عربية كانت أو أجنبية .

إذن أعود فأقول أن القلة القليلة التي كانت تأمل في حفنة من الفضة لبيع الوطن ، سيصابون بخيبة أمل فاجعة ، لكن الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني متمسكة بحقها في العودة إلى الوطن ، وتطالب أيضاً بحقها في التعويض للمعاناة النفسية واستغلال الأرض والممتلكات ، لكنها لا تتوقع حدوث ذلك عن طريق المفاوضات في ظروف التهالك الحاضرة .

من يطالب بالتعويض ولماذا؟

الحياة

١١ تموز ٢٠٠٠

في زحمة الأخبار عن قمة كامب دافيد والضغوط التي يتعرض لها كل طرف، نقلت رويترز خبراً نشرته الحياة في ٧/٨ /٢٠٠٠، ذكرت فيه أن خالد سلام (محمد رشيد) المستشار «الاقتصادي» للرئيس ياسر عرفات صرح بأن المفاوضين الفلسطينيين سيطلبون من باراك أثناء القمة التي دعا إليها كلينتون هذا الأسبوع ٤٠ بليون دولار لدفع تعويضات اللاجئين وتمويل إعادة توطينهم .

وكان من الممكن اعتبار هذا الخبر من الاجتهادات الصحفية، لولا أنه تكرر كثيراً وبنفس المعنى . وعلى سبيل المثال وزعت وكالة (MENL ومقرها قبرص) قبل شهرين في ٢٠٠٠/٥/١٢ أن محمد رشيد طالب بخمسين بليون دولار (بزيادة عشرة) خلال الخمس سنوات القادمة لتوطين ٨٦٠ ألف لاجئ قادمين من الأردن إلى أراضي الدولة المتوقعة، أي في أجزاء من الضفة وغزة .

وذكرت الأنباء أن المفاوضين سيصحبون معهم ٥٠ خبيراً وسياسياً من مختلف الفئات لمواجهة الإسرائيليين في قمة كامب دافيد الثانية، ولمحاولة انتزاع الحقوق الفلسطينية الثابتة منهم، طبقاً لتصريحات المسؤولين . وقرارات المجلس المركزي الأخيرة لا لبس فيها ولا غموض، وهي فيما يخص اللاجئين، تدعو إلى تطبيق حق عودة اللاجئين إلى ديارهم عام ١٩٤٨، مع تعويضهم عن خسارتهم المعنوية والمادية خلال خمسين عاماً .

لكن الخبر المنسوب إلى محمد رشيد يناقض ذلك تماماً . فهل فهمنا المقصد خطأ؟

وإن كان الخبر صحيحاً فلمن يُدفع التعويض؟ وما هي قيمة التعويض؟ وما هو المعّوض عنه؟ وهل التعويض بديل عن العودة أم مكمل لها؟ ومن المؤهل للمطالبة بالتعويض؟ وأين تذهب قيمة التعويض؟

أتمنى مخلصاً أن يكون المفاوضون والمطالبون بهذا التعويض على علم كامل بالأجوبة على هذه الأسئلة . وإلا فإن العبارة المشهورة «إن كنت لا تدرى . .» ينطبق على الحال

بكل أسف .

التعويض واجب الأداء على كل متسبب بالضرر ، والأصل فيه« إعادة الشيء إلى أصله» ، أو التعويض عنه بما يشابهه . والصيغة الموجودة في القرار ١٩٤ ليست جديدة ، وإنما هي تطبيق للقانون الدولي . والتعويض إجراء تعاقدي ثنائي بين المتضرر والمتسبب في الضرر . وفي هذه الحالة ، فأن المتضرر هو اللاجئ كفرد ، والمتسبب في الضرر هو«الحكومات والسلطات المسؤولة» كما جاء في القرار ١٩٤ ، وهذه هي حكومة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية وغيرهم .

إذن فالتعويض يعود إلى اللاجئ نفسه كحق فردى ، وليس لأي سلطة أو حكومة حق استلامه بالنيابة عنه . ولو استلمت جهة ما التعويض عن اللاجئ بدون توقيعه الفردي على ذلك ، لما أسقط هذا حقه في المطالبة به ، إذ أن أية اتفاقية سياسية أو معاهدة لا تسقط حقوق الأفراد . والأمثلة على ذلك عديدة .

وعندما نجحت المنظمة العالمية لاستعادة أملاك اليهود في أوربا(W J R O) ، بمساعدة الإدارة الأمريكية وعلى رأسها ستوارت أيزنستات في إرغام الدول الأوربية على إعادة الأملاك اليهودية لهم ، رفعت جمعية اليهود في بولندا قضية عليها ، وطعنت في صلاحيتها باستلام أملاك اليهود البولنديين أو التعويضات المالية بالنيابة عنها ، وصدر الحكم لصالح الجمعية البولندية اليهودية .

كما تكونت جمعية في إسرائيل لليهود العراقيين برئاسة البروفسور يهودا شنهاف ، للمطالبة بأملاكهم في العراق ، وطعنت في صلاحية دولة إسرائيل لمقايضة أملاكهم بأملاك الفلسطينيين التي استولت عليها إسرائيل ، قائلة : إنكم لا تملكون أملاكنا في العراق ، ولا تملكون أملاك الفلسطينيين في إسرائيل ، فكيف تقايضون هذه بتلك ، وتبقى لكم أملاك الفلسطينيين خالصة؟

هذا فيما يتعلق بالأملاك الخاصة ، أما الأملاك العامة فموضوع آخر . إن لدولة فلسطين ، إذا قامت ، الحق في التصرف بالأملاك العامة داخل مناطق سيادتها لغرض الصالح العام . ولكنها لا تستطيع للأسف السيطرة على الأملاك العامة للفلسطينيين في إسرائيل ، مثل الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ لأنها خارج سيادتها . وهذا لا يتم إلا لو تم اعتراف إسرائيل الكامل بالحقوق الكاملة للاجئين وتفويض اللاجئين لجهة ما لتمثيلهم في حصتهم من الأملاك العامة . لكن ٧١٪ منهم يعيشون خارج مناطق السلطة ، فكيف إذن يمكن الحصول على تفويضهم بذلك؟ هذا لن يتم إلا

بالتمسك بالحقوق الثابتة للفلسطينيين وعلى رأسها العودة ويتبعها التعويض ، وذلك في برنامج وطني يقبله الجميع ويشمل تعبئة الشعب الفلسطيني في الشتات . وهذا لم يتم حتى الآن .

على أن الذين يأملون في التعويض كوسيلة وحيدة لإنهاء النزاع مع إسرائيل واهمون . ذلك لان خطة إسرائيل للتعويض تعتمد على شروط غير مقبولة وغير عملية وتعجيزية . ترى إسرائيل أن التعويض هو ثمن التسوية ، بموجبها يتم الاتفاق على القدس والمستوطنات والحدود والدولة واللاجئين بالطبع . وترى أن دفع التعويضات يجب أن يكون مرحلياً ، وفي كل مرحلة يهدم مخيم ويشطب اسم لاجئ ويقفل مكتب في وكالة الغوث . وترى أنها لا تستطيع دفع التعويض لأنها مشغولة بإيواء الروس والأحباش وتطلب إنشاء صندوق دولي تساهم فيه الدول الغربية والعربية الغنية ، وتصر إسرائيل على أن يكون لها الحق في أن تقرر من هو اللاجئ المستحق بموجب وثائق تقدم لها وذلك خلال مدة محدودة تسقط بعدها المطالبات ، كما تقدر إسرائيل قيمة التعويض بمبلغ يساوى ١٪ من قيمة الممتلكات الفعلية ناقصاً الرسوم والمصاريف التي ستتقاضاها . وأخيراً تلقي إسرائيل على السلطة مسؤولية إلزام اللاجئين بقبول هذه الشروط وإلا يعتبر من يخالف ذلك معادياً للسلام . والخلاصة أن إسرائيل ، تريد الاستحواذ على أملاك الفلسطينيين التي تساوى ٩٢٪ من مساحتها مجاناً أو مقابل مبالغ تافهة يدفعها الآخرون ، ويتم تسليمها لهم بموجب صك شرعي موقع عليه من أصحاب الحق أنفسهم . غني عن القول أن هذا الطرح الإسرائيلي مخالف للقانون الدولي ويستحيل قبوله ، ولو تم على أي صورة فأنه لا يسقط أياً من الحقوق الفردية للفلسطينيين .

أما القيمة الفعلية للأملاك الفلسطينية حسب دراسات سامي هداوي وعاطف قبرصي ، فتصل إلى مبلغ ٥٦٢ بليون دولار في الوقت الحالي ، وهذا لا يشمل كثيراً من البنود التي لم يتم تقديرها ، مثل المعاناة النفسية وفقدان الهوية والشتات . كما أنه لا يشمل جرائم الحرب ، التي استثناها قرار ١٩٤ عمداً ، لأنها منصوص عليها في المنظومة القانونية لجرائم الحرب ، وذكرت المذكرة التفسيرية للقرار ١٩٤ أن جرائم الحرب يجب أن تعالج في إطار معاهدة سلام حسب القانون الدولي . وقد تعززت أهمية هذا القانون وشموله بإنشاء محكمة جرائم الحرب التي نص عليها ميثاق روما عام ١٩٩٨ . وهذه الجرائم تقسم إلى ثلاث فئات : جرائم الحرب ومنها القتل وسوء المعاملة وقتل أسرى الحرب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة دون سبب عسكري ، وجرائم ضد الإنسانية

مثل قتل المدنيين وحبسهم وترحيلهم وطردهم وتشغيلهم في أعمال السخرة وممارسة التمييز العنصري أو العرقي أو الديني ضدهم ، وجرائم ضد السلام مثل التخطيط للعدوان والمبادرة له والتحريض عليه .

ويأمل بعض الدول في الاستحواذ على جزء من تعويضات اللاجئين مقابل إيوائهم وهذا غير قانوني . فاللاجئون في بلد ما إما بقوا فيها بصفة لاجئين أو أصبحوا مواطنين . في الحالة الأولى يجيز القانون الدولي للدولة المستقبلة أن تطالب الدولة الطاردة (إسرائيل) بتعويض مقابل الأعباء التي وقعت عليها من جراء اضطرارها لأسباب إنسانية قبول هؤلاء اللاجئين الذين طردتهم إسرائيل خارقة بذلك سيادة الدولة المستقبلة .

وإذا أصبح اللاجئون مواطنون فإن عقد المواطنة بين الفرد والدولة يفرض على الدولة أن تقدم لمواطنيها الإعاشة والتعليم والصحة مقابل التزام هذا الفرد بقوانين الدولة .

والسؤال الآن هو من أين جاء الرقم ٥٠ بليوناً الذي أصبح ٤٠ بليوناً من الدولارات الذي يطالب به المفاوض الفلسطيني؟ ومن أين جاء الرقم ٨٦٠ ألفاً من اللاجئين الذين سيعودون إلى الضفة والمطلوب تأهيلهم هناك؟

لا يوجد مثل هذا الرقم إلا في خطة المحامية اليهودية الأمريكية الروسية الأصل دونا آرزت التي تبنّى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي كتابها «من لاجئين إلى مواطنين» . فهي تقترح ترحيل هذا العدد من سكان قطاع غزة والأردن إلى الضفة لتوطينهم هناك . وتقترح كذلك ترحيل ما مجموعه ١,٥ مليون لاجئ من أماكن اللجوء الحالية إلى أي مكان في العالم عدا وطنهم . وتقترح توطين الباقي حيث هم . وتقترح عودة رمزية لبعض اللاجئين في لبنان إلى بيوتهم في إسرائيل بما لا يزيد عن ٧٥,٠٠٠ أي ١,٥٪ من اللاجئين ، (ولو عادوا عام ١٩٤٨ لكان عددهم ٨٠٠٠ آنذاك) ، على أن تتوفر فيهم شروط عدة منها كبر السن ووجود أقارب أحياء هناك وأوراق ثبوتية للأملاك وغير ذلك مما يجعل هذا الرقم عديم القيمة من ناحية عملية . هذا علماً بأنه يوجد في إسرائيل اليوم ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ داخلي يحملون الجنسية الإسرائيلية ولم يعودوا إلى ديارهم بعد .

فهل المقصود بمطالبة المفاوضين الفلسطينيين بهذه المبالغ توطين اللاجئين حسب خطة آرزت؟ وهل يتوافق هذا مع الإعلان الرسمي عن التمسك بقرار ١٩٤ القاضي بالعودة والتعويض . لا نعتقد ذلك ، ولو حصل وهذا مستبعد ، كيف يكون رد فعل

الشعب الفلسطيني على ذلك؟ لقد رأينا ملامح الموقف الشعبي واضحة خلال سنوات ما بعد أوسلو وعلى الأخص خلال الاثني عشر شهراً الماضية . لقد تكونت لجان حق العودة في كل أماكن الشتات ، وقوبل «إعلان حق العودة الفلسطيني» الذي وقعت عليه شخصيات فلسطينية بالتأييد المطلق في كل مكان ، وتوجد اليوم أكثر من ٢٠٠ جمعية أو جماعة تطالب بحق العودة الكامل . كما أن المجلس المركزي في اجتماعه الأخير قد أكد التمسك بهذه الحقوق بشكل قاطع .

وبعد تاريخ طويل من المعاناة لن يقع الشعب الفلسطيني في فخ الرشوة الدولية الموعودة لفظياً والتي بدأت ب ١٠٠ مليار دولار ثم تضاءلت إلى ٥٠ ثم ٤٠ (ربما بسبب تحويل المبالغ إلى جهات أخرى) ، لكي يتنازل عن حقوقه التاريخية تحت أي مسمى . لكنه يقول لقادته : إذا لم تؤد جهودكم إلى تحقيق المطالب الوطنية فلا تخفضوها إلى مستوى تلك الجهود ، بل اتركوا ذلك إلى جيل قادم يستطيع ذلك .

وباختصار ، فان الفلسطينيين يطالبون بالعودة إلى ديارهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨ . واللاجئ يبقى لاجئاً بالمعنى الوجداني والقانوني حتى لو غيروا عنوان المخيم أو نقلوه إلى دار فخمة ، ولا تسقط عنه هذه الصفة إلا إذا عاد بكامل حقوقه إلى بيته الأصلي . ولذلك فإن الترحيل أو التوطين أمران مستحيلان ، ومجرد محاولة ذلك إنما تؤدى إلى سفك دماء بريئة . ويطالب الفلسطينيون بحقهم في التعويض من أجل المعاناة النفسية والضرر المادي الذي وقع عليهم خلال ٥٠ سنة والذي أكده قرار الأمم المتحدة الأخير في نوفمبر ١٩٩٩ ، والتعويض بالنسبة لهم لا يعني قطعاً بيع الوطن واستبداله بمكان آخر . وحق التعويض فردى في الأساس ، لا تملك سلطة أن تستحوذ عليه ولا أن يطالب به باسم اللاجئين إلا أهل فلسطين أنفسهم الذين يملكون أرضها وهى موطنهم التاريخي .

حق العودة ليس قانونياً فقط بل ممكن أيضاً

الحياة
٤ آب ٢٠٠٠

بعد هبوط موجة الفرح بصمود المفاوض الفلسطيني في كامب دافيد وعدم تنازله ، لا يزال القلق يسود الساحة الشعبية للاجئين على مصير حقهم في العودة واحتمال التنازلات في المفاوضات القادمة . وهذا القلق له ما يبرره أخذاً في الاعتبار هول الكارثة فيما لو تم التنازل عن حق العودة في اتفاق نهائي . صحيح أن الموقف الفلسطيني في كامب دافيد كان صلباً فيما يتعلق بالقدس ولكن المتوقع أن تشتد الضغوط الآن أكثر من ذي قبل ، وستدخل الدول العربية الساحة إما لدعم هذا الموقف أو لزيادة الضغط بطلب أمريكي ، الذي سيشمل مطالبة الدول العربية بدفع جزء من التعويضات وتوطين جزء من اللاجئين لديها . ولذلك فإنه من الضروري الآن تجمع كل قوى الشعب الفلسطيني للدفاع عن حق العودة وتحويله إلى قوة شعبية سياسية فاعلة .

ومما لاشك أن فيه أن حق العودة قد عاد إلى الظهور بقوة ، بعد خيبة الأمل في أوسلو ، كمطالبة شعبية تمتد عبر مناطق الشتات من المخيمات إلى كل مدينة عربية أو عاصمة أجنبية ، وهذا أشبه بالمد الشعبي الذي كان سائداً في أوائل السبعينات ، ولكنه الآن يتحقق على يد جيل آخر . وقد خفّت الآن إلى حد كبير الأصوات المنادية «بالواقعية » كغطاء لإسقاط الحقوق ، بل سقطت مصداقية هذه القلة من « المثقفين » التي استمدت رزقها من « صناعة السلام » والتي كانت تروّج لتلك الواقعية مقابل أجور مجزية للمقالات والدراسات والأبحاث .

وليس الإصرار على حق العودة بعجيب ، لان حق العودة كان ولا يزال أصل الصراع مع العدو الصهيوني . وهذا الصراع يتلخص في أن هذا العدو يريد الاستحواذ على أرض فلسطين (وقد نجح في ذلك إلى حد كبير) وطرد أهل فلسطين بقوة السلاح وفظاعة المذابح ووسائل القهر والتعذيب ، وذلك لاستبدالهم بمهاجرين يهود . هذا ما يطلق عليه اليوم اسم « التنظيف العرقي» ، الذي يعتبر من جرائم الحرب وتدينه قوانين حقوق الإنسان .

إن أي علاج لهذا الصراع أو أي عملية سياسية تسعي إلى حله ، لا تستند على هذا التعريف ، لا يمكن أن تنجح ، مهما كانت المسميات والمرغبات . ذلك لان حق الإنسان

في أن يعيش في بيته حق أساس يمس الوجدان ويصنع الكينونة الإنسانية ، ولهذا فانه مادة من مواد «الميثاق العالمي لحقوق الإنسان» ، قبل أن تصوغه القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة . وأي إنكار لهذا الحق إنما يعني دعوة صاحبه إلى التخلي عن كينونته ، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني ، الذي عاش طوال تاريخه الطويل في ذلك المكان الذي اخترقته جيوش وحكمه أغراب وعاشت على حواشيه قبائل قامت ثم بادت ، وبقي هو في غالبيته الساحقة ، مهما كان إسمه ولغته وديانته ، ملتصقاً بهذا المكان نفسه .

وفي القانون تبقي حرمة الملكية الخاصة مصونة ، لا يزيلها احتلال أو إعلان سيادة جديدة ، أو اتفاق سياسي من أي نوع ، ولا يجوز فيها التنازل أو التمثيل أو النيابة ما دام الأصل موجوداً .

وقرار ١٩٤ المشهور هو تجسيد للقانون الدولي وليس اختراعاً له . والقرار المذكور هو ثلاثة في واحد : الأول يدعو إلى عودة اللاجئين ، والثاني يدعو إلى إعاشتهم إلى أن يتم ذلك ، والثالث يدعو إلى إنشاء «لجنة التوفيق» كآلية لتسهيل عودتهم . وهذا القرار اجتمعت عليه إرادة المجتمع الدولي بشكل لم يسبق له نظير في تاريخ الأمم المتحدة ، وتم تأكيده أكثر من ١٣٥ مرة خلال ٥٢ سنه .

أمام هذا الحق الساطع ، نشطت إسرائيل ومؤيدوها ومن تبعهم من تلاميذ مدرسة الواقعية بنسج شبكة ممتدة من الادعاءات والأساطير والأغاليط لكي تحجب هذا الحق . وللأسف فإن البعض قد ينجرف وراء هذه الخزعبلات ، ولا ندري إن كان المفاوضون الفلسطينيون قد احتاطوا لهذا الأمر أم لا ، وعلى أي حال نرجو أن يكون لديهم من الخبرة والحصافة ما يكفي للرد على هذه الأقاويل والادعاءات الباطلة .

أولا يقول الإسرائيليون أن القرى دمرت والحدود ضاعت ، ويصعب استرجاع الأملاك . هذا غير صحيح إطلاقاً ، ويوجد من الخرائط والوثائق ما يكفي لإعادة كل دونم إلى أصله . والتقنية الحديثة كفيلة بمقارنة الخرائط البريطانية مع صور الأقمار الصناعية لتعيد كل قطعة أرض إلى أصلها . وهذه الوثائق كلها موجودة عند «دائرة إسرائيل للأراضي» (وعند غيرها) وبموجبها تؤجر أراضي الفلسطينيين لليهود .

ويقولون أن البلاد ملآنة بالمهاجرين اليهود ولا يوجد مكان لعودة اللاجئين ، وهذا كذب صريح . والواقع أن ٧٨٪ من اليهود يعيشون في ١٤٪ من مساحة إسرائيل . (أنظر الخريطة ص ٢٥) ويعيش ٢٢٪ من اليهود في الباقي ، ولكن حوالي ١٩٪ منهم يعيشون

في مدن فلسطينية أصلاً من عكا وصفد إلى بئر السبع وإسدود . ويبقي أقل من ٣٪ هم سكان الكيبوتز الذين يستغلون أرض اللاجئين التي تبلغ ١٨ مليون دونم . وهؤلاء ثبت فشلهم وتراكمت عليهم الديون وهجروا الكيبوتز إلى المدن . وبذلك سقطت نظرية «اليهودي المزارع الذي عاد إلى أرضه» ، بل تأكدت الصفة التقليدية لليهودي الذي يعيش في المدن في مراكز تجمعات يهودية ويشتغل بالمال والتجارة .

ولأن سكان الكيبوتز يتمتعون بامتيازات حكومية غير مسبوقة بصفتهم النخبة ، ومنهم ضباط الجيش وأعضاء الكنيست ، لذلك أسقطت الحكومة عنهم الديون ، ومنحتهم ثلاثة أرباع المياه في إسرائيل بسعر أقل من التكلفة ، وأجّرت لهم معظم أراضي اللاجئين بإيجار رمزي . ومع ذلك لم تبلغ مساهمتهم في الناتج المحلي أكثر من ١,٨٪ . ونتيجة لهذا الفشل ، سمحت الحكومة لهم بتحويل بعض تلك الأراضي الزراعية إلى أراضي بناء ، لكي يتمكن هؤلاء من بناء عمارات سكنية وبيعها ، وخصصت لهم ٢٥٪ من قيمة الأراضي المباعة التي لا يملكونها ، ودخل على خزينة حكومة إسرائيل أكثر من مليار دولار سنوياً من حاصل بيع أراضي اللاجئين .

إذن كيف يمكن أن يقبل أحد خرافة أنه لا يوجد متسع في البلاد ، بينما يسرح ويمرح في أراضي اللاجئين الذين يتجاوز عددهم ٥ مليون حفنة من اليهود لا يتجاوز عددهم ١٦٠,٠٠٠؟

ولقد أثبتت الدراسات الديموغرافية أنه يمكن عودة كل لاجئي لبنان إلى بيوتهم في الجليل ، وكل لاجئي غزة إلى بيوتهم في اللواء الجنوبي ، دون أن تتأثر الكثافة السكانية لليهود في الوسط بأكثر من ١ - ٥ ٪ فقط . ومن مهازل القدر أن المهاجرين الروس الذين استوعبتهم إسرائيل دون ضجة يساوي عددهم عدد اللاجئين في غزة ولبنان مجتمعين . فكيف يمكن أن يقبل الفلسطينيون خرافة أن العودة غير عملية؟

هذا من ناحية . ومن ناحية أخري ، فإن عملية الإحلال والاستبدال هذه ليست إلا عملية تنظيف عرقي ، يعاقب عليها القانون الدولي ، خصوصاً بعد ميثاق روما عام ١٩٩٨ . وتريد إسرائيل ترك الأراضي الفلسطينية فارغة كرصيد استراتيجي لإحضار ١٠ ملايين يهودي ، كما صرح شامير بذلك مراراً في فترة ما بعد أوسلو ، ويصرح الآن شارون بذلك .

التوطين إذن هو عملية تنظيف عرقي ومن يدعو إلى التوطين ، كما تفعل إسرائيل ، ومن يقبل به من العرب لأسباب مختلفة ، إنما يطبقون سياسة التنظيف العرقي . فهل

يدركون ذلك؟ وهل يدركون أن استيطان المستوطنين حتى في الضفة أو غزة يعتبر من جرائم الحرب حسب ميثاق روما ، وأنه لو طبق القانون الدولي ، لاعتبر هؤلاء المستوطنون مجرمي حرب؟

وهل يدرك من يهمهم الأمر أن خطة التوطين الأخيرة التي وضعتها المحامية اليهودية الأمريكية من أصل روسي دونا آرزت في كتابها «من لاجئين إلى مواطنين» ، وتعتبرها الدوائر الأمريكية خطة عمل مقبولة ، ما هي إلا خطة تنظيف عرقي . إذ أثبت البحث أنها تقترح نقل ٦٩٠ ألف لاجئ من غزة إلى الضفة ، و١٤٠ ألف من الأردن إلى الضفة ، ثم نقل ٧٠٠ ألف آخرين ليصبح مجموع المرحّلين ١,٥ مليون لاجئ ، ويوطن الباقون حيث هم .

كيف تنقل هذه الملايين؟ هل هم غنم تساق إلى هلاكها صامتة؟ ألا يذكرنا ذلك بقصة القطارات النازية التي تحمل اليهود إلى هلاكهم؟ والآن يريدون أن يملئوا الطائرات باللاجئين ليوزعوهم على بلاد العالم في أكبر عملية إبادة جغرافية يشهدها التاريخ الحديث . إن من يقترح التوطين أو يوافق عليه ، إنما يسعى إلي سفك دماء بريئة ويفتح مجالاً للصراع والاضطراب في المنطقة لا يعلم مداه إلا الله .

ويُذكر التعويض أحياناً كإغراء لقبول التوطين ، أو رشوة للدول التي تؤويهم والجهات الأخرى التي تسهل ذلك ، بل وللأفراد الذين فقدوا الأمل في حل عادل . وهذا كله وهم .

فالتعويض القانوني حق للاجئ نفسه عن الضرر والخسائر والمعاناة لمدة خمسين سنة ، ولا يجوز لأحد أن يتلقاه نيابة عنه ، وإلا بقيت مطالبته به قائمة . والتعويض ليس ثمناً للوطن فالوطن لا يباع ، بل التعويض مكمل وليس بديلاً للعودة ، والأدلة والسوابق القانونية على ذلك ليس لها حصر . أما مطالبات الدول والجهات بالتعويض فلها مجرى قانوني وسياسي آخر ، ولكنها قطعاً لن تكون على حساب تعويض اللاجئين أنفسهم . وهناك فرق بين الحق القانوني للأفراد في التعويض الذي لا يسقط ، وبين القرارات السياسية التي تحفز أمريكا وأوروبا وغيرها لأن تدفع رشوات سياسية للحفاظ على مصالحها في المنطقة . ولا يجوز الخلط بينهما .

وإذا ما سقطت الحجج الإسرائيلية في أن العودة غير عملية وأن التعويض هو الحل ، طلعوا علينا بقصة جديدة هي أن الطابع اليهودي لإسرائيل قد يفسد أو «يتلوث» بوجود العنصر العربي ، صاحب الأرض .

ونتساءل ما هو هذا الطابع اليهودي؟ هل هو قانوني ، أم اجتماعي ، أم ديني ، أم ديموغرافي .

إذا كان قانونياً فإن معظم القوانين اليهودية (ومنها قانون العودة اليهودي) هي قوانين عنصرية مخالفة للقانون الدولي . هذا معروف منذ زمن . ولكن من غير المعروف على نطاق واسع أنه منذ أشهر قليلة أصدرت عدة لجان تابعة للأمم المتحدة تقارير بأن مخالفات إسرائيل للقانون الدولي نابعة من قوانينها المحلية ، وأنه لكي تكون إسرائيل دولة مقبولة دولياً ، فإن قوانينها المحلية يجب أن تتغير . جاء هذا في التقارير الأخيرة للجنة حقوق الإنسان ، ولجنة إزالة التفرقة العنصرية ولجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، واللجنة المناهضة للتعذيب . وهذا معناه أنه لا الأمم المتحدة ولا الدول التي تقبل بميثاقها وبالقانون الدولي تؤيد هذه القوانين الإسرائيلية العنصرية . فكيف يطلب منا نحن الفلسطينيون أن نقبلها ، خصوصا ونحن ضحاياها؟

وإذا كان اجتماعياً ، فإننا نتساءل أي مجتمع هذا الذين يخافون عليه؟ هل يصدق أحد أن في إسرائيل مجتمعاً متجانساً يجمع الروسي والأثيوبي ، أو العلماني والمتعصب ، أو الاشكنازى والسفاردي (المزراحيم)؟ هل تعتبر إسرائيل مجتمعاً متجانساً ، إذا كان نصفه يستعمل اللغة العبرية أساساً ويتخاطب فيه الناس باثنين وثلاثين لغة أخرى؟

هذا البروفسور عتصيونى هاليفي من جامعة بار إيلان الذي قضى ٣٠ عاماً في دراسة «الهوية» اليهودية يقول : «نحن لسنا شعباً واحداً ، فاللغة مختلفة والمظهر مختلف ، وأنماط السلوك مختلفة ، والهوية مختلفة» . كيف يمكن إذاً أن تكون عودة اللاجئين إلى أرضهم نشازاً في هذا السوق المختلط؟

وإذا كان دينياً ، فمن الذين يمنع اليهود من ممارسة طقوسهم الدينية؟ ألم يجدوا في العالم الإسلامي المكان الوحيد في العالم الذي مارسوا فيه حياتهم وعباداتهم بسلام؟

وإذا كان ديموغرافياً ، بمعنى أن يكون لليهود في إسرائيل دائماً تفوق عددي ، فهذا سراب . تقدر نسبة الفلسطينيين في إسرائيل بـ ٢٦٪ من اليهود ، وعددهم في تزايد . وفي أحسن التوقعات اليهودية ، وبفرض استمرار الهجرة اليهودية ، فإن عدد اليهود سيكون عشرة ملايين عام ٢٠٤٠ - ٢٠٥٠ . وهذا في أحسن الأحوال لأن عدد اليهود في العالم يتناقص بسبب الاندماج والزواج المختلط ، وليس لدي اليهود الذين ينعمون بالعيش والنفوذ في أمريكا وأوروبا رغبة في الهجرة إلا لفئة صغيرة من العنصريين والمتعصبين دينياً . وفي نفس الوقت فإنه في نفس الفترة أي بعد ٤٠ سنة سيكون عدد

الفلسطينيين في إسرائيل عشرة ملايين أيضا ، فكيف يمكن لليهود أن يكونوا غالبية السكان في هذه الحال؟ وهل سيعمدون آنذاك إلى طرد الفلسطينيين في نكبة أخرى لتتحقق لهم الغالبية العددية . واليوم في فلسطين من النهر إلى البحر ، يبلغ عدد الفلسطينيين ٤٧٪ من مجموع السكان ، واليهود ٥٣٪ ، وما هي إلا سنوات أربع ويكون عددهم متساوياً مع اليهود . فكيف وأين يهرب اليهود إلي جيتو جديدة يقيمون حولها «حائطاً حديدياً» ، كما قال جابوتنسكي ، لكي ينعموا بالنقاء اليهودي؟ هذه أهداف لن تتحقق مع مرور الزمن . وإنما يشتري اليهود بعض الوقت لمطاردة أهداف سرابية ، بينما تستمر معاناة الفلسطينيين في الشتات .

هذه إذن هي الحجج الصهيونية لمنع عودة اللاجئين والإدعاء بأنها غير عملية وغير ممكنة . ومن المؤسف أن حفنة من الفلسطينيين لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة بعضهم في فلسطين وبعضهم في أمريكا يرددون هذا الكلام من باب «الواقعية» أو «محبة السلام» ، ولست أعلم أن أياً منهم قد كلف نفسه عناء القيام ببحث جدي في هذا الموضوع قبل أن يتبناه .

ثم يقولون أيضا أن «الكثير» من اللاجئين لا يرغبون في العودة حتى لو أتيحت لهم . ولست أعلم أن أحداً أحصي هذا « الكثير» بأي درجة من المصداقية . لكن كل استفتاء تم بيّن أن النسبة الساحقة أكدت على الرغبة في العودة إلي نفس البيت الذي طرد أهله منه ، بما في ذلك اللاجئون الذين يعيشون في إسرائيل ، وفي مناطق السلطة نفسها ، رغم كونهم يعيشون في فلسطين ، لأن العودة تعنى العودة إلى البيت نفسه . أما عن مشاعر اللاجئين في الشتات فحدث ولا تسل ، ويكفي أن تتأمل صور الواقفين على سلك الحدود اللبنانية ينظرون بشوق إلى الوطن .

لكن كل هؤلاء الذين يتحدثون عن عدم الرغبة في العودة إنما ينظرون إلى حق العودة كما لو كان تأشيرة سياحية تنتهي صلاحياتها بعد فترة . وهذه مغالطة صريحة . فحق العودة حق ثابت لا يسقط مع الزمن ولصاحبه الحق في ممارسته في أي وقت شاء . ولذلك فان هذه الاستفتاءات عن الرغبة في العودة غير قانونية وعديمة القيمة .

ثم يقولون أيضا أن التسوية قد تتم بالاعتراف الرمزي بحق العودة وعودة بعض العائلات في برنامج لم الشمل وتبادل بعض الأراضي . ونحن لا نحتاج إلى إسرائيل لتعتذر لنا في كلمات عن حصيلة نصف قرن من الجرائم . إن ذكراها منحوتة في صدر كل فلسطيني . إن التوبة الإسرائيلية الحقيقية تتمثل فقط في إعادة الحق إلى أهله

وتصحيح الخطأ ، وليس في برنامج دعائي رخيص .

إما برنامج لم الشمل فهو وصفة قديمة فاشلة بدأها شاريت عام ١٩٤٩ . بناء على اقتراح آرزت تبدي إسرائيل استعداداً لعودة ٧٠,٠٠٠ شخص ، أي ١,٥ ٪ من عدد اللاجئين فقط وعدد هؤلاء عام ١٩٤٨ كان ٨٠٠٠ فقط . وشروط إسرائيل لعودتهم تعجيزية لدرجة أن هذا المشروع ليست له قيمة عملية .

ويقولون إنه قد يتم تبادل بعض الأراضي ، فتضم بعض المستوطنات في الضفة إلى إسرائيل ويتوسع قطاع غزة في المقابل . إن كان هذا في سياق الاعتراف بالدولة الفلسطينية وحدودها ، فإن المشكلة ليست في حدود دولة فلسطين فحدودها مقررة تاريخياً ، وإنما في حدود إسرائيل نفسها التي لم تعلن لنفسها عن حدود . فالأرض اليهودية تساوي ٥,٥٪ من مساحة فلسطين عام ١٩٤٨ ، ثم أعلنت إسرائيل دولتها في ١٩٤٨/٥/١٤ على أرض جديدة احتلتها فأصبحت مساحتها ١٤٪ ، واحتلت في نهاية حرب ٤٨ ما مساحته ٧٨٪ من فلسطين واحتلت بعد ذلك ١٠٠٪ عام ١٩٦٧ . والآن تفاوض لتعطي ٥٪ من فلسطين (هي منطقة أ في الضفة) إلى أصحاب الأرض الذين كانوا يملكون ٩٥٪ ، وتطلب من هؤلاء الإقرار بأن اليهود الذين كانوا يملكون ٥٪ لهم الحق الآن في ٩٥٪ من فلسطين . إن هذا حقاً من سخريات القدر .

إذن فالصراع الآن على مدي اتساع حدود إسرائيل . فإن كان المرجع هو قرار ٢٤٢ (الذي يزيل آثار عدوان ١٩٦٧) ، فالحدود هي خط هدنة ١٩٤٩ وهي واضحة ومعروفة . وإن كان هذا غير مقبول لإسرائيل ، فإن المرجع الدولي الذي لا يزال قائماً هو قرار التقسيم ١٨١ ، ومعناه أن على إسرائيل أن تنسحب من ٢٤٪ من مساحة فلسطين (٦,٣٠٠ كم٢) بالإضافة إلى كل الضفة الغربية وغزة .

ولسنا نفهم إذن العبرة من تبادل الأراضي هذا . هل هو اقتراح بتقسيم جديد لفلسطين؟ وعلى أي أساس يتم هذا؟ إن كان على أساس إلغاء القانون الدولي واعتماد القوة العسكرية لإسرائيل والتحالف الأمريكي معها كأساس للمفاوضات ، فهذا غير دائم وغير قانوني ، ولا يصنع السلام وليس إلا وصفة لاستمرار الصراع التاريخي .

ولئلا يتفاءل أحد بموضوع التبادل هذا ، نذكر هؤلاء بأن إسرائيل تقترح أن كل كيلومتر واحد تعيده إسرائيل من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ تأخذ مقابله ٣ كم مربعة من الضفة ، وتقترح أن تكون الضفة المستعادة في «خالوتسا» . لقد عجز شيلوك ، شخصية شكسبير الروائية ، أن يبتدع وقاحة أكثر من هذه .

وقد لا يدرك البعض أن «خالوتسا» هذه هي تحريف إسرائيلي لكلمة «الخلصة» وهي مكان في جنوب فلسطين ، غرب بئر السبع . وهذه المنطقة كثبان رملية جرداء لا طير فيها ولا ماء ، وقد أشارت إليها خرائط الجنرال اللنبي قبل نحو قرن ، بأنها لا تسلكها الدابة ولا العربة . واليوم توجد في شرقيها مستعمرة يصلها أنبوب مياه واحد . وعلى قرب منها في مكان يدعي رامات حباب يوجد بها مستودع كبير للنفايات الكيماوية السامة (بروميم) ، التي اعترضت على وجودها لجان بيئية محلية ودولية لأنه سمم المياه وقتل النباتات ، وسببت خطوط الضغط العالي إشعاعات خطرة ، ولا يزال الفلسطينيون في النقب الذين يعيشون بالقرب منها ، يعانون من أمراض سرطانية . هل هذا هو المستقبل الذي تعرضه إسرائيل للاجئين في مشروع تسوية كامب دافيد؟

لكن قطاع غزة المزدحم بمليون وربع إنسان بكثافة ٥٥٠٠ شخص/كم٢ هو مأساة إنسانية إذا ما قورن بعدد السكان اليهود حول هذا القطاع . تبلغ الكثافة لليهود القرويين حول القطاع ٦ أشخاص/كم٢ فقط أي حوالي واحد في الألف من كثافة قطاع غزة . واللاجئون هناك يرون أراضيهم شبه الفارغة رؤية العين ، مثلهم في ذلك مثل اللاجئين على حدود لبنان . ولا يوجد في جنوب فلسطين بمساحة ١٤,٠٠٠ كم٢ ، من الفالوجة إلى العقبة ، سوى ٧٨,٠٠٠ يهودي قروي فقط (بالإضافة إلى سكان المدن مثل بئر السبع واسدود وغيرها) . ولو تبادل هؤلاء الأماكن مع اللاجئين ، لامكن عودة كل اللاجئين في قطاع غزة إلي بيوتهم دون مشقة ، وأمكن استيعاب هؤلاء اليهود القرويين في مخيم واحد أصغر من مخيم جباليا .

من هذا كله نجد أنه من المستحيل أن يقبل اللاجئون بأي حل دون حق العودة الكامل . وليطمئن «الواقعيون» دعاة السلام أن كل ادعاءاتهم بعدم إمكانية العودة هي مجرد ترديد للباطل الذي تسوّقه إسرائيل وتدفع أمريكا ثمنه دراسات وبحوثاً .

إن الواقعية الحقيقية هي أنه يستحيل هضم حقوق ٥ ملايين لاجئ ، أراضيهم مباحة للغرباء ، ورغم ٥٠ عاماً من الاستيطان لا يزال معظم أراضيهم قليل الكثافة . الواقعية الحقيقية هي أن هذه المنطقة لن تنعم بالسلام إذا بقيت أكبر وأهم وأقدم جماعة للاجئين في العالم محرومة من العودة إلى ديارها . إذ لو رفض ١٪ فقط منهم هذه الحلول المفروضة ، لتكونت منهم قوة قوامها ٥٠,٠٠٠ موزعة على المناطق الخمس لوكالة الغوث (الأونروا) أي بمعدل ١٠,٠٠٠ في كل منطقة ، وهذه كافية لأن تجعل المحتل لا يغمض له جفن ، كما حدث في جنوب لبنان .

صحيح أن اللاجئين يعيشون اليوم تحت ظل ٨ منظومات سياسية لا يسمح معظمها لهم بالتعبير الكامل عن تطلعاتهم وحقوقهم ، وصحيح أنهم يعيشون في بضع عشرة بلداً ، لكن الاتصالات الإلكترونية بكل أنواعها قللت كثيراً من أهمية هذا الفصل الجغرافي ، ونقلت الأفكار والأخبار وردود الفعل بسرعة وكفاءة غير مسبوقة .

الحل إذن هو في التمسك بالقانون الدولي وتعبئة طاقات الشعب الفلسطيني في إطار شعبي موحد ، والاتفاق على برنامج وطني شامل يتعدى الأحزاب والفصائل ويعلو فوق المساومات حول شبر هنا ومتر هناك ، وإعادة بناء السند العربي والإسلامي وتفعيله ، والاستفادة من حوالي مليون فلسطيني في الشتات خارج دول الطوق لتنوير الرأي العالمي ومساندة الجمعيات غير الحكومية ، وهو الميدان الذي حدثت فيه تطورات كبيرة خلال سنوات ما بعد أوسلو ، وأدي إلى انتشار أكثر من ٢٠٠ جمعية مؤيدة لحق العودة . وليستعمل الفلسطيني المدافع عن حقوقه في القرن الواحد والعشرين أسلحة جديدة من الكفاءة والخبرة والتنظيم ، بعد أن أفلس عهد الشعارات والمعارك الإعلامية والتصرفات المشبوهة .

تناقض المواقف العربية...
قصة تتكرر حتى الآن!

على هامش حرب فلسطين ١٩٤٨

وجهات نظر - القاهرة
العدد الخامس - حزيران ١٩٩٩

التاريخ يسطره المنتصر ، تلك مقولة شائعة ، لأن الهزيمة مؤلمة ، ولا يريد أحد أن يثير المواجع والآلام ، ولا أن ينسب لنفسه الفشل والخذلان . لكن هذا الفشل يبقى سائداً ما لم نستق منه العبر ونتعلم منه الدروس .

ولكي نواجه هذه التجربة ، ونتعلم منها ، يجب أن ندرس ما يدعى العدو وما يقول الصديق بتمحيص وواقعية ، واليوم بعد خمسين عاماً من (النكبة) لدينا عشرات الأبحاث والكتب التي كتبها الغرب وإسرائيل . وهذه مرت بمراحل من التطور ابتداء من تمجيد الصهيونية وبطولتها التي تدل على «إخلاص معتنقيها وعدالة مبدئهم» إلى نقد يوشي بخلل في المبدأ ، وكشف لجرائم حرب تقضي على خرافة (طهارة السلاح) . هذا التحول مرده إلى شعور إسرائيل بالنضوج السياسي وإحكام السيطرة على الأرض ، سيطرة قبلت بها معظم أقطار العالم ، إن لم يكن بقوة القانون فبقوة الأمر الواقع ، ولهذا سمحت إسرائيل بفتح بعض ملفاتها للباحثين الإسرائيليين ، فصدرت سلسلة من الكتب أولها (الإسرائيليون الأوائل) لتوم سيجيف وأهمها للمؤرخ بنى موريس ، الذي أكد أن خروج الفلسطينيين من ديارهم لم يكن بأمر من الحكومات العربية (الأمر الذي سبقه إلى إثباته وليد الخالدى وارسكن تشلدرز قبل ٣٥ عاماً) ، لكنه كان نتيجة الحرب وليس نتيجة تخطيط . أما إيلان بابي وسمحا فلابان ونورمان فنكلشتين فقد دحضوا الادعاء بأن الخروج كان نتيجة عرضية للحرب ، ولم يقفوا عند حد إبراء العرب من مسؤولية التهجير ، كما فعل موريس دون إلقاء اللوم على إسرائيل ، بل بينوا أن الخطة مبيتة ومنظمة ، وطبقت على جميع المستويات ، مع الإدراك الكامل بخطورة وجود الدليل الموجود المكتوب ، لذلك عمد بن جوريون ومساعدوه الكبار إلى تنفيذ خطة (التطهير

العرقي) (كما نشهده اليوم في كوسوفا) وتحويل فلسطين إلى (أرض بلا شعب) على أساس أوامر شفوية وتفاهم بين القادة في معظم الأحوال . (أصدر بن جوريون أمره إلى إسحاق رابين بطرد أهالي اللد والرملة بإشارة من يده ، ولكن هذا الاخير أصدر أمراً مكتوباً إلى قادة الوحدات) ، لكن الأدلة على وجود خطة (التطهير العرقي) دامغة . بني موريس نفسه عاد واعترف بخطئه إذا كتب قبل شهور أنه وجد أدلة على وجود أوامر لطرد الأهالي من الجليل في أكتوبر ١٩٤٨ .

ولما كانت هذه الأدلة تؤدي إلى الكشف عن جرائم الحرب التي لا تسقط بالتقادم مثل المذابح وقتل الأسرى وتدمير القرى والمدن دون حاجة عسكرية ، لذلك عادت إسرائيل وأقفلت العام الماضي الملفات الحساسة التي تحتوي مثل هذه المعلومات .

ومقابل عشرات الكتب التي تسرد الرواية الإسرائيلية الأصلية أو المعدلة ، لا نجد الرواية العربية الموثقة إلا في كتب لا تتجاوز أصابع اليد وفي بعض مذكرات القادة ، الذين يكتبون بعد زمن ، دون الاعتماد على وثائق ، منتفعين بالحكمة التي تبدت لهم بعد مرور الأحداث . المشكلة إذن ليست فقط في رواية الهزيمة ، التي لا يرغب أحد أن يرتبط بحدوثها ، بل هي أيضاً في المعنى الحضاري للتسجيل والتوثيق ، الذي هو جزء من الكفاءة الغائبة عن إدارة دفة الحرب نفسها .

ولم يدرك العرب حتى اليوم ، إلا في أضيق نطاق ، أن من لا سجل له لا تاريخ له ، ولذلك لم يلتفتوا ، إن خانهم التدبير في تسجيل التاريخ العسكري والسياسي ، إلى تسجيل التاريخ الشفهي لمئات الآلاف من الشهود وهم اللاجئون الفلسطينيون ، وهم المصدر الوحيد الحي الصادق العفوي لتسجيل هذه الأحداث المأساوية . وأعرف اليوم أنه توجد جهود مخلصة ، ولكنها متفرقة ، لتسجيل هذا التاريخ الشفهي للنكبة . (وبالمقابل ، نجد حلفاء الناتو يقومون اليوم بحملة كبيرة لتسجيل شهادات لاجئي كوسوفا) .

السياسة العاجزة

لا يمكن القول إن حرب فلسطين وقعت فجأة ، إذا كانت القِدْر تغلي بالأحداث منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ على الأقل . كانت الحرب حتمية في نظر بن جوريون منذ عام ١٩٤٢ حين قال في مؤتمر بالتيمور إن كل فلسطين ستكون يهودية ، وفي عام ١٩٤٦ وضع خطة عسكرية لاحتلالها عُدلت عدة مرات ، وكان آخرها خطة دالت التي طبقت في أبريل ١٩٤٨ قبل خروج الإنجليز ، وكان بن جوريون مستعداً للحرب عسكرياً ، إذ حشد

لذلك ٤٠,٠٠٠ محارب من الهاجانا و ١٦,٠٠٠ من قوات الميدان ، و ٦٠٠٠ فرد من قوة ضاربة بالإضافة إلى ٥٠٠٠ إرهابي من عصابات الأرجون والشتيرن . هذا ما وجدته لجنة التحقيق الأميركية البريطانية في فبراير - مارس ١٩٤٦ في فلسطين ، عندما طلبت تسريح هذه الجيوش الخاصة ، وأوصت باستمرار الانتداب إلى أن تحل محله وصاية دولية .

في هذا الوقت المبكر لم يكن لدى العرب استراتيجية سياسية أو عسكرية من أي نوع ، ولم يجتمعوا لبحث الموقف المتأزم إلا قبل شهر واحد من التصويت على قرار التقسيم ، في منتصف أكتوبر في عالية (لبنان) . لقد كان قرار التقسيم الذي توشك الأمم المتحدة إقراره ضربة قاصمة أذهلت العرب ، ودعتهم إلى تدبر الأمر على عجل ودون تخطيط مسبق ، فهؤلاء اليهود المهاجرون الذين لم يتمكنوا من السيطرة على أكثر من ٥,٥٪ من مساحة فلسطين على مدى ٣٠ عاماً من التواطؤ البريطاني ، يوشكون أن يحصلوا باعتراف دولي ، غربي في الأساس ، على السيادة على ١٠ أضعاف هذه المساحة (٥٤٪ من فلسطين) وأكثر من نصف سكانها من العرب ، بينما يوافق الغرب على إنشاء دولة عربية في أقل من نصف فلسطين وليس بين سكانها يهود .

في اجتماع مجلس الجامعة العربية في عالية (٧-١٥ أكتوبر ١٩٤٧) سمع العرب لأول مرة تقريراً عسكرياً واقعياً قدمه اللواء إسماعيل صفوت من العراق ، وفيه بيّن القدرات العسكرية الصهيونية ، وأوضح أنه ليس لعرب فلسطين من القوة ما يقبل القياس بتلك القدرات ، وأوصت اللجنة العسكرية بتجنيد وبتسليح المتطوعين ، وحشد الدول العربية لأقصى ما يمكن من قواتها النظامية وتكوين قيادة عربية موحدة ، وإمداد عرب فلسطين بما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ بندقية(!) ورصد ميزانية مليون جنيه ، ولم يتم تنفيذ الجزء الأعظم من هذه التوصيات .

ولم تكن للعرب خطة موحدة للإعداد لحرب ١٩٤٨ ، ولا نية شاملة لدخولها ، فقد أفهم النقراشي زملاءه في الاجتماع أن مصر مشغولة بخلافها مع بريطانيا حول المعاهدة ، وليست مستعدة لدخول الحرب . والملك عبد الله كانت له خطة خاصة به نحو فلسطين ، وتكشف تقارير سفراء بريطانيا في القاهرة وعمان وبيروت ودمشق وبغداد وجدة إلى لندن هذه الصورة واضحة في أكثر من ٦٠٠٠ صفحة أصبحت مفتوحة للبحث حديثاً .

والغريب أن معظم معلومات هؤلاء السفراء جاءت من الوزراء العرب أنفسهم ، إذ يهرع هؤلاء إلى إخبار بريطانيا بما تم في اجتماعاتهم . يقول كير كبرايد في برقية رقم ٣٠٢

من عمان إلى لندن في ١٩٤٧/١٠/١١ ، أخبرني الملك عبد الله ، بعد أن تحدث إلى سمير الرفاعي (وزير خارجيته) وصالح جبر (نظيره في العراق) أن لبنان وسورية والسعودية تبلغ السفراء الإنجليز بما يدور ، وأن الأردن يفعل ذلك لئلا (يسبقه أحد إلى فلسطين) . قال الملك : (إنه من الحمق طرد العرب لليهود من فلسطين ، إذ ليس لهم القدرة على ذلك ، ولن يسمح لهم الغرب بذلك أصلاً ، والأفضل أن يتم الاتفاق مع اليهود على حصرهم في جزء من فلسطين) .

وعلى مدى مئات الصفحات من برقيات السفراء ، لم أجد قبل حرب فلسطين أو أثناءها أي زعيم عربي أخبر بريطانيا أنه من الضروري إقامة دولة فلسطينية ولا حتى على الجزء العربي الذي تبقى بعد التقسيم أو بعد اندحار الجيوش العربية . وكان قلق سوريا أن يمتد نفوذ الملك عبد الله إلى فلسطين ، ومواقف العراق كانت متغيرة بين سياسة هاشمية وسياسة بريطانية يقودها نوري السعيد ، ومواقف مصر كانت محكومة باعتبارات داخلية . وفي إحدى البرقيات عرض صدقي باشا على الإنجليز إقناع العرب بقبول التقسيم مقابل تعديل بريطانيا معاهدتها مع مصر ، لكن لم يؤخذ عرضه جدياً . أما الموقف العربي المعلن فكان واضحاً : إحباط مشروع التقسيم والاحتفاظ بفلسطين دولة عربية موحدة ، وكان الدافع الأكبر لذلك هو خشية الزعماء العرب بل ذعرهم أحياناً من رد فعل الجماهير العربية .

وما أن أقر قرار التقسيم بأغلبية ضئيلة حتى جاءت ردود الفعل الفلسطينية واليهودية على النمط الذي استمر فيما بعد : أعلنت الهيئة العربية العليا لفلسطين الإضراب ثلاثة أيام احتجاجاً على القرار ، بينما بدأت العصابات الصهيونية : الهجانا والأرجون وشتيرن بغارات على الأحياء العربية في القدس ويافا وحيفا ، وألقت قنابل على المقاهي في الطريق العام وتجمعات العمال ، وفجرت سيارات مفخخة في يافا وعلى فندق سميراميس العربي في القدس .

كان الموقف العربي الرسمي سلبياً . كتب هارولد بيلى في تقريره المؤرخ في ١٩٤٧/١٢/٢٢ أنه تم أعلامه أن مجلس الجامعة العربية قرر في اجتماعه الأخير ، (أن استعمال الجيوش العربية ضد اليهود ، حتى بعد انتهاء الانتداب ، غير عملي في الوقت الحاضر) . وأضاف شارحاً في تقرير لاحق بتاريخ ١٩٤٨/١/٦ ، موقف الدول العربية كالآتي : (العراق ترغب أن تحتل قوات شرق الأردن كل فلسطين بما فيها المناطق

اليهودية ، سوريا ترفض بشدة احتلال شرق الأردن لأي جزء من فلسطين حتى لو كانت قواتها تحت قيادة الجامعة العربية ، وهي تدرب الآن قوات غير نظامية لدخول فلسطين ، كبديل عن ذلك . أما لبنان فترى أن احتلال شرق الأردن للمناطق المخصصة للعرب في التقسيم مرفوض ، وقد يؤدي إلى ضياع شرق الأردن نفسها ، أما إذا احتلت هذه القوات فلسطين كلها فسيصفق لها كل العرب . أما مصر ، حسب رأي سفير بريطانيا سير رونالد كامبل ، فترى رأي لبنان .

المتطوعون

وبذلك لم يبق من أمل سياسي وعسكري للدفاع عن فلسطين إلا قوات المتطوعين من الداخل والخارج . أما المتطوعون من القرى والمدن الفلسطينية فلم يتجاوز عددهم ٢٥٠٠ موزَّعين على بضع عشرة مدينة وأكثر من ٤٠٠ قرية ، سلاحهم بنادق عثمانية قديمة ذخيرتها عدد محدود من الطلقات ، وتدريبهم بدائي ، وليس لديهم معدات خفيفة أو ثقيلة ولا أجهزة اتصال لا سلكي . ثم دخل إلى فلسطين ، (جيش الإنقاذ العربي) بقيادة فوزي القاوقجي وقوامه ٣١٥٥ متطوعاً خليط من الجنسيات العربية ، وموزع بحيث تتركز أكثر قواته في المناطق العربية الخالصة ، وأقلها في المناطق التي يكثر فيها اليهود حيث تشتد الحاجة إلى الدفاع عن العرب فيها . كان توزيع هذه القوات وتصرفات بعض أفرادها من نهب الأهالي وإجبارهم على دفع إتاوات وعدم انضباطهم من أهم الأسباب التي ساعدت على هزيمتهم واحتلال اليهود للأراضي العربية التي جاءوا لإنقاذها . ثم وصلت إلى جنوب فلسطين قوات من الإخوان المسلمين ومتطوعي الجيش المصري ، وكان لهم على قلتهم (لم يتجاوز عددهم ٥٠٠ بما في ذلك الفلسطينيون المتطوعون) أعظم الأثر على بقاء تلك المناطق كما هي عربية إلى أن دخل الجيش المصري ، خصوصاً أن بن جوريون لم يدفع بقواته إلى الجنوب إلا في فترة متأخرة . لقد كانت شجاعتهم وتضحياتهم مضرب المثل .

دخلت قوات المتطوعين إلى فلسطين في فترات متفرقة من الستة شهور الأولى من ١٩٤٨ قبل نهاية الانتداب ، وقد أنذرت بريطانيا الدول العربية بالرد الصارم إذا دخلت قوات إلى فلسطين من حدودهم ، على الرغم من دخول متطوعين صهاينة ، معظمهم من

جنود الحرب العالمية الثانية ، إلى فلسطين دون معارضة بريطانيا . وعندما دخلت فلسطين قوات من المتطوعين المصريين والليبيين بقيادة اللواء عبد الواحد سليمان سبل باشا ، كتب المندوب السامي الآن كننجهام في القدس إلى لندن (برقية ١٠٤٨ في ١٩٤٨/٤/١٩) أن (هذا ستكون له عواقب خطيرة على الوضع في فلسطين وخطة انسحاب القوات البريطانية) .

والقراءة السريعة لهذه البرقية أنه لا مانع عنده أن ترث القوات الصهيونية فلسطين ، بدلاً من العرب ، عند انسحاب القوات البريطانية . لكن السفير البريطاني في القاهرة كامبل رد على ذلك (برقية ٥٠١ في ١٩٤٨/٤/٢٣) أنه لا يستطيع الاحتجاج نظراً للتصرف المخزي للقوات البريطانية ، حسب رأي العرب ، في عدم حماية الأهالي العرب من الصهاينة ، خصوصاً بعد رفض بريطانيا التدخل لحماية الأهالي في مذبحة دير ياسين ، وإفراغ حيفا من أهلها العرب ، تحت نظر وسمع القوات البريطانية .

كانت قوات المتطوعين الهزيلة المتفرقة تقف أمام ٥٦,٠٠٠ جندي صهيوني ، مدربين تدريباً جيداً ، معظمهم له خبرة سابقة في الحرب العالمية الثانية ، ومع الجيش البريطاني . وكان اختيار المهاجرين اليهود ينصب على حملة السلاح والمتدربين إذ كان ثلثاهم في سن العسكرية (١٥ - ٤٤ سنة) ، بينما كانت النسبة الطبيعية لتلك الأعمار في فلسطين ١٤٪ فقط ، أي حوالي السُبع .

عندما تأكد بن جوريون أن بريطانيا عازمة على إخلاء فلسطين ، وأنها لا تسمح بقوات عربية (نظامية على الأقل) بدخول فلسطين وجد أن الفرصة سانحة لاحتلالها ، بداية بالجزء المخصص للدولة اليهودية ، ثم الامتداد بعد ذلك إلى ما يسمح به الميزان العسكري . بدأ تنفيذ خطة دالت في أوائل أبريل ١٩٤٨ ، في وجود القوات البريطانية التي لم تحرك ساكناً إلا لمنع العرب من دخول فلسطين . وما أن جاء موعد انتهاء الانتداب ، حتى تم لإسرائيل احتلال طبرية وحيفا ويافا وحي القطمون في القدس الغربية وصفد وبيسان ، بالإضافة إلى ٢٠٧ قرى عربية ، ثم سقطت عكا بعد يومين من نهاية الانتداب البريطاني رسمياً في ١٩٤٨/٥/١٥ .

وعند إعلان قيام دولة إسرائيل في ٥/١٤ ، أثناء وجود القوات البريطانية ، كانت إسرائيل قد طردت أكثر من نصف اللاجئين (٥٢٪) ، واحتلت المدن الرئيسية في فلسطين وخطوط المواصلات والموانئ ، وقطعت الطريق الساحلي الذي يصل بين غزة وبيروت (انظر الخريطة ، شكل ٦) . واستطاعت إسرائيل أن تزيد مساحة الأراضي

اليـهودية أثناء الانتـداب من ١,٥٧٠ كـيلو متـر مربع (٥,٥٪ من فلسطين) إلى حـوالي الضعف (٥,٤٠٠ كيلو متر مربع أو ١٣٪ من فلسطين) .

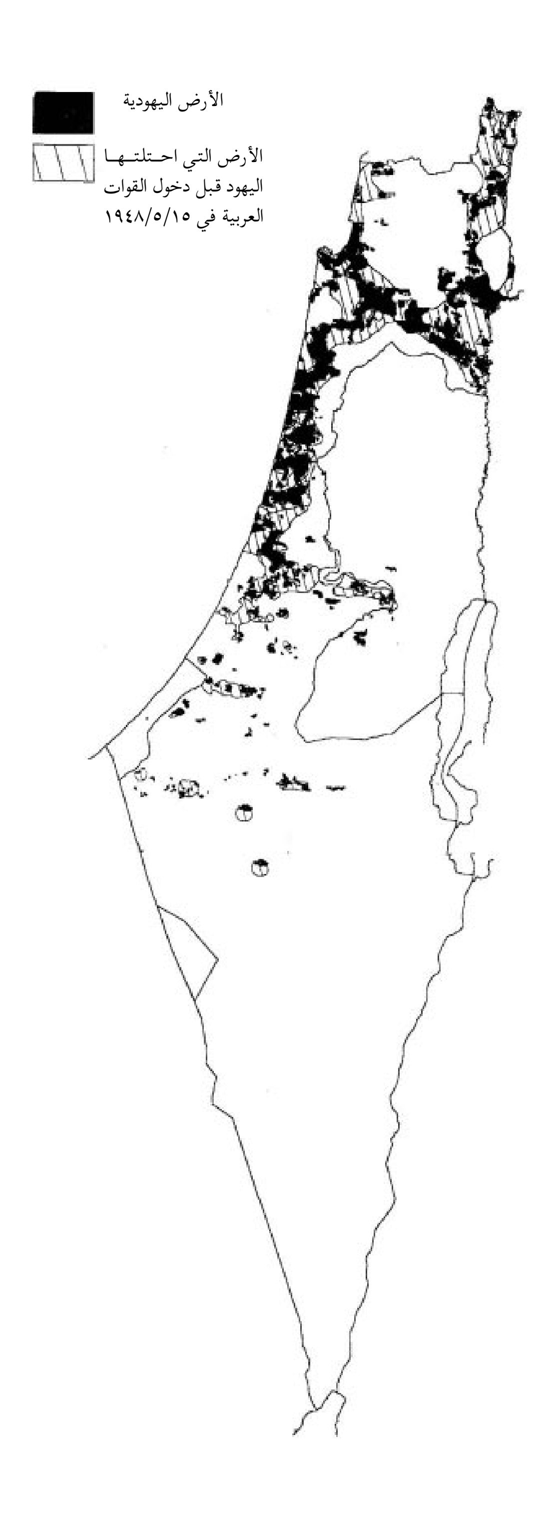
تردد إسرائيل الخرافة القائلة إنها كانت تدافع عن نفسها أمام سبعة جيوش عربية ، الواقع أن دخول تلك القوات العربية كانت بغرض إعادة أكثر من نصف اللاجئين الذين طردوا من ديارهم (كما تحاول دول الناتو أن تفعل اليوم في كوسوفا) ، واسترجاع ٧٪ من فلسطين التي احـتلت في الشـهرين الأخـيرين . لكنهـا فـشلت في الحـالين ، إذ تمكنت إسـرائيل من هزيمة تلك القـوات ، واحـتـلال ٧٨٪ من فلسطين ، أي ١٤ ضعـفاً للأرض اليهودية ، وتشريد ٨٠٥,٠٠٠ لاجئ ، عددهم اليوم ٥ ملايين لا يزالون في الشتات بعيداً عن ديارهم .

كيف حدثت هذه (النكبة)؟ لقد كان وقوعها محتماً بكل المقاييس الواقعية . كانت النية السياسية مبعثرة ومتناقضة ، والخطة العسكرية غير واضحة أو غير موجودة ، والقدرة العـسكرية أعـجـز من الـهـدف المطلوب ، والأداء العـسكري أعـجـز من الممكن . عندمـا انتشرت أخبار المذابح الصهيونية ، وبدأ اللاجئون الفلسطينيون يصلون إلى البلاد العربية ، هاج الرأي العـام العربي ، وخرجت مظاهرات حاشـدة أدت في بلدين على الأقل : مصر والعراق ، إلى تغيير دفة السياسة .

الجبهة المصرية

في مـصـر ، تخلى الـنقـراشي عن مـعـارضـتـه لدخـول الجـيش المصـري إلى فلسطين ، وانصـاع لرغبـة الملك فـاروق . ووافق مجلس الـنواب على دخول الجـيش إلى فلسطين في ٥/١٢ ، أي قـبل ٣ أيام من نهـاية الانتـداب . كـانـت الاسـتـعـدادات العـسكرية ضعـيفـة للغـاية ، فقد أوكلت قيادة القوات المصرية إلى اللواء أحـمد على المواوي ، الذي كان لعدة شهور سابقة مسؤولاً عن تدريب المشاة ، وليست لديه خبرة عسكرية ، وكـان قائداً مكتبياً يستأذن القيادة بكل حركة قبل أن يقوم بها .

جـاءه الأمر بالاسـتـعـداد لدخـول فلسطين في ١٩٤٨/٥/١٠ . لـم تكن لدى القـوات المصرية خرائط عن فلسطين ، وتم استعارة بعضها من جلوب باشـا في عمان . وكان بعض الجنود الـبسطاء يعتـقـدون أنهم في الـسـويس لـعـمل مناورات (قال الـفريق الـشـاذلي لـقناة الجـزيرة في ١٩٩٩/٢/٦ أنه كـان مـلازمـاً أول في حـرب فلسطين ، وانه عند تخرجـه من


الأرض اليهودية
الأرض التي احــتلتــهــا
اليهود قبل دخول القوات
العربية في ١٩٤٨/٥/١٥

الكلية الحربية ودخوله فلسطين ، لم يكن قد رأي قنبلة يدوية في حياته) . والقارئ لكتاب (العروش والجيوش) الذي أعاد فيه محمد حسنين هيكل نشر (يوميات الحرب) المصرية يجد صورة واضحة للأداء العسكرى ، إذا ما قورن بالرواية الإسرائيلية الرسمية ويوميات بن جوريون . وحتى أسماء الأماكن المذكورة في البرقيات العسكرية المنشورة في (يوميات الحرب) كانت مغلوطة لأنها منقولة عن الإنجليزية ، وكان من السهل على الجيش معرفة أسمائها العربية من الأهالي على الأقل ، والأمثلة على ذلك كثيرة (الصحيح بين قوسين) : غزا (غزة) اهازيل (الهزيل) ، العمرة (العمارة) ، جريكو (اريحا) ، قراطية (كراتيا) ، جيروم (داروم) ، عكير (عاقر) ، هرميا (هربيا) ، بربارا (بربرة) ، الكورا (الجورة) ، بيت هوجا (هوج) ، كاستينا (قسطينة) ، المحسير (جسير) وغير ذلك كثير . وأول ما قامت به القوات العربية كلها ، والمصرية بينها ، هو نزع سلاح الأهالي الفلسطينيين ، بحجة أنهم لا يعرفون الحرب الحديثة ، وهذا الإجماع العربي غريب جداً ، إذ من البديهي الاستعانة بالأهالي (وهذا ما عملته قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وفي كسوفا) . ويبدو أن السبب هو منع قيام دولة فلسطينية .

خلافاً لأي عرف عسكري ، دخلت القوات المصرية على محورين ضيقين منفصلين ، الأول : الشريط الساحلي من رفح حتى إسدود وتوقفت عند الجسر شمال إسدود ، (يقول الإنجليز إن جلوب أوصى بهذا الرأي لأن التقدم شمالاً أبعد من ذلك في المنطقة المخصصة لليهود سيلاقى مقاومة عنيفة ، فوجد هذا الرأي موافقة) . والثاني من العوجة إلى بئر السبع ثم بيت لحم للالتحام مع قوات البطل أحمد عبد العزيز الموجودة هناك ، وباستثناء وصلة بين المحورين على طريق بيت جبرين – المجدل ، لم يكن للقوات أي عمق ، وأصبح وجود مستعمرات يهودية قليلة متناثرة يمثل شوكة في جنب القوات المصرية ومبرراً يهودياً فيما بعد لربطها ببعضها واحتلال كل المنطقة العربية بينها . ولم تدخل القوات المصرية (ولا أي قوات عربية أخرى) أي منطقة مخصصة لليهود في التقسيم .

استقبل الأهالي القوات بالترحيب والاصطفاف على جانبي الطريق ، ولم يمنع هذا بعض الصحافيين من المبالغة في تمجيد البطولات بنشر أخبار عن (احتلال) تلك الأراضي العربية (في ضوء القمر) الأمر الذي أيده وطلب الإكثار منه فيما بعد إبراهيم عبد الهادي (لرفع الروح المعنوية) .

كان موقف القوات العربية عموماً موقفاً دفاعياً ، ولم يقم أي منها بهجوم على نطاق

واسع . كانت هناك معارك هجومية محدودة ظهرت فيها بطولات فريدة مثل احتلال القوات المصرية ديرسنيد شمال غزة ، واحتلال القوات الأردنية والمتطوعين مستعمرات عتصيون جنوب القدس .

بعد ٥ شهور من المراوحة في المكان ، تعرضت القوات المصرية لهزيمة كبيرة لم تكن مبررة أبداً ، نظراً لعجز اللواء المواوى عن اتخاذ القرار المناسب والسريع . بعد احتلال اليهود مناطق هامة في المنطقة الوسطى التي كانت في حماية الجيش الأردني ، واطمئنان إسرائيل إلى عدم تحرك الجبهات الأخرى ضدها ، اتجهت بكل قواتها إلى الجنوب للانقضاض على الجيش المصري . وكانت الحيلة لنقض الهدنة هي إصرار إسرائيل على إرسال قافلة تموين لعدد قليل من المستعمرات في النقب التي عزلها عن الشمال الخط الدفاعي المصري على طريق بيت جبرين – المجدل . فإذا رفضت مصر مرور القافلة ، يكون هذا هو المبرر لاحتلال الجنوب . وهذا ما حدث . في ١٥ اكتوبر ، هاجمت إسرائيل القوات المصرية في الموقع الاستراتيجي المعروف بتبة الخيش (دوار كوكبا) الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب ، وسقط ذلك الموقع الهام ، وكان قائده عبد الحكيم عامر في إجازة بالقاهرة ، ولم يحسن نائبه التصرف نظراً لعدم وجود أوامر ، كما لم يدفع اللواء المواوى بقوات أخرى لحماية هذا الموقع الحيوي أو لاستعادته . وفي نفس الوقت انطلقت (القلاع الطائرة) التي حصلت عليها إسرائيل في الهدنة الثانية لدك المجدل وغزة والعريش والقاهرة في آن ، ونسفت إسرائيل جسر بيت حانون فقطعت بذلك خطوط الجيش المصري على الطريق الساحلي ، مما اضطره إلى سحب قواته على الشاطئ الرملي ، وتراجعت القوات من إسدود والمجدل إلى قطاع غزة ، ومعها عشرات الآلاف من اللاجئين . وفي ٢١ أكتوبر تقدمت القوات الإسرائيلية لاحتلال موقع استراتيجي آخر (بئر السبع) واستغاث قائده بالمواوي ، ولكن ما من مغيث . وجدت قوات السيد طه ومساعده جمال عبد الناصر نفسها محاصرة في قطاع الفالوجة ، وبسقوط بئر السبع انقطع اتصال القوات المصرية في بيت لحم والخليل عن مصر ، وفي أقل من أسبوعين ، كانت إسرائيل قد احتلت ٣,٥٠٠ كيلو متر مربع ، وحصرت القوات المصرية في بقع متناثرة ، أكبرها قطاع غزة الذي تراجعت إليه ما تبقت من القوات ، وتدفق إليه نحو ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ احتلت قراهم . كانت كارثة بكل المقاييس ، ولم تكن مبررة عسكرياً لا من حيث سرعة الانهيار ولا حجمه . وأقيل اللواء المواوى ، وعين بدلاً عنه اللواء أحمد فؤاد صادق باشا .

والغريب أن يوميات الحرب التي نشرها هيكل توقفت عند بداية هذه الكارثة (كان هذا هو الجزء الأول من اليوميات) ولم تذكر أياً من الأحداث المؤلمة خلال الأربعة شهور الحاسمة التي تلت ذلك ، ربما لأن المواوي ترك القيادة على عجل ولم تسجل اليوميات بعده أو لم تصل إلينا . وكان آخر تقرير يوم ١٨ أكتوبر يقول : (لا زالت قواتنا محتفظة بمواقعها «في بيت حانون» حتى الآن) . [ملاحظة : نشر الجزء الثاني من اليوميات لاحقاً] .

حاول اليهود إعادة الكرة بمهاجمة قطاع غزة الذي تضاعف عدد سكانه ٤ مرات باحتشاد القوات المنسحبة واللاجئين المذعورين ، لكن اللواء صادق كان قائداً من نوع آخر ، ورغم أن القيادة في القاهرة طلبت منه الانسحاب من غزة ، إلا أنه رفض الأمر وقال : (إن شرفي العسكري لا يسمح لي بترك ثلث مليون من النساء والأطفال ليذبحوا) . ذكر لي كامل الشريف ، الذي كان قائداً لقوات الإخوان المسلمين واعتقل في رفح مع قواته بعد اغتيال النقراشي وتولى إبراهيم عبد الهادي رئاسة الحكومة ، أن اللواء صادق أرسل إليه في المعتقل يسأل إن كان يرغب في المشاركة في القتال لصد الهجوم الإسرائيلي الجديد عند تبة ٨٦ (الشيخ حمودة) مهدداً بذلك القطاع بأكمله ، فوافق واشتركت قوات الإخوان مع الجيش في معركة عنيفة استعملت فيها قاذفات اللهب لأول مرة ، وحصدت جنوداً إسرائيليين كثيرين بما فيهم قائدهم الروسي .

ولولا هذا النصر لما بقي اليوم مكان اسمه قطاع غزة . وأعيدت قوات الإخوان إلى المعتقل ، لكن اللواء صادق أصر على منحهم أوسمة وهم في المعتقل رغم معارضة حكومة عبد الهادي .

اتجهت إسرائيل بقواتها إلى الأراضي المصرية ووصلت إلى مشارف العريش ، لكنها انسحبت بناء على تهديد بريطاني . وفي يناير ١٩٤٩ بدأت مفاوضات الهدنة مع مصر ، ولم يبق من جنوب فلسطين عربياً إلا مثلث قاعدته خط يمر بعسلوج ورأسه عند أم رشرش .

الجبهة الأردنية

لم تكن القوات الأردنية غريبة عن فلسطين ، إذ كانت بريطانيا قد كونت قوة حدود شرق الأردن ، واستعملتها لحراسة خط بترول العراق الذي يصب في حيفا وحدود

فلسطين وبعض المناطق في الجليل . وعند نهاية الانتداب سرحت تلك القوات وأعيد تنظيمها في (الجيش العربي) (الجيش الأردني فيما بعد) ، وتطوع بعض أفراد قوة الحدود من فلسطينيين وشرق أردنيين في محاربة الصهاينة في فلسطين . وبناء على أوامر بريطانيا خرجت القوات الأردنية من فلسطين لتعود إليها في ٥/١٥ بناء على أوامر الملك عبد الله .

قصة المفاوضات السرية بين الملك عبد الله واليهود أصبحت اليوم معروفة التفاصيل ، واتفقا على أن يحتل الملك عبد الله الجزء المخصص للعرب في فلسطين دون محاربة اليهود ، وتكفل هو بمحاربة الزعيم الفلسطيني الحاج أمين الحسيني . وقبل دخول القوات العربية فلسطين بأسبوع اجتمع الملك عبد الله مع مائير مرة أخرى وعرض عليها أن تكون فلسطين دولة تحت قيادته ، لليهود فيها حكم ذاتي ، فرفضت وقالت إن اليهود أقوى مما يتصور وأن قوتهم تزداد كل يوم ، وأنه إذا لم يتفق الطرفان فلن يلتزم اليهود بحدود التقسيم في الحرب المتوقعة .

وأمام التزام عربي معلن ، عيّن فيه الملك عبد الله قائداً عاماً للقوات العربية ، دخلت القوات الأردنية تحت قيادة ضباط بريطانيين الجزء المخصص للعرب فور انتهاء الانتداب ، ولم تشتبك مع اليهود إلا في القدس التي تعتبر في قرار التقسيم منطقة منفصلة ذات كيان خاص ، وحول الطريق التي تربط بين القدس وتل أبيب ويافا وهي أرض عربية حسب التقسيم . وبفضل شجاعة الجنود العرب ومخالفتهم للأوامر وحمايتهم للمقدسات الإسلامية ، تمكن الجيش الأردني من السيطرة على مدينة القدس القديمة في ٢٨/ أيار كما رد هجوماً إسرائيلياً على مشارف القدس . وأرسلت وحدات من الجيش الأردني للدفاع عن اللد والرملة مع قوات المتطوعين هناك ، على خط يقارب خط التقسيم وفي داخل المنطقة المخصصة للعرب . وفي ١٢ يوليو فوجئ أهالي اللد والرملة بانسحاب القوات الأردنية وهجوم اليهود على هاتين المدينتين بقوات كبيرة من الشرق والشمال (تقع تل أبيب في الغرب) ، وعند سقوط المدينتين أصدر إسحاق رابين أمره بطرد الأهالي الذي يبلغ عددهم ٦٠,٠٠٠ ، وبدأ موكب بشري هائل من النساء والأطفال والشيوخ يزحف في اتجاه الشرق تحت شمس يوليو الحارقة ، لا يجدون ماء يشربونه ، وإن وجدوا ، أطلق عليهم الصهاينة الرصاص ليستمروا في المشي ، وعلى جانبي الطريق بدأت تتساقط الأمتعة ثم العجزة ثم الأطفال الذين سقطوا من الإعياء ، وعند وصولهم إلى المناطق العربية ، هاج الناس ، وكان من بين الفتيان الذين اكتووا بنار تلك المسيرة أسماء لمعت

فيما بعد مثل جورج حبش وخليل الوزير وإسماعيل شموط .

بقيت الجبهة الوسطى التي ترابط فيها القوات الأردنية والعراقية التي تؤازرها هادئة بوجه عام ، ولم تحدث معارك هامة حتى نهاية الحرب ، عدا معارك القدس ، ومحاولة احتلال اليهود جنين التي صدها الجيش العراقي . وكان بإمكان الجيش العراقي أن يقوم بدور فعال حيث أنه جيش قوي مدرب ، ولكن عذره الذي أصبح مشهوراً هو مقولة (ماكو أوامر) أي لا توجد أوامر ، ولولا الشجاعة الفردية لبعض الضباط العرب من الأردنيين والعراقيين ، لكانت أجزاء كبيرة من الضفة الغربية قد سقطت .

الجبهة السورية واللبنانية

كان موقف سوريا نحو فلسطين واضحاً وثابتاً ، فهي لأسباب قومية واستراتيجية لم تقبل احتلالاً يهودياً لأي جزء من فلسطين ، ولكن قدراتها العسكرية كانت محدودة . وفي الأسابيع الأولى من الحرب ، تمكنت من احتلال بعض المستعمرات جنوب بحيرة طبرية ، ثم ارتدت إلى شمال البحيرة وتمكنت من احتلال مستعمرة مشمار هايردن .

أما القوات اللبنانية فتمكنت من احتلال قرية المالكية ، إلا أنه في آخر أكتوبر ، بعد اختراق خطوط النقب في الجنوب ، عادت القوات الإسرائيلية إلى الشمال فاستولت على جميع مناطق الجليل واحتلت ١٤ قرية في لبنان نفسها ، وتمكنت إسرائيل بذلك من احتلال شمال فلسطين . وانسحبت كافة القوات السورية واللبنانية وما تبقى من جيش الإنقاذ ، ولم تبق أرض فلسطينية إلا منطقة الحمة جنوب شرق طبرية تحت حماية القوات السورية ، وكان من بين الضباط السوريين الذي صار لهم شأن فيما بعد سامي الحناوي وحسني الزعيم وأديب الشيشكلي (الأخير كان من جيش الإنقاذ) .

وهكذا ما أن انتهى عام ١٩٤٨ ، حتى أصبحت إسرائيل مسيطرة على ٧٨٪ من مساحة فلسطين ، أي حوالي ١٤ ضعفاً للأراضي اليهودية في عهد الانتداب ، وأصبح أهالي ٥٣٠ مدينة وقرية لاجئين في مصر والأردن وسوريا ولبنان وما تبقى من فلسطين ، وتجاوز عددهم آنذاك ٨٠٥,٠٠٠ وأصبح عددهم اليوم خمسة ملايين ، ولا يزالون في أماكن اللجوء .

الهدنة

بينما كان بن جوريون يعد العدة لاحتلال النقب وهزيمة الجيش المصري ، وصله خبر

أن الملك فاروق على استعداد لعمل صلح مع إسرائيل ، وذلك عن طريق وسيط هو كمال رياض من البلاط الملكي الذي قابل الياهو ساسون في باريس في ١٩٤٨/٩/٢١ ، ومع أن غالبية المسؤولين اليهود رحبوا بذلك إلا أن بن جوريون رفض هذا العرض وكتم الخبر عن الوزارة . ولما تم له ما أراد واحتلت القوات الإسرائيلية بئر السبع والعوجة على الحدود المصرية وتراجعت عن احتلال العريش ، أصبح مستعداً لاتفاقية الهدنة . في هذه الفترة تسلم رسالة أخرى نقلها ساسون من كمال رياض تقول إن مصر مستعدة لتوقيع اتفاقية الهدنة بشرط تطبيق مشروع التقسيم ، أي إعادة بئر السبع والقطاع الساحلي من اسدود إلى رفح إلى العرب ، وأن مصر لن تتدخل إذا قامت حرب بين إسرائيل ودولة عربية أخرى . كان هذا رداً على الأردن التي لم تتدخل عندما تعرضت القوات المصرية منفردة لهجوم إسرائيلي حاسم . ولم تنجح الجهود المصرية أثناء المفاوضات الرسمية في زحزحة إسرائيل عن موقفها برفض المطالب المصرية ، ووقعت اتفاقية الهدنة في ١٩٤٩/٢/٢٤ باعتبار خط الهدنة هو الخط الذي وقفت عنده القوات في ذلك التاريخ ، وبموجبها انتقلت بئر السبع (التي لم يعلن عن سقوطها رسمياً في مصر) والمجدل إلى حكم إسرائيل . لكن النقب الجنوبي وهو مثلث قاعدته خط أفقي يمر بجنوب بئر السبع وعسلوج ورأسه أم رشرش (إيلات) بقي تحت السيطرة العربية نظرياً .

كانت سياسة بريطانيا تؤيد ضم الجزء العربي (الأوسط) من فلسطين المعروف الآن بالضفة الغربية – إلى شرق الأردن ، وتسعى إلى المصالحة بين شرق الأردن ومصر بعد القطيعة الناتجة عن عدم تدخل الملك عبد الله أثناءهجوم اليهود على مصر .

وكان غرض المصالحة أن تتفق الأردن ومصر على اقتسام جنوب النقب بينهما لأن بريطانيا تحتاج إلى استمرار الاتصال بين شرق الأردن ومصر لأغراضها الاستراتيجية .

وفي البرقيات المتبادلة بين بريطانيا وسفرائها في الفترة ما بين يناير ومارس ١٩٤٩ ، تبدو الجهود البريطانية الحثيثة نحو المصالحة ناجحة إلى حد تبادل الرسائل الودية بين خشبة باشا وتوفيق باشا أبو الهدى .

وبينما كانت هذه الجهود مستمرة قامت إسرائيل بإرسال طابورين ، أحدهما يمر في وسط النقب بقيادة رابين الذي عاد لتوه من رودس بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر! ، والثاني في محاذاة وادي عربة ، وذلك لاحتلال ما تبقى من جنوب فلسطين حتى أم الرشراش .

يقول عوزي ناركيس إنه عندما وصلت قواته إلى راس النقب (الذي يقع في أرض

مصرية) ، فاجأ الشاويش المرابط في نقطة الحدود النائية وطلب منه الإذن بعبور النقطة ليصل إلى أم رشرش ، ولم يصدق هذا أن اليهود وصلوا إلى هذه النقطة ، فحاول الاتصال بالعريش (ليأخذ الإذن) ، فوضع ناركيس يده على التليفون وقال لا داعي ، واستمر الطابور في تقدمه إلى أم رشرش على خليج العقبة ورفع العلم الإسرائيلي عليها (سميت فيما بعد إيلات) في ٩ مارس ١٩٤٩ . وهكذا احتلت إسرائيل ٧٠٠٠ كم٢ دون أن تطلق رصاصة واحدة ، وفي نقض واضح لاتفاقية الهدنة التي سبق توقيعها مع مصر قبل ذلك بأسبوعين . أما الطابور الثاني المحاذي لشرق الأردن ، فقد انسحبت القوات الأردنية الموجودة في طريقه بناء على أوامر الضباط الإنجليز ، وعندما أرسل الخبر إلى جلوب باشا مع طلب لتعزيزات عسكرية ، قال إنه مشغول لأنه يحضر مسرحية .

داود الإسرائيلي مقابل جوليات العربي

عاشت الدعاية الإسرائيلية عقوداً وهي تغذي الغرب بخرافة ذلك الشعب الصغير الأعزل الذي هزم بعزيمته وإرادته سبعة جيوش للعرب المتوحشين الذين يريدون إلقاءه في البحر من حيث جاء، لكن الحقيقة كانت معروفة للدول العظمى آنذاك، ولإسرائيل بالطبع، ولعدد قليل من القادة العرب. الحقيقة هي أنه قبل دخول القوات العربية فلسطين، كان تعداد القوات اليهودية ٦٥,٠٠٠ جندي مقابل ٢٥٠٠ متطوع من الأهالي و٣١٥٥من قوات جيش الإنقاذ، ولم يكن بينهما أي تنسيق، وتنقصها الكفاءة والسلاح والتدريب. أما القوات العربية التي دخلت فلسطين بعد نهاية الانتداب فهي كالتالـــي:

القوات الأردنية ٤٥٠٠ جندي بقيادة ضباط إنجليز، القوات العراقية بدأت بـ ٢٥٠٠ جندي زاد عددها فيما بعد لكنها بقيت في مواقع دفاعية بحجة أنه (ماكو أوامر)، القوات اللبنانية بدأت بـ ٧٠٠ وانتهت بألف، ولم تنجح حتى في الدفاع عن قرى لبنانية احتلت. والقوات السورية (حوالي ٢٠٠٠) كان تأثيرها العسكري محدوداً ولم تنجح إلا في الاحتفاظ بقطعة أرض فلسطينية صغيرة. أما القوات المصرية فبدأت بـ ٢٨٠٠، ثم وصل عددها إلى ٢٨,٥٠٠ بالإضافة إلى متطوعين سعوديين (١١٠٩) وسودانيين (١,٦٧٥) وفلسطينيين (٤٤١٠). وليست هناك فائدة عملية من جمع تلك الأرقام عربياً، لأنه لم يكن بينهما أي تنسيق، وحتى في الجيش الواحد، كان سوء الاتصالات كفيلاً بعدم معرفة قطاع ما يعمله القطاع الآخر من الجيش.

كيف إذن يمكن مقارنة ذلك بعدد قوات «جيش الدفاع الإسرائيلي»، الذي أصبح اسمه هكذا بعد إعلان الدولة، رغم أنه لم يقم بعملية دفاع واحدة إذا كانت كل عملياته هجومية. بلغ عدد القوات الاسرائيلية ٧٤,٤٥٠ في أغسطس ١٩٤٨، ثم ٩٩,١٢٢ في أكتوبر قبل الهجوم على الجبهة المصرية، وأخيراً ١٢١,٠٠٠ قبل توقيع الهدنة. كان التفوق العددي لقوات إسرائيل واضحاً بلا شك، وقد زاد هذا التفوق أحياناً بنسبة ٤ يهود إلى عربي واحد في المعركة الواحدة، بسبب تركيز القوات الإسرائيلية على كل جبهة على حدة، وكفاءة اتصالاتها، وعدم تدخل الجبهات العربية الأخرى عند مهاجمة إحداها.

بعـــد خمســـين سنة يصـــدر كتـــاب للمؤرخ العسكري الإسرائيلي (أميتزور إيلان

Amitzur Ilan) الذي قال إن معدل الانخراط في الجيش الإسرائيلي بالنسبة لعدد السكان يوازي أثناء الحرب العالمية الثانية في بريطانيا ٧ ملايين جندي بريطاني وفي أمريكا ٢٢ مليون جندي أمريكي ، ثم يؤكد قائلاً (أنه لم تكن هناك أبداً فترة في حرب فلسطين عانت فيها إسرائيل من قلتها العددية أمام القوات العربية التي حاربتها) ، ويشير أيضاً إلى أنه لم تكن عند إسرائيل ضائقة مالية حقيقية لشراء الأسلحة (عدا تأخر بعض الدفعات) بل إنه كان هناك فائض مالي يزيد على الحاجة ، إذ وصلت المبالغ التي جمعت لذلك إلى ١٣٤ مليون دولار مما أغرى بعض اليهود بسرقة بعض هذه الأموال . قارن هذا بثلاثة ملايين دولار خصصتها الجامعة العربية لفلسطين ولم تصرف .

وبالمقارنة مع الدول العربية ، فإن شرق الأردن والعراق تعرضتا لأزمة مالية بسبب دخول الحرب ، بينما لم تتمكن سوريا ومصر من الحصول على ما يلزم من مواد الحرب رغم أن وضعهما الاقتصادي كان أفضل من غيره .

ما هو إذن الدور الذي لعبه وجود السلاح من عدمه في تحديد مصير الحرب؟ أصدرت أمريكا قراراً مبكراً قبل الحرب (في ١٩٤٧/١٢/١٤) بحظر تصدير الأسلحة ، حتى لو سبق شراؤها ، إلى فلسطين وجيرانها ، بناء على مبدأ الحياد ، وبدأ تنفيذ الأمر في ١٩٤٨/٤/١٥ ، أي أثناء الهجوم الإسرائيلي الأول على فلسطين . ونزل هذا الخبر كالصاعقة على الهاجانا التي كانت قد رتبت أوامر شراء الأسلحة ، وتنتظر شحنها إلى فلسطين عند خروج القوات البريطانية ، ولم يعترض العرب كثيراً على حظر الأسلحة ، لأن بريطانيا أقنعتهم بأن هذا يضر الصهاينة أساساً ، وفي الواقع أن العكس صحيح تماماً وأن المتضررين هم العرب فقط ، لماذا؟

قامت إسرائيل بعدة خطوات لمجابهة هذا الموقف ، الخطوة الأولى بدأت بتنفيذ خطة سرية لتهريب الأسلحة من أمريكا نفسها إلى فلسطين . والثانية : ضاعفت من كفاءة مصانعها السرية في فلسطين ، والثالثة : تعقبت شحنات الأسلحة العربية في أوروبا وأفشلت بعضها أو أغرقته أو حولته إليها .

بالنسبة للخطوة الأولى ، جند بن جوريون رجال الأعمال والطلاب والعسكريين اليهود في أمريكا في شبكة لتهريب الأسلحة تحت غطاء آلات زراعية وحديد خردة ، وأنشئت لهذا الغرض عدة شركات وهمية ، وحصيلة هذه الخطة أسلحة طلبت في النصف الأول من ١٩٤٨ وصلت في النصف الثاني منه وشملت طائرات قاذفة ونقل مقاتلة وخفيفة ، ودبابات وعربات مصفحة وسفن وذخائر متنوعة ، وقام بدور كبير في

التهريب تيدي كوليك (الذي أصبح فيما بعد رئيس بلدية القدس الغربية) .

أما الخطوة الثانية ، فقد قام الصهاينة عام ١٩٤٧ باستيراد كميات كبيرة من المعدات التي تصلح لتصنيع الأسلحة من أمريكا ، ما مكنها من تجهيز جيش بأكمله ، خصوصاً بالأسلحة الصغيرة مثل الرشاشات ومدافع الهاون ومدافع مضادة للدبابات (بيات) وقنابل يدوية وجوية ومتفجرات ، وقامت هذه المصانع بإصلاح الأسلحة الثقيلة للمدفعية والدبابات ، ثم تطور إنتاجها إلى تصفيح العربات المدنية وتصنيع ناقلات الجنود المصفحة .

والخطوة الثالثة في تعقب الشحنات العربية وإفشالها ، كانت تعتمد أساساً على شبكة جواسيس اليهود في أوربا ومعرفتهم ببلادها معرفة تامة وإمكانية تنقلهم فيها كمواطنين ، عكس العرب الذين كانوا غرباء فيها . وقد أنشأت مصر شركة إيطالية مصرية يديرها عبد اللطيف أبو رجيله اشترت أسلحة صغيرة وذخائر وقطع مدفعية . وفي أغسطس ١٩٤٨ ، اشترت ٢٤ طائرة من طراز (Macchi) زادت بعد ذلك إلى ٣٦ ، لكن هذه الطائرات لم تصل قبل نوفمبر عند انتهاء أكبر العمليات العسكرية ، وعند استعمالها في ديسمبر اسقط ٣ منها ودمر بعضها على الأرض ، نظراً لضعف الأداء وقلة التدريب .

وهناك قصة أخرى تعنيني مباشرة ، لأنها قصة سقوط مسقط رأسي (معين أبو ستة) في يد اليهود . بعد نجاح إسرائيل في اختراق الدفاعات المصرية واحتلال بئر السبع ومناطق واسعة من الجنوب ، حاولت اختراق قطاع غزة وعزله عن مصر ، فقامت بهجوم على تل الفارعة وتل جمة والشيخ نوران وكلها محيطة بمعين أبو ستة ، وكانت تحميها قوات الحدود المصرية ، واحتلتها في عملية عساف في ٥ ديسمبر ١٩٤٨ . تصدى لها اللواء صادق باشا ، وأرسل أول ١٦ دبابة من وحدة جديدة من دبابات (لوكست : الجراد) مع قوات مشاة نقلت من عسلوج على عجل طوال الليل ووصلت إلى الموقع منهكة ولا تعرف تضاريسه . قسمت الدبابات إلى طابورين ، قاد الطابور الأيمن بعد استشهاد قائده ضابط صغير اسمه كمال حسن علي (أصبح فيما رئيساً للاركان ورئيساً للوزراء) ، لكن هذه الدبابات كانت تتحرك بصعوبة وبطء ولم تستعمل مدافعها بكفاءة . كما أن قوات المشاة كانت تتحرك ببطء خلف الدبابات حتى خلفت وراءها فاصلاً كبيراً بينهما . ولم يكن بين القوات اتصال بسبب عدم ربط الوحدات لاسلكياً وعدم وجود ما يكفي من البطاريات الكهربائية . وانتهت المعركة باستشهاد أكثر من ١٠٠ جندي مصري وإصابة

عدد كبير من الدبابات ، وإستيلاء إسرائيل على ٩ منها ، واحتلت المنطقة بالكامل . وكان موضوع ظهور هذه الدبابات مفاجأة من نوع مختلف بالنسبة لكل طرف . بالنسبة للجانب المصري جاء في (وثائق حرب فلسطين) الذي أصدرته وزارة الحربية بناء على أمر جمال عبد الناصر لاستقصاء أسباب الهزيمة : (ظهور الدبابات اللوكست في المعركة لم يكن مفاجأة للعدو ، فقد ظهرت في استعراض بمدينة القاهرة ، وكان العدو مستعداً لها) .
أما كمال حسن علي فذكر في مذكراته أن هذه الدبابات إنجليزية من مخلفات الحرب العالمية الثانية أرسلت بها انجلترا إلى مصر ، وأنه لم يكن لديه سوى أسبوع للتعرف على هذه الدبابات ، وذكر كيف دخلت الدبابات المعركة ولم يذكر كيف خرجت منها . الآن يذكر لنا المؤرخ العسكري الإسرائيلي إيلان أن هذه أول مرة تلاحظ فيها إسرائيل وجود هذه الدبابات لدى مصر ، فأثارت ضجة لدى لندن وواشنطن وبدأ التحقيق في الموضوع الذي بيّن في النهاية أن هذه الدبابات أمريكية صنعت لبريطانيا في الحرب العالمية الثانية لتكون محمولة جواً ، وقد اشترت (شركة الدلتا للتجارة) التي تتعامل بالحديد الخردة هذه الدبابات بعد موافقة الأمريكان على أنها غير صالحة الفعالية(neutralized).
ودخلت هذه الدبابات الورش المصرية في يوليه ، ولكن لم يكن إصلاحها مجدياً ، فلم تكن مدافعها تطلق القذائف وإذا أطلقتها لا تكون جيدة التصويب ، ودفعت القيادة بهذه الدبابات إلى الميدان عسى أن تكون نافعة ، فلم تكن .

مثال آخر ، لديَّ بعض أوراق جميل مردم بك سلمتها لي المرحومة السيدة سلمى ابنته وبينها تقرير رفعه حسنى الزعيم القائد العام للجيش إلى رئيس مجلس الوزراء السوري تحت رقم ٤/١١٣٩ س ص (التاريخ حوالي سبتمبر ١٩٤٨) يعرض فيها شراء ٥٠ دبابة منتقاة من كمية خردة في قبرص بأسعار عالية ، والتسليم بعد شهور . ويعترف الزعيم بأن هذه الدبابات غير صالحة ولكن يمكن استعمالها ناقلة للذخيرة والجنود(!) ، وهي بدون مدافع ولكن (وجودها يؤثر إيجابياً على معنويات جنودنا ولو كانت بدون أسلحة نظراً لضخامتها) . ويعجب المرء كيف لا تكون الهزيمة إذا كان قائد الجيش يفكر بهذا الأسلوب ، (اتهم حسني الزعيم بالفساد وأطيح به بعد الانقلاب الذي قاده في سوريا في ١٩٤٩/٣/٣٠ وخلال حكمه وقعت سوريا اتفاقية الهدنة في ١٩٤٩/٧/٢٠ ، وعرض حسني الزعيم الصلح على إسرائيل واستعداده لتوطين اللاجئين في سوريا) .

ولديَّ صورة من محضر التحقيق المؤرخ في ١٩٤٨/١٠/٥ مع المقدم فؤاد مردم بك ، أثناء سجنه في السجن العسكري في المزة ، دمشق . وكان قد أرسل لشراء أسلحة من

إيطاليا واختفت بعد أن دفع ثمنها . يقول فؤاد أنه بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٩ تعاقد مع الوكالة البحرية (مانارا) في إيطاليا على شحن ٧٨٩٠ بندقية على المركب اجيرو التي تغادر إيطاليا في ٨/٢٠ وتصل الإسكندرية في ٨/٢٨ . وهذه البنادق هي ما تم إنقاذه من شحنة أسلحة سابقة دفع ثمنها بالكامل وشحنت على الباخرة لينو التي غرقت في البحر في إبريل الماضي لسبب مجهول ، ولكن لم تصل الشحنة التي تم إنقاذها على الإطلاق . وحقيقة الأمر أن اليهود هم الذي أغرقوا الباخرة الأولى لينو ، وتابعوا عملية انتشال ما أمكن منها ، وعندما أبحرت ارجيروا ، اعترضتها سفينة تحمل رجالاً يلبسون زياً عسكرياً سورياً وقالوا أن المركب في خطر وأن لديهم أوامر من فؤاد مردم بحمايتها ، وبعد قليل ظهرت مراكب إسرائيلية نقلت الحمولة إليها ، وصدر الحكم بالإعدام على فؤاد مردم بتهمة الخيانة والتعامل مع عميلة إسرائيلية جميلة ، ولكن سمح له بعد ذلك بمغادرة سوريا .

ولقد ثارت في مصر ضجة بسبب فضيحة الأسلحة الفاسدة وما صاحبها من الرشاوى والعمولات والإهمال في إصدار شهادات الفحص السليمة ، ورغم أن معظم هذه الاتهامات صحيح ، إلا أنه ، كما يؤكد إبراهيم شكيب ، لم يكن لها تأثير يذكر على نتيجة حرب فلسطين ، إذ لم ينقل من هذه الأسلحة إلى فلسطين إلا أقل القليل وعند انتهاء العمليات العسكرية .

حاولت بريطانيا التأثير في مجرى الحرب على محورين ، الأول سياسي بالتأثير والإيحاء والضغوط على الحكومات العربية ، التي استجابت لذلك بطرق متفاوتة حسب علاقتها مع بريطانيا ، والثاني عسكري ، وكان أكبر تأثيراً بكثير ، بمنح أو منع الذخيرة للقوات العربية . كانت تشد الخيط أو ترخيه لتوجه مجرى الأحداث مستعملة الحظر على توريد الأسلحة وسيلة لذلك ، والسجلات البريطانية تحفل بالشواهد على ذلك .

في ربيع ١٩٤٨ طلبت مصر من بريطانيا أسلحة تشمل طائرات وعربات مدرعة وذخيرة فرفض طلبها ، لكن مصر تمكنت من الحصول على بعض الذخيرة من مستودعات القنال الانجليزية . وقبيل الحرب شحنت بريطانيا ذخيرة تقدر بـ ٥٠٠ طن وتكفي لـ ٣٠ يوم قتال إلى شرق الأردن ، ونقلت الذخيرة على مركبين وصل أحدهما إلى العقبة بسلام والثاني (رمسيس) اعترضته مصر وحولت حمولته إلى مستودعاتها في العريش . وعند استئناف القتال في يوليه ، كتب بيفن وزير خارجية بريطانيا إلى كيركبرايد ممثله في عمان أنه لا يستطيع إمداده بالذخيرة . وعندما ثارت الجماهير على

انسحاب الأردن من اللد والرملة وتشريد أهلها ، استدعى الملك عبد الله جلوب باشا أمام وزرائه وواجهه بهذه الفاجعة ، فاعتذر جلوب بأنه ليس لديه ذخيرة لأكثر من ١٠ أيام قتال . وعندما أوصى العسكريون البريطانيون بعد الانتصارات اليهودية بتقوية الجيش الأردني لمواجهة إسرائيل في الميدان ، على الأقل عند خرق إسرائيل للهدنة ، رفض بيفن أيضاً ، مما حدا بالقيادة العسكرية البريطانية إلى اقتراح أن تضرب بريطانيا إسرائيل مباشرة لمنعها من التوغل في النقب الذي تعده بريطانيا ليكون جسراً لها بين الأردن ومصر ، كونه أيضاً مطابقاً لمشروع برنادوت في بقاء النقب عربياً ، ولكن هذا الاقتراح رفض أيضاً ، واستغلت إسرائيل تفوقها العسكري وحسمت الأمر باحتلال كل تلك المناطق بما فيها النقب وثبتتها في اتفاقيات الهدنة . وهكذا فإن دور بريطانيا أثناء الحرب لم يكن سلبياً تجاه العرب فقط ، ولم يكن فاشلاً في تنفيذ سياسة بريطانيا نفسها فحسب ، بل أعطى الفرصة لإسرائيل للتفوق على العرب عسكرياً وتنفيذ أغراضها دون مقاومة تذكر .

اللاجئون

ماذا كانت الحصيلة النهائية لنكبة فلسطين بعد هذه الحرب المأساوية؟ احتلت إسرائيل ٥٣٠ مدينة وقرية فلسطينية مساحة أرضها ١٨,٦٤٣ كيلو متر مربع وهي تساوي ٩٢٪ من مساحة إسرائيل ، وشردت ٨٥٪ من سكان تلك الديار الذين بلغ عددهم ٨٠٥,٠٠٠ آنذاك واصبح عددهم اليوم حوالي ٥ ملايين ، ولجأ هؤلاء إلى سوريا ولبنان في الشمال ، وإلى الضفة الغربية والأردن (ومرة ثانية في العام ١٩٦٧) في اتجاه الشرق ، وإلى غزة ومصر في اتجاه الجنوب ، حيث يصل عدد سكان قطاع غزة اليوم إلى ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة .

بدأت قوافل اللاجئين الذين طردوا من ديارهم تهيم على وجوهها في العراء ، كما نشهد اليوم على التلفزيون في كسوفا ، وفي شهر إبريل بعد مذبحة دير ياسين وطرد أهالي يافا استمر النزوح ، لكن هذه الفاجعة لم تنتشر أخبارها على نطاق واسع . نجد ذكراً لهذا النزوح في تلك الفترة في سجلات الصليب الأحمر (التي فتحت هذا العام بعد مرور ٥٠ عاماً) ونجد إشارة إلى ذلك في محادثة بين وزير الخارجية المصري والسفير البريطاني عن وصول مهاجرين إلى مصر (وغالب هؤلاء كانوا من يافا ، وكثير منهم له

أصول مصرية ، وصلوا بالسيارة عن طريق غزة ، أو بالمركب من يافا إلى بور سعيد) .

لكن العرب والعالم لم يدرك مدى حجم وأهمية مشكلة اللاجئين إلا بعد ٥ شهور من النزوح الكثيف . لماذا نزحوا ولماذا هذا التعتيم الإعلامي على وجودهم؟

عند خروج القوات البريطانية وإعلان دولة إسرائيل في ٤٨/٥/١٥ ، كانت إسرائيل قد طردت ٥٢٪ من اللاجئين من ٢١٣ مدينة وقرية ، وطردت أثناء الحرب ٤٢٪ من اللاجئين من ٢٦٤ مدينة وقرية ، وطردت ٦٪ منهم من ٥٤ مدينة وقرية بعد توقيع اتفاقيات الهدنة(!) .

وكما تخبرنا الدراسة التي قمنا بها على الملفات الإسرائيلية التي نشرت حديثاً ، فإن ٨٩٪ من القرى قد طرد أهلها بسبب عدوان إسرائيلي مباشر (وليس بسبب ما تدعيه إسرائيل في الغرب أن الحكومات العربية طلبت منهم الخروج من ديارهم) . و١٠٪ من القرى هجرها أهلها بسبب الحرب النفسية اليهودية (الوعيد والتهديد) و ١٪ من القرى تركها أهلها بقرار من المختار .

هذا الخروج من الديار كان دموياً للغاية ، تخللته مذابح رهيبة ، بلغ عدد المسجل منها ٣٥ مذبحة ، أشهرها دير ياسين وأكبرها الدوايمة (٥٠٠ شخص) . بعض القرى تعرضت لمذبحة مرتين (سعسع) وبعضها حُرق أهلها أحياء (الطيرة/ حيفا) . كانت هذه المذابح ذات غرض واضح وهو طرد الأهالي ، إذ كانت القوات الإسرائيلية تحيط بالقرية من ثلاث جهات وتترك الرابعة مفتوحة ، ثم تقتل الأهالي وتحرقهم ، وتترك فئة قليلة منهم لتخرج مذعورة وتنشر القصة المرعبة في القرى المجاورة . لقد تعرض الجليل لأكبر عدد من المذابح (٢٥) لأن أغلبيته سكان عرب رفضوا المغادرة ، ولا يزال يمثل اليوم أكبر تجمع عربي في إسرائيل .

ولم يعترف العرب بوجود هذه الكارثة إعلامياً إلا بعد خمسة شهور ، خوفاً من إثارة مشاعر الشعب العربي وبيان أبعاد الهزيمة ، ففي ١٩٤٨/٧/٣٠ كونت الجامعة العربية لجنة اللاجئين اجتمعت في عاليه ، ولا نعرف ماذا حققت ، وتزامن هذا مع تقارير الكونت برنادوت إلى الأمم المتحدة عن عظم الكارثة التي لحقت بالشعب الفلسطيني وإصراره على عودتهم إلى ديارهم ، وهو الأمر الذي أدى إلى اغتياله على يد عصابة شتيرن الإرهابية (ومنها شامير الذي أصبح رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد) في ١٩٤٨/٩/١٧ . لكنه قبل ذلك أصدر تقريره الأخير الذي تبنته الأمم المتحدة وأصدرت بموجبه القرار الشهير رقم ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين ، وأكدت عليه كل عام منذ

١٩٤٨ . لقد كان طرد شعب بأكمله من دياره زلزالاً كبيراً ، لا تزال آثاره ظاهرة حتى اليوم .

وبالطبع لم يصب هذا الزلزال فلسطين فحسب بل وصلت آثاره إلى كل البلاد العربية المحيطة ، فاغتيل الملك عبد الله في ١٩٥١ ، ورياض الصلح في لبنان وأطيح بالملك فاروق عام ١٩٥٢ ، وتعرضت سوريا لانقلابات عديدة ، وأطيح بالعرش الهاشمي في العراق عام ١٩٥٨ ، وفي الحروب التي تلت (١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٢) والاضطرابات والغارات والمناوشات خلال الخمسين عاماً ، دفع كل عربي في محيط فلسطين ثمناً لهزيمة ١٩٤٨ ، ولا يزال الثمن يدفع ، ولا يزال المستقبل أبعد ما يمكن عن الوضوح .

الدروس المستقاة

من السهل أن نقول اليوم كم كان الثمن لسوء التدبير والإهمال والتخاذل الذي عشناه عام ١٩٤٨ رهيباً وكارثياً ، لكن من الضروري أن نسأل أنفسنا : ما الذي تعلمناه من هذه النكبة؟ وهل أدت هذه التجربة إلى تغيير أحوالنا بدرجة كافية لمنع تكرار مثل هذه الكارثة بل وإزالة آثارها؟ الجواب على السؤال الثاني : لا بالقطع . لكن هذا موضوع آخر ، أما الجواب على السؤال الأول : فهو أسهل نسبياً اعتماداً على وقائع الماضي ، نستطيع اليوم استخلاص النتائج الآتية :

أولاً : لم يكن المجتمع الفلسطيني منظماً بطريقة فعالة ، كانت قيادته تقليدية ، ورغم أن الحاج أمين الحسيني كان قائداً فلسطينياً مخلصاً بكل المقاييس ، إلا أنه لم يتمتع بالقدرة التنظيمية ، وتفرق القيادة خلال الحرب وتركيز بعضها على مصالح سياسية خاصة أضعف تلك القيادة . ولكن يجب ألا ننسى أن السياسة البريطانية التعسفية التي حكمت بإعدام من كان يملك مسدساً خلال ٣٠ عاماً من عهد الانتداب منعت المجتمع الفلسطيني من التدريب وحيازة الأسلحة ، بينما سمحت بريطانيا لليهود بإنشاء فرق مدربة ومصانع سلاح . إن المقاومة الباسلة التي أبداها أفراد الشعب هي النقطة المضيئة البارزة في هذا التاريخ .

ثانياً : لم يكن لدى الحكومات العربية استعداد عسكري أو سياسي للحرب ، وكان واضحاً لها منذ البداية (ولإسرائيل وأمريكا وبريطانيا بالطبع) أن الموقف محسوم سلفاً ،

لكنها لم تستطع مواجهة شعوبها التي كانت ، ولا تزال ، صادقة التعبير . كان هاجس الزعماء العرب كلهم ، سواء من تآمر أو تخاذل أو عجز ، ثورة الشعب وغليانه إذا لم تبادر حكوماتهم إلى اتخاذ المواقف الوطنية ، ولذلك كانوا يصرحون علناً بما يرضي الناس ، ويقومون سراً بأعمال أخرى أو يتركون للحوادث نفسها أن تقرر المصير حتى يكون ذلك مبرراً لقبول الأمر الواقع ، وكانوا على حق في خوفهم من رد فعل الشعب ، إذا نظرنا إلى ما صار من اغتيالات وانقلابات بعد النكبة .

ثالثاً : كانت للدول العربية مواقف ومصالح متناقضة ، إذ بينما كانت تُسفك دماء بعضها ، كان البعض الآخر يتآمر مع اليهود لتحقيق مصالح شخصية ، ولذلك كان من السهل على إسرائيل والدول الكبرى آنذاك تقديم الطعم لهذا أو ذاك ، واستغلال التناقض بينها ، لتنفيذ أغراضها .

رابعاً : كان المجتمع العربي في وضع حضاري متدن ، أمام قوات أوروبية حضارية منظمة ، احتلت أرضه غصباً . كان هذا واضحاً في التقارير العسكرية اليومية ، وفي كيفية اتخاذ المبادرات عند تغير الأحداث ، وفي التنظيم المتحرك الفعال ، وفي التصنيع واستيعاب السلاح ، وفي التعامل مع الأمم المتحدة ، وحتى في التعامل التجاري مع الغرب . حاول العرب تغطية هذه الفجوة باللجوء إلى استنهاض الهمم (وهذا صحيح) والإدعاء بالانتصارات الوهمية (وهذا خطأ) .

وبمقارنة هذه النقاط الأربع مع وضعنا اليوم لست أجد فرقاً كبيراً بين الأمس واليوم وإن كانت قد تغيرت طبيعته . لكن الفرق الرئيس هو في وعي الشعب العربي وإدراكه ومساهمته في مجرى الأحداث ، كان هذا ، ولا يزال ، هو الذخر الحقيقي لقوة الأمة العربية .

لم أذكر في هذا العرض (المؤامرات) الصهيونية والغربية ولا التحيز ضد العرب والإسلام ، لأن هذا من طبائع الأشياء . كل أرض ستُحتل إذا لم تجد من يدافع عنها ، وكل حق سيضيع ما لم يطالب صاحبه به ، وتنكمش الأرض والحقوق إلى الحد الذي يستطيع صاحبه المحافظة عليه ، ولذلك فإنه حري بالدول العربية أن تعبئ طاقاتها البشرية والاقتصادية والمعنوية للدفاع عن حقوقها . هذا هو الخيار الوحيد الموجود أمام الأمة العربية وخصوصاً أمام الشعب الفلسطيني ، والفجوة بين القوي والضعيف تزداد ولا تنقص ، ولن يتمكن أحد من المحافظة على حق إلا إذا استحقه ، وهذا مقياس القدرة وليس مقياس العدل . ويكفي أن نقارن بين أوضاع اليهود في بداية القرن العشرين وفي نهايته لندرك ما

يمكن عـمله بالموارد القليلة المسـتـغلة ، التي هي دائمـاً أفـضل من الموارد الكبـيـرة غـيـر المستغلة . أما استجداء الحقوق والمسكنة والالتجاء إلى عطف القوي ، فلا يخلق إلا أمة من الشحاذين .

حرق أهالي الطيرة أحياء في العام ١٩٤٨م

جرائم الحرب الإسرائيلية

الحياة
٥ نيسان ١٩٩٩

حدثان مهمان وقعا عام ١٩٩٨ : الأول مرور ٥٠ عاماً على نكبة فلسطين ، وما تبعه من إحياء العرب لذكرى تلك النكبة التي حدثت عام ١٩٤٨ وما زالت مستمرة حتى اليوم ، ولا نملك إلا أن نلاحظ المفارقة الواضحة بين هذه الذكرى الحزينة للعرب واحتفال إسرائيل ببقاء دولتهم حية وقوية ومسيطرة حتى اليوم . والثاني هو وصول المجتمع الدولي إلى إجماع على ضرورة تأييد حقوق الإنسان ومعاقبة كل الأفراد والمجموعات ، مهما كانت صفتها القانونية ، التي تقترف جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية ، مهما تقادم عليها العهد ، وذلك عن طريق إنشاء محكمة جرائم الحرب الدولية التي تم الاتفاق عليها في معاهدة روما في تموز (يوليو) ١٩٩٨ .

إن جرائم الحرب التي اقترفتها إسرائيل عام ١٩٤٨ عديدة ، ومن بينها المذابح التي وصل عدد الموثق منها إلى ٣٥ (والرقم الحقيقي يزيد عن ١٠٠) ولكن لم ينتشر خبرها كثيراً خارج نطاق القرية أو المجتمع الفلسطيني والعربي . والاستثناء المعروف هو مذبحة دير ياسين . والسبب في هذا التعتيم هو ضعف القدرة العربية على التوثيق والإعلام .

لكن الاهتمام بدأ يتزايد بسبب فتح الملفات الإسرائيلية وملفات الصليب الأحمر للباحثين ، وظهرت كتب لمؤرخين إسرائيليين وغيرهم تكشف زيف الرواية الصهيونية لحرب فلسطين ، ومن العجيب أن تصبح لهذه الأبحاث ضجة كبرى في الغرب ، على رغم أنها لا تزال بعيدة عن الوصف الحقيقي لأحداث ١٩٤٨ ، في الوقت الذي تجاهل فيه الغرب تماماً سماع القصة الحقيقية من أفواه الناجين من النكبة الذين عاشوا جرائم الحرب . ويوجد اليوم ما لا يقل عن ٤٠٠ ألف لاجئ في المخيمات عايشوا النكبة ويحكون القصص التي تذكرها كتب المؤرخين الجدد كأنها اكتشاف خطير ، بل ويحكون قصصاً وحوادث أكثر هولاً من تلك التي لم تسجل بعد .

ولم يلتفت أحد من هؤلاء المؤرخين الجدد إلى شهود عيان مِن نوع آخر هم مراقبو الهدنة الذين أرسلوا تقاريرهم الميدانية إلى الكونت برنادوت وخلفه الدكتور بنش ،

وحسب علمي ، لم يكتب عن هذه التقارير غير ميشيل بالمبو في كتابه (نكبة فلسطين) ووجد صعوبة كبيرة في نشره . واليوم أجد بين يدي ملفاً من أرشيف الأمم المتحدة رقمه (DAG - 13/3.3.1:10) وفيه تحقيق عن واحدة من أفظع جرائم الحرب الإسرائيلية ، وهي حرق جماعة من أهل الطيرة (حيفا) أحياء .

تقع قرية الطيرة على بعد ٧ كم جنوب حيفا ، وهي ثاني أكبر قرية في المنطقة (٦٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٨) بعد إجزم ، ويزرع أهلها الحبوب والفواكه ، وكانت مشهورة باسم طيرة اللوز لكثرة أشجار اللوز فيها . تعرضت القرية لعدة غارات يهودية منذ إعلان مشروع التقسيم ، وبعد سقوط حيفا . وساعدت القوات البريطانية على إخلاء بعض السكان على دفعات وصمدت القرية للحصار لمدة شهرين مثلها مثل عين غزال ، وبقيت جزيرة عربية بعد احتلال كل ما حولها إلى أن سقطت في ١٩٤٨/٧/١٦ ، بعد هجوم من البر والبحر عليها . ودخلتها قوات اللواء الكسندروني وذلك قبل يومين من إعلان الهدنة الثانية في ١٨ تموز .

من واقع شهادة الشهود الناجين ، والمسجلة في ملف الأمم المتحدة ، يمكن إعادة ترتيب حادث حرق الأهالي أحياء على الشكل الآتي : في يوم ١٦ تموز ، دخل اليهود القرية بعد أن سقط ١٣ شهيداً منها . انسحب المقاتلون الشباب إلى خارج القرية ، وبقي كبار السن الذي استسلموا للجيش الغازي ، ثم نقل اليهود حوالي ٣٠ شخصاً من متوسطي العمر إلى عكا ، ولم يعرف عنهم شيء (اتضح فيما بعد أنهم أرسلوا إلى المعتقل) ، وبعد فترة نقل اليهود حوالي ٣٠٠ شخص في ٢٠ باصاً إلى منطقة اللجّون ، وكانت ترافق كل باص مجموعة من الحراس اليهود يحملون مدافع رشاشة ، وقرب خطوط القوات العراقية ، طردوهم في اتجاه المنطقة العربية بعد أن أطلقوا خلفهم زخات من الرصاص .

وفي يوم ٧/٢٥ (١٩ رمضان) عاد اليهود إلى القرية التي لم يبق فيها إلا العجزة وكبار السن ، وبعضهم ضرير ، ونقلوا ما تبقى من الأهالي (حوالي ٦٠-٨٠ شخصاً) في باصات تحت حراسة يهودية قوامها ١٠ - ١٥ شخصاً ، ووصلوا إلى منطقة شرق اللجّون حوالي الساعة الثامنة مساءً . وقفت الباصات على طريق العفولة ، قرب بعض البيوت الجديدة التي هدم بعضها حديثاً ، وأمر اليهود الركاب أن ينزلوا ويحمل كل منهم صرته ، ويجلسوا في دائرة تبعد حوالي ٢٠٠ متر عن الطريق العام في حقل قمح محصود ، وأخبروهم أنهم قريبون من الخطوط العربية . سلم الحراس هذه المجموعة إلى حراس يهود

من مستعمرة قريبة (اتضح أنها مركز شرطة احتله اليهود ، وكانت قبعاتهم تماثل قبعات الشرطة) . اشتد العطش بالأهالي بعد يوم طويل من السفر في رمضان ، فطلبوا ماء ليشربوا فطلبوا منهم الانتظار ، بعد قليل عادوا بغالونات من البنزين وصبوه على الأهالي الجالسين على صررهم وعلى الحصاد الجاف حولهم ، أشعلوا فيهم النيران ، وتركوهم يحترقون ، وأطلقوا النار عندما حاول بعضهم الهرب . أصاب الأهالي الذعر والنار تأكلهم ، ولم يعرفوا أين يتجهون في الظلام ، ومعظمهم عاجز عن الحركة لكبر السن ، ومنهم عاجز عن الرؤية ، فصاروا يصرخون ويستغيثون ، واليهود يراقبونهم ، وكان الحراس يتكلمون العربية ، ويقولون لهم (ما في الله) .

هرب بعضهم وأخبروا بما جرى . ليس من المعلوم تماماً كم نجا من المحرقة لأنهم تفرقوا بعد ذلك ، ولجؤا إلى مخيمات نابلس وأربد ودمشق وصيدا ، وتمكن مراقبو الأمم المتحدة من تسجيل شهادة عشرة أشخاص من أصل ١٥ يعتقد أنهم نجوا .

أما الأحياء الذين أحرقوا فيصل عددهم إلى ٥٥ كحد أقصى . وأستقر رأي المراقبين على قائمة معتمدة فيها ٢٨ اسماً ، تكرر ذكرهم على لسان الشهود ، لذلك عرف الملف بعنوان : (Alleged burning of 28 Arabs alive) ولكن لدينا أسماء ٤٠ شخصاً عدا الشهود (أنظر لأئحة الشهود والضحايا ص ١٣٥) .

وعندما وصل الناجون من المحرقة إلى نابلس ، أبلغوا المسؤولين بالحادث المروع الذي تم أثناء سريان الهدنة الثانية ، فكتب أمير اللواء إسماعيل رجب قائد القوات العراقية بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٧ إلى هيئة الأركان العراقية وعن طريقهم إلى الجامعة العربية والكونت برنادوت ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، كما أرسل عبد الرحمن عزام باشا رسالة شديدة إلى الكونت برنادوت يطالبه فيها بالتحقيق في الحادث . ولا يبدو أن مراقبي الأمم المتحدة قاموا بأي إجراء لفترة طويلة ، على رغم وجود عدد من الناجين في نابلس ، وأول تقرير نجده بعد ٣ أسابيع من الحادث ، أي في ٨/١٨ حين تم التحقيق في صيدا بحضور الأمير عبد العزيز شهاب ، محافظ جنوب لبنان ، مع شاهدين فقط (من أصل ٩ حددت أسماؤهم) ، واستجوبهم مراقبون من هيئة الهدنة غير مختصين بالتحقيقات . قال الشاهد يوسف عبد الفتاح سلوم أنه هرب من النار ، وأطلق عليه اليهود الرصاص فأصيب في فخذه ، وظل يمشي لمدة ساعة ونصف ساعة في الظلام إلى أن نام تحت شجرة زيتون شمال قرية رمانة .

وذكر الشاهد الحاج حسن سلوم الوقائع نفسها وقال انه هرب في اتجاه قرية زلفة

وأمضى الليلة هناك .

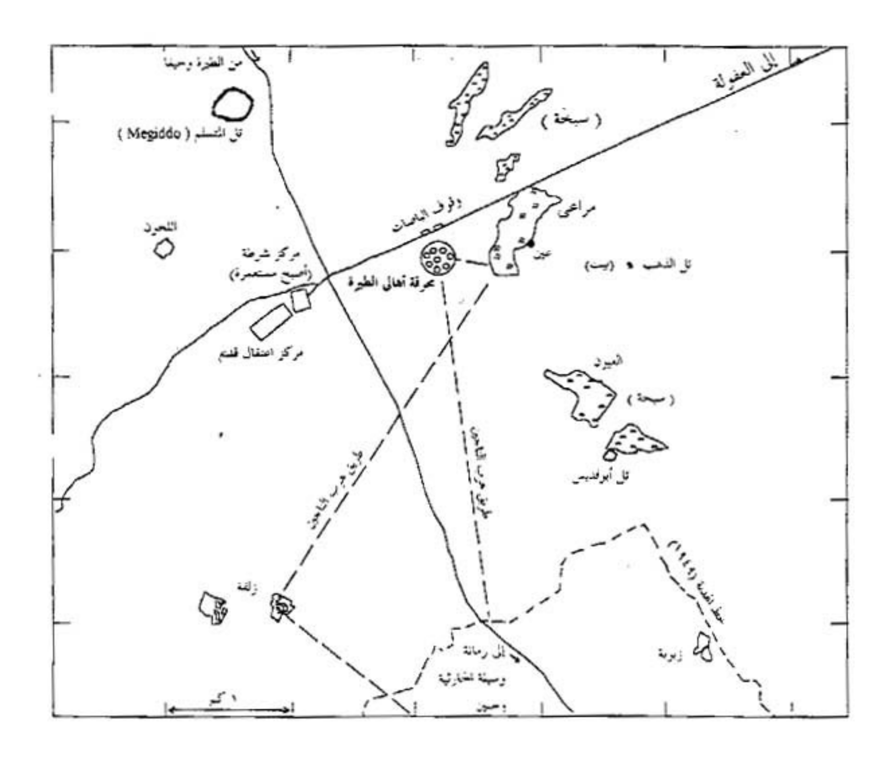
ومرت فترة ٣ أسابيع أخرى أثناء الهدنة الثانية من دون أي إجراء أو زيارة للموقع ، ولم يستأنف التحقيق إلا في ١٩٤٨/٩/١١ بواسطة لجنة التحقيق الخاصة أي بعد شهر ونصف على الحادث .

وحين استدعيت الشاهدة رحمة إبراهيم الحاج إلى نابلس ، أفادت مراقبي الهدنة بالآتي : (عندماوصلنا شرقي اللجّون قال اليهود انزلوا من الباصات وكل واحد يجلس على صرة ملابسه على شكل دائرة ، كنا في غاية العطش وطلبنا الماء ، قال اليهود بالعربية انتظروا وذهبوا في اتجاه الباصات وعاد كل واحد منهم يحمل تنكة وبدؤوا يصبون محتوياتها على الصرر وعلى العجزة ، ثم أشعلوا النار فيهم وذهبوا . كنت أصغر وأقوى من البقية ، فلما شممت أن السائل بنزين وليس ماء ، هربت من الجهة البعيدة عن النار وجريت واختبأت تحت صخرة إلى الصباح ، وكنت أرى النار مشتعلة والناس يصرخون ويستغيثون ، وفي الصباح ذهبت إلى مكان المحرقة ، وعندما وقع بصري على عدة جثث متفحمة ، استبد بي الرعب ، فلم أبق لحظة واحدة لأعدهم . وجريت إلى أن وصلت إلى قرية زلفة حيث وقعت على الأرض من الرعب والإعياء واعتنى بي أهالي القرية ثم أخذوني إلى جنين) .

وتوالت شهادات الشهود تروي القصة ، وتكرر سرد أسماء الضحايا على رغم اختلاف الشهود والمحققين ومكان التحقيق ، ووصلت لجنة التحقيق في تقريرها الأول المؤرخ في ١٩٤٨/٩/١٢ إلى قناعة بأن الشهود أدلوا بالحقيقة ، وأن هذا العمل (حرق الأهالي) عمل شبه حربي ، مخالف للهدنة .

إلا أنه حتى هذه الإدانة الخفيفة لم تستمر طويلاً ، إذ بعد أسبوع ، اغتال الإرهابيون اليهود الكونت برنادوت ، وانشغل رئيس المحققين باصطحاب جثمان برنادوت والتحقيق في مقتله . وفي ٩/٢٣ ، كتب المستشار القانوني تقريراً ، قرر فيه أنه ، بعد الإطلاع على شهادة الشهود ، لا يوجد دليل قاطع على جريمة المحرقة(!) إذ ان أقوال الشهود متناقضة ، معتبراً أن قول القرويين البسطاء أن عدد اليهود المرافقين يتراوح بين ١٠ أو ١٥ ، أو أن عدد الباصات ٢ أو ٣ هو تناقض يخل بالحقيقة ، ولا يعتمد عليه ، وأوصى أن يزور فريق التحقيق مكان الحادث وأن يؤخذ بعض الشهود إليه لمطابقة أقوالهم بطبيعة المكان .

والغريب أن فريق التحقيق لم يزر مكان الحادث على الإطلاق ، وكان من الواجب أن يقوم بذلك فور الإبلاغ عنه أي بعد يومين من المحرقة ، ولو فعل ذلك لوجد آثارها على



إعادة تركيب حادث حرق أهالي الطيرة احياء من واقع الخرائط البريطانية

الأقل إن لم يجد بعض الجثث الموجودة قبل نقلها . قمنا بعد ٥٠ سنة بتركيب خريطة من الخرائط البريطانية لتلك الفترة قبل نهاية الانتداب (انظر الخريطة) لنرى إمكان تطابق الأماكن مع شهادة الشهود ، وهو أمر كان من السهل على مراقبي الهدنة أنفسهم عمله ، لو تمكنوا من زيارة الموقع أو أخذ الشهود إليه ، ولقد وجدنا أن جميع أقوالهم مطابقة للأماكن .

قال الشهود : إن وقوف الباصات كان على طريق العفولة (مطابق) شرقي اللجّون (مطابق) ، قريب من موقع ماء أو سبخة (مطابق) ، قريب من مستعمرة اليهود الذين كانوا يرتدون قبعات مختلفة مثل الشرطة (مطابق لمركز الشرطة الذي تحول إلى مستعمرة غرب مكان المحرقة) . قال أحدهم : (مشيت ساعة ونصف ساعة إلى أن وصلت إلى شجر زيتون شمال الرمانة) ، (المسافة مطابقة – الرمانة جنوب حدود الخريطة ، يوجد زيتون شمال الرمانة) . قالت إحداهن أن أحد الرعاة أخذها إلى القرية (مطابق – توجد

مراعي إلى الشرق من المكان) ، وأنها مشت ساعة إلى أن وصلت زلفة (المسافة مطابقة) ، نزلنا من الباص قرب منازل جديدة هدم بعضها (مطابق - يوجد منزل إلى الشرق من المحرقة) ، كان وقت الحصاد (مطابق) .

والغريب أن أحد المراقبين كتب تقريراً يقول فيه ان مثل هذه الحوادث كثيرة وأنه ليس لديهم الوقت للتحقيق في مثل هذه الحوادث ، ويجب أن يتفرغوا لمراقبة وقف إطلاق النار والتحركات العسكرية .

وهنا يبدأ التواطؤ ، أو الإهمال على أحسن تقدير . إذ عندما أصر فريق التحقيق المختص على الطلب من إسرائيل السماح للشهود بزيارة موقع المحرقة في صحبة الفريق ، كتب الدكتور مون المستشار السياسي لخليفة الكونت برنادوت في ١٠/١٨ (أي بعد ٣ شهور على الحادث) أنه لا يرى حاجة إلى ذلك لكنه سيحاول الحصول على هذا الإذن . ولم يصدر هذا الإذن على الإطلاق على رغم استمرار المراسلات الصورية بينه وبين حكومة إسرائيل المؤقتة . واعتبر فريق التحقيق أن زيارة الموقع مع الشهود ضرورية وأشار بطريقة ديبلوماسية أن السلطات الإسرائيلية لا تتعاون لتحقيق مجرى العدالة .

ورفعاً للعتب ، قام فريق التحقيق بالاجتماع مع العسكريين اليهود في حيفا في فندق صهيون غرفة ١٩ ، يوم ١٩٤٨/١٠/١٢ وهم : الرائد شنورمان (ضابط الارتباط والمترجم) ، النقيب هاشمشوني (مساعده) ، الملازم امتاي تراومان (المسؤول عن ترحيل أهالي الطيرة) ، الرقيب يوناس هانز .

قال تراومان أن الشباب القادرين على حمل السلاح غادروا القرية في الليل ، واعترف بأن اليهود رحّلوا أهالي الطيرة الباقين كلهم قسراً (وهذا اعتراف يجب أن يتذكره هؤلاء الذي يلتمسون العذر لإسرائيل) ، وقال أنه نقل النساء والشيوخ في حافلات إلى منطقة اللجّون ، وأرشدهم إلى الطرق الخالية من الألغام المتجهة إلى الخطوط العربية حرصاً على سلامتهم ، وان المرافقين اليهود ساعدوا العجزة على حمل متاعهم ، وأنه لكثرة الأهالي ، اضطروا إلى ترحيلهم على دفعتين ، وأن الدفعة الثانية وصلت قبل الظهر (خلافاً لشهادة الشهود بأنها وصلت الثامنة مساء) . وأن المرحلين أخذوا معهم ماء قبل السفر ولم يطلبوا ماء عند الوصول ، وان اليهود أحضروا لهم أطباء وممرضات لمساعدة المرضى منهم . وقال إن الحراس اليهود أحرقوا المتاع الذي تركه الأهالي خلفهم ، وأنه لم يحضر هذه العملية ، لكنه زار المكان بعد يوم من القافلة الثانية فوجد آثار الحريق ، ولما سئل الضابط عن اتهام العرب لهم بإحراق الأهالي أحياء ، ابتسم وقال هذا هراء ،

وانتهى هذا الإجماع المهم بعد ساعة واحدة فقط .

أما رد الخارجية الإسرائيلية عن الاتهام في هذه الجريمة الشنيعة ، فهو مثل حي على النمط الذي استعملته إسرائيل لاحقاً مع كل مراقبي الهدنة عند استقصاء جرائم الحرب وحوادث الحدود . في أول رد على اتهام عبد الرحمن عزام لاسرائيل باقتراف الجريمة ، كتب والتر ايتان (إيلات لاحقاً) مدير الخارجية الإسرائيلية إلى الدكتور مون في ١٩٤٨/٩/٨ (أي قبل أسبوع من اغتيال برنادوت) أن هذا الاتهام (مقزز ولا يمكن تصديقه وليس له أساس من الصحة ، واختراع من وحي الخيال الشرقي) الخ . . . وقال إن إسرائيل قامت بتحقيق مفصل في الموضوع ، وأنه لكي تثبت صحة هذا الإدعاء الخرافي ، فإنه يجب إعادة المحروقين أحياء(!) . وأنهم حققوا مع الأسرى الذين أخذوا من الطيرة وأودعوا في معتقل رقم ١ في قرية إجليل ، وأكد أنه لم يتعرف أحد منهم على أسماءالضحايا ، وأن الشاهد المدعو يوسف عبد الفتاح كان يعمل في بلدية حيفا وأرفق شهادة من مهندس البلدية أنه ضعيف النظر ومعروف بالخرف (أكد فريق التحقيق لاحقاً رداً على ذلك أن الشاهد في صحة جيدة وليس ضعيف النظر) ، وأنه عند نزول الأهالي من الباصات ، وعرفوا أن عليهم المشي مسافات بعيدة ، تركوا صررهم ، لذلك أحرق ما تبقى منها لأسباب صحية منعاً للوباء ، وكتب أيتان أن الأهالي ربما خلطوا بين الجثث المتفحمة شرق اللجّون ، وأخرى في عين غزال ، إذ قال أن القوات الإسرائيلية قامت في ١٩٤٨/٧/٢٥ بعملية تمشيط أمنية ، (فوجدت) قرب عين غزال ٣٠ جثة متعفنة ، وقرر القائد إحراقها خشية على قواته من الوباء ، ولأنه لا يوجد خشب كاف ، كان الحرق غير كامل ، لذلك أمر القائد بعض الأسرى في اليوم التالي بدفن الجثث ، وأدى انتشار هذا الخبر إلى الانطباع الخاطئ بأننا حرقنا الأهالي أحياء . إشارة ايتان إلى جريمة ثانية قرب عين غزال ذات مغزى ، لأن برنادوت أبلغ مجلس الأمن عن هذه الجريمة الأخيرة في ١٩٤٨/٧/٣٠ ، ولهذا أراد ايتان أن يخفي جريمتين في جريمة واحدة .

وعندما عرضت هذه الأقوال على قائد القوات العراقية في نابلس ، أجاب بأن المسافة بين اللجّون وعين غزال كبيرة ، وأن الضحايا والناجين من أهل الطيرة يعرفون الأماكن جيداً ، ولا يعقل أن يخلطوا بين المكانين ، وقال أيضاً أنه لا يعقل أن يخلط الناس بين الجثة المحترقة ، والصرة التي اشتعلت فيها النار . وأن أي قائد عسكري شريف عليه أولاً إذا وجد جثثاً محترقة في الميدان أن يرسل طبيبه ليفحصها ولا يجوز حرقها إلا بعد إصدار شهادة طبية ، وأن العرف في الحرب هو دفن الجثث ، وليس حرقها .

وعلى رغم أن شهادة الشهود متطابقة مع بعضها ومع المكان ، وعلى رغم الأدلة الدامغة ، فلم يصدر مراقبو الأمم المتحدة أي حكم قاطع في هذه الجريمة الشنيعة ولم يصر فريق التحقيق على استخراج إذن من إسرائيل لأخذ الشهود إلى مكان المحرقة ، لكن ظهور هذا الملف والإطلاع عليه بعد ٥٠ سنة ، وإقامة محكمة جرائم الحرب الدولية التي لا تسقط المسؤولية عن مرتكبيها بالتقادم ، يفتح المجال لإعادة التحقيق في هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبها . وأدركت إسرائيل ذلك ، فبعد أن فتحت الملفات كلها للمؤرخين ، عادت فأغلقت الملفات المتعلقة بالمذابح وطرد الأهالي وجرائم الحرب الأخرى .

ولا شك في أن أحد الشهود أو عائلاتهم لا يزال موجوداً في المخيمات ، خصوصاً في لبنان ، لذلك أرجو ممن لديه معلومات عن هذه الجريمة من أهل الطيرة أو غيرهم أن يكتبوا إلى (الحياة) بما لديهم ، لأن التوثيق هو تسجيل للتاريخ وحفظ للحقوق وإدانة للمجرمين مهما طال الزمن ، لذلك فإن تسجيل شهادة الشهود ، وهم الآن كبار في السن ، هو ضرورة ملحة ، فليس لدينا وثائق غير ذلك .

لائحة الشهود والشهداء

***شهود تم استجوابهم في نابلس :**

١- غزالة يوسف محمد
٢- صفا محمود درباس
٣- الحاج موسى العبد درباس
٤- فاطمة أحمد خليل عمورة
٥- عاقلة محمد العباس
٦- رحمة إبراهيم الحاج
٧- أحمد نمر درباس
٨- أحمد يوسف الجبالي

***شهود تم استجوابهم في صيدا :**

٩- يوسف عبدالفتاح سلوم
١٠- الحاج حسن سلوم

***شهود لم يتم استجوابهم :**

١١- ظريفة محمد على المشبحة - دمشق
١٢- فياض أبوراشد (ضرير) - إربد
١٣- زوجته فاطمة أبوراشد - إربد
١٤- محمد المنصور عبدالقادر - نابلس
١٥- ظريفة الحاج عبدالرحمن سلوم

***مفقودون وشهداء :**

١و٢ عبدالسلام عبدالقادر وزوجته
٣- الحاج أحمد البلعاوي
٤- رحمة الشربيني
٥و٦- أبوالعبد وزوجته (بائع متجول ، ليس من الطيرة)
٧- عايشة أم أبوالعلا
٨- حمدة موسى العلي
٩- حمدة بدر(من عائلة أبوراشد)
١٠- ليلى خليل غنام
١١- سعدة العروق
١٢- حسن دعاس
١٣- بنت عبدالناجي
١٤- رحمة حسن حدق
١٥- عايشة محجوب
١٦- عايشة بهلول
١٧- حمدى علَوط
١٨- حمدي موسى العلي
١٩- أم ديب العمشة
٢٠- زوجة الحاج أحمد البلعاوي
٢١- أيوب الهندي
٢٢و٢٣- محمود سلوم وزوجته
٢٤- زوجة أبوعمشة
٢٥- حسن الهندي
٢٦- زوجة عبدالقادر علَوط
٢٧- راتب الحسن الشبلي
٢٨- أبوالسعيد فضل الله
٢٩- حلوة العبيط
٣٠- لطيفة البهلول
٣١- هاجر السلمان
٣٢- فاطمة أبومحجوب
٣٣- محمد كيال
٣٤- فاطمة عبدالحي التاجي
٣٥- زينب الشباب
٣٦- حسن الحمدة
٣٧- رفعت الشيخة المدردس
٣٨- ظريفة النجمة
٣٩- حلجة العلي
٤٠- فاطمة علي الصالح

سياسة المذابح الإسرائيلية لإجلاء أهل الجليل عام ١٩٤٨

الحياة
٦ شباط ٢٠٠٠

طلعت الصحف في كانون الثاني (يناير) بنبأ «اكتشاف» باحث إسرائيلي وقوع مذبحة في أيار (مايو) ١٩٤٨ قتل فيها ٢٠٠ من أهالي قرية الطنطورة جنوب حيفا ، وهذا «الاكتشاف» الإسرائيلي يعكس أمرين ، أولهما شعور إسرائيل بالقوة بحيث تسمح بفضح فظائعها من دون خوف من عقاب ، وثانيهما نفاق الرأي العام الغربي الذي يقدر شجاعة باحث إسرائيلي بينما يصم أذنيه عن مئات الروايات التي رواها شهود عيان من الناجين من مذابح النكبة خلال خمسين عاماً مضت ، ولم يحرك ساكناً لاستنكار هذه الجرائم .

ومصادر البحث في هذا التاريخ الدامي ثلاثة ، الأول روايات آلاف من اللاجئين التي سجلت في أزمان مختلفة بصيغ متباينة تناسب زمن الفجيعة أو عصر الثورة أو موضوعية الباحثين والمؤرخين . ومن الأعمال البارزة في هذه الفئة الأخيرة ما كتبه وليد الخالدي وإلياس شوفاني ونافذ نزال وشريف كناعنة وصالح عبد الجواد وروز ماري صايغ وحليم بركات وغيرهم .

والمصدر الثاني هو أبحاث المؤرخين الإسرائيلين واليهود الجدد مثل إيلان بابي وبيني موريس وتوم سيغف وسمحة فلابان ونورمان فنكلشتين . بإستثناء الأول والأخير ، تنطلق معظم كتابات الآخرين من فهم صهيوني للأحداث ، وتستحي من إلقاء اللوم على إسرائيل وتلقيه على أهوال الحرب ومآسيها . ذلك لأن عواقب تحميل إسرائيل المسؤولية كبيرة ، منها سقوط المبدأ الأخلاقي لقيام إسرائيل ، والتزام إسرائيل بالعواقب المادية والمعنوية لتدمير شعب أمام المجتمع الدولي وأمام الدول المجاورة التي تحملت عبء استقبال اللاجئين .

هناك مصدر ثالث لتسجيل أحداث النكبة ، ذلك هو تقارير مراقبي الهدنة الذين شاهدوا بعض هذه الفظائع وحققوا فيها واستدعوا الشهود ، وزاروا مواقع المذابح ، وطالبوا إسرائيل بمعاقبة المسؤولين لكنهم لم يظفروا بالجواب .

وحسب علمي لم يأت على ذكر تقارير الأمم المتحدة غير ميشيل بالومبو في كتابه «نكبة فلسطين» . وتوفر لنا الآن ملف «الفظائع» من أرشيف الأمم المتحدة تحت اسم

UNA 13/3.3.1 Atrocities ، ونعرض هنا بعض فصوله .

بعد أن استتب الأمر لإسرائيل في الهدنة الثانية باحتلال كل الأراضي الفلسطينية الواقعة في نطاق الدولة اليهودية حسب مشروع التقسيم وتم طرد أهلها ، وجهت قواتها نحو الجنوب في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٩ خارقة بذلك شروط الهدنة الثانية ، ثم اتجهت إلى الشمال الذي لم تكن تحميه إلا قوات متفرقة من جيش القاوقجي ، بينما توجد القوات السورية واللبنانية على أطراف فلسطين الشمالية وحول الحولة وطبرية .

كان غرض إسرائيل الواضح احتلال الجليل الأوسط الذي كان مخصصاً للدولة العربية في مشروع تقسيم فلسطين ، وكان هو الجزء الباقي عربياً من الشمال بعد احتلال إسرائيل للشريط الساحلي وشريط نهر الأردن . لكنه كان مكتظاً بالسكان العرب وكان جبلياً تستطيع قوة مدافعة ذات عزم أن توقف جيشاً جراراً . لكن هذه القوة لم توجد ، إذ سرعان ما انسحبت قوات القاوقجي من دون مقاومة تذكر في معظم المواقع أمام الجيش الإسرائيلي المهاجم تحت اسم عملية «حيرام» التي بدأت آخر أكتوبر ١٩٤٨ ، وهدفها التنظيف العرقي للعرب من الجليل الأوسط . لا عجب إذن أن إسرائيل اقترفت في هذا المكان وفي هذه الفترة لا أقل من ٢٥ مذبحة من أصل ٣٥ مذبحة سجلت في حرب فلسطين ، وعدد لا يحصى من الفظائع الصغيرة والكبيرة .

سجلت تقارير مراقبي الهدنة صورة واضحة للأسلوب الإسرائيلي الدموي في ذبح الأهالي وطردهم من ديارهم بعد احتلال القرية عسكرياً ، أو بعد تسليم الأهالي لهم براية بيضاء ، أو بموجب عريضة مكتوبة .

كانت القوات الإسرائيلية تطوق القرية من ثلاث جهات وتترك الرابعة مفتوحة ، وتجمع النساء والأطفال في مكان ، والرجال في مكان آخر ، خارج القرية أو في مكان منعزل ، ثم تطرد النساء والأطفال في اتجاه الشمال (لبنان) ، بعد أن يسرق الجنود المصاغ والنقود ، أما الرجال فينتقى منهم عدد يرمى بالرصاص في دفعة واحدة ، أو عدة دفعات ، ويؤمر بعضهم بحفر القبور لدفن الجثث ، ويؤخذ الأقوياء منهم إلى معسكرات سخرة ليقوموا بنقل أحجار المنازل العربية المهدمة ، حيث يبقون هناك لعدة شهور ، ويطرد الآخرون مشياً على الأقدام نحو حدود لبنان ، أو ينقلون بالسيارات إلى اللجون ثم يطردون بإطلاق الرصاص فوق رؤوسهم إلى خطوط القوات العراقية بعد نهب ما يحملونه من نقود وساعات . هذا هو الأسلوب الثابت لا يختلف إلا قليلاً هنا أو هناك ، ما يجعل الادعاء الإسرائيلي بأن هذه الفظائع فردية أو عارضة أو طارئة لظروف الحرب محض هراء

وكذب معتمد .

هذا ما تؤكده تقارير مراقبي الأمم المتحدة . هناك بالطبع فوارق في درجة الفظائع ، إذ تزداد البشاعة إذا قاومت القرية أو كان لديها تاريخ في المقاومة ، وهناك فوارق في معاملة الأهالي حسب الديانة لإشاعة التفرقة وإذكاء نار الخلاف بين أفراد الشعب . القرى المسلمة دائماً عوملت معاملة سيئة ، والقرى المسيحية عوملت معاملة سيئة في معظم الأحيان ، أما القرى الدرزية فلم تتعرض غالباً لأعمال عدائية ولم يطرد أهلها .

القرى التي احتلت في عملية حيرام (٢٩ تشرين الأول – ٣ تشرين الثاني) التي ذكرت في تقارير مراقبي الهدنة هي : قرى استسلمت : البعنة (مسلمة) ، كوكب (مسلمة) ، كفر ماندا (مسلمة) ، سخنين (مسلمة) ، عرابة البطوف (مسلمة) ، دير حنا (مسلمة) ، المغار (دروز) ، الجش (مسلمة – مسيحية) ، الريحانية (شركس مسلمون) / علما (مسلمة) .

قرى قاومت : عيلبون (غالبية مسيحية) ، الفراضية (مسلمة) ، ميرون (مسلمة) ، سموعي (مسلمة) ، المالكية (مسلمة) ، مجد الكروم ، معليا ، ترشيحا .

وكل هذه القرى المذكورة تقع في الدولة العربية داخل خط التقسيم عدا عيلبون والمغار والسموعي والفراضية ، التي تقع قريباً من هذا الخط ، ولذلك فإن الهدف من ذبح أهلها وطردهم واضح (انظر الخريطة شكل ٨) .

وهذه هي مقتطفات من التقارير التي كتبها مراقبو الهدنة ، ومحتواها لا يحتاج إلى شرح .

التقرير الأول

كاتب التقرير : الكوماندانت بيروسييه في ٥ تشرين الأول ١٩٤٨

١ – شهادة راعي الكنيسة الكاثوليكية – الرامة : عندما وصل اليهود ، تصرفوا حسب الأصول ، ثم جاء ضابط جديد مع فرقته وحل محلهم ، وأمر جميع المسيحيين العرب بالخروج ، وسمح للدروز بالبقاء . الأهالي المطرودون عادوا بعد يومين ووجدوا أن الجنود اليهود نهبوا منازلهم . كما خطف اليهود ٤٠ شخصاً ، بعضهم لم يعد .

٢ – شهادة الدكتور عبد الله شربان من الرامة (قابله الكابتن زوتي على الطريق بين الرامة والبقيعة) : لقد طردت من بلدتي مع كل الأهالي المسيحيين . أطلب من الأمم المتحدة وقف هذا العار .

٣ – شهادة اللفتنانت اليهودي بن توفي (أمريكي) الكتيبة ٩٢ مشاة : كتيبتي وصلت الآن . هناك سوء تفاهم . سأعمل على إيقافه (الطرد) .
٤ – شهادة طبيب من حرفيش : رأيت الأهالي مطرودين من الرامة . اعتقد أنهم وصلوا إلى لبنان .
٥ – ملاحظات مراقب الأمم المتحدة : هذه ليست حادثة فردية ، يبدو أن اليهود يريدون «تطفيش» المسيحيين ليجبروهم على الرحيل إلى لبنان لكي يستولي اليهود على أراضيهم ، المنطقة حول الرامة تمتاز بأراض خصبة بها أشجار زيتون ، عملية نهب المنازل مشابهة لما حدث في القرى الأخرى عند إجلاء سكانها عنها .
٦ – إجراءات مراقب الأمم المتحدة : القيام بدوريات متكررة حول القرية للتدخل الفوري إذا دعت الحاجة .

توقيع ١٩٤٨/١١/٥

التقرير الثاني

عيلبون – تقرير اللفتنانت كولونيل سورا في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٨

في يوم الجمعة ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٨ ، هاجمت القوات اليهودية محور لوبية ، عيلبون ، المغار في الجليل ، وبدأ الهجوم من المرتفعات الواقعة جنوب عيلبون التي كانت تتمركز فيها قوات القاوقجي خلال شهر تشرين الأول ، وبين الساعة الخامسة والسادسة صباحاً من يوم السبت ٣٠ تشرين الأول دخلت القوات اليهودية القرية ، وقد سلّم سكانها المسيحيون العرب . وجمع اليهود الأهالي واختاروا ١٣ من الشباب وقتلوهم بإطلاق الرصاص عليهم ، وأخذوا عدداً منهم أسرى ، وأمروا الآخرين بإخلاء القرية فوراً والاتجاه نحو المغار (شمالاً) . (أنظر خريطة مراقب الهدنة للمذبحة شكل رقم ٩) ولجأ الأهالي إلى لبنان عدا عدد قليل تمكنوا من العودة إلى القرية ، أما الأسرى فقد أطلق سراحهم وطردوا في اتجاه نابلس حيث قدم القائد العراقي شكوى حول معاملة الأهالي ، وقام مراقبو الأمم المتحدة بالتحقيق في ميرون والمغار وعيلبون ، وقد وجدت القيادة هذه التقارير ناقصة من حيث (المعلومات عن) عدد القتلى ، طرد الأهالي ، نهب ممتلكاتهم . وقام اللفتانت كولونيل سورا والكابتن راتارد (الجيش الفرنسي) من مكتب المراقبين في طبرية بحضور الضابط الإسرائيلي سبيكتور (الذي يتحدث العربية) بالتحقيق . وهذه هي النتائج :

تتكون عيلبون من حيين ينتشران حول كنيستين : أرثوذكس وكاثوليك . وتوجد

مرتفعات في الجنوب تمتد شرقاً وغرباً ، وعيلبون مركز زراعي ، وتنتج القمح والشعير والعدس والزيتون . وعدد السكان ٧٥٠ (٦٠٠ كاثوليك ، ١٥٠ أرثوذكس) ولديهم ٤٠٠ رأس غنم وماعز ، ٢٠٠ بقرة و ٥ خيول ، و ٥٠ حماراً و ١٠٠ من الدواجن . ولم يتمكن من العودة إلى القرية إلا ٦٠ شخصاً من النساء والأطفال والعجائز ، ولم تدمر البيوت ، ولكن نهبت كل المنازل ، وحطم الأثاث والأيقونات والصور الدينية .

تم استجواب الشهود : الأب حنا داود ٨٥ سنة ، (رئيس الطائفة الكاثوليكية) ، الأب إلياس ٥٥ سنة (رئيس الطائفة الأرثوذكسية) ، الأب مرقص ٥٩ سنة (قسيس الكاثوليك في دير حنا ، ابن الأب حنا داود) .

بطرس شكري متى ، ١٣ سنة ، جرح في كعبه بطلقة ستن .

عائلة داود تعيش في عيلبون لقرنين من الزمان وترأس الطائفة .

تحدث الشهود بالعربية التي يفهمها اللفتنانت كولونيل سورا والماجور سبيكتور .

أفادوا بالآتي :

١ - احتلت القرية والمرتفعات الجنوبية قوات القاوقجي وهم علويون وبدو وبشناق .

٢ - عند الاحتلال الإسرائيلي ، دخل كل الأهالي إلى الكنائس .

٣ - رفع علم أصفر على برج الكنيسة الأرثوذكسية وعلم أبيض على الكنيسة الكاثوليكية ، ورغم أن الأب مرقص قابل القائد اليهودي بصحبة ٤ جنود وسلم له البلدة قائلاً : أنا أسلم بلدنا إلى شرف دولة «إسرائيل» إلا أنه أمر بجمع أهالي البلدة كلهم .

٤ - قتل ٣١ شاباً في سن العسكرية قبل الساعة السادسة صباحاً كالآتي :

آ - أمام منزل الأب مرقص : بادية زريق ٢٤ سنة (أرثوذكس) ، فؤاد نوفل ٢٢ سنة (أرثوذكس) ، جيري شبلي حايك ٣٢ سنة (كاثوليك) ، عزار ٣٠ سنة (مسلم من الحمران في شرق الأردن) .

ب - في حقل عند المدخل الشمالي للقرية : فاضل عيلبوني ١٧ سنة (كاثوليك) ، ميلاد فياض ٢٢ سنة (كاثوليك) ، زكي موسى ٢٢ سنة (كاثوليك) .

ج - في حارة عرض ٢٠ متراً جنوب شرق الحقل : حنا إبراهيم الخوري ٣٥ سنة (كاثوليك) ، نعيم زريق ٣٦ سنة (أرثوذكس) ، محمد خالد ٣٠ سنة (مسلم من حطين) .

د - قرب خمسة قبور ، شمال شرق البلدة : رجا ميخائيل خليل ٢٧ سنة

(كاثوليك) ، ميخائيل متري شامي ٣٥ سنة (كاثوليك من دمشق) ، عبد الله سمعان شوفاني ١٨ سنة (كاثوليك) .

٥- شاهدنا أثار طلقات ستين جن على باب منزل الأب مرقص ، وبقع دم في الحارة وقد دفنت الجثث في القبور المبنية (انظر الرسم الذي أعده مراقب الهدنة شكل ٩) . وقبل إطلاق الرصاص على الضحايا ، صاح القائد الإسرائيلي بدكم حرب ، خذوا ، ها هي .

٦ – باستثناء ٥٠ و ٦٠ من النساء والأطفال الذين غادروا القرية قبل دخول اليهود ، والأسرى الذين أخذهم اليهود ، طرد باقي السكان كلهم في اتجاه قرية المغار الدرزية ، و العدد القليل الذي تمكن من العودة لا يعرف أين باقي أفراد أسرهم .

٧ – أثناء احتلال اليهود للقرية الذي دام خمسة أيام ، نهبت المنازل بالكامل ، وكسرت الأبواب ، وحطم الأثاث أو نهب ، وألقيت القاذورات على الصور والتماثيل الدينية .

٨ – قتل وجرح آخرون أثناء طردهم في اتجاه المغار .

٩ – سلم الأب مرقص ٧ مسدسات إلى اليهود بناء على مبادرة منه واستلم وصلاً بذلك .

١٠ – طلب القساوسة السماح للأهالي بالعودة حيث أنهم لم يشتركوا في القتال وقد اقترب وقت حراثة الحقول .

١١ – قال الأب مرقص أن قوات القاوقجي قتلت جنديين يهوديين قبل شهر من الاحتلال ، وقطعت رؤوسهم ، وقد سلمت الرؤوس إلى اليهود لدفنها .

التقرير الثالث

مجد الكروم – تقرير الماجور ستيورات لوس في ١٩٤٨/١١/١٣

١ – يوم ١١/١١ رافقت فريق التحقيق من مكتب نهاريا وذهبنا إلى مجد الكروم ، وبقينا في القرية ساعتين نستجوب الأهالي بحضور ضابط الارتباط اليهودي الماجور شنورمان والماجور لنز والكابتن فوكس .

وحصلنا على المعلومات الآتية من الأهالي :

أ – احتلت القوات اليهودية القرية في ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٨ وبقيت حتى ٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ .

ب – يوم ٥ تشرين الثاني جمع اليهود كل أهل القرية في قهوة القرية وطلبوا تسليم

الأسلحة والذخيرة خلال ٢٥ دقيقة ، وأحتج المختار الحاج عبد سليم أن هذا الفترة قصيرة ولكن جمع السلاح بدأ ، وبعد مرور ٢٥ دقيقة أخذ اليهود خمسة من العرب ، اختاروهم عشوائياً ، وأطلقوا عليهم الرصاص (وشاهدنا أثار الرصاص على الحائط) ثم بدأ اليهود بتفتيش القرية وقتلوا ٤ آخرين بينهم امرأتان ، ثم نسفوا بيت المختار وبيوت أخرى .

ج - غادرت القوات اليهودية القرية في ٥ تشرين الثاني بعد أن نهبت القرية . قال شخص أنهم سرقوا منه ٥٧ رأس غنم ، وقالت امرأة إنهم سرقوا منها ٢٠٠ عنزة . وأمر اليهود الأهالي بالبقاء في بيوتهم ومنعوهم من العمل في الحقول .

٢ - شاهدت ركام منزل المختار الذي نسف . رفض الكابتن فوكس السماح لي بالتصوير .

٣ - حفر العرب قبر أحمد عروقي وشاهدت الجثة ولم أعرف سبب الوفاة وشاهدت قبوراً أخرى .

٤ - الساعة ٧,٣٠ مساء يوم ٤٨/١١/١١ استُدعي رئيس التحقيق إلى التلفون حيث أخبره ضابط الارتباط اليهودي فوكس أنه لن يسمح لفريق التحقيق بإكمال التحقيق أو العودة إلى مجد الكروم مجدداً . اتصلنا برئيس مكتب الأمم المتحدة في حيفا الكولونيل ميليت واتفق معنا على اللقاء في نقطة معينة صباح اليوم التالي الساعة ٩ صباحاً .

٥ - في الوقت المحدد قابلنا الكولونيل ميليت وانتظرنا حتى الساعة ٩,٤٠ عندما حضر ماجور شنورمان الذي قال إنه (تأخر لأنه كان يجري مكالمة مهمة) .

٦ - أعطيت تعليمات إلى الضابط اليهودي أن يرتب زيادة إلى دير الأسد والبعنة فوعد بذلك ولكنه لم يحضر في الوقت المحدد فتأجلت الزيارة إلى ١١/١٣ وكتبنا تقريراً عن ذلك .

* ملاحظة (١) : حضر مختار قرية الشعب محمد علي الخطيب وقال أن اليهود أطلقوا الرصاص على الأهالي وهم يعملون بين أشجار الزيتون .
* ملاحظة (٢) : كتب الماستر سرجنت باليمان (بلجيكا) تقريراً يقول فيه : إن المترجم اليهودي كذب أثناء الترجمة ، حيث أنني أعرف العربية فقد نقل عن الأهالي أنهم بخير وأن لديهم ما يكفي من الطعام والمؤن . ولكن الحقيقة أنهم قالوا إنهم ليس لديهم طعام وأنهم منعوا من العمل في حقولهم .

شهداء مجد الكروم : محمد أحمد الحاج كريم ، أحمد عرفات (من عرب مجاورين) ، أحمد محمود طه كيال ، إبراهيم أحمد لحام (من البورة) ، محمد أحمد علي طه (من الشعب) ، علي أسعد عبد أسد (من الشعب) ، محمود محمد طه لحدى (من الشعب) ، علي محمد أسعد (من الشعب) ، لطيفة روزن محمد شحاده ، حفيظه يوسف لحن . (بسبب الترجمة من الانجليزية قد يكون هناك تحريف في الاسماء) .

التقرير الرابع

تقرير اللفتنانت كولونيل سورا في ١٦/١١/ ١٩٤٨

البعنة ودير الأسد : مخالفات هدنة ، اعتقال الشباب في سن العسكرية (وإعدامهم فيما بعد) ، طرد (مؤقت) للأهالي بالقوة العسكرية ، نهب المباني والبيوت وتدميرها غير المبرر ، سرقة المواشي .

هذه المعلومات من مراقبي الهدنة في نابلس (الذين قابلوا الفلسطينيين المطرودين) وحيفا (فريق نهاريا) ، بعد زيارة المواقع وتحقيق المراقبين : سورا ، همبهل ، بيرين ، بوازية ، لوس ، بنسون ، بحضور الضابط اليهودي فوكس الذي يتحدث الإنكليزية والفرنسية والعربية .

الشهود : أحمد الحاج قاسم دربان مختار دير الأسد/٤٧ سنة/ ملاك ، إبراهيم بشاره الخوري مختار البعنة/٣١ سنة/ ملاك .

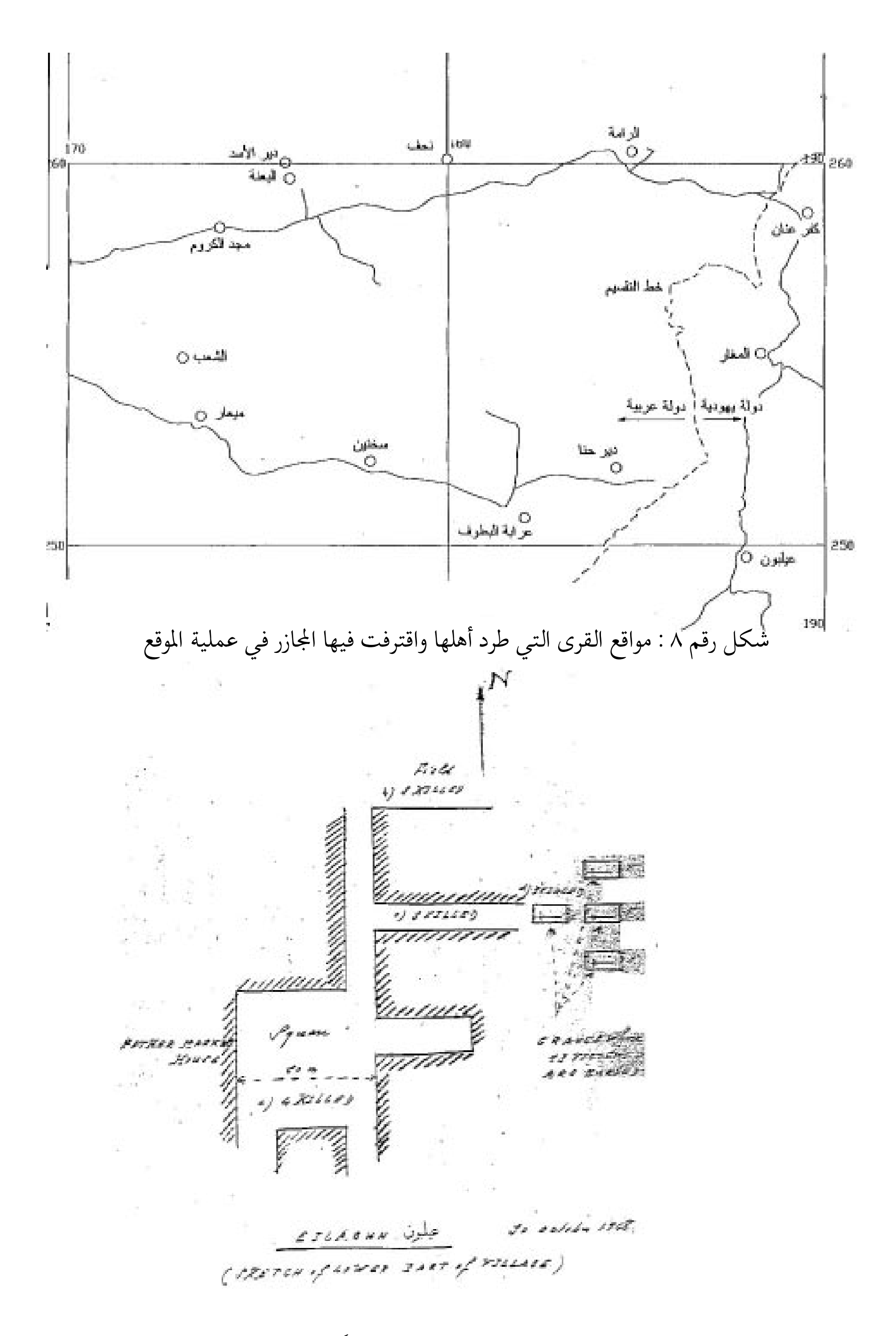
أخذ هذه الأقوال الكولونيل سورا وترجمت إلى الإنكليزية بواسطة الشيخ ن . (نجيب) الخازن ، صاحب مدرسة في حيفا ومن أهل البعنة ، حيث أنه لجأ من حيفا إلى منزل والده منذ ١٣ أيار ١٩٤٨ .

معلومات عامة عن دير الأسد والبعنة : تبعد دير الأسد والبعنة ٢ كم شمال طريق عكا – صفد ، بينهما أشجار زيتون اختبأ فيها ٢٠٠٠ شخص .

١ – دير الأسد : ١٢٠٠ كلهم مسلمون ولديهم ٥٠٠ بقرة ، ١٦٠٠ عنز ، وبعض الخيول والبغال ، الآن بقي ٩٠٠ شخص ومعهم ٥٠ بقرة .

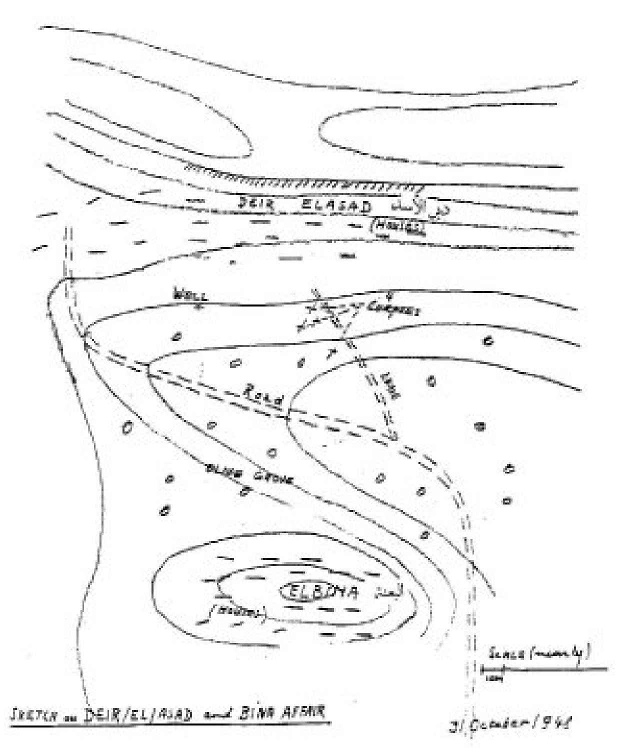
٢ – البعنة : ٩٠٠ الثلثان مسلمون ، والثلث أورثوذكس وكاثوليك ، ولديهم ٣٠٠ بقرة ، ٣٠ حصاناً وبغلاً ، ٧٠٠ عنز ، ٢٠٠ غنم ، عاد للقرية ٧٠٠ ولديهم ١٠٠ بقرة ، ١٠ خيول وبغال ، ٢٠٠ عنز ، ١٠٠ غنم .

وبجانب تربية المواشي يزرع الفلاحون أشجار الزيتون ، ومن حسن الحظ أن المحصول جمع لهذه السنة قبل العملية العسكرية في ٢٩/١٠ .



شكل رقم ٨ : مواقع القرى التي طرد أهلها واقترفت فيها المجازر في عملية الموقع

شكل رقم ٩ : رسم أعده مراقب الهدنة لمذبحة عيلبون مبيناً مكان عثوره على بعض الجثث



شكل رقم ١٠ : رسم أعده مراقب الهدنة لمذبحة البغة / دير الأسد مبيناً مكان عثوره على بعض الجثث

نتائج التحقيق:

١ – قبل العملية العسكرية الإسرائيلية في ١٠/٢٩ كانت ترابط قوة من جيش الإنقاذ (القاوقجي) ، قوامها ٥٠٠ جندي بقيادة الكابتن صلاح أفندي ، قريباً من القريتين ولم تحتلاها . انسحبت هذه القوة من المنطقة بين ظهر وليل يوم ١٠/٢٩ ، أي قبل العملية .

٢ – ذهب وفد من القريتين برئاسة مختاريّ القريتين و ٥٠ من الأهالي يوم السبت ١٠/٣٠ إلى القيادة العسكرية اليهودية في البروة لتسليم القريتين .

٣ – دخلت القوات الإسرائيلية إلى القريتين الأحد ١٠/٣١ الساعة ١٠ صباحاً وجمعت الأهالي في أحراش الزيتون بين القريتين ، وسلم الأهالي ٩٧ قطعة سلاح متفرقة ، وبعد ذلك اختار ضابط يهودي ٤ شباب عشوائياً لإحضار ماء من البير الموجود على

بعد ١٥متراً شمال قرية البعنة وقتلوهم وهم : صبحي محمود دباح/٢٣ سنة/ ملاك وابن أخ مختار دير الأسد ، أحمد عبد الله علي العيسي/٢٧ سنة/ ملاك من دير الأسد ، علي محمد العبد/٧ سنوات/ من البعنة ، وحنا إلياس فرهود ، ٢٥ سنة ، من البعنة .

٤ – شاهد القتل امرأتان ، وشاهدنا اليوم ١٦ تشرين الثاني بقع الدم وغلاف الرصاص من رشاش ستين جن (انظر المخطط الذي أعده مراقب الهدنة شكل ١٠) .

٥ – طُرد الأهالي في إتجاه الرامة والمغار وأخذ الرجال والأولاد (سن ١٤–٥٠) في طابور يهرول تحت الحراسة ، وعددهم حوالي ٥٠٠ من عدة قرى إلى مستعمرة ناحلال ، حيث بقوا يومين دون طعام وشراب ، وتعرضوا لإهانات وضرب ، وسلبت أموالهم وساعاتهم . ومن هناك عاد بعضهم إلى قراهم والباقي طردهم اليهود إلى اللجون تجاه نابلس والقوات العراقية بإطلاق الرصاص فوق رؤوسهم ، وبقي ١٣١ شخصاً من دير الأسد و ١٤٠ من البعنة في معسكر اعتقال ومن بينهم مختار دير الأسد .

٦ – نسفت عدة بيوت ثلاثة منها في دير الأسد بعد ٦ أيام من الاحتلال ، وفي البعنة نسف بيت ثم أشعلت فيه النيران وتضررت ٦ بيوت مجاورة .

٧ – القوات الإسرائيلية التي أعدمت الشباب تركت المنطقة نفس اليوم الساعة ٦,٣٠ مساءً .

٨ – أثناء جمع الأهالي نهبت القوات الإسرائيلية الماشية والساعات والجواهر والنقود وكل ما غلا ثمنه ، ويوم الأحد ٧ تشرين الثاني شاهد مختار دير الأسد جنديين إسرائيليين يتجولان فأمراه بالعودة إلى بيته ، بعد ذلك نهبوا من ثلاث نساء الآتي : نظلة عبد الله إسماعيل ١٣٠ قرشاً وعقداً ذهبياً ، فاطمة دباح ٢٠ قرشاً ، زهرة أحمد حلقاً ذهبياً و ٣ خواتم ذهب .

٩ – في يوم ١١/٦ منع أهالي القريتين من الخروج لفلاحة حقولهم .

١٠ – في ختام التحقيق أكد المختار أن قراهم لم تشترك في القتال ، ولذلك فإنهم يطلبون إطلاق سراح المعتقلين ، والسماح لهم بفلاحة أراضيهم وتدبير المؤن الضرورية للمعيشة .

١١ – طلب أهالي البعنة السماح لدكتور القرية بالعودة وفتح عيادة القرية وتزويدها بالمواد الطبية .

في ٤٨/١٠/١٣ فحص الكابتن بيرين (من القوات الأمريكية الطبية) جثة أحمد

عبد الله علي العيسى حيث كانت مدفونة مؤقتاً في مغارة قريبة (مرفق التقرير الطبي وبه أن الوفاة كانت بسبب إطلاق عدة رصاصات على العين اليمنى وعلى الصدر عن قرب) .

شهود آخرون من البعنة تم استجوابهم في نابلس بحضور ضابط مترجم من القوات العراقية :

١ - مطلق بدراني : شاهد قتل الشباب عند البير ومن بينهم قريبه علي محمد عبد وقد طرد إلى الناصرة ثم اللجون في اتجاه نابلس ، وقد ترك زوجته المريضة في البعنة واخذوا ولديه الشباب محي الدين ورستم إلى الاعتقال في نحالال .

٢ - حسن محي الدين أشقر : شاهد قتل الشباب ، أخذه اليهود إلى نحالال وبقي يومين دون طعام ثم طردوه إلى اللجون .

تقرير موقع من بيني :Penny

لا شك في أن هذه الأعمال (الوحشية) تطابق السياسة التي تتبعها بعض فصائل الجيش الإسرائيلي في اقتلاع العرب من قراهم في فلسطين بالقوة أو بالتهديد ، وإجبارهم على طلب السلامة في مراكز اللجوء في فلسطين والدول المجاورة .

تعرف عدد من الشهود على شخصية الضابط الإسرائيلي المسؤول عن هذه الأعمال لأنه كان معروفاً لبعضهم قبل وقوع هذه الحوادث ، وكان حارساً في قرية حاييم واسمه غزال ، وقد تعرف عليه شرطيان فلسطينيان كانا يعرفانه قبل الحرب ، ويلزم الحصول على معلومات إضافية ودلائل مساندة لإثبات حالة قتل الأربعة أمام محكمة قانونية .

التقرير الخامس

تقرير عن التحقيقات التي أجراها مراقبو الأمم المتحدة مع ١١ عربياً طردتهم القوات اليهودية من قراهم في منطقة طبرية إلى نابلس .

المراقبون : اللفتنانت كولونيل روبرت بالدوين (أمريكي) سلاح الطيران ، المايجور هاري دنيس (أمريكي) سلاح الطيران ، الكوماندانت ستانسلاوس بورديل (فرنسي) ، الكابتن روبرت سترايبي (أمريكي) .

قام بالترجمة : الكابتن محمد إسماعيل (الجيش العراقي) ، وشخص من مكتب حاكم اللواء ، نابلس .

ملخص التحقيقات :

صباح السبت ١٩٨٤/١٠/٣٠ احتل اليهود القرى العربية الآتية في الجليل : البعنة ، دير الأسد ، ناحية البطوف ، عيلبون ، كفر عنان ، هذه القرى لم تكن محمية بالقوات العربية وقت الهجوم اليهودي . بعد الاحتلال اليهودي أخرج الأهالي من بيوتهم وكنائسهم وأمروهم بالتجمع في مكان ، خارج القرية عادة . ثم قسم العرب إلى قسمين : الرجال في جهة ، والنساء والأطفال في جهة أخرى ، ثم أمر الرجال بالمشي السريع أو نقلوا في حافلة إلى معسكر اعتقال في مستعمرة ناحلال ، وكان عددهم حوالي ٥٠٠ ، ثم قسموا إلى مجموعات حسب قراهم ، وبقوا هناك يومين من دون طعام أو غطاء وأساء الحراس معاملتهم .

وصباح يوم ٣ تشرين الثاني انتقى اليهود ٣٣ رجلاً ونقلوهم بالسيارة إلى الناصرة ثم اللجون ، وهناك أمروا بالتوجه نحو الخطوط العراقية ، وأطلق الرصاص فوق رؤوسهم لإجبارهم على الرحيل ، ونقلهم الجيش العراقي من هناك إلى نابلس حيث تم استجوابهم .

خلال الاحتلال وبعده ، قتل اليهود عدداً من المدنيين ، وهذا ملخص للقتلى حسب القرية .

البعنة : صباح الأحد ١٩٤٨/١٠/٣١ انتقى اليهود ٤ شباب لإحضار ماء من البير وهناك قتلوهم بالرشاشات . وصباح السبت ١٠/٣٠ انتقى اليهود عشوائياً ٧ رجال من الأهالي الذين أمرهم اليهود بالتجمع خارج القرية ، وأعدموهم بالرشاشات .

- عيلبون : صباح الأحد ١٠/٣١ أعدم اليهود ١٧ رجلاً وامرأة من الأهالي الذين جمعوهم . قائمة الضحايا مرفقة .
- كفر عنان : نسف اليهود عدة بيوت في القرية ، وطرد الأهالي في اتجاه لبنان بإطلاق الرصاص فوق رؤوسهم .
- نحالال : سلبت النقود والأشياء الثمينة من المعتقلين هناك .

شهادات من الشهود : سبقت الإشارة إلى شهادة مطلق بدراني وحسن محي الدين أشقر من البعنة .

شهادة عاطف حامد محمد (من كفر عنان) :

هجم اليهود علينا السبت الماضي ، ولأن قريتنا صغيرة استمر اليهود في التقدم وتعدوا

القرية ، ثم عاد جنديان في سيارة لجمع السلاح فأخذوا ١١ قطعة ونسفوا ٨ بيوت ، وكانوا قبل ذلك احتلوا جميع القرى المجاورة . جمع اليهود الرجال في قسم والنساء وكبار السن في قسم آخر ، وطردوا النساء في اتجاه لبنان بإطلاق الرصاص فوق رؤوسهن . أخذوا ٣٨ شاباً إلى عكا ثم المغار ثم نحالال حيث بقوا يومين دون طعام أو غطاء . الشاهد كان بين الذين أطلق سراحهم . أخذ اليهود جميع الماشية والأغنام من القرية . اليهودي الذي أخذ البنادق وأعطانا قسيمة استلام المصادرات قال إن اسمه (إسرائيل) .

شهادة سعيد صالح أحمد (من عرابة البطوف) :

هاجمنا اليهود من جهة قرية سخنين مساء الجمعة ١٠/٢٩ بعد انسحاب قوات القاوقجي من القرية ، جاء اليهود في مدرعات وجيب وسيارات نقل . جمعوا الأهالي وطلبوا جمع البنادق وإلا سينسفون جميع منازل القرية . سلمنا لهم ٥٠ بندقية و ٢ رشاش . اختار اليهود ١٥٠ شاب وأخذوهم إلى نحالال وبقوا هناك يومين . وبعدها أعطوا رغيف واحد لكل ١٠ أشخاص . يوم الاثنين ١١/١ أطلقوا سراح ٢٣ شخصاً وأخذوهم إلى الناصرة ثم اللجون وهناك أمروهم بالتوجه نحو القوات العراقية بإطلاق الرصاص فوق رؤوسهم . لا يزال أخوه معتقلاً في نحالال .

خلاصة:

وتختتم تقارير مراقبي الهدنة برسالة من الضابط هندرسون (أميركي) إلى رئيس هيئة المراقبين الجنرال رايلي مؤرخة في ١٩٤٨/١١/١٩ يقول فيها إنه لا شك لدى المراقبين في اقتراف اليهود لمذابح المدنيين ، ولكنهم لم يستجوبوا بعد الضباط اليهود المسؤولين لأن ضابط الارتباط اليهودي لا يزال يبحث عنهم ، ويقترح إقفال الملف لأن هذه الأعمال كثيرة وليس لديهم وقت لذلك! .

وبعد ، فليس هناك مجال للشك في أن اقتراف المذابح وطرد الأهالي عملية منظمة طبقت في كل القرى بالأسلوب نفسه ، وذلك بشهادة مراقبي الهدنة الذين حققوا في هذه الحوادث على الطبيعة . وهذا ما يؤيد الروايات المتواترة عن اللاجئين الناجين من المذابح ، التي رفض الغرب قبولها بل حتى سماعها .

وهذا يترك المؤرخين الإسرائيليين الجدد في موقع محرج ، إذا لا يستقيم اعترافهم بهذه الوثائق مع الزعم بأنها فردية أو طارئة بسبب ظروف الحرب . والحق أن الكاتب

اليهودي الأمريكي نورمان فنكلشتاين فنّد بشدة محاولة هؤلاء المؤرخين في إزاحة اللوم عن إسرائيل ، أما إيلان بابي فكان من البداية من المقتنعين أن مسؤولية إسرائيل في المذابح والطرد ثابتة .

هذا يتركنا مع بني موريس الذي أحدثت كتبه ضجة كبرى في إسرائيل لأنه تجرأ على تسجيل هذه الوقائع ، على رغم أنه لم يلق اللوم على إسرائيل . لكنه عاد إلى جادة الحق عندما كتب عام ١٩٩٩ أنه (أحياناً ، يجب على المؤرخ أن يصحح خطأه) ، وكيف أنه عثر على وثيقة تشير إلى أن كرمل ، قائد القوات التي نفذت عملية حيرام ، أرسل إشارة لا سلكية إلى كل قواته صباح يوم ٣١ تشرين الأول ١٩٤٨ قائلاً : (اعملوا كل ما في طاقتكم لتطهير المناطق التي تحتلونها من جميع العناصر المعادية بسرعة وفوراً ، ويجب حث الأهالي على إخلاء هذه المناطق) . ويقول أيضاً إن مرتكبي المجازر هي كتائب اللواء جولاني وكارميلي واللواء السابع ومن لحقهم بعد الاحتلال من قوات الحراسة ، وإنه لم يعاقب أي جندي أو ضابط على اقتراف هذه الجرائم .

وهنا يأتي دور القانون الدولي فقد صنف هذه الجرائم إلى ثلاثة :

١ - جرائم الحرب ومنها القتل وسوء المعاملة وإعدام الرهائن ونهب الملكية العامة والخاصة والتدمير غير المبرر عسكرياً للقرى والمدن .

٢ - جرائم ضد الإنسانية ومنها القتل والاحتجاز وأعمال السخرة والنفي والاضطهاد والتعذيب على أساس عرقي أو ديني أو سياسي .

٣ - جرائم ضد السلام ومنها التخطيط للعدوان والتآمر لتنفيذه والبدء به . وهذه الجرائم ، وكلها اقترفتها إسرائيل ، لا تسقط بالتقادم . وأنشأت الأمم المتحدة ، في مؤتمر روما عام ١٩٩٨ ، محكمة الجرائم الدولية المختصة بكل هذه الأعمال الوحشية والمستندة على رصيد قانوني كبير منذ الحرب العامية الثانية حتى كوسوفا ، وبقي أن تقدم إسرائيل ومجرموها إلى المحاكمة .

اعترافات المؤرخين الجدد

إسرائيل قامت بأكبر عملية تطهير عرقي

وجهات نظر ، نوفمبر ٢٠٠٠

حمل العرب ، والفلسطينيون خاصة ، جرحاً غائراً في صدورهم وهو نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، لن يشفى ولن تبرأ كل آثاره حتى لو أزيلت آثار هذه الجريمة غير المسبوقة في التاريخ الحديث . لقد أدت النكبة إلى سقوط عروش واغتيال زعماء وتغيير أنظمة . وعندما طردت القوات الإسرائيلية أهالي ٥٣٠ مدينة وقرية من ديارهم عام النكبة ، خرج حوالي مليون لاجئ إلى أماكن اللجوء فيما تبقى من فلسطين والدول العربية المجاورة ، وحملوا معهم ذكريات موجعة عن فقدان الوطن والذبح والتشريد ، وأصبحت هذه التجربة الإنسانية مادة لأدبيات اللاجئين ثم أدبيات الثورة ، ثم أصبحت مخزناً للذاكرة الجماعية للفلسطينيين ، تدعمها السير الذاتية والقصص والأشعار ، دعك من كتب التاريخ والجغرافيا والاجتماع التي تعيد تركيب المجتمع الفلسطيني في الشتات بكامل صفاته ولكن في مكان جغرافي آخر ، وتعيد تركيب الوطن الذي حرموا منه بكل ما يحمله الشوق والخيال والحسرة والإصرار على العودة من تضاريس وألوان .

وفي نفس الوقت ، أقام اليهود ، الذين أصبحوا يسمون إسرائيليين ، ستاراً حديدياً حول الوطن الضائع ، تجسيداً لمقولة جابوتنسكي بأنه لا يمكن لإسرائيل أن تعيش إلا إذا طردت العرب وأقامت حول نفسها ستاراً حديدياً من القوة .

لم يعرف العرب بعد النكبة ماذا يدور خلف هذا الستار ، بسبب العزل الكامل الذي فرضه كل طرف على نفسه . عاش اليهود خلف هذا الستار الواقي محتمين بقوة عسكرية صدت العرب . وبلغة ميتة بدأت تعود إلى الحياة لا يعرفها العرب ، فأصبحت أشبه بشفرة سرية يتكلمها أفراد العدو بينما يعرف هذا العدو لغة العرب ، وبأسلوب حياة غريب على العرب ، وحتى على الأوروبيين ، على شكل حياة جماعية شيوعية المبدأ تمجد الجندي /المزارع الذي يحارب في الليل ويزرع في النهار .

ولم يعرف العرب ، عن جهل أو تجاهل ، ماذا حدث للوطن الضائع ، ماذا حدث لمئات القرى والمدن ، ماذا حدث لتلك البيوت التي هُجرت تحت القصف وترويع المذابح ، وبها الصور على الحائط ، الطعام لا يزال ساخناً في المطبخ ، الفراش المبعثر ، الزهور التي

تركت دون أن تسقى ، القطة أو الكلب الذي بقي دون صاحبه . ماذا حدث للمساحات الشاسعة من الأراضي المزروعة ، للمحصول الذي نضج ولم يحصده صاحبه ، لبساتين البرتقال والزيتون الذي ينتظر القطاف ، لآلاف الماشية والأغنام التي تركت هائمة دون ماء تشرب أو طعام تأكل .

خرج الناس وفي قلوبهم «نكبة» النفس ، وتركوا خلفهم «نكبة» المكان ، حياة ومجتمعاً وتاريخاً انتزعت منه الجغرافيا وبقيت في مكان آخر .

بعد نصف قرن ، يأتينا هذا الكتاب : «المكان المقدس»[1] يشرح فيه ميرون بنفنيستي ، كيف تم تدمير «المكان المقدس» الفلسطيني ليقام على أشلائه مكان إسرائيلي يستجدون له ثوباً من القداسة ، واسعاً مهلهلاً كثير الثقوب لا يخفي معالم الخطيئة الأولى التي صنعت مكانهم هذا .

يجب أن نعترف أن ميرون بنفنيستي يكتب عن المكان بعاطفة جياشة نحوه . وبصراحة غير معهودة عن الجرائم الإسرائيلية في حق الفلسطينيين . أكاد أحياناً أتخيل أن المؤلف فلسطيني ، لولا أن الصهيونية تطفو من وقت لآخر على السطح عندما نجده يتوقف عن وصف الفظائع وينكر الحقوق عند حاجز لا يعبره إلا بتبرير أو تفسير . ولا غرو ، فالكاتب لا ينسى طفولته عندما كان أبوه ، الصهيوني العتيد ، يأخذه للطواف في كل أنحاء فلسطين ، ليعرفه على «بلادنا» ، وعندما كان أبوه يكتب كتباً لتدريس الناشئة الصهيونية عن «أرض إسرائيل» . ربما كانت لديه عاطفة عن المكان وهو اليهودي السفاردي الذي عاش أجداده بين العرب في الأندلس أزهى عصورهم . هذه العصور أنجبت فيلسوفهم الفذ موسى بن ميمون (ميمونيدس) ، الذي لم يجد له مأوى ، عندما طرد الكاثوليك الأسبان سكان البلاد من عرب ويهود ، إلا في القاهرة ليموت فيها ، مفضلاً إياها عن صفد الفلسطينية ذات المدارس الدينية اليهودية . يقول المؤلف إنه تعلم حب البلاد منذ صغره ، ويوحي كتابه بأنه لا يتفق مع كل المبادئ الشمولية الصهيونية التي تعلمها صغيراً ، ولكن بقي له من هذه المبادئ ما يكفيه لأن يعيش في إسرائيل على أرض فلسطينية ، إن لم يكن فعلاً فمجازاً ، ولأن يرفض عودة صاحب الأرض ، الذي يعطف عليه في كتابه ، إلى «المكان المقدس» الذي يملكه هذا اللاجئ المحروم من

---

(١) Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948

(المكان المقدس : التاريخ المطمور للأرض المقدسة منذ عام ١٩٤٨)

Translated from Hebrew by Meron Benvenisti. University of California Press, 2000. 365pp

العودة ، ويسكنه الآن أغراب عن هذا المكان وعن طبيعة الحياة التي سادته قروناً عديدة .

عمل المؤلف في جهاز الاحتلال الإسرائيلي الذي سيطر على الضفة الغربية ، وقام بأول جرد علمي يسجل مظاهر الحياة فيها من سكان واقتصاد وتعليم ، وكان نائباً لرئيس بلدة القدس ، التي تفخر بضم القدس العربية لها وإنشاء مساكن وخدمات لأكثر من ١٥٠ ألف مستوطن يهودي بينما لا تخجل من أنها لم تقدم شيئاً على الإطلاق لسكانها الفلسطينيين الذين يتجاوز عددهم ٢٠٠,٠٠٠ .

هو إذن يعرف أين يقع الخطأ والصواب ، ويقف إلى جانب الخطأ الإسرائيلي ويمتنع عن الدفاع عن الصواب الفلسطيني . هو واحد من هؤلاء المؤرخين الإسرائيليين الجدد – هل نقول المعترفين الجدد – الذين يجهرون لأول مرة بما كان يردده الفلسطينيون منذ خمسة عقود ولا مجيب . لماذا يقولونه الآن؟ هل يشعرون بأن قوة الباطل تغلبت على ضعف الحق؟ ربما . لكنهم يذكرون الحقائق كسرد تاريخي مجرد ، في فضاء عقيم ، ويتراجعون عن استخلاص العبرة منها والمسؤولية عنها والدعوة إلى إصلاح خطيئة إسرائيل الأولى . نستثني من هؤلاء المؤرخين . إيلان بابي ، ونورمان فنكلشتين إلى حد ما ، الذين يصفان الجريمة ويصفان مرتكبها ويدينانه .

يبدأ الكتاب بسرد وقائع النزوح منذ قرار الأمم المتحدة بالتوصية بتقسيم فلسطين إلى دولتين : دولة يهودية على ٥٤٪ ، من مساحة فلسطين ، لمن يملكون ٥٪ فقط منها ، ونصف سكانها عرب ، ودولة عربية على مساحة ٤٦٪ لمن يملكون ٩٥٪ منها ولا يوجد بين سكانها يهود . هذا الظلم الفادح قابله العرب بالاحتجاجات والمظاهرات ، وقابله اليهود الذين كانوا يستعدون لهذا اليوم من زمن ، بنسف البيوت العربية في أبو كبير ودير أيوب ، واقترفوا أول مذبحة في الخصاص وأجلوا أهالي قرية عزّون . كل هذا في أول شهر بعد التقسيم ولم ينقض عام ١٩٤٧ بعد .

يقول المؤلف أن هذا كان بداية نشوء «مبدأ الردع» أو الانتقام في السياسة الإسرائيلية ، الذي استعملته إسرائيل لترويع الأهالي وتدمير القرى ، خصوصاً في الخمسينيات عندما اقترف مجرم الحرب أريل شارون مذابح قبية والبريج والعزازمة . لم يكن هذا المبدأ نتيجة عارضة للصراع ، كما يذكر المؤلف ، لأن نظرية الصهيونية كانت ، وما زالت ، تقوم على أساس الاستيلاء على الأرض وقتل السكان أو طردهم أو التخلص منهم بأية طريقة . وحيث أن عدد العرب كبير وإمكانياتهم الاستراتيجية كبيرة ، ترى إسرائيل أنه يجب ألا تتاح لهم فرصة الاستفادة من هذه المميزات أو تقوية روحهم

المعنوية بإمكانية استعمالها . ولذلك تضرب إسرائيل أماكن صغيرة بقوة كبيرة في وقت ومكان تختاره لتعطي المثل على قوتها التي لا تقهر .

في نهاية مارس ١٩٤٨ ، قبل أن يبدأ الغزو الإسرائيلي ، تمكن اليهود من طرد ٥٠,٠٠٠ لاجئ من ديارهم واقترفوا مذبحة في سعسع قتل فيها ستون شخصاً . بعد ذلك مباشرة ، في أوائل إبريل ١٩٤٨ نفض بن جوريون الغبار عن خطته لغزو فلسطين التي أعدها قبل ٤ سنوات ، ومرت بأربعة تعديلات آخرها خطة «دالت» وأصدر أوامره لجيش قوامه ٦٥,٠٠٠ جندي صهيوني مدرب ، ضباطه خاضوا غمار الحرب العالمية الثانية ، بتدمير المجتمع العربي في فلسطين ، بأهله ومؤسساته وقراه ومدنه ، وباختصار إزالة كل آثار المكان الإنسانية والعمرانية ، لا يبقى لليهود فيها إلا قاع صفصف ليس فيها ديار أو نافخ نار .

تقضي الخطة دالت ، التي نشرها بالعربية المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي ، ويشرحها المؤلف ، بتدمير القرى وطرد السكان إلى خارج «الدولة» (لم تكن دولة إسرائيل قد أعلنت بعد ومع ذلك ذكرت بالاسم) ، والقضاء على أية مقاومة مسلحة والإبقاء على قوات في القرى المحتلة (لمنع عودة أهلها) . حددت الخطة بالتفصيل القرى التي ستحتل في كل منطقة ومراكز الشرطة والمؤسسات العامة والمواصلات وغيرها .

ومن يقف أمام هذا كله؟ الجيش البريطاني ، الذي يلزمه صك الانتداب بحماية الأهالي ورعايتهم إلى أن تقوم دولتهم في كل فلسطين ، حزم حقائبه وبدأ في الانسحاب من فلسطين لكي ينتهي منه في ١٩٤٨/٥/١٥ . لم يتحرك هذا الجيش لحماية الأهالي حتى عندما استغاث به الأهالي أثناء مذبحة دير ياسين التي حدثت على بعد ٥ كم من مكتب المندوب السامي البريطاني .

كان الاستعداد لتدمير فلسطين شاملاً لأدق التفاصيل . يسرد المؤلف قصة «ملف القرى» الذي أعده الصهاينة لكل قرية على مدة عدة سنين سابقة . لقد سجلت في هذا الملف خصائص كل قرية : مساحة أرضها واقتصادها وماذا تزرع ، وأسماء المختار (العمدة) وأقاربه وأصدقاؤه وأعداؤه ، ومكان مضافته وتخزين المحصول وبئر الماء . وكان ذلك يتم خلال ما يبدو أنه زيارة بريئة للمستعمرين الذين يرتدون الزي العربي ويتحدثون اللغة العربية . يدخل هؤلاء إلى القرية للزيارة أو الضيافة أو لشرب الماء ، ويسجلون كل صغيرة وكبيرة . (لا تزال فرقة المستعمرين تعمل حتى اليوم ويسمونها فرقة الموت ، إذ تتغلغل بين المتظاهرين وتهتف معهم وتغتال قادتهم) .

كـان بن جـوريون ينتظر ، وخطتـه جـاهزة منذ ٤ سـنوات ، إلى أن يتـأكـد أن خـروج بريطانيـا من فلسطين مؤكـد ، ويتـفـرغ لمواجـهـة شـعـب أعـزل ، يدافع عنه ٢٥٠٠ مناضل شـعـبي موزعين على عـدة مـئات من الـقرى والمدن دون سـلاح فـعـال أو قـيادة مـوحـدة ، وانضم إليـهم فيما بعد ٥٠٠٠ متطوع سوري ومصري وآخرون من العرب دخلوا قبل أفول شمس الانتداب بقليل .

هذا هو الوقت الذي ينتظره بن جوريون ليضرب ضربته ويفوز بالغنيمة قبل أن تدخل القوات العربية النظامية التي منعها الإنجليز من الدخول أثناء الانتداب . كان تحسبه من هذه القوات مجرد زيادة في الحذر ، لأن ضباطه وتقارير الدول الغربية (وحتى تقرير اللواء إسـماعيل صفوت قائد قوات الجامعة العربية) أكـدوا في بداية عـام ١٩٤٨ أن اليـهود منتصرون لا محالة . لكن الحكام العرب تغاضوا عن هذه الحقيقة وفضلوا الزج بقواتهم ، خوفاً من غضبة الجماهير وهي ترى ضياع فلسطين ، لكي يقرر ميدان المعركة مصير هذا البلد المسكين .

يبذل المؤلف ، مثل غيره من الإسرائيليين ومنهم بني موريس المشهور ، جهداً كبيراً لإثبـات أن «تدمـيـر الـقـرى» و»طرد السكان» ليس عـمليـة تطهـيـر عـرقي منظمـة في هذه الفترة على الأقل ، وإنما هي من عوارض الحرب . لكن المؤلف يسلم بأن طرد الفلسطينيين كان عملية تطهير عرقي فيما بعد ، ويحمل هذه المسؤولية إلى دولة إسرائيل بعد إعلانها ، ورفعها عن نفس القادة والجيش قبل إعلان الدولة ، وهذه فذلكة تاريخية . والدراسات الجدية ، حتى تلك التي اعـتـمـدت على مـوريس ، أثبـتت أن ٨٩٪ من الـقـرى هُجّرت بسبب عمل عسكري مباشر وأن ١٠٪ هجرت بسبب الحرب النفسية . وتبرير المؤلف جهد ضائع ، لأنه بفرض أن تبريره فيه شيء من الصحة ، لماذا لا يعود أصحاب البيوت إلى بيـوتهم ، ولماذا يقـتل اللاجئ العـائد إلى بيـتـه بصـفـتـه مـتـسللاً ولماذا تدمـر الـقـرى الفلسطينيـة ، ولماذا توسع الاحـتـلال ليـشـمل الأرض العـربيـة في الضـفـة وسـيناء ولـبنان وسوريا؟ حرب فلسطين ١٩٤٨ لم تنته حتى اليوم ، ولن تنته إلا بانتهاء الصهيونية .

كان أمام بن جوريون ٣٦ يوماً قبل انتهاء الانتداب وخروج الإنجليز (الذين لم يقفوا في طريقه على أية حال) ودخول القوات العربية التي سيدخل معها حرباً نظامية ، نظرياً على الأقل . كان عليه في هذه الفترة الاستيلاء على كل الأراضي العربية الواقعة بين المستعمرات لتوسيع الرقعة اليهودية وتواصلها وعليه فتح ممر بين تل أبيب والقدس (التي كـانت منطقة دولـيـة حسب مـشروع التـقسيم) وتدمـيـر كل القرى في هذه المناطق وطرد

جميع الأهالي من ديارهم ، لجعلها خالية من العرب (عبارة تذكر بمقولة النازيين لجعل ألمانيا خالية من اليهود) ، ولإعاقة تقدم القوات العربية فعلياً ومعنوياً بمنظر هذه القوافل الإنسانية من اللاجئين تتقدم نحو القوات العربية التي جاءت لإنقاذها .

نجح بن جوريون في تنفيذ خطته نجاحاً باهراً رغم تعثره في الاستيلاء على كامل مدينة القدس وهذه كانت خارج مشروع التقسيم . ودمر كثيراً من القرى العربية (بعد المعركة) ، وتوج انتصاره بمذبحة دير ياسين عندما عُرض الناجون من المذبحة بملابسهم الرثة وحالهم البائسة في شاحنات تطوف بشوارع القدس الغربية ليتفرج عليهم اليهود ويشتموهم ويحقروهم ويبصقوا عليهم ، في مشهد من أفظع مشاهد بربرية العصور الوسطى .

شاهد المؤلف نفسه هذا الموكب البربري ، وكان فتى يافعاً ولم يثر هذا المشهد في نفسه من تعليق إلا وصفه بأنه «منظر مقرف» ويسارع إلى ذكر إحساس الغضب والعار الذي تمكن من غالبية سكان القدس اليهود الذين أصدروا بيانات استنكار . ونسى أنه ذكر في السطر السابق أنه شاهد هذا «المنظر المقرف» مع «آلاف من سكان القدس اليهود» . ولا ندري إن كانت هذه الآلاف هي نفسها التي أصدرت بيانات استنكار .

حصيلة هذه الأيام الستة والثلاثين من الغزو اليهودي ، ولا نقول الحرب لأن هذه فيها طرفان متوازنان ، كانت احتلال ٢١٣ قرية وطرد ٤١٠,٠٠٠ من سكانها (أرقام المؤلف أقل من الحقيقة خلال الكتاب كله كما هو متوقع ، فهو يذكر ٢٠٧ قرى و٣٨٠,٠٠٠ لاجئ فقط) ومضاعفة الأرض التي سيطر عليها اليهود ٣ مرات (من ١٥٠٠ كيلو متر مربع إلى ٥٠٠٠) ، وبذلك أعلنت دولة إسرائيل على ١٣٪ من فلسطين .

لقد حُسمت المعركة لصالح إسرائيل في هذا الوقت المبكر وطردت أكثر من نصف اللاجئين قبل دخول القوات العربي المنقذة . هل كانت إسرائيل تخاف على وجودها من قوة العرب «الهائلة»؟ كلا ، يخبرنا المؤلف ، أنه حتى في مارس ، بدأ اليهود في الاستيطان في القرى التي طرد أهلها . بدأوا أولاً بحصد المحاصيل التي خلفها اللاجئون وراءهم ومُنعوا من العودة إليها بقتل كل من يعود إلى بيته ، ثم حرقوا كل المحاصيل التي لم يتمكنوا من حصادها . قبل الحرب بكثير ، في بداية ١٩٤٨ ، كانت اللجان الصهيونية قد وضعت خطة لاستيطان ١,٥ مليون يهودي استعداداً لتدمير فلسطين وإحلال اليهود محل الأهالي الفلسطينيين . ولتسهيل ذلك أعطى بن جوريون أوامره لاحتلال القرى في مجموعات ، وليس فرادى لكي تتكون «قطاعات محررة» يتم فيها الاستيطان على أرض

الأملاك العامة وأملاك اللاجئين المطرودين .

لقد كان بن جوريون واعياً لحساب التاريخ المكتوب ، ويعلم تماماً أن عملية التطهير العرقي وطرد السكان والمذابح وصمة في التاريخ الإنساني ، وليس اليهودي فقط . ويذكر المؤلف حوادث عديدة ، لم يسجل فيها بن جوريون أوامر مكتوبة بل كان يجهر في السجلات بعكس ما ينوي ، وكان يعطي الأمر الحقيقي بإشارة من يده أو نظرة من عينيه أو السكوت ، ولم ينسب لنفسه عملاً إجرامياً (لعله كان يحسب حساب محاكم جرائم الحرب التي عقدت في نورمبرج قبل سنتين) . فكان يحيل عمليات الطرد وإجلاء السكان وكافة عمليات التطهير العرقي في أوامر غير مباشرة إلى ضباط الجيش . ويحيل عمليات الاستيلاء على الأراضي العربية واستيطانها إلى لجان من الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية «لعمل اللازم» . بإشارة من يده ، أصدر أمره إلى رابين بإجلاء أهالي اللد والرملة بعد احتلالهما . وهكذا خرجت قافلة إنسانية من ستين ألفا في عز الصيف اللاهب ، في رمضان/يوليو ١٩٤٨ ، ومن يتوقف لشرب ماء يطلق عليه الرصاص . تساقط المتاع على جانبي الطريق ، ثم تساقط الأطفال ثم الشيوخ . هذه الجريمة البشعة بقيت ولا تزال محفورة في صدور الآلاف ، وتركت أثراً لا يمحى في حياة الكثيرين منهم الشهيد خليل الوزير ، والدكتور جورج حبش ، والفنان إسماعيل شموط والروائي رجائي بصيلة ، ولكنها لا تستحق سطراً واحداً في كتاب المؤلف .

في فبراير ١٩٤٨ ، قبل شهرين من بداية الغزو الإسرائيلي ، قال بن جوريون لقادة الصندوق القومي اليهودي الذي يستولي على الأراضي : «الحرب ستعطينا الأرض . انسوا مقولة هذه لنا وهذه ليست لنا (أرض عربية) . هذه كلها تعبيرات السلام . في الحرب تسقط هذه المعاني . وفي النقب لن نشتري أرضاً ، سنحتلها ، لا تنسوا أننا سنكون في حالة حرب» (ص١٢٠) . كان بن جوريون يخطط لحرب شاملة ، ليست مقصورة على القوات العسكرية ، ولا تفرق بين المحارب والأعزل ، حرب تدور حول كل بيت وكل قطعة أرض وكل كيلو متر من الطريق كما يقول . كانت حربه عسكرية واقتصادية ومدنية ، يُقتل فيها الأطفال والنساء والشيوخ ، وتسمم آبارها وترمي فيها جراثيم التيفود ، ويُقتلع أناس من ديارهم ويتشردون . لم يتردد في اقتراف أي عمل يؤدي إلى تدمير المجتمع الفلسطيني تدميراً كاملاً كشرط ضروري لإنشاء دولة إسرائيل على أنقاضه واستيطان المهاجرين في بيوت اللاجئين وعلى أرضهم .

لم يكن في هذا الواقع الدموي أي صفة من صفات تلك الأساطير والدعايات التي

رددها الغرب نقلاً عن اليهود ، وأشهرها داود الصغير المسالم المكافح بكل قواه الضئيلة ليبقى على قيد الحياة في بيته الصغير أمام جحافل قوات جوليات العربية التي ستأتي لسحق هذا المخلوق . كان بن جوريون يمارس كل أنواع التطهير العرقي في نفس الوقت ومن نفس المكتب الذي تصله فيه برقيات وتقارير مكاتب إسرائيل في الخارج عن الدعاية الصهيونية التي تشنها في الغرب ، دون أن يهتز له جفن من هذه المفارقة .

يصف المؤلف في سرد تفصيلي يخلو من المبالغة والتعاطف في آن ، كيف أن القوات اليهودية أجلت أهالي ٦٠ قرية في الجليل الشرقي ، قبل نهاية مايو ، لتربط المستعمرات اليهودية بنهر الأردن وبحيرة طبرية ، ولتكون جموع اللاجئين المطرودة سداً في وجه القوات السورية والعراقية التي ستتقدم نحو فلسطين .

وفي قرية صفصاف جمع اليهود الأهالي واختاروا ٧٠ من شبابها صفوهم على حائط وقتلوهم بالرشاشات . وتكرر الأمر في سعسع والصالحة وغيرها . وعلى مرأى من أهالي صفد ، دمر اليهود بيوت قرية عين الزيتون المجاورة وذبحوا أهلها ، لتتحطم روحهم المعنوية . وعندما سقطت صفد في ٩ مايو سقطت حولها قرى كثيرة وطرد أهلها ، بمن فيهم هؤلاء الذين وقعوا معهم اتفاقية بالمسالمة (مثل قرى الجاعونة وقيطية والخصاص) ، وبدأوا على الفور بحصاد ١٥ ألف دونم (الدونم ١٠٠٠ متر مربع) من الأراضي العربية ، وبدأ اليهود باستيطان القرى في ١٠ يونية والحرب لا تزال قائمة .

وتكرر الأمر بنفس الأسلوب وفي نفس الوقت ولنفس الغرض في القرى المحيطة بطبرية ومرج ابن عامر والجليل الغربي ، وكلها مناطق ذات وجود يهودي في مستعمرات متفرقة غير مترابطة . والغرض كان ولا يزال توسيع الرقعة اليهودية وطرد السكان العرب منها . كان الجنود الإسرائيليون يتقدمون وخلفهم بخطوات رجال الاستيطان الذين كانوا أحياناً يوجهونهم نحو الأراضي المرغوبة . طلب بعضهم من الجيش تدمير قرية البطيمات لأن أرضهم امتداد لأرض يهودية ، وطلبوا تدمير قرية إندور لأن أراضيهم مناسبة لتوسعهم . دمروا كل القرى بين أم خالد (نتانيا) وزمارين (زخرون يعقوب) لزيادة الاتساع الجغرافي ، وارتكبوا عدة فظائع في أم زريق وقيسارية وزرنوقة ، ولم يفرقوا بين من حاربهم ومن استسلم لهم حتى الذين كانت بينهم علاقات جيرة جيدة . عندما قيل إنه ليس لليهود عهد ، لم يكن هذا من فراغ ، فهو أمر يتكرر تجديده في كل آن .

وتبقى قصة قريتي طيرة حيفا والطنطورة مثلاً في الوحشية الإسرائيلية . نجد المؤلف هنا ينسى ذكر الأولى ويسرد وصفاً مبتوراً فاتراً للثانية . بعد سقوط طيرة حيفا ، اعتقل

الإسرائيليون الشباب وقتلوهم في مجموعات بحيث تدفن المجموعة التالية من سبقها وتقتل بدورها ، وأخذوا الباقي إلى معسكرات سخرة ، وشحنوا النساء والشيوخ في سيارات لرميهم على خطوط القوات العربية . وهناك ، وكان الوقت مساء يوم رمضان ، طلبوا ماء للشرب ، فأجلسوهم على أكوام حصيد القمح الناشف ، وصبوا عليهم بنزيناً وأحرقوهم ، وبينما كان هؤلاء الضحايا يصرخون ويستغيثون ولا يدرون أين يتجهون في الظلام كان الإسرائيليون يضحكون . قتل ٥٥ شخصاً في هذه الفاجعة . أما الطنطورة ، فقد قاومت حتى الصباح ، وأخذ اليهود يجمعون النساء والأطفال ليشاهدوا جثث أهلهم ، ثم أخذوا الشباب ، وقتلوهم في مجموعات كل مجموعة من ٤٠ شخصاً ، يقتلون وتدفنهم المجموعة الثانية بنفس الأسلوب الذي كرروه في كل المذابح حتى بلغ عدد الشهداء أكثر من ٢٠٠ . وقد تداولت الأخبار في بداية ١٩٩٩ قصة مذبحة الطنطورة لأن باحثاً إسرائيلياً «تيدي كاتس» كتب عنها ، مع أن محمد نمر الخطيب نشر في كتابه عام ١٩٥١ كامل التفاصيل ونقلها عن شاهد عيان كان أحد الناجين من المذبحة . ولكن لم يهتم أحد بالخبر الذي رواه عربي .

تعرض الجليل إلى ٢٥ مذبحة من أصل ٣٥ مذبحة أمكن تسجيلها . ذلك لأن الجليل كان عربياً في اقتراح التقسيم وأرضه خصبة وسكانه رفضوا النزوح . لا تكاد قرية تكون قد سلمت من مذبحة صغيرة أو كبيرة ، في سعسع وجش ومجد الكروم وعيلبون والبعنة ودير الأسد وغيرها كثير . وفي الجنوب ، حيث لا يوجد إلا القليل من اليهود (نصف في المائة من السكان) متناثرين في أماكن متباعدة ، قرر بن جوريون الاستيلاء على الجنوب بأكمله ، الذي دافع عنه المناضلون ، إلى أن دخل الجيش المصري . فاحتل اليهود ١٢ قرية في الربيع قبل دخول القوات المصرية ، و٣٤ قرية في الصيف عدد سكانها ١٦٠,٠٠٠ حسب المؤلف (والصحيح ١٥٠ قرية عدد سكانها ١٩٣,٠٠٠) . بهذا الاحتلال أضيفت إلى مساحة إسرائيل ١٥ ألف كيلو متر مربع ، أي تسعة أضعاف الأرض اليهودية ، معظمها بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر .

واقترف الإسرائيليون مذابح في بئر السبع وبرير وغيرهما ، لكن أبشع مذبحة في تاريخ فلسطين كانت في قرية الدوايمة . يقول مختار القرية أن عدد الضحايا وصل إلى ٥٠٠ ، قتلوا بالرصاص والحرق في المسجد ، وقتل الأطفال بالضرب على رؤوسهم بالشواكيش .

كل هذا مسجل في صدور الناجين وفي الكتابات الفلسطينية ، وظهر أخيراً في

ملفات الأمم المتحدة والصليب الأحمر (الأخيرة فتحت ملفاتها بعد ٥٠ سنة) . والآن تظهر هذه القصص في كتب المؤرخين الجدد مثل بني موريس . ويذكر المؤلف بعض هذه الفظائع بألم وأسف لكنه لا يرقى إلى درجة الإدانة أو المطالبة بالجزاء كما يفعلون مع أمثالهم من مجرمي الحرب الألمان .

ودائماً تمارس إسرائيل مسرحية المظاهر الحضارية ، ففي معظم الحالات ، تتكون لجان تحقيق قي هذه المجازر ، ولا تجد أدلة كافية أو تعاقب بعض المسؤولين بعقوبة تافهة . كتب العقيد هندرسون أحد مراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٨ : «إن هذه الفظائع كثيرة وليس لدينا الوقت والجهاز لمتابعتها» . وقال إنه عندما يطلب المراقبون استدعاء ضابط مسؤول عن مجزرة لا يعثر عليه الإسرائيليون .

وبالطبع يشارك بن جوريون في هذه المسرحية بإدانة «الأعمال المشينة» ، ويرتل أبياتاً من قصائد الشاعر المشهور ناثان الترمان الذي استنكر هذه المجازر . وهذا الأداء الرخيص لم يمنع أن كل هذه الجرائم كانت معروفة لكبار المسؤولين في الحكومة ولقادة الجيش بالطبع وحتى للشعب (ص١٥٣) . بل إنها تمت بأوامر منهم ، كما بين موريس بعد مراجعته لكتابه الأول .

«وتعرج الطريق بين الجبال
وبدا لي بهاء الجليل في أروع صورة ،
في ابتسامته القرمزية ،
لم أره من قبل مثل ذلك .
كان مفعماً بالحياة .
قطعان الماشية تصعد الجبال
وتهبط الوديان ، أجراسها تدق ،
والرعاة خلفها ،
يغنون ويصيحون كشخوص
من الماضي السحيق .
والآن ساد صمت رهيب على هذه الجبال ، تنبعث
خيوطه من قرية خالية .
قرية خالية! ما أفظع هذا! حياة تجمدت ،

تحولت إلى همسات في الريح ،
إلى طابون انطفأت ناره ،
إلى مرآة مكسورة ،
إلى كومة من التين المجفف في الشمس ،
إلى كلب نحيل يمشي وحيداً في الطرقات
الخالية . . .
وفجأة انبعث من داخلي شعور عميق الجذور ،
الشعور بالنصر ،
الشعور بالسيطرة ،
الشعور بالانتقام .
لقد رأيت هذه البيوت الخالية خير مكان
لاستقبال اخوتي
اليهود الذين تشردوا من جيل إلى جيل» .

هذه الكلمات الشاعرية التي تحولت فجأة إلى شعور بالانتقام ونشوة النصر ، كتبها يوسف فايتز في مذكراته بعد أن أخذ يجول في القرى المهجورة التي طُرد أهلها بالسلاح في جنح الظلام . لقد تحول الشاعر إلى جلاد ، وهو الذي امتاز بين قادة الصهاينة بأنه أول وأهم منفذ لعملية التطهير العرقي في أكبر عملية منظمة في القرن العشرين . فايتز هو مسؤول الأراضي في الصندوق القومي اليهودي ، وأول رئيس للجنة الترانسفير (الترحيل) .

كانت أول مظاهر «النصر» تدافع اليهود الجنوني لنهب البيوت العربية ، وهو الأمر الذي كانوا يتكتمون عليه إلا في كتاباتهم الأولى بالعبرية . يقول الكاتب المشهور موشي سيملانسكي : «لقد أخذتهم حمى النهب : أفراداً وجماعات ، رجالاً ونساء وأطفالاً ، وانقضوا كالجوارح على الضحية ، يحملون كل شيء : الأبواب والشبابيك والملابس والبلاط . .الخ» .

يقول المؤلف : دخلوا البيوت الجميلة وحملوا منها ما يستطيعون من أثاث ومتاع وأدوات منزلية ، وفكوا ما يمكن فكه حتى الأنابيب والمضخات في بيارات (بساتين) البرتقال ، وساقوا الماشية أمامهم . على أن أكبر غنيمة لهم هي مدينتي اللد والرملة بعد إجلاء سكانها ، حمل منها الجيش الإسرائيلي حمولة ١٨٠٠ شاحنة ، وانضم إلى

موكب الناهبين قائد الكتيبة الخامسة بكل قواته ، إذ حوّل مساره إلى الرملة للمشاركة في النهب . وذهب بن جوريون نفسه ليرصد هذه الثروات كما جاء في مذكراته في ٢٠ يوليه . وفي القدس وزعت عشرات البيوت الحجرية الجميلة على قادة حزب الماباي وكبار قادة الجيش (يعلن اليوم عن بيع هذه البيوت في الصحف الإسرائيلية «بيت عربي جميل» بملايين الدولارات) . وكما ذكر سيجيف ، جاء في تقرير أولي للحارس على أملاك العدو : «سجلنا ٤٥,٠٠٠ بيت ، و٨٠٠٠ محل تجاري ، و٥٠ مصنعاً ، لكن معظم موظفي دائرتي هم من اللصوص الذين يسرقون هذه البيوت» . وما لم يستطيعوا حمله ، حطموه أو أحرقوه . كان هذا مصير مئات الدونمات من محصول القمح ، وذلك لمنع اللاجئين من العودة وكجزء من الحرب الشاملة التي تحرم العدو من الغذاء .

حتى برتقال يافا المشهور عبر القرون لم يسلم من يد التدمير . بعد أن سرق اليهود الأنابيب والمضخات ، لم يعد بالإمكان سقاية الشجر ، خصوصاً أن العمال العرب اصبحوا لاجئين ، واليهود مشغولين بجمع الغنائم . وهكذا أهملت بساتين البرتقال العربية في يافا التي تبلغ مساحتها ١٥٠,٠٠٠ دونم . وبعد أن استقرت الأمور لم تستطع إسرائيل إحياء أكثر من خُمس هذه المساحة .

وأشجار الزيتون التاريخية ، رمز السلام وتاريخ فلسطين ، مورد زيت الزيتون ، عماد الغذاء والصحة ، اجتثت على مساحات عشرات الآلاف من الدونمات (ص١٦٥) في أكبر جريمة تاريخية بيئية ، وزرع مكانها محاصيل يفضلها اليهود ويعرفون كيف يزرعونها . هذه هي الحقيقة وراء أسطورة «تحويل الصحراء إلى جنة» .

وكانت بداية تدمير القرى قبل نهاية الانتداب على يد النهابين واللصوص ، وغالبيتهم من سكان المستعمرات القريبة والجيران اليهود في المدن الذين يعرفون مسبقاً أين توجد الغنائم . ثم أصبح سياسة عسكرية بعد الانتداب . لكن بن جوريون تراجع عن الأمر العلني خوفاً من الشجب الدولي الذي يعتبر تدمير القرى من جرائم الحرب . فأصدر قراراً بمنع التدمير إلا لأسباب عسكرية وأمنية ، وترك تفسير ذلك للجيش دون مراجعته . ونعرف بالطبع نهاية القصة .

كان تدمير القرى واحداً من ثلاث طرق استعملتها إسرائيل كوسيلة لمنع عودة اللاجئين ، كأنما تدمير البيت يمنع صاحب البيت أن يبني بيتاً جديداً على أرضه لو عاد . وكانت الطريقة الثانية سياسية . بعد خروج الإنجليز وانتصار إسرائيل في الجولة الأولى على العرب وشعورها بالقوة ، أصبح منع عودة اللاجئين هدفاً سياسياً معلناً منذ يونيه

١٩٤٨ ، اتخذته إسرائيل في مراسلاتها الدبلوماسية ، خصوصاً عندما رأى الوسيط الدولي برنادوت بنفسه هول مأساة اللاجئين وأصر على عودتهم . أما الطريقة الثالثة التي اتبعتها إسرائيل فهي الإسراع بإحضار مهاجرين يهود من البلاد العربية وتوطينهم في القرى العربية (والادعاء فيما بعد أن هذا استبدال شرعي للسكان) .

يصف المؤلف هذا الاستيطان بصراحة غير معهودة . نقل هؤلاء المهاجرون من مخيم الوصول (فيما يسمى بالمعبرة) إلى القرى العربية الخالية باعتبارها أقرب إلى طريقة معيشتهم في البلاد العربية . لقد قرر القادة الأشكناز العنصريون أن هؤلاء المهاجرين من اليهود العرب يناسبهم هذا المكان فهم «متخلفون ، ليس لديهم تعليم على الإطلاق ، وليس لهم إدراك ذهني ، ومن المؤكد أنهم أقل مستوى حتى من العرب الذين طردناهم» . بدأ موظفو الاستيطان بتدريبهم على الزراعة وكيف يحملون الفأس والمنجل وكيف يسقون النبات ، وأعطوهم منحة مالية ليتدبروا أمورهم ، وتركوهم في القرية العربية . جلس هؤلاء في حلقات «يلبسون معاطف ثقيلة ويتبادلون كلمات قليلة وتبدو عليهم مظاهر التعاسة» . لم تكن لديهم ثقة في الأشكناز ولا في الآخرين . لم يناموا الليل . رأوا ما بقى من متاع أهل البيت العرب ومظاهر حياتهم السابقة ، وتملكهم الفزع خوفاً من أن صاحب البيت سيهجم عليهم في منتصف الليل . قالوا لهم أن المتسللين (أصحاب البيت العائدين) قد يذبحونكم في الليل ، وها نحن نذهب إلى قراهم في الضفة (قبية) وفي غزة (البريج) ونذبحهم هناك قبل أن يأتوكم .

(الآن بعد ٥٠ سنة ، انتقم اليهود الشرقيون (المزراحيم) من أسيادهم السابقين بأن انتخبوا القصاب (الجزار) رئيساً لدولة إسرائيل) .

لكن مصاعبهم لم تنته . إذ كان الأشكناز سكان المستعمرات اليهودية القديمة أول من نهب البيوت العربية واستولى على أحسن الأراضي الزراعية حولهم ، حتى قبل أن توزع الحكومة هذه الأراضي عليهم . والآن يريد هؤلاء الأشكناز أن يعمل المهاجرون الشرقيون عمالاً زراعيين لديهم ، لأنهم لا يصلحون لشيء آخر .

وعندما حاول المهاجرون الذين استوطنوا قرية عاقر بناء مساكن لهم بالطوب الإسمنتي على أرض مجاورة للقرية ، هب المستوطنون في مستعمرة جفعات برينر معترضين على هذا التبذير في تلك الأرض الزراعية الخصبة التي تصلح لهم فقط ، وما هؤلاء المهاجرين إلاَّ عمال عندهم . وقام شبابهم بتكسير الطوب وبضرب المهاجرين .

وبالمقابل ، لم يسمح للأهالي العرب الذين بقوا تحت حكم إسرائيل بالعودة إلى

بيوتهم ، فصنع هؤلاء لأنفسهم مأوى تحت الأشجار وبين الصخور على قربٍ من بيوتهم يراقبونها من بعد . وكلما نقلوهم إلى مكان ، عادوا إلى حدود القرية أملاً في العودة . وكما تملكت المهاجرين خيالات الرعب من عودة أصحاب البيت وهم فيه ، تملكت هؤلاء الذين يراقبون بيوتهم من التلال المجاورة ، خيالات من نوع آخر . تصوروا أن الشياطين والعفاريت ستسخط هؤلاء المهاجرين ، وخيل لهم أنهم يرون في ظلام الليل عيوناً للشياطين تنتقل بين المنازل ، وأنهم يرون رأي العين أن أصحاب البيت سيعودون إلى بيوتهم لا محالة بعد الخلاص من هذه الشياطين .

أما الأرض الزراعية فقد استولت عليها المستعمرات القريبة منها ، قبل أن تبدأ الحكومة في إقامة سلسلة مزيفة من القوانين التي تحلل ذلك . ضمت إسرائيل كل أراضي «الغائبين» ، وهم السكان العرب الذين طردوا ولم يتواجدوا في قراهم في تاريخ معين والذين منعوا من العودة إلى ديارهم فأصبحوا لاجئين . وامتدت التسمية إلى الباقين في إسرائيل حتى لو تواجدوا يوم الإحصاء في قرية مجاورة ، أو لو غابوا يوم الإحصاء ولو ليوم واحد . هؤلاء يسمونهم «الغائبين الحاضرين» ، وصودرت أراضيهم أيضاً رغم أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية وعددهم اليوم ٢٥٠,٠٠٠ أي خُمس الفلسطينيين في إسرائيل .

ويتم الاستيلاء على الأرض بطرق أخرى منها قانون الأرض غير المفتلحة ، الذي يقضي بالاستيلاء على أي أرض لم يفلحها صاحبها لمدة ٣ سنوات . لكن كيف يفلحها صاحبها وهو مطرود منها وممنوع من العودة ، ولو عاد لاعتبر متسللاً تطلق عليه النار على الفور؟ ولو طمعت الحكومة في أرض وتواجد صاحبها فيها ، أعلنتها منطقة «مقفلة» لأسباب عسكرية وأمنية ، وهذا معناه أن صاحها ممنوع من دخولها . وبعد فترة تستولي عليها الدولة باعتبارها أرضاً غير مفتلحة حسب القانون .

هذا النهب الصريح المبرر بسلسلة من القوانين المخادعة أدى إلى مصادرة ما يزيد على ١٧,٠٠٠,٠٠٠ دونم (١٧ ألف كيلو متر مربع) منها ٤,٥ مليون دونم في وسط وشمال فلسطين ، و١٢,٥مليون دونم في اللواء الجنوبي . هذا عدا حوالي ١,٥ مليون دونم هي أرض الفلسطينيين الباقين (صودر الآن ثلثها) ، فيكون مجموع الأرض الفلسطينية ٩٢٪ من مساحة إسرائيل ، تديرها الآن «دائرة إسرائيل للأراضي» وتؤجرها لليهود ، ويمنع تأجيرها أو تطويرها أو الإقامة فيها لأي شخص أو جهة غير يهودية .

كان الكيبوتز عماد الفكر الصهيوني يمثل سكانه حتى اليوم نخبة المجتمع الإسرائيلي

في الجيش والكنيست . لذلك خصصت لهم أجود الأراضي ، وهم الذين يستغلون معظم الأراضي الفلسطينية . إلا أن أسطورة اليهودي المزارع تبخرت ، ورغم جودة الأراضي ، وتخصيص ثلاثة أرباع المياه في إسرائيل لهم بسعر أقل من التكلفة ، ورغم المعونات المالية وإسقاط الديون المتراكمة عليهم ، لم ينجحوا في إنتاج أكثر من ١,٨٪ من الناتج القومي . ولذلك عمدت إسرائيل إلى بيع أراضي اللاجئين المؤجرة لهم لإقامة عمارات سكنية يشتريها أي يهودي في العالم . وقد أثارت الثروة المفاجئة التي هبطت عليهم حفيظة سكان المدن . وهذا البيع والتصرف بالأملاك الواقعة تحت الحراسة مخالف للقانون الدولي بالطبع ، بجانب كونه علامة على الإفلاس الإيديولوجي للصهيونية .

أما المستوطنون فقد وجدوا أنه من المريح لهم العيش في حالة من فقدان الذاكرة الجماعي بتجاهل وجود الضحية . وذلك بإزالة الآثار المعنوية ، وليس المادية فقط ، لكل مظاهر الحياة التي عاشها ضحاياهم ، لكي تكون عملية التطهير العرقي كاملة . لأنه لو وجدت الضحية لوجد المجرم . لذلك أصبح أي تذكير بوجود الضحية من المحرمات . ووصلوا في ذلك إلى درجة كبيرة من خداع النفس . مثلاً ، تملك عائلة الماضي الغنية في قرية اجزم قصراً بني في القرن السابع عشر ، حوله المستوطنون إلى متحف ثم أصبح مسكناً لعائلة يهودية هامة وأصبحت المدرسة كنيساً يهودياً ، والمقبرة متنزهاً عاماً . ثم ادعى اليهود أن هذا القصر الفلسطيني هو بقايا قلعة صليبية ، وأسبغوا هذه الصفة وغيرها على معالم عمرانية أخرى ، لإنكار أنه بالإمكان أن يكون هذا المبنى الجميل عمارة فلسطينية طرد صاحبها منها . ويذكر المؤلف أن ٤٠ مسجداً من أصل ١٤٠ (العدد الحقيقي حوالي ١٥٠٠) بقيت دون هدم ، لكنها تركت مهملة ومنع ترميمها . ولكنه لم يذكر أن بعضها تحول إلى متحف مهمل مثل مسجد بئر السبع الذي رفضوا السماح للمسلمين بالصلاة فيه وتحول البعض الآخر إلى مطعم وبار ، أو إسطبل للخيول مثل جامع الكوفخة .

والقرى العربية ذات الآثار التاريخية تم ترميمها وإزالة الآثار العربية فيها واختراع تاريخ إسرائيلي مجيد لها ، إذا كان ذلك مناسباً ، وإذا لم يمكن ذلك ، تطمس تلك الآثار وتدمر القرية . حدث هذا في قيسارية وكوكب الهوا . أما قرية عين حوض الجميلة فقد تحولت إلى قرية للفنانين ، مثلها مثل الحي القديم في يافا ، وأهل القرية الذين بقوا في إسرائيل منعوا من الإقامة فيها ، فأنشأوا مساكنهم لهم قرب قريتهم يراقبونها عن بعد ، واعتبرت مساكنهم قرية (غير معترف بها) ، أي لا تظهر على الخرائط ولا تصلها المياه

والكهرباء وخدمات التعليم والصحة .

وفي حمى تدمير العمارة الفلسطينية وبناء علب خرسانية قبيحة لاستقبال المهاجرين على أنقاضها ، دمرت إسرائيل جزءاً لا يعوض من تاريخ فلسطين . يقول الزوجان عالما الآثار دوثان ، أنهما اكتشفا بالصدفة تدمير تل مُرّة قرب أسدود ، أثناء إنشاء طريق نحو الميناء . وتل مُرّة هذا يحتوي على آثار لا نظير لها للبالشتيين (الفلسطينيين القدماء الذين استوطنوا في القرن الثالث عشر قبل الميلاد) .

وحدث مثل هذا التدمير في كثير من المستوطنات ، عند حفر الأساسات أو حرث الحقول على عمق كبير . وكما يقول دوثان ، لقد تحطمت كثير من الآثار وضاعت سجلات تاريخية للأبد ، إلا ما تمكن اللصوص من اقتنائه ، ومن أهمهم موشي ديان ، الذي حصل لنفسه دون إذن أو تسجيل ، على مجموعات تكفي لمتحف صغير .

ولم يقتصر التدمير على قطع أثرية ، بل أزيلت من الوجود ٤١٨ قرية عربية التي أمكن معاينتها من أصل ٥٣١ قرية ، دمر الثلثان منها تدميراً كاملاً والثلث الباقي دمر بدرجة أقل وتعيش فيه بعض العائلات اليهودية . وبعض القرى التي أزيلت كانت منارة مضيئة في التاريخ الفلسطيني بتراثها العريق المتمثل في أسمائها القديمة مثل : عمواس ويالو وبيت نوبا وأكارون وسيفورس واليثروبوليس وكريثتيس وشافير وبيت داجون ، وجمزو وجابيل وأزتياه ونبلات وإيتام وجبعة . هذا هو الوجه البربري للصهيونية!

«اختلاق التاريخ الإسرائيلي وتغييب التاريخ الفلسطيني» ، الذي وصفه كيث ويتلام في كتابه الشهير ، لم يقتصر على التاريخ القديم . يصف المؤلف في فصل ممتع كيف تكونت لجنة من الخبراء أشرف عليها بن جوريون نفسه في مطلع إنشاء الدولة لكي تزيل من الخرائط كافة الأسماء العربية والإسلامية وتخترع لها أسماء عبرية ، لكي تعطي الأماكن المحتلة شهادة ميلاد شرعية ، تنفي عنها صفة اللقطاء . كان هذا صعباً جداً لأنه حتى الأسماء المذكورة في التوارة كنعانية نقلت إليها كما كانت معروفة في ذلك الحين . استمرت اللجنة في عملها حوالي ٨ سنوات (ولا زالت موجودة لتسميات جديدة) لتطمس الأسماء التي وجدتها في خرائط فلسطين البريطانية . ومع ذلك ، كانت حصيلة عملها أن اختارت ٣٣٣ اسماً (من أصل ٥٢٣) إما محرفة من العربية أو وضعت لها أسماء عبرية مشابهة صوتياً للأسماء العربية - كل هذا النحت والتزويق والتزوير لإعطاء صبغة عبرية لأرض لم تكن ، لا في زمان أو مكان لهما شأن في تاريخ فلسطين الطويل ، أرضاً عبرية . ووصل الأمر إلى حد مضحك ، فتحول وادي رادي إلى

ناحـــال روديد ، وأبو جـــروال إلى جـــورال ، وأبو روثة إلى روث ، وبيت دجن إلى بيت داجون ، وفرادية إلى فارود ، ودلاته إلى دالتون ، وزرعين إلى يزرائيل ، وكسلا إلى كاسلون ويبنه إلى يافنه . كان هذا جهداً يائساً لطمس تاريخ عريق امتد ٤ آلاف عام ، وكان جهداً كبيراً أيضاً لأنه عندما بدأت اللجنة عملها في إزالة وتغيير الأسماء كما ظهرت في الجريدة الرسمية لحكومة الانتداب لم يكن أكثر من ٥٪ من الأسماء عبرياً ، والباقي عربياً ، رغم الاستيطان اليهودي لمدة ٣٠ عاماً تحت المظلة البريطانية .

اعترف بأن هذا الكتاب ممتع ومشوق ومؤلم أيضاً ، ربما لأنه يأخذ القارئ العربي في جولة فريدة مليئة بالتفاصيل والمفارقات والمآسي لفلسطين التي تركناها بعد النكبة . ولا يملك المرء بعد قراءته إلا أن يشعر للمرة الألف ، إن لم يكن يشعر كل يوم بعد عام النكبة ، بفداحة هذه النكبة وعظيم جرمها وهول بشاعتها .

يصف الكتاب ، عن غير قصد طبعاً ، الحوادث التي تبين دون شك أن تدمير فلسطين بناسها وعمرانها وتاريخها كان شرطاً أساسياً في الخطة الصهيونية لإنشاء دولة إسرائيل . فإجلاء الأهالي عن ديارهم ، في أكبر عملية تطهير عرقي منظمة في التاريخ الحديث ، كان خطة سارية وإن كانت غير معلنة قبل نهاية الانتداب البريطاني ، نفذتها العصابات الصهيونية التي أصبحت تسمى فيما بعد جيش «الدفاع» الإسرائيلي . كانت هذه أول مرحلة ، وبعدها بدأت المرحلة الثانية في ٨ يونية ، عندما قررت الحكومة المؤقتة لإسرائيل أن تتخذ قراراً سياسياً بمنع عودة اللاجئين ، أبلغت به الدول الأجنبية والأمم المتحدة ، بحجة أن العائدين إلى ديارهم سيكونوا طابوراً خامساً يهدد سلامة إسرائيل . والمرحلة الثالثة عندما أسرعت «بتطفيش» اليهود من العراق والمغرب واليمن ، ليسكنوا في القرى الفلسطينية – رغم أن هؤلاء لاقوا من سوء المعاملة ما لو عرفوه لم يهاجروا من ديارهم أبداً .

كان بن جوريون يعلم حق العلم أن السلام ضار بإسرائيل ، فهو يريد تأمين غنائم الحرب ، ولو وافق على السلام لخسر الأرض وعاد اللاجئون (ص ١٥١) . لذلك أفشل جميع محاولات الصلح في لوزان (١٩٤٩–١٩٥١) وخطط لحرب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ليحول خط الهدنة إلى حدود دائمة مقبولة .

إذن لولا إجلاء الفلسطينيين وتدمير قراهم وإحلال مهاجرين يهود مكانهم لبقي أهالي ٥٣١ مدينة وقرية في ديارهم وهم الآن لاجئون عددهم الآن خمسة ملايين ، ولبقي ٩٢٪ من مساحة إسرائيل أرضاً فلسطينية ، ولبقى الفلسطينيون ثلثي السكان

واليهود الثلث ، وهؤلاء اليهود معظمهم مهاجرون ، شرعيون وغير شرعيين دخلوا البلاد خلال عهد الانتداب ، ووجدوا أمامهم نسل ٥٦ ألف يهودي فقط كانوا في فلسطين عندما دنس اللنبي أرض فلسطين بجيشه ودنس بلفور تاريخ فلسطين بوعده .

وإذ نكتب هذا اليوم ، ونرى على شاشة التلفزيون جريمة اغتيال الطفل محمد جمال الدرة إذ يحتمي بوالده من الوحشية الصهيونية ، ندرك أن حرب فلسطين لم تنته بعد ، وأن الصهيونية لا تزال ماضية في مشروعها لتدمير ما تبقى من فلسطين بشراً وعمراناً وتاريخاً وجغرافية . لكن الانتفاضة الفلسطينية ، التي وجدت صداها في الهبة العربية والإسلامية والعالمية في صورة لم يتصورها أحد ، أثبتت أن هذا الشعب حي لن يموت ، وأن حقه في وطنه لن يضيع ، وأن عودته إلى «المكان المقدس» لا ريب فيها مهما طال الزمن ، وبإزالة رجس المحتل يعود المكان مقدساً فعلاً .

عن المفاوضات السورية - الإسرائيلية

أي حدود بين سورية وفلسطين وإسرائيل

الحياة

٢٠ آب ١٩٩٩

توقعاً لمحادثات وشيكة بين سورية وإسرائيل عن الانسحاب من هضبة الجولان ، يكثر الحديث عن الخط الذي ستنسحب إليه القوات الإسرائيلية : هل هو خط ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أي عشية النكسة ، أم هو خط الحدود الدولية بين فلسطين وسورية عام ١٩٢٣ ، والفارق بين الخطين هو مساحة الأرض الفلسطينية ، على صغرها ، التي بقيت تحت سيطرة القوات السورية حين دخلت فلسطين عام ١٩٤٨ ، إذ لم تبق أرض فلسطينية ، بعد دخول القوات العربية لإنقاذ فلسطين ، غير هذه القطعة الصغيرة ، وبقيت الضفة الغربية تحت سيطرة القوات العراقية والأردنية ، وقطاع غزة تحت سيطرة القوات المصرية .

ولا يعرف كثير من الناس تفاصيل هذه المشكلة ولا أهميتها السياسية والمائية . وسنزيد الأمر تعقيداً بالقول أن الخلاف سيكون على ثلاثة خطوط تفصل بين سورية وفلسطين وإسرائيل ، وليس خطين كما هو شائع .

الخط الأول : الحدود الدولية عام ١٩٢٣ :

في ذلك العام ، كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، وسورية تحت الانتداب الفرنسي ، لذلك كان التقسيم بين سورية وفلسطين هو تقسيم للمصالح الاستعمارية ، ولم يكن لحقوق أصحاب الأرض أي دور في ذلك ، إلا الذي رآه الاستعمار كافياً لمنع القلاقل والاضطرابات . وفي ٣ شباط (فبراير) ١٩٢٢ ، تم الاتفاق بين البريطاني نيو كمب والفرنسي بوليه بالتوقيع على خريطة الحدود بعد مفاوضات مضنية . كانت مهمة الضابط البريطاني في سلاح الهندسة أن يحقق للصهاينة أكبر مكاسب ممكنة من مصادر المياه تنفيذاً للخريطة التي قدمها وايزمان إلى مؤتمر السلام عام ١٩١٩ ، وكان ضابط الاستخبارات البريطاني ماينر تسهاجن زميل لورنس العرب ، شديد التعصب للصهيونية ، وله الأثر الأكبر في توسيع رقعة فلسطين لتشمل الموارد المائية لنهري الأردن

واليرموك ، والمطلع على الخريطة اليوم يجد أن خط الحدود يتعرج بشكل غير طبيعي لكي يضم منابع الأنهار والوديان .

أما فرنسا ، فكان هدفها توسيع رقعة لبنان لإنشاء دولة مسيحية ، وكان خط بريطانيا الصهيوني يمتد من جبل الشيخ إلى صور ، فأصر الفرنسيون على توسيع رقعة لبنان بإزاحة الخط جنوباً ليمر برأس الناقورة ، بضم مناطق غالبيتها شيعية ضعيفة لم تر فيها خطراً على لبنان الجديد . ووافق البريطانيون على ذلك مقابل بقاء تل القاضي بما في ذلك منبع نهر دان في فلسطين ، على رغم كون أراضي التل ملكاً لعائلة لبنانية ، ومقابل توسيع حدود فلسطين لتشمل مصب نهر اليرموك .

وانعكس الأمر في حال منطقة بانياس ، فأصر الفرنسيون على بقائها في منطقتهم ، ووافق البريطانيون على مضض ، واستمر خط الحدود جنوباً موازياً لنهر الأردن وعلى بعد قليل منه إلى الشرق ، لكي يضمن وجود النهر بكامله في فلسطين ، كما حرص البريطانيون على أن تكون بحرية طبرية كلها في فلسطين ، ولتأكيد ذلك ، استمر خط الحدود على بعد ١٠ أمتار من الشاطئ الشرقي الشمالي للبحيرة ، ثم توسع في الأراضي السورية لكي يضم مصب نهر اليرموك بأكمله شرق الحمة ، ثم يعود الخط بعد ذلك إلى منتصف نهر الأردن ، ليكون الخط الفاصل بين شرق الأردن وفلسطين ، وتم تعليم الحدود على مسافة طولها ٧٨ كلم مع لبنان ، و ٧٩ كلم مع سورية .

وهكذا نجحت السيطرة الصهيونية على الحكومة البريطانية في الاستحواذ على أكبر قدر من مصادر المياه في المنطقة ، وبعد أكثر من سنة تم توقيع اتفاق الحدود بين ممثلي فرنسا وبريطانيا في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٢٣ .

لكن هذا التخطيط القسري ، من دون استشارة أهالي المنطقة وأخذ مصالحهم في الاعتبار ، أدى إلى مشاكل كثيرة ، كادت تنسف الاتفاق كله . شطر هذا الخط أراضي ٢٢ قرية في قضاء صفد ، فأصبحت الأرض في جانب والقرية في جانب آخر (كما حدث عند تخطيط خط الهدنة عام ١٩٤٩) وتم فصل الناس ، وهم أمة واحدة ، على جانبي الخط مثلما فصلت قرى عالمة الشعب ورامية وعديسة والمطلة .

ولم تكن الضمانات التي أدرجت في اتفاق ١٩٢٣ كافية ، على رغم أنها أكدت حق سورية في استعمال خط السكة الحديد حتى سمخ (جنوب بحيرة طبريا) ، وبناء رصيف على البحيرة في سمخ ، وفي استخدام مياه نهر الأردن ، وفي الملاحة والصيد في الحولة وطبرية تماماً كما لفلسطين ، وفي وصول البضائع والأشخاص إلى سمخ من دون

جمارك أو قيود .

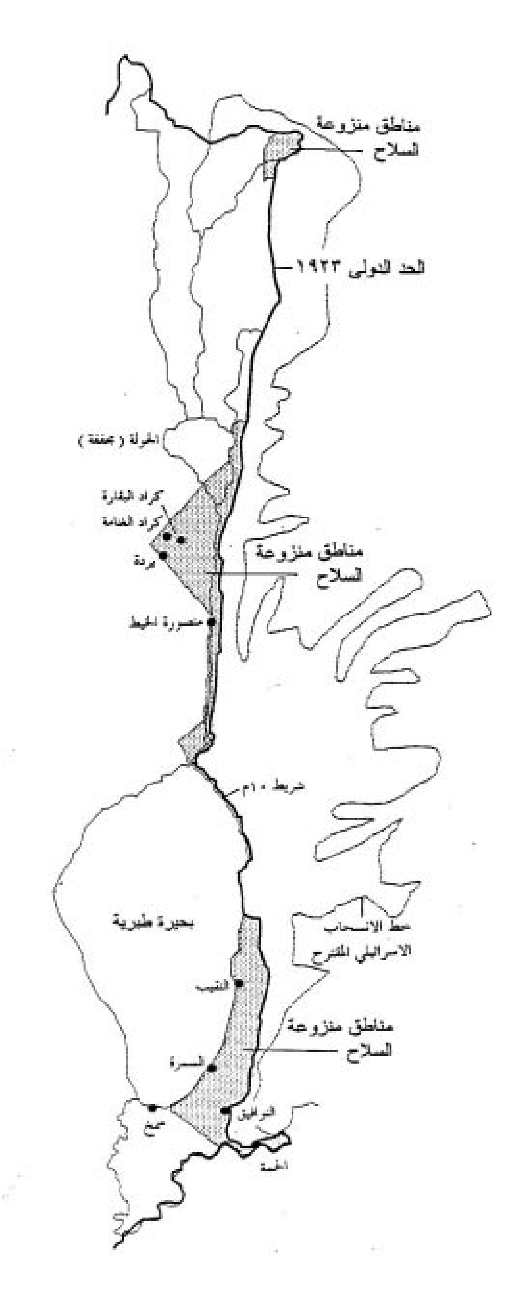
لذلك نشأت الحاجة إلى توقيع اتفاق «حسن الجوار بين فلسطين وسورية ولبنان» ، في٢ شباط ١٩٢٦ بتوقيع المندوب السامي في فلسطين من جهة ، ونظيره في سورية ولبنان من جهة ، ويقضي الاتفاق الجديد بحماية حقوق السكان على جانبي الحدود ، باستخدام مياه الأنهار والبحيرات للري والشرب والملاحة والصيد ، وعبور الحدود من دون جوازات ، ونقل محاصيلهم من دون جمارك ، وتطبيق قوانين أقل الضرائب في أي من البلدين عليهم ، وتسري هذه التسهيلات على السكان المقيمين في منطقة الحدود بغض النظر إن كانوا مواطنين تابعين لهذا الجانب من الحدود أو ذاك ، وفي حال الخلاف على تطبيق شروط هذا الاتفاق ، يلجأ الطرفان إلى لجنة خاصة من الحكومات الثلاث ، ويحال أي إهمال في تنفيذه إلى محكمة العدل الدولية . وهكذا ، فأنه رغم النيات الاستعمارية لكل من الدولتين ، يعطي اتفاق «حسن الجوار» الآن فرصة جيدة للمطالبة بالحقوق السورية .

الخط الثاني : خط الهدنة في ٢٠ تموز ١٩٤٩ :

على رغم تراجع سورية عن احتلال دجانياً آ ، ب في عام ١٩٤٨ إلا أنها بقيت على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية وحول بحيرة الحولة في الأراضي الفلسطينية ، وأصرت إسرائيل على خروج سورية من فلسطين ، معتبرة أنها وريثتها ، وإن هذه المنطقة جزء من الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم ، وأشار القنصل الأميركي في القدس إلى هذه المغالطة ، أنه إذا كانت إسرائيل ترغب في التقسيم ، فلتنسحب إلى حدوده ، وبذلك لا يكون لها أو لسورية حق في احتلال أي منطقة خارج التقسيم ، وإن كانت ترغب في الاحتفاظ بأراض سيطرت عليها ، فإن لسورية حقاً في ذلك أيضاً .

ونجح رالف بانش في إقناع حسني الزعيم بشروط الهدنة ، خصوصاً وإن الزعيم كان يسعى إلى توثيق علاقاته والحصول على معونة من أميركا ، كما أنه عرض علي بن غوريون اتفاق سلام يوافق بموجبه على توطين اللاجئين في سورية . وكان من أهم شروط الهدنة تحويل المناطق التي سيطرت عليها سورية إلى مناطق منزوعة السلاح ، وهي ثلاث : الأولى الشمالية في أقصى الشمال الشرقي من فلسطين ، شمال تل العزيزات ، ومساحتها ٤ كلم مربع ، والثانية الوسطى مثلث واسع جنوب بحيرة الحولة يصغر إلى شريط في محاذاة نهر الأردن حتى مصبه في طبرية ومساحتها حوالي ٣٤ كم مربع ،

والثالثة الجنوبية في جنوب شرقي طبرية في خط يمتد حتى شرق الحمة ويعود غرباً في محاذاة نهر اليرموك ثم يتصل ثانية ببحيرة طبرية شرق سمخ ، ومساحتها **٣٢** كلم مربع ، ومجموع المناطق الثلاث حوالي ٧٠ كلم مربع ، (انظر الخريطة شكل ١١) .



في المنطقة الثانية (الوسطى) توجد ٤ قرى فلسطينية هي كراد الغنامة وكراد البقارة ومنصورة الخيط ويردة ، وبها مستعمرة واحدة هي مشمار هايردن ، وفي المنطقة الثالثة (الجنوبية) توجد ٣ قرى فلسطينية هي الحمة والنقيب والسمرة ، ومستعمرة واحدة هي عين جيف .

وكانت شروط الهدنة واضحة : يتمتع السكان المحليون بحرية العيش والعمل ، ويمنع دخول قوات عسكرية إلى المنطقة ، عدا شرطة مدنية من الأهالي لحفظ الأمن الداخلي ويحملون أسلحة خفيفة ، وأعطى مجلس الأمن سلطة كاملة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة لتطبيق الاتفاق وحل النزاع الناشب ، وتأكيداً لطابع نزع السلاح عن المنطقة ، حددت اتفاقية الهدنة منطقة محيطة بالمناطق المنزوعة السلاح عرضها ٥ كلم لا يسمح فيها بوجود الأسلحة الثقيلة (على غرار النظام المطبق الآن في سيناء) .

ومن الضروري الإشارة إلى أن سورية لم تكن توافق على وجود مناطق منزوعة السلاح أو على توقيع اتفاقية الهدنة إلا بعد أن حصلت على ضمانات بأن هذه المناطق غير خاضعة لسيادة إسرائيل . لذلك فقد وجه بانش الرسالة التي أصبحت تعرف باسم (التفسير الرسمي) ، في ١٩٤٩/٦/٢٦ (قبل التوقيع) إلى كل الأطراف والأمم المتحدة جاء فيها : «أن مسألة الحدود الدائمة ، والسيادة على المنطقة ، والجمارك والعلاقات التجارية وما شابه ذلك يجب أن يتفق عليها في اتفاقية السلام النهائية وليس في اتفاقية الهدنة . لقد واجهتنا صعوبة كبيرة في المفاوضات لنعالج طلب إسرائيل غير المؤهل بانسحاب القوات السورية من فلسطين ، وبعد جهد شديد أقنعنا السوريين بذلك ، وأمل ألا ينقض هذا بمماحكات قانونية حول موضوع السيادة والإدارة» وبعد فترة هدوء استمرت سنتين ، بدأت إسرائيل بإثارة القلاقل للاستيلاء على هذه المناطق ومياهها .

خط ٤ حزيران ١٩٦٧ عشية الحرب :

بدأت إسرائيل بإنشاء مستعمرة في المنطقة الجنوبية شرق بحيرة طبريا وحصنتها بخنادق وأسلاك شائكة مزدوجة ثم حفرت قنوات مياه من البحيرة ثم أطلقت جراراتها الزراعية لتحرث في الأرض العربية قريباً من قريتي التوافيق العليا والسفلى ، وفي كل مرة كان الجرار يتقدم في أرض عربية مسافة أكبر لاستفزاز سورية حتى تحتل إسرائيل بعدها كل المناطق المنزوعة السلاح . وبعد ٢٥ عاماً اعترف موشي دايان بذلك قائلاً : إننا كنا نسعى إلى إثارة أعصاب السوريين فإذا أطلقوا الرصاص نستخدم المدافع وسلاح الجو .

وكان بن غوريون قد قرر جر مصر إلى حرب مع إسرائيل بالاعتداء على سورية التي تربطها مع مصر معاهدة الدفاع المشترك المبرمة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥ ، لكن جمال عبد الناصر لم يستجب لهذا الاستفزاز ولا لاستفزازه بهجوم إسرائيل على صبحة والكونتيلة في سيناء في ذلك العام . ووجد بن غوريون أخيراً فرصته في التآمر مع بريطانيا وفرنسا والتخطيط للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

وفي مطلع عام ١٩٥١ بدأت إسرائيل بتجفيف مياه بحيرة الحولة وتحويل المياه إلى مشروع القناة القطرية التي تنقل المياه إلى النقب . أرسلت إسرائيل الحفارات إلى شرق النهر خلافاً لاتفاقية الهدنة ، وضيقت على أهالي القرى الفلسطينية بأن منعتهم من بيع محصولاتهم أو شراء لوازمهم من سورية ، وطردت ٧٨٥ من أهالي كراد البقارة وكراد الغنامة ، وطردت كذلك عرب الشمالنة .

وأصدر مجلس الأمن قراراً بوقف أعمال تحويل المياه ، وفي عام ١٩٥٣ أوقف ايزنهاور المعونة المقررة إلى إسرائيل ، وأرسل إيريك جونستون ليفاوض على توزيع المياه بين دول المنطقة . ونتيجة للضغط الأميركي أوقفت إسرائيل أعمال تحويل المياه من الحولة ، لكنها بدأت مشروعها القطري من شمال غربي بحيرة طبرية مما استدعى مضخات رفع لنقل المياه إلى النقب . كان بن غوريون مهووساً بالنقب . كان يخطط للدخول في حرب مع جمال عبد الناصر ، باستفزاز سورية ، فبينما يحول مياه الشمال إلى الجنوب ، يسيطر أيضاً على المناطق المنزوعة السلاح في الشمال والجنوب ، وبينما طرد سكان الشمال في ضجة دولية استدعت اجتماع لجنة الهدنة ومجلس الأمن ، طرد سكان الجنوب من دون أن يسمع أحد بذلك . وبينما بسط سلطة إسرائيل على المناطق المنزوعة السلاح في الشمال ، بسط سلطة إسرائيل على مثلها في الجنوب (مثلث العوجة ، ومساحته ٢٦٠ كلم مربع) وهي أكبر بكثير من الشمال ، دونما ضجة ، وفي الحالتين كان مجرم الحرب ارييل شارون هو قائد تلك العمليات . وفي تشرين الأول ١٩٥٦ ، بينما كانت القوات الإسرائيلية تهاجم مصر ، كانت هذه القوات تطرد آخر فلسطيني من المنطقة الوسطى حول بحيرة الحولة تحت تهديد السلاح .

وما أن بدأ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ حتى أصبحت المناطق المنزوعة السلاح مقسمة بحكم الأمر الواقع بين سورية وإسرائيل . احتلت إسرائيل قرى النقيب والسمرة في الجنوب على شاطئ بحيرة طبرية وكراد البقارة وكراد الغنامة جنوب بحيرة الحولة وأراضيها ، وسيطرت سورية على القطعة الصغيرة غير المأهولة في أقصى الشمال وفي

الشريط الأوسط شرق النهر وعلى قرية الحمة وما حولها ، مما لا تزيد مساحته عن ٢٠ كلم مربع أي أقل من ثلث المجموع ، وبقي الوضع كما هو عليه حتى عام ١٩٦٧ .

وفي عام ١٩٦٤ ، انتهت إسرائيل من تنفيذ القناة القطرية ، وبدأ العرب مشروعهم بتحويل منبع نهر الأردن من الحاصباني وبانياس في الاراضي العربية لتصب في نهر اليرموك متفادية طبرية ، لكن إسرائيل قامت بغارات جوية في ١٩٦٦ لتدمير المشروع العربي فتوقف . ولكي يستقر الأمر لإسرائيل نهائياً باحتلال مصادر المياه والمناطق المنزوعة السلاح ، قامت باحتلال الجولان والضفة وغزة وسيناء في حرب ١٩٦٧ ، وكما هو معلوم اليوم فإن الدافع الرئيسي لتلك الحرب هو الاستيلاء على مصادر المياه والسيطرة الكاملة على بحيرة طبرية .

ما هي الخيارات العربية؟

أقول الخيارات العربية ، لأنه لا بد أولاً من توحيد المواقف العربية ، ليس لأن هذا منطق الأمن العربي فحسب ، بل لأنه واقع الجغرافيا والتاريخ والقانون ، فأي الخطوط الثلاثة أفضلها إذن للموقف العربي ، وكيف يمكن الدفاع عنه؟

أولاً يجب استبعاد خط ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، لأنه خط مائع ، ليس له مرجعية قانونية ، ولم يثبت في معاهدة أو اتفاقية من أي نوع ، وليس له تعريف مقبول ، فهذا الخط المجهول المكان هو حصيلة اعتداءات إسرائيل على المنطقة المنزوعة السلاح ما بين ١٩٥١ - ١٩٥٦ ، وبقي كما هو عليه منذ العدوان الثلاثي في السويس حتى ١٩٦٧ .

أما خط ١٩٤٩/٧/٢٠ فهو مثبت في «اتفاقية الهدنة» ويحصر ثلاث مناطق منزوعة السلاح ، صحيح أنه تم تثبيت هذا الخط في عهد حسني الزعيم ، الذي لم يمثل أفضل المواقف السورية ، ولكنه يحدد المواقع السورية داخل فلسطين ، وليس على حدودها ، كما أنه يضمن حقوق القرى الفلسطينية على الحدود ، بما في ذلك الأرض والماء ، ويجعل سورية دولة مشاطئة لنهر الأردن وبحيرة طبريا ، ويصل بها إلى مصب نهر اليرموك .

أما خط الحدود الدولية عام ١٩٢٣ ، فتسعى إليه إسرائيل باعتبارها وريثة لفلسطين (State Successor) وهذا الادعاء ليس صحيحاً ، لأنه إذا كان تقسيم فلسطين حسب القرار ١٨١ هو المرجع ، فإن على إسرائيل التراجع إلى هذه الحدود وإعادة ٢٤ في المائة من فلسطين (أي ٦,٣٢٠ كلم مربع) إلى العرب . وإذا كان الوضع عام ١٩٤٨ هو الحكم ، فإن لسورية الحق في احتلال المناطق المنزوعة السلاح وهي ٧٠ كلم مربع أي حوالي ١ في

المائة من الأرض التي احتلتها إسرائيل زيادة عن مشروع التقسيم . أما أن تختار إسرائيل مرة من قرار التقسيم ومرّة من احتلالها العسكري غير المعترف به أحسن الخيارات ، فهو موقف مرفوض ، وقد رفضته أميركا في حينه على لسان قنصلها في القدس برديت في ١٩٤٩/٤/٢٠ . ولو حدث تبادل في الأراضي ، فإن سورية تستطيع ، بعد اتخاذ موقف عربي موحد ، أن تتنازل عن جزء من هذه الأراضي الخصبة الغنية بالمياه ، بأرض أكبر منها كثيراً في الضفة الغربية ، وأكبر كثيراً جداً في الجنوب لتوسيع قطاع غزة ، ولكن ليس لإسرائيل الحق أبداً في هذه المناطق منزوعة السلاح داخل الحدود الدولية لفلسطين ، لأن اتفاقية الهدنة نزعت السيادة عنها لإسرائيل بموجب خطاب رالف بانش في ١٩٤٩/٦/٢٦ المشار إليه سالفاً ، والذي تم اعتماده من الأطراف ومن الأمم المتحدة قبل توقيع اتفاقية الهدنة . لذلك ، يجدر بسورية ألا تتخلى عن المناطق المنزوعة السلاح لإسرائيل ، فذلك حق عربي ، أو على الأقل حق سوري محض .

أما قول إسرائيل بأن انسحابها من هضبة الجولان يعرضها للخطر فقد أثبت كثير من الخبراء العسكريين خطأ هذا القول في عصر الأسلحة الحديثة وأجهزة الإنذار المبكر ، وحافظت سورية دائماً على هدوء حدودها بعد الوصول إلى اتفاقات مرضية ، والدليل على ذلك أنه لم يقتل مدني إسرائيلي واحد خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٦٧ ، بينما سقط الكثير من الشهداء السوريين . وعلى العكس فإن وجود إسرائيل على الهضبة يمثل خطراً عسكرياً حقيقياً على العاصمة السورية ، التي تبعد كيلومترات قليلة وتقع في مرمى المدفعية ، لذلك فإن من حق سورية الدفاع عن نفسها ، وإزالة هذا الخطر الجاثم عن قرب .

لكن طمع إسرائيل الحقيقي يكمن في المياه ، وعندما تبدأ المفاوضات ، نتوقع أن تقوم إسرائيل بجهود مكثفة لمنع سورية من الحصول على حقوقها في كونها دولة مشاطئة لنهر الأردن وبحيرة طبرية ، وما يتبع ذلك من فقدانها لمصادر المياه من الجولان التي تقدر بحوالي ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وفقدان السيطرة على الحاصباني وبانياس ، هذا كله بالإضافة إلى أن إسرائيل تنهب من مياه اليرموك ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً مقارنة بحصتها منه حسب خطة جونستون البالغة ٢٥ مليوناً فقط ، وتنهب أيضاً كامل مياه نهر الأردن العليا شمال طبرية البالغة ٥٥٠ مليون متر مكعب سنوياً مقارنة بحصتها البالغة ٣٧٥ حسب خطة جونستون ، وبذلك تكون نهبت ١٧٥ مليون متر مكعب هي حصة سورية ولبنان وفلسطين والأردن .

وعندما تدعي إسرائيل بأنها ستنسحب من معظم الجولان ثمناً للسلام الكامل ، فإنها في الواقع لا تخسر شيئاً من المياه التي سلبتها ، وبيّن تقرير ظل سرياً مدة طويلة أصدره خبراء في مركز (جافي) للدراسات الاستراتيجية الحد الذي يمكن أن تنسحب إليه القوات الإسرائيلية ، بحيث لا تخسر إسرائيل تلك المياه ، ولا تبقى سورية دولة مشاطئة (انظر الخريطة) . ويبدو منه ظاهرياً أن إسرائيل انسحبت من معظم أراضي الجولان .

ولا نعتقد أن سورية ستقبل بذلك إطلاقاً ، لأنه يحرمها من حقوقها الأساسية كدولة مشاطئة ، ويحرمها مع الدول العربية الأخرى من كميات هائلة من مياه الأردن واليرموك وبانياس والحاصباني وجزء من دان ، ويحرمها كذلك من حقها والحق الفلسطيني في المناطق المنزوعة السلاح في فلسطين . ولابد أن الولايات المتحدة ستضغط من جهة وتعرض المعونات من جهة أخرى ، لكن الأخطار الناجمة عن قبول هذا الوضع ستبقى المنطقة في حال اضطراب مستمر ، ولن يكون هناك حل دائم . إن موقف سورية التاريخي والقانوني قوي وصلب وبإمكانها الالتجاء إلى القانون الدولي أمام محكمة العدل الدولية لإثبات حقوقها .

وفي كل الأحوال ، فإن لسورية الحق في أن تكون دولة مشاطئة لنهر الأردن وبحيرة طبرية ، وتتمتع بكل الحقوق للدولة المشاطئة ، التي فصلها اتفاق «حسن الجوار» عام ١٩٢٦ ، وليكن شرط الاعتراف بإسرائيل (إن حصل) اعتراف إسرائيل بشروط اتفاق حسن الجوار هذا .

ولا شك في أن سورية ستحرص ، في حال اعترافها بإسرائيل ، ألا تعترف بأن الأراضي في الجانب الإسرائيلي هي أراضي إسرائيلية ، أينما كان الخط الذي يتفق عليه ، ففي «اتفاقية الهدنة» مع سورية ، تنص المادة الثانية (ومثلها مع الأردن والمادة الرابعة مع مصر) على أن خط الهدنة ليس إلا خط مواقع القوات العسكرية في ذلك التاريخ ، وأنه لا ينتقص من حقوق ومطالبات وموقف كل طرف التي يجب تسويتها في معاهدة السلام النهائية . وحرصت مصر في معاهدة السلام مع إسرائيل على أن تذكر أن هذه المعاهدة لا تنطبق على خط الهدنة إذا كان واقعاً في فلسطين ، ولا تنتقص من حقوق الفلسطينيين الشرعية ، وذكرت الأردن ذلك في معاهدتها تقريباً ، وبمعنى آخر فإن معاهدة السلام مع مصر لا تتعرض لخط الهدنة في قطاع غزة ، ومعاهدة السلام مع الأردن لا تتعرض لخط الهدنة مع الضفة ، ولكن تثبت الدولتان حدودهما مع إسرائيل

من حيث تتطابق هذه الحدود مع الحد الدولي مع فلسطين ، وبينما تقر إسرائيل بأن الأراضي خارج الحدود هي أراض مصرية أو أردنية ، فإن مصر والأردن لا تقران بالضرورة أن الأراضي داخل الحدود هي أراضي إسرائيلية .

وهذا بالطبع ينسجم مع المبدأ السائد بأن معاهدات السلام لا تعني تخلي الدول العربية عن حقوق الفلسطينيين في فلسطين .

حول المفاوضات السورية - الإسرائيلية

التنسيق العربي ضروري لدعم المفاوض السوري

الحياة
٢٣ كانون أول ١٩٩٩

الآن وقد أعلن بدء المفاوضات السورية – الإسرائيلية فإنه من الضروري التنسيق بين الموقفين السوري والفلسطيني للمحافظة على الحقوق العربية على جانبي الحدود السورية الفلسطينية . يجب أن يعلم القادة أنهم زائلون ولكن الشعوب باقية ، لذلك فإن المحافظة على الحقوق العربية يجب ألا تكون رهناً لاختلاف القادة ، رغم إدراكنا خلفية هذا الخلاف وأسبابه ، وربما تعاطفنا مع هذا الموقف أو ذاك ، لكن غياب التنسيق والاتفاق سيؤدي حتماً إلى إضعاف موقف المفاوض العربي ، ويعود بالضرر الدائم على الحقوق الأصلية للشعب العربي .

تبرز أهمية هذا التنسيق بمناسبة المفاوضات على الحدود بين سورية وإسرائيل ، أو بالأحرى على المناطق المنزوعة السلاح داخل فلسطين التي سيطرت عليها القوات السورية المدافعة عن فلسطين عام ١٩٤٨ ، وتطالب إسرائيل بالسيادة عليها بعد احتلال جزء منها في الخمسينات واحتلالها كلها عام ١٩٦٧ .

عندما تقدمت القوات السورية للدفاع عن فلسطين في أيار (مايو) ١٩٤٨ ، دخلت فلسطين في اتجاه سمخ جنوب بحيرة طبريا واحتلت مستعمرة دجانيا في ٥/١٥ لفترة وجيزة وانسحبت منها إلى المنطقة الشرقية من بحيرة طبريا في ٥/٢٣ ، واحتفظت بالأراضي الفلسطينية شرق البحيرة عدا مستعمرة عين غيف التي لم تستطع إكمال احتلالها بسبب إعلان الهدنة الأولى في ٦/١١ ، وهي الهدنة التي أنقذت الإسرائيليين ومكنتهم بعد ذلك من الأخذ بزمام المبادرة في المعارك اللاحقة . هذا في القطاع الجنوبي من الجبهة السورية ، أما في القطاع الأوسط فدخلت القوات السورية فلسطين جنوب بحيرة الحولة ، واحتلت مستعمرة مشمار هايردن عند جسر بنات يعقوب في ٦/٦ في عملية (فاتح الله) وهي المستعمرة الوحيدة في منطقة عربية بحتة وسكانها من عصابة الأرغون ، وسيطرت على الأراضي الفلسطينية حولها وعلى امتداد شريط يمتد جنوباً حتى شمال بحيرة طبريا ، وفي الشمال سيطرت سورية على منطقة صغيرة حول تل القاضي ،

ويبلغ مجموع تلك الأراضي الفلسطينية حوالي ٧٠ كيلو متراً مربعاً ، وقد تحولت كل هذه الأراضي إلى مناطق منزوعة السلاح حسب اتفاقية الهدنة مع سورية في ١٩٤٩/٧/٢٠ ، وقد جاء وصف ظروف هذه الاتفاقية وخريطة مفصلة لهذه المناطق في مقالنا في (الحياة) في ١٩٩٩/٨/٢٠ ص١٤ . (ص ١٦٠ في هذا الكتاب) .

واليوم يزداد الحديث عن هذه المناطق ، وكثيراً ما يشار إلى خط ٤ حزيران ١٩٦٧ الذي يعتبر الخط الذي تقبل به سورية كأساس وحيد للمفاوضات مع إسرائيل . وفي سبتمبر ١٩٩٩ نشر المعلق فريدريك هوف في مجلة Middle East Insight ذات الصلة بالدوائر الأميركية تعليقاً مرفقاً به خريطة عن تصوره لموضع خط ٤ حزيران (يونيو) ، والجدير بالذكر أن هوف مسؤول سابق في وزارة الدفاع الأميركية ويعمل الآن مستشاراً في مؤسسة ارميتاج اسوشيتس ، وصاحبها ريتشارد أرميتاج كان مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية الأمريكية ، وقد أصبح الآن مستشاراً في السياسة الخارجية لجورج بوش الابن المرشح لرئاسة الجمهورية .

وكتب باتريك سيل في الحياة (أعداد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٩) مقالات مفصلة يوثق فيها ، «وديعة رابين» التي نقلها وزير الخارجية الأميركي الأسبق وارن كريستوفر إلى سورية ، مبيناً فيها استعداد إسرائيل للانسحاب من الجولان حتى خط ٤ حزيران ، ومن الجدير بالذكر أن مقالات سيل المهمة عن وديعة رابين لم تواجه من إسرائيل أو أمريكا بالإنكار أو النفي ، لا علناً في الصحافة ، ولا بالاتصال الشخصي ، كما أكد لي سيل نفسه . يبقى السؤال المهم : ما هي أهمية هذا الخط ووضعه القانوني؟ وكيف يمكن الوصول إليه أو تخطيه؟

من المعلوم أن هناك ٣ خطوط جديرة بالاعتبار ، الأول هو خط الحدود الدولية لعام ١٩٢٣ الذي تم الاتفاق عليه بين سلطتي الانتداب الفرنسية في سورية والبريطانية في فلسطين ، هذا الخط فرضته الأطماع الصهيونية على حكومة الانتداب البريطانية لضم نهر الأردن ومصب نهر اليرموك وبحيرة طبريا وبحيرة الحولة إلى فلسطين ، فجاء الخط متعرجاً بشكل غير طبيعي لكي تقع مجاري المياه إلى غربه ، أي في فلسطين ، التي كان الصهاينة يستعدون لتسلمها من بريطانيا على يد أول مندوب سام بريطاني هو الصهيوني اليهودي هربرت صمويل . وقد نشأت عن ذلك أزمات وقلاقل كثيرة بين أهالي المنطقة بسبب تمزيق أراضي ٢٢ قرية من قضاء صفد ، إذ انفصل الأهالي عن ذويهم وعن أراضيهم ومياههم ، وجاءت اتفاقية (حسن الجوار) عام ١٩٢٦ لتعديل هذا الوضع ، إذ

أكدت هذه الاتفاقية أن سورية دولة مشاطئة على نهر الأردن ولها حرية الوصول إلى المياه للري والملاحة وصيد السمك ، ولسورية الحق في الوصول بالسكة الحديد إلى سمخ جنوب بحيرة طبرية وإقامة رصيف خاص بها هناك ، وأن أهالي المنطقة على جانبي الخط سواء أصبحوا فيما بعد سوريين أو فلسطينيين لهم حق عبور الخط بمواشيهم وبضائعهم من دون قيود أو جمارك ، والأهم من ذلك أن الاتفاقية جعلت المرجعية في حال الخلاف هي محكمة العدل الدولية ، وهذا يعطي بعداً قضائياً دولياً بالغ الأهمية لأنه لا يعكس ميزان القوى السياسي أو العسكري وإنما يعتمد على القانون الدولي ومبادئ العدالة .

والخط الثاني هو خط اتفاقية الهدنة الموقعة في ١٩٤٩/٧/٢٠ ، وهو يضم بينه وبين حدود ١٩٢٣ أراضي فلسطينية تبلغ مساحتها نحو ٧٠ كيلو متراً مربعاً كلها غرب الخط الدولي ما عدا مساحة صغيرة شرقيه عند إحداثيات (٢١٢٢٥٩٠٥) . هذا الخط مثبت في الخرائط وفي نص الاتفاقية وله معنى قانوني واضح ، وقد أصبحت هذه المناطق الفلسطينية منزوعة السلاح حسب الاتفاقية ولا يجوز أن توجد فيها قوات عدا قوات للشرطة ، عربية وإسرائيلية ، من أهالي المنطقة ويمنع تواجد أسلحة ثقيلة لمسافة ٥ - ١٠ كم من خط الهدنة . ولا يجوز تغيير الوضع السياسي أو العسكري لهذه المنطقة إلى أن يتم الاتفاق النهائي في معاهدة سلام .

ويشرف مراقبو الهدنة على تطبيق شروط الهدنة في هذه المناطق ، ولهم مطلق الصلاحية . وتوجد في هذه المناطق ١٠ قرى فلسطينية هي خان الدوير في القطاع الشمالي ، وكراد البقارة وكراد الغنامة ومنصورة الخيط ويردا في القطاع الأوسط ، والنقيب القديم والجديد والسمرة وخربة التوافيق والحمة في القطاع الجنوبي ، وعدد سكانها آنذاك ٣,٧٧٠ شخصاً (عددهم الآن ٢٣,١٠٠) طرد معظمهم إلى سورية ، ونقل حوالي ٦٠٠ إلى شَعْب قرب عكا ، حيث لا يزالون إلى الآن .

أما الخط الثالث ، الذي يدور حوله كثير من الجدل ، فهو خط ٤ حزيران ١٩٦٧ . بعد الهدنة ، بدأت إسرائيل محاولة فرض سيطرتها على المنطقة المنزوعة السلاح وذلك بإدخال قوات عسكرية للمنطقة ، وتجفيف بحيرة الحولة وتحويل مجرى نهر الأردن ، وأعلنت سيادتها على المنطقة ، وكل ذلك مخالفة صريحة لشروط الهدنة . وقامت إسرائيل بافتعال مناوشات وتعديات على السكان وعلى القوات السورية ابتداء من عام ١٩٥١ . واعترف موشى ديان بعد ذلك أن ٨٠٪ منها كان مدبراً لاستفزاز السوريين وجرهم إلى معركة واحتلال المنطقة المنزوعة من السلاح وضمها إلى إسرائيل . وقامت

إسرائيل بطرد الأهالي العرب إلى سورية ، وأجبرت الذين رفضوا الخروج على إخلاء قرية شعب قرب عكا بعد تهديدهم بالذبح . قال أحدهم ، أبو سالم الخوالد ، في شهادته الرسمية : «جاءنا الجنود الإسرائيليون في الليل وأمرونا بالخروج وإلا فإنهم سيفعلون بنا ما فعلوه في الحسينية ، القرية المجاورة . وكنا نعرف أنهم ذبحوا أهلها مثل الغنم» . وكانت نتيجة هذه الأعمال الإجرامية كلها أن اجتازت القوات الإسرائيلية خط الهدنة ، وطردت كل سكانها العرب . وما أن بدأ العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ ، حتى تمكنت من السيطرة على مثلث كراد البقارة والغنامة في القطاع الأوسط ومعظم القطاع الجنوبي باستثناء الحمة ، وجزء من القطاع الشمالي ، وبقي في يد القوات السورية حوالي مساحة ٤٠٪ من مجموع المناطق المنزوعة السلاح ، وأصبح الخط الفاصل بين القوات الإسرائيلية والسورية هو الخط الذي يمر غرب الحدود الدولية حتى بحيرة الحولة ثم يتجه غرباً في الأراضي الفلسطينية جنوب الحولة ليشكل مثلثاً كبيراً ، ثم يسير محاذياً لمجرى نهر الأردن ، ولكن إلى غربه ، في فلسطين حتى بحيرة طبرية ، ثم يجاور حدود البحيرة حتى قرية النقيب الأعلى ، ثم يقسم القطاع الجنوبي إلى قسمين تاركاً التوافيق والحمة في أيد سورية . هذا هو خط ٤ حزيران ١٩٦٧ ، وهو في الواقع خط ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦ ، أي قبيل العدوان الثلاثي على مصر ، لأنه لم يحدث أي تغيير في هذا الخط ولا عمليات عسكرية خلال ١١ سنة فاصلة .

الأرض والسيادة

في ١٩٥١/٤/١٤ أعلن وزير خارجية إسرائيل موشي شاريت بسط سيادة إسرائيل على المناطق المنزوعة ا لسلاح ، على أساس أنها « جزء لا يتجزأ من المناطق الخاضعة للانتداب البريطاني» . وسارعت بريطانيا إلى شجب هذا البيان بأنه ليس له أساس ، وتشير البيانات والمراسلات الديبلوماسية البريطانية في تلك الفترة (١٩٤٩ - ١٩٥١) أن إسرائيل أكدت مرات عديدة أنها لا تعتبر نفسها خليفة للانتداب البريطاني . والسبب في ذلك أنها في هذه الحالة ستعتبر مسؤولة عن الشعب الفلسطيني بمنحه الجنسية وإبقائه على أرضه في فلسطين . وقد جاء في مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٤ رفض الوزارة ادعاء إسرائيل السيادة على المناطق المنزوعة السلاح ، وموجزها كما يلي : ١) لا يمكن اعتبار إسرائيل خليفة لحكومة الانتداب ، ولم يكن هذا الأمر في حسبان أحد ، ٢) ليست لإسرائيل حقوق مستمدة من الأمر الواقع ، فلم تحتلها

إسرائيل يوماً ، ولا توجد لها فيها قوات عسكرية ، والعكس هو الصحيح ، فإن القوات السورية هي التي كانت تسيطر على المنطقة ، والأمم المتحدة هي التي أقنعتها بالانسحاب بناء على تعهدات معينة ، ٣) إن تسلل إسرائيل إلى المنطقة خلافاً لشروط الهدنة التي تقضي بعدم وجود قوات عسكرية لأي طرف ، لا يمكن اعتباره مبرراً لأي مطالبات إسرائيلية ، ٤) هذه المنطقة لم تسلم إطلاقاً إلى إسرائيل في أي وقت . وقد أيدت أميركا حليفتها بريطانيا في ذلك .

والواقع أن سورية لم تكن لتوقع اتفاقية الهدنة إلا اعتماداً على «البيان الرسمي» الذي أصدره رالف بانش الوسيط الدولي بناء على مفاوضاته مع الطرفين . وأصبح هذا البيان من الوثائق الرسمية لاتفاقية . صدر هذا البيان في ١٩٤٩/٦/٢٦ قبل ٣ أسابيع من التوقيع ، وجاء فيه : « إن قضايا الحدود الدائمة ، والسيادة على المناطق ، والجمارك والعلاقات التجارية وغير ذلك ، يتم التعامل معها في اتفاق السلام النهائي وليس في اتفاقية الهدنة» . وخاطب موشي شاريت قائلاً : « من بداية المفاوضات كانت أكبر عقبة في طريقنا هي طلب إسرائيل غير المؤهل انسحاب القوات السورية من فلسطين . وقد تمكنا بعد مجهود شديد من اقناع السوريين بذلك . وأملي أن هذا الإنجاز لا ينقض الآن بمماحكات قانونية حول مبادئ السيادة والإدارة (للمنطقة)» . ومن هذا يتضح أنه لا الوسيط الدولي ولا اتفاقية الهدنة ولا دولة الانتداب ولا حليفتها أميركا وافقت على سيادة إسرائيل على المنطقة .

وبالإضافة إلى بريطانيا وأمريكا واتفاقية الهدنة ، أكد مجلس الأمن هذا الموقف بقراره المهم في ١٩٥١/٥/١٨ الذي أعاد فيه تأكيد «البيان الرسمي» بأن اتفاقية الهدنة لا تمنح إسرائيل السيادة على هذه المنطقة . وطالب القرار بعودة اللاجئين المطرودين إلى ديارهم و شجب مشاريع تحويل النهر وتجفيف الحولة .

إذا لم يكن لإسرائيل حق السيادة على هذه المناطق بموجب الإجماع الدولي ، وإذا كانت إسرائيل أعلنت مراراً أنها ليست خليفة الانتداب البريطاني ، فعلام تعتمد إذن في المطالبة بهذه المناطق؟

تقول إسرائيل إن هذه المناطق تقع في المناطق المخصصة للدولة اليهودية حسب قرار التقسيم ١٨١ الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ ، وهو القرار الذي أشارت إليه إسرائيل في بيان استقلالها . فإذا كان هذا هو المبدأ ، فإن على إسرائيل أن تعيد إلى الفلسطينيين ٦٣٢٠ كيلومتراً مربعاً (أو حوالي ١٠٠ ضعف المناطق المنزوعة السلاح) – وهي ٢٤ في المائة من

مساحة فلسطين ، التي احتلتها إسرائيل زيادة عن مشروع التقسيم في الجليل الأوسط ومناطق اللد والرملة وبئر السبع ، وطردت منها حوالي ثلث اللاجئين البالغ عددهم اليوم حوالي خمسة ملايين لاجئ .

لكن إسرائيل عادت بعد اتفاق أوسلو إلى إعلان أنها لا تعترف بمشروع التقسيم . إذن لم يبق لديها إلا الاعتماد على اتفاقية الهدنة مع سورية وتحويلها إلى اتفاقية سلام كما حدث مع مصر والأردن . أما خط حزيران ١٩٦٧ (أو بالأصح خط أكتوبر ١٩٥٦) فليس له أي معنى قانوني ، وليس مثبتاً في أي خرائط أو معتمداً في أي اتفاقية . فما هو إلا عبارة عن خط التعدي الإسرائيلي على خط الهدنة خلال الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ ، والاعتماد عليه يوقعنا في فخ الاعتماد على حسن أخلاق إسرائيل والرضوخ لقوتها العسكرية ، الأمر الذي نعلم عواقبه بشكل مؤلم في مفاوضات أسلو وما حدث للضفة الغربية وغزة من اقتطاع واستيطان .

لقد نقل عن السفير السوري وليد المعلم أنه لا يعتمد الحدود الدولية عام ١٩٢٣ لأنها حدود «استعمارية» لا تعكس حقوق الشعب السوري . وهذا مفهوم ، ولكن بشرط أن تكون الحدود الجديدة خارج الأراضي السورية ، وليس لدينا خط نعتمد عليه في ذلك غير خط الهدنة . قد أسقطنا خط ٤ حزيران ، لأنه يمثل العدوان الإسرائيلي ، ولو كان هذا العدوان مقبولاً فإن احتلال الجولان مقبول بالمنطق نفسه ، وهذا غير معقول أو مقبول .

وما هو وضع الأراضي الفلسطينية في المناطق المنزوعة السلاح؟ هنا نتعلم شيئاً مفيداً ولكنه غير كامل من معاهدتي السلام مع مصر والأردن . لقد نصت المعاهدة مع مصر على أن إسرائيل تعترف بالأراضي المصرية خارج الحدود الدولية ، ولكن العكس غير صحيح ، أي أن مصر لا تعترف بسيادة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية الواقعة بين خط الهدنة والحدود الدولية (أي قطاع غزة) ، وأخضعت الاتفاقية مصير السيادة على هذه الأراضي على المعاهدة التي ستوقع مع فلسطين . جاء في المادة الثانية من معاهدة السلام مع مصر : «إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة » أي الأرض الواقعة بين خط الهدنة والحدود الدولية ، وقد أشير إلى هذا الخط في الخرائط بأنه خط «الهدنة» وليس حداً . وجاء في الاتفاق التكميلي السابق للمعاهدة مذكرة مصرية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٣ ، تشير إلى التوقيع على وثيقة إطار السلام للشرق الأوسط ، وتذكر رسالة أنور السادات إلى كارتر «من أجل الحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» ،

وتقترح إجراءات لبناء الثقة وإزالة آثار الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع . وقد تمت موافقة مصر على معاهدة السلام والاتفاق التكميلي معاً . وجاء في المذكرة التفسيرية رقم ١٥٣ لعام ١٩٧٩ ، التأكيد على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، «والموقف المبدئي لمصر إن جوهر النزاع ولبه وسببه هو المشكلة الفلسطينية» والربط بينها وبين هذه المعاهدة «ليس ربطاً شكلياً بل هو ربط عضوي» .

ونصت معاهدة السلام مع الأردن على مواد مشابهة بالنسبة إلى الضفة الغربية والبحر الميت ، ولكنها لم تكن بالوضوح نفسه والقوة كما هو في المعاهدة المصرية . ونعلم جيداً الظروف التي وقع فيها الرئيس السادات والملك حسين هذه المعاهدات والتي لا تعتبر مثالية بحال من الأحوال ، ويعبر عنها الرفض الشعبي في مصر والأردن لعواقب وتطبيقات معاهدتي السلام . ولا نستبعد أن يؤدي هذا الرفض إلى تداعيات مستقبلية . ولا نتوقع إن الرئيس الأسد سيقبل بالأسلوب نفسه بأي حال . ولذلك فإنه من الضروري أن تبقى هذه المناطق عربية في كل الأحوال . وهذا لا يتأتى إلا بتنسيق واعٍ وناضج بين الطرفين السوري والفلسطيني يؤدي إلى توحيد المواقف وإلا فإن موقفَ الطرفين سيكون ضعيفاً . وقد نقل عن مسؤول أميركي أن الإسرائيليين واجهوا السورين بالقول إن هذه الأراضي ليست من شأنكم وليس لكم التحدث عنها .

وإذا أسقطنا التعاون العربي ، فإن إسرائيل ستلجأ بكل وقاحة ، كما ذكر المعلق العسكري في هآرتس زئيف شيف ، إلى القول بأن هذه الأراضي لنا بحق الاحتلال ، فنحن قد احتللناها مدة «أطول»من السوريين . هذا ما تقوله إسرائيل عندما تعجز عن إثبات حقها بالشرعية الدولية . وإذا توحد الموقف العربي ، فعليه أن يواجه إسرائيل بالموقف الآتي :

هذه أرض عربية ، وأنتم دخلاء عليها ، فعليكم أنتم وليس علينا عبء إثبات أن لكم حقوقاً فيها . هل هو خلافتكم لدولة الانتداب البريطاني ، أم هو تطبيق لمشروع التقسيم؟ . أما حق احتلال إسرائيل لهذه الأراضي بما فيها الجولان فهو ساقط بموجب القانون الدولي ، وبمعنى آخر يجب الرجوع إلى المرجعية الدولية حتى لو أحتاج الأمر إلى حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي أو التحكيم كما حدث في طابا ، وعدم الاعتماد على موازين القوى الحالية لتحديد مصير الأرض .

المياه

كل توجهات إسرائيل ومواقفها من الجولان تخفي مبدأ أساسياً ، هو منع سورية من حقها كدولة مشاطئة على نهر الأردن وبحيرة طبرية فإسرائيل لا تحتاج إلى أرض إضافية ، ولا تخشى تهديداً عسكرياً ، رغم كل الادعاءات . إسرائيل تريد الانفراد بمصادر المياه في المنطقة . هي تسرق الآن كحد أدنى ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من منابع الجولان ، و١٠٠ مليون من اليرموك بدلاً من حصتها البالغة ٢٥ مليوناً حسب مشروع جونستون ، و٥٥٠ مليوناً من نهر الأردن الأعلى بدلاً من حصتها البالغة ٣٧٥ مليوناً ، أي أن إسرائيل تسرق سنوياً ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً (بالإضافة إلى ٤٠٠ من الضفة الغربية) . وهذا يعني أن إسرائيل سرقت من الجولان خلال ٣٢ سنة من الاحتلال حوالي ١٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ مليون مكعب من المياه ، أو ما يغطي استهلاكها بأكمله دون اللجوء إلى مصدر آخر لمدة خمس إلى ثماني سنوات كاملة . ولذلك فإن الخط الأقصى للانسحاب الذي اقترحه مركز «جافي» للدراسات الاستراتيجية والمبين على الخريطة في مقالنا في الحياة في ١٩٩٩/٨/٢٠ يعطي الانطباع بأن «معظم» الجولان قد عاد إلى سورية ، والواقع أن «معظم» الجولان هذا جاف ، ولا يحتوي على مصادر مياه ، بل إن هذا الخط يبعد حوالي ٥ - ١٠ كم عن نهر الأردن ويمنع سورية من حقها في كونها دولة مشاطئة على النهر والبحيرة . ومن هنا فإنه يجدر بسورية التمسك بشدة بحقوقها التاريخية في المشاطئة التي ضمنتها اتفاقية ١٩٢٦ ورغم كونها اتفاقية استعمارية إلا إنها ضمنت الحقوق المائية لسورية .

وهذا سبب آخر لضرورة التنسيق العربي بين سورية وفلسطين والأردن في موضوع المياه ، إذ لا يمكن مواجهة إسرائيل بالحقوق العربية أو المياه من دون إتخاذ موقف موحد حولها ، وهو الموقف الذي كان سائداً في عهد جمال عبد الناصر حتى عام ١٩٦٤ ، وتكرر لفترة قصيرة عام ١٩٧٣ بنتائج جيدة .

توحيد المواقف أو على الأقل التنسيق بينها من بديهيات العمل المثمر . وإن كنا في حاجة إلى تذكير ، فلنقرأ مرة أخرى الحلقات الثلاث التي نشرها باتريك سيل في «الحياة» حول وديعة رابين . لقد أثبت سيل وجودها بشكل قاطع ، ولكنه فسرها تفسيراً له مغزى خاص ، إذ قال إن رابين قصد بهذه الوديعة خداع سورية ، حتى يتفرغ للمسار الفلسطيني الذي انطلق في سرية بالغة نحو أوسلو ، دون استشارة العرب ، وبذلك يضمن طمأنة سورية وشلّها عن الحركة في تلك الفترة .

وها نحن نعرف النتيجة اليوم : كارثة أوسلو وعدم استعادة الجولان . فهل نحتاج إلى كارثة جديدة لكي نؤمن بضرورة توحيد الموقف العربي؟ وهل نترك الأراضي العربية والفلسطينية تذهب لإسرائيل؟ لقد دافعت سورية دائماً عن الحق العربي بإصرار وشجاعة ، رغم تهاوي الآخرين وشعورها بالانعزال . ولا نعتقد أنها ، بعدما وافقت إسرائيل على العودة إلى المفاوضات من نقطة النهاية عام ١٩٩٦ ، ستسمح لإسرائيل بأن تفرغ هذا النصر الديبلوماسي من محتواه الفعلي ، وهو المحافظة على الحقوق العربية ، بحيل وتعبيرات وشكليات تعطي إسرائيل في الواقع شرعية احتلال الأرض العربية وتبقي مظاهر نصر لم يتحقق .

حق العودة بين المناورة والتحقيق

الحياة

في ٤ و٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١

يلقى حق العودة اهتماماً بالغاً، في الوقت الحالي، في الدوائر الإسرائيلية ويقابله قلق شديد مزمن بين اللاجئين، بينما يحاول المفاوضون الفلسطينيون انتزاع اتفاق يقابل بالرضا من الطرفين، وهذا مستحيل حسب المعطيات الحالي.

منذ عقود مضت، لم يحظ حق العودة في إسرائيل باهتمام أكثر من الاهتمام الذي تبديه في الوقت الحالي كما هو ظاهر في الصحف الإسرائيلية. لقد عاش المجتمع الإسرائيلي نصف قرن وهو ينعم بفقدان ذاكرة جماعي عن الفلسطينيين الذين عاش الاسرائيليون على أرضهم وفي بيوتهم، ولم يتساءل أحد من هؤلاء الإسرائيليين عن الشعب الذي عاش على هذه الأرض: قروناً، والذي بنى هذه البيوت التي سكنوا فيها بعد احتلالها، بما تبقى فيها من أثاث وما علق على حوائطها من صور، والذي زرع بساتين الزيتون والبرتقال التي أنشأوا عليها مستعمراتهم.

وخلال اسبوع عيد الفطر، امتلأت افتتاحيات الصحف الإسرائيلية ومقالات الكتاب الإسرائيليين بتعليقات وتحليلات لحق اللاجئين في العودة، يشوبها الفزع من اكتشاف جريمة النكبة، والخوف العنصري من المجهول، من القتيل الذي بعثت فيه الحياة، فعاد يطالب بحقوقه من قاتله.

فها هي جريدة «الجروزالم بوست، الليكودية تصرخ في افتتاحياتها (١٢/٢٤) أن عودة ملايين اللاجئين تعني نهاية الدولة اليهودية، ولم تذكر لماذا وكيف؟ وهي تفضل أن تمارس إسرائيل بالفعل تدمير الشعب الفلسطيني بما فعلت منذ نصف قرن على العيش مع خوف دفين من فكرة - تدمير - الفلسطينيين لإسرائيل في المستقبل، وتقول بحسم ان اسرائيل انتصرت في كل الحروب، وليس لديها حافز لتغيير الوضع الراهن فليذهب - السلام - إلى الجحيم. أما جريدة «هآرتس» التي تعتبر معتدلة، فرفضت حق العودة في افتتاحيتين (٢٥ و ١٢/٢٧). وتقول أن عدد اللاجئين حسب السلطة ٥ ملايين (وهذا هو الحد الأدنى) أو ٣,٥ مليون حسب المفوض العام للاجئين (وهذا خطأ، فهو ٣,٨ مليون حسب المسجلين لدى وكالة الغوث فقط وهي هيئة أخرى). وتقدر أن بين ٢ - ٣ ملايين لاجئ قد يريدون العودة إلى إسرائيل مما يؤدي إلى انهيار الطابع اليهودي لإسرائيل» ومن

ثم إلى قيام دولة ثنائية القومية .

وتعـتـرف «هآرتس» أن ظلمـاً وقع على اللاجـئين الذين «تركـوا» ديارهم وأنهم يستحقون تعويضاً عما لحق بهم ، ولكنها تغفل ذكر المسؤول عن هذا الظلم ولا تطلب ازالته ولا تدعو إلى دفع التعويضات عن المعاناة النفسية واستغلال الأملاك الفلسطينية خلال نصف قرن . وتطالب «هارتس» القيادة الفلسطينية «أن تقف بشجاعة أمام مئات الآلاف (هكذا وليس الملايين) من اللاجئين وتقول لهم ، حان الوقت لأن ترموا مفاتيح بيوتكم في يافا وحيفا ، وان تكفوا عن التمسك (بحلم) العودة من جيل إلى جيل ، وأن ترضوا بالحلول الواقعية ، أي توطينكم أو تسفيركم إلى بلاد أخرى . في فقرة واحدة ، تدعو الجريدة إلى الاستمرار في تنفيذ جريمة التنظيف العرقي ، وتدعو الى اقتراف جريمة حرب جديدة هي نقل السكان وتوطينهم القسري .

ويتبرع الوف بن (هارتس ١٢/٢٥) بتفسير جديد لقرار الأمم المتحدة الشهير الرقم ١٩٤ بموجبه تستطيع إسرائيل القبول به ، وارضاء السلطة الفلسطينية من أجل توقيع إتفاقية جديدة بعد إفراغ هذا من مضمونه الرئيس . يقول إن قرار ١٩٤ يدعو إلى انشاء هيئة التوثيق من أجل عودة اللاجئين وتوطينهم في مكان آخر ، وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ودفع التعويضات لهم ، وهذا يعني التوطين والتعويض ، أما العودة فهي غير ملزمة بموجب قرار الجمعية العامة ، الذي لم يذكر أن العودة ، حق ، ولم يذكر جنسية اللاجئين (قد يكونون يهوداً) ، ولم يذكر اسرائيل مرة واحدة ، ولم يلق باللوم عليها في المسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين أو يطالبها بالتعويض عنها ، ويقول ان وزير العدل السابق يوسي بيلين قد صاغ هذه المفاهيم نفسها في مذكرة بيلين - أبو مازن المعلنة تارة والسرية تارة أخرى .

أما مقترحات كلينتون الأخيرة ، فهي لا تعدو كونها صياغة للمطالب الإسرائيلية ، وليست لها مرجعية في القانون الدولي ، أو حتى في المصالح الحقيقية للولايات المتحدة .

الرد على المقترحات الأسر-أمريكية سهل وواضح ، لو إن اسرائيل تتمكن من التخلص من مرض فقدان الذاكرة الجماعي في ما يتعلق بنكبة عام ١٩٤٨ ، ومن مرض عقدة الانتقام من النازيين الأوربيين في شخص الفلسطينيين على أرض فلسطين ، حيث وجدت ملجأ وشعباً أعزل .

أولاً القرار ١٩٤ هو تطبيق للقانون الدولي ، وليس اختراعاً لمبدأ جديد ، ورغم ان قرارات الجمعية العامة تعتبر توصيات ، إلا أنه تكرار تأكيده أكثر من ١١٠ مرات ، يؤكد

تصميم المجتمع الدولي على تنفيذه في إجماع دولي ليس له نظير في تاريخ الأمم المتحدة ، وجدير بالذكر أن القرار ١٩٤ أشار في مذكرته التفسيرية بكل وضوح إلى أن عودة اللاجئين تكون إلى بيوتهم وأراضيهم التي هجروا منها ، وليس إلى أي مكان آخر قريب أو بعيد .

وحق العودة نابع من حرمة الملكية الفلسطينية الخاصة التي نهبتها إسرائيل . تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية ٩٢ في المئة من مساحة إسرائيل ، وهي الأراضي التي تريد إسرائيل الاستيلاء عليها بطرد اللاجئين منها ومنعهم من العودة إليها مقابل دفع تعويضات تافهة من جيوب آخرين ، وحق العودة حق فردي ، وقد أصبح حقاً جماعياً بموجب حق تقرير المصير الذي تقرر عام ١٩٦٩ . وقد أكدت الأمم المتحدة في قرارها ٣٢٣٦ الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٢ أن حق العودة ، حق غير قابل للتصرف» وتوجد اليوم لجنة دائمة في الأمم المتحدة تحت إسم «لجنة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف» ولا بد أن عنوانها معروف لدى المعلقين الإسرائيليين .

أما كون القرار ١٩٤ لم يذكر إسرائيل ، فهو مضحك حقاً ، لأن إسرائيل لم تكن عضواً في الأمم المتحدة آنذاك ، ولكن القرار أشار إليها في المسؤولية عن الأضرار والتعويض ، إذ جاء فيه : إن التعويض عن الأضرار والخسائر التي تعرض لها اللاجئون هي «مسؤولية الحكومات والسلطات المسؤولة» وهذا يشمل حكومة إسرائيل الموقتة آنذاك والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة والهاغانا وعصابات الأرغون والشتيرن والوكالة اليهودية والصندوق اليهودي وغيرها .

أما الادعاء الإسرائيلي بأن عودة اللاجئين تعني تدمير إسرائيل بمعنى تغيير الطابع اليهودي لاسرائيل فهذا أيضاً من قبيل اقتراف جريمة قتل فلسطيني من أجل درء خوف القاتل من احتمال قيام الفلسطيني بقتله في المستقبل ، وهو الاحتمال الذي لن ينشأ أصلاً اذا لم تقترف جريمة القتل الأولى . وهو ادعاء لا قيمة قانونية أو اخلاقية له . فاسترداد الحق المسلوب حق مشروع ، بل واجب ، في القانون الدولي . ولا ينتقص منه أنه يغضب سالب الحق أو يخيفه ، وليس هناك حق قانوني أو أخلاقي للص إذا حاز الأملاك المسروقة واستغلها لفترة طويلة .

ومع ذلك فإن ادعاء ازالة الطابع اليهودي لإسرائيل فيه مغالطات وتضليل . فاذا كان المقصود بالطابع اليهودي استمرار التفوق العددي لليهود في إسرائيل ، فهذا وهم كبير ، لأنه مهما استمرت الهجرة فستنضب يوماً ما ، وسيستمر التكاثر الفلسطيني ، ويقدر الخبراء أنه

خلال ٥٠ سنة ستصبح الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مساوية لعدد اليهود . ويمكننا أن نتصور أنه سيصبحون أقلية حاسمة في أقل من هذه المدة بكثير . وفي الواقع لن نحتاج إلى الانتظار كثيراً ، إذ يبلغ عدد الفلسطينيين اليوم في كل مناطق فلسطين المحتلة (١٩٤٨ ، ١٩٦٧) ٤٨ في المئة من مجموع السكان ، فيكيف يمكن قبول هذا الادعاء الواهي؟

واذا كان المقصود الطابع الاجتماعي لإسرائيل ، فلا يتوقع أحد ، حتى بين الإسرائيليين ، ان يؤخذ هذا الادعاء موضع الجد ، فإسرائيل اليوم تتكون من بضع عشرة قبيلة من كل الألوان والأشكال ، يتحدثون ٣٢ لغة ، ويلبسون ملابس مختلفة ، ويعبدون أو لا يعبدون بطرق مختلفة ، وسلوكهم الاجتماعي والثقافي مختلف اختلاف الأمم المتحدة . فهل يعقل أن يكون الفلسطينيون أصحاب الأرض ، هم الطرف الغريب في هذا السوق؟

واذا كان المقصود الطابع الديني ، فليس هناك أي مشكلة في ممارسة الطقوس الدينية اليهودية . واذا كان المقصود هو الطابع القانوني لدولة إسرائيل ، الذي يطبق القوانين العنصرية ، التي تعطي اليهود حقوقاً تنكرها على العرب ، فقد شجبت الأمم المتحدة هذه الممارسات مرات عدة ، وآخرها في آذار (مارس) وتشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠٠٠ حين شجبت لجان الأمم المتحدة المنبثقة من المعاهدات ممارسات إسرائيل العنصرية ، ما جعلها منبوذة . وسيزداد هذا الشجب والنبذ في القرن الواحد والعشرين ، حين تزداد أهمية الرأي الشعبي وجمعيات حقوق الإنسان ، ويستمر فضح الممارسات الإسرائيلية على شبكة الاتصالات الألكترونية والفضائيات .

واذا كان المقصود هو أن عودة اللاجئين تعني هجرة عكسية لليهود الذين احتلوا أراضي الفلسطينيين وبيوتهم ، فهذه مغالطة أخرى . اذ أثبتت الدراسات الجادة أن ٩٠ في المئة من اليهود يعيشون في ١١ في المئة من مساحة إسرائيل ، وهي المساحة نفسها التي كانوا يعيشون فيها عام ١٩٤٨ ، وأن الغالبية الساحقة لليهود الآخرين الذين يعيشون على الأراضي الفلسطينية يعيشون في ١١ مدينة فلسطينية الأصل ومختلطة اليوم . أما الأراضي الريفية الفلسطينية وتبلغ مساحتها أكثر من ١٨ مليون دونم ، فيعيش عليها ٢٠٠ ألف يهودي ريفي فقط من سكان الكيبوتز والموشاف . ومن سخرية القدر أن حفنة ضئيلة من سكان الكيبوتز يبلغ عددهم ٨٦٠٠ شخص فقط هم الذين يعملون بالزراعة ، بينما يتكدس اصحاب الأرض ، وهم ٥,٢٥٠,٠٠٠ لاجىء في المخيمات والمنافي ، في انتظار

العودة ، ومن أجل هذه الحفنة تحرم هذه الملايين من حقها الطبيعي المشروع .

وهنا نقول انه يجدر بموراتينوس في الاتحاد الأوروبي ، الذي خصص أموالاً للدراسات ، ومراكز البحث الإسرائيلية ، والقلة من الباحثين الفلسطينيين المؤمنين بـ «الواقعية ، والمستفيدين من أموال التمويل الأوروبي ، أن يدرسوا إمكان استعياب أرض فلسطين عام ١٩٤٨ لعودة أهلها ، بدلاً من درس استيعاب الضفة والأردن والعراق واستراليا للاجئين . ولا نعلم أن هؤلاء ومن بينهم خبراء المفاوضات الفلسطينية ، قد بذلوا أي جهد في دراسة استيعاب اسرائيل . وهو الأمر الذي سيؤدي بهم إلى اكتشاف الحقيقة الصارخة ، المكتومة حتى الآن ، وهي أنه في الامكان استيعاب جميع اللاجئين عند عودتهم إلى ديارهم بأقل التأثير على اليهود ، هذا إذا كانت راحة اليهود هي هاجسهم الأول .

وتتميز كل مظاهر المفاوضات بجهل أو تجاهل شديد للحقائق . هم يذكرون مثلاً مبدأ «تبادل الأراضي» أي بضم الأراضي الخصبة التي بنيت عليها المستوطنات في الضفة إلى إسرائيل مقابل «التنازل» عن منطقة تساوي نصف أو عشر مساحتها في «حالوتسا» هذه «الحالوتسا» هي صحراء الخلصة ، وهي كثبان رملية تقع غرب بئر السبع وجنوب رفح لا تعبرها عربة أو دابة ، وليس فيها ماء ، إلا أنبوب واحد صغير مدته إسرائيل ، وفيها مصنع تلقى فيه النفايات الكيماوية السامة ما أدى إلى تقرحات وأمراض سرطانية بين السكان العرب القريبين منها . وهي قريبة من المنطقة المنزوعة السلاح في العوجة التي تبلغ مساحتها ٢٦٠ كيلومتراً مربعاً ، وليست لإسرائيل سيادة عليها حسب اتفاقية الهدنة .

ولأن معظم منطقة حالوتسا تقع في الدولة العربية حسب مشروع التقسيم ، نتساءل لماذا لا يقترحون توسيع قطاع غزة نفسه ليزيد عرضه ٥ - ٧ كيلومترات شرقاً ، ويمتد إلى حدود اسدود شمالاً ، حسب قرار التقسيم نفسه ، وبذلك يمكن عودة كثير من اللاجئين إلى ديارهم نفسها؟ لماذا يرمون لنا العظام فقط؟ وما هي دراسات المفاوضات الفلسطيني في هذا الصدد؟

أبدى بعض الصحف الإسرائيلية ذعراً شديداً من مبدأ التخلي عن الأراضي المحتلة ، وطالب بعدم المساس بخط الهدنة (الذي يسمونه الخط الأخضر ليزيلوا عنه صفته الموقتة ، وللأسف تقع الصحافة العربية في هذا الفخ) . إذ ان الاسرائيليين يرون في تحريك خط الهدنة فتحاً لباب جديد للعودة إلى مشروع التقسيم الذي تجاوزته إسرائيل

بمقدار ٢٤ في المئة من مساحة فلسطين ، وكان يعيش فيه ثلث اللاجئين ، أي حوالي ١,٧ مليون لاجىء اليوم . وقد كان هذا مصدر الدعوة إلى عودة ٣٠٠,٠٠٠ لاجىء عام ١٩٤٩ التي دعا إليها رئيس هيئة التوفيق (الأميركي) ، وقبل بها موشي شرتوك (شاريت) بعدما خفض العدد الى ١٠٠ ألف . لكن شرتوك عاد فخفضه إلى ٦٥,٠٠٠ باعتبار أن ٣٥,٠٠٠ قد «تسللوا» عائدين إلى بيوتهم ، وترك الباقون للعودة تحت برنامج – لم الشمل – العتيد الذي لم يعد بموجبه إلا بضعة آلاف ، بسبب التعنت والتشديد والتسويف حتى في فترة ما بعد أوسلو . وإلى الآن لم توافق إسرائيل على عودة أكثر من ١٠٠٠ – ٢٠٠٠ في العام . هذا البرنامج هو الذي يعتمد عليه كلينتون وباقي الأسر – أميركيين في تحقيق العودة للاجئين .

يجب أن تتوفر للمفاوض الفلسطيني الخبرة والشجاعة كي يناقش تعديل خط الهدنة ، الى جانب الأصرار على حق العودة المقدس . فهو ليس سوى خط إعتباطي توقفت عنده القوات الإسرائيلية الغازية عندما شعر بن غوربون بالتخمة ، ووقف ليلتقط أنفاسه ، ثم عاود الكرة عام ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ . وعليه يجب أن يطالب المفاوض الفلسطيني بزحزحة هذا الخط غرباً لا شرقاً ، إذا كان الإسرائيليون يريدون السلام .

لقد قبل المجلس الوطني في الجزائر عام ١٩٨٨ قرار القسيم ١٨١ . فإذا كانت إسرائيل ترغب الآن في إعادة تقسيم فلسطين من جديد بنهش أجزاء من الضفة والسيطرة على مناطق في القدس فلماذا لا تتم المفاوضة على أساس التوصية بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧؟ واذا كان اليهود يرغبون في البقاء غالبية ساحقة في مناطقهم ، فالحل موجود . فلتتقلص حدودهم إلى ١٤ في المئة من مساحة إسرائيل ، حيث وجدوا عام ١٩٤٨ ، وحيث تتركز غالبيتهم اليوم . هنا يستطيع الفلسطينيون ضمان وجود غالبية يهودية نقية ، خلال هذا القرن . ولكنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بالأرض الفلسطينية شبه خالية وأهلها في المخيمات هذه الأفكار لن تلقى قبولاً إسرائيلياً بالطبع ، لكنها تنقض الأسس التي يعتمدون عليها في ادعاءاتهم .

إذن لسنا نجد في الطروحات الإسرائيلية ما هو غير قابل للنقض والدحض ، أو مقارب للحقوق الفلسطينية . وكثرة حديثهم الآن عن حق العودة ما هو إلا دليل ذعر اللص من استرجاع ما سرقه ، وليست لديه حجة قانونية أو تاريخية تدعمه .

ما هو موقف الشعب الفلسطيني وثلثيه من اللاجئين؟

لم ينتظر اللاجئون ما يسفر عنه اتفاق اوسلو الفاشل ، فقد تبين لهم من البداية أنهم

أسقطوا تماماً من الحساب ، وأن الاتفاق لا يعالج ، حتى في حال نجاحه ، إلا مصير جزء صغير من الشعب الفلسطيني ، لا يزيد عن ١٣ في المئة ، هم المواطنون الأصليون في غزة والضفة . ومنذ بداية ١٩٩٤ ، بدأت الدعوة إلى احياء حق العودة في نطاق ضيق ، ولكنها ما لبثت ان عمت جميع مناطق الشتات بجهود المخلصين . وفي عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ ، بلغ عدد الجمعيات التي تدعو إلى حق العودة أكثر من مئتين موزعة في مراكز تجمعات اللاجئين في البلاد الغربية والأجنبية . وعقد أكثر من عشر مؤتمرات ، ووقعت على الأقل ٤ عرائض رئيسة بلغ عدد الموقعين عليها أكثر من مئة ألف ، ويتم الآن التنسيق بين جمعيات حق العودة والجمعيات الأهلية التي تعنى بحقوق الإنسان ، وهناك بوادر نشوء لوبي عربي ، وأجنبي مؤيد له ، في أوروبا وأميركا . ورغم أن هذا الجهد لا يزال في بداياته ، . الا أنه لا يمكن تجاهله ، لا من جانب السلطة ولا من غيرها . كما أن تأثيره في هذه الفترة القصيرة كان بالغ الوقع نظراً الى خلو الساحة من مثل هذا الجهد سابقاً .

وهذا يعني أن أي تجاهل لحق العودة في المفاوضات سيقابل بمقاومة شرسة على الصعيدين القانوني والإعلامي ، وسيثير جمهور اللاجئين خصوصاً في فلسطين والبلاد العربية وسيؤثر تأثيراً سلبياً في الموقعين على اتفاقات غير مرضية .

ما هو موقف السلطة من التيار الأسر- أمريكي والتيار الشعبي الفلسطيني؟ كان هم المفاوض الفلسطيني الحصول على «الحقوق الممكنة» وليس «الحقوق غير القابلة للتصرف» ، لكن رفض القيادة الفلسطينية التوقيع في مباحثات كامب دافيد أكد بشكل قاطع أن الهوة بين الممكن إسرائيلياً والمطلوب فلسطينياً كبيرة بحيث لا يجرؤ على تجاهلها أي قائد . وقد تأكد هذا مرة أخرى بعد انتفاضة الأقصى التي سقط فيها حتى الآن أكثر من ٣٠٠ شهيد .

لقد افادت التقارير الدولية أثناء انتفاضة الأقصى أنه باستثناء وزارات الصحة والتعليم (وهي وزارات مهنية) والجمعيات الأهلية والقوى الشعبية ، لم تقم أجهزة السلطة بأي جهد يذكر في دعم الانتفاضة . بل إن أعمال المقاومة التي قام بها بعض الأفراد بدوافع ذاتية قد أجهض بعضها بسبب الاختراقات الأمنية . وهذا أمر يجب معالجته في الحال قبل حدوث عواقب غير محمودة .

ونأمل بأن يدرك المفاوض الفلسطيني الذي يفكر في إسقاط حق العودة أن هذا الحق شخصي ، وأن التوقيع على إسقاطه أو تذويبه أو تغليفه في غلاف جديد لن ينتقص من

هذا الحق . لكن أي محاولات من هذا النوع ستعود على إسرائييل بفائدة كبيرة ، وهي أن السلطة تتولى آنذاك مطاردة من يطالبون بحق العودة (كما يحدث نحو من يعارضون اتفاقية أوسلو الفاشلة) ، باعتبارهم «أعداء السلام» . ومع أن اسقاط حق العودة في اتفاق قد توقعه السلطة ليست له قيمة قانونية ، إلا أنه يخلق فتنة داخلية لن يخرج فيها الموقعون منتصرين . كما أنه من ناحية عملية لا يمكن تطبيقه ، إذ ان ٣٠٪ في المئة من اللاجئين يعيشون في مناطق السلطة ، و ٧٠٪ في المئة خارجها ، ولهم الخيار في اتخاذ أي اجراء للدفاع عن حقوقهم .

كما أن السلطة قد تجلب لنفسها متاعب كثيرة ، إذا أقرت المادة السيئة التي قبلتها في اتفاقية اوسلو والتي تحمل السلطة كافة مسؤوليات المطالبات والتعويضات التي يطالب بها الفلسطينيون إسرائيل . ومعنى هذا أن ترفض إسرائيل قانونياً قبول الدعاوي الفلسطينية ، وتحولها إلى السلطة للبت فيها ، وعندئذ لا يجوز لأي فلسطيني مقاضاة إسرائيل في محفل دولي .

ويجب أن تحذر السلطة من أي اتفاق يؤدي ولو بصفة غير مباشر إلى الغاء القرارات الدولية ، وأهمها القرار ١٩٤ ، قبل التنفيذ المطلق والكامله له . ذلك لأن الادارة الأميركية تسعى منذ ١٩٩٤ إلى ذلك عندما قالت أولبرايت : «إن هذه القرارات قد عفا عليها الزمن وأصبحت غير ذات مفعول» . وتهدف الخطة الأسر- أميركية منذ زمن إلى إلغاء وكالة الغوث ، أهم سجل قانوني وتاريخي للاجئين ، والغاء القرار ١٩٤ ، بموجب قرار جديد في الأمم المتحدة توقع عليه إسرائيل ودولة فلسطين ، وذلك بناء على اتفاقية سلام منقوصة ، شرعيتها مشكوك فيها ، ومرفوضة من غالبية الشعب الفلسطيني . ويجب أن تحذر السلطة من اعتبار تطبيق قرار ٢٤٢ هو نهاية الصراع ، فهذا القرار هو إزالة لآثار حرب ١٩٦٧ ، ولا يمثل جوهر النزاع الذي نشأ قبل ذلك بعشرين عاماً . لا يزال جوهر النزاع هو طرد الفلسطينيين من ديارهم ورفض عودتهم إليها (وهاتان جريمتان منفصلتان) .

وسيحاول الجانب الأسر- أميركي الإشارة الى المادة ١ الفقرة ٢ من القرار ٢٤٢ التي تقول «إنهاء كل المطالبات وحالات التحارب . . .» بمعنى إسقاط كل المطالبات . وهذا غير صحيح لأن المطالبات الفردية ، وكذلك الجماعية إذا كانت تنافي القانون الدولي ، لا تسقط باتفاق أو بمرور الزمن . هذا فضلاً عن عدم انطباق هذا القرار على حقوق اللاجئين التي صدرت في شأنها قرارات أخرى . ولن تسقط المطالبات الفلسطينية خلال فترة طويلة جداً من الزمن ، إلا عند تحقيقها وعندها يمكن إنهاء المطالبات . وقد يتبع ذلك

وليس قبله إنهاء الصراع الذي يعني حالاً من المودة والمحبة والتعاون ، وهذا يحتاج إلى قرن آخر على الأقل .

ويجب أن تحذر السلطة من فخ التعويض ، فالرأي الأسر - اميركي هو أن يتكون صندوق دولي تموله دول عدة من بينها دول الخليج (بدلاً من اسرائيل المستفيدة) لدفع مقابل تافه (حوالي ٢ في المئة من القيمة الحقيقية) تعويضاً عن الأملاك غير المنقولة (علماً بأن الوطن لا يباع) وعن المعاناة النفسية والخسائر الماد ية واستغلال الأرض لمدة ٥٠ عاماً (لا يدفع عنها شيء) ، وتسلم هذه المبالغ إلى السلطة والدول المجاورة (وهو غير قانوني لأن حق التعويض والمخالصة عليه حق فردي للاجىء ينتقل من جيل إلى جيل) مقابل توطين اللاجئين في بلادهم (اللاجئون يرفضون ذلك ، وكذلك الدول المجاورة مثلاً الأردن التي تقبل بمن عندها ولا تقبل المزيد) .

وإذا تمت مؤامرة التعويض فإن إسرائيل ستغنم ١٨ مليون دونم أراضي ، و ١٣ مدينة ومواقع ٥٣٠ قرية وشبكات طرق وسكك حديد ومطارات وثروات طبيعية ، مقابل مبالغ تافهة يدفعها الغير ، وتصبح الأوطان والأملاك والحقوق ملكاً شرعياً لإسرائيل بتوقيع أصحاب الحق أنفسهم . هذه الطبخة غير قانونية وغير أخلاقية ولا يمكن قبولها إطلاقاً .

يجدر بنا جميعاً أن لا نضيع دماء الشهداء الزكية هدراً وأن نتعلم من التجارب المريرة التي مرت بنا . وأهم الدروس التي ينبغي على السلطة بالذات الاستفادة منها هي :

١ - الاقتناع بأن قصة أوسلو من بدايتها إلى نهايتها هي قصة خداع ، وينبغي أن تنبذ بالكامل ، وتعود الأمور إلى حظيرة الشرعية الدولية . ويتبع ذلك أن يتقاعد مهندسو اتفاقية أوسلو ، ويتم اختيار فريق جديد للتفاوض والديبلوماسية والإعلام من الشباب المؤهل المخلص ، وأجزم أنهم كثر ورهن الإشارة .

٢ - تعبئة الطاقات الشعبية والأجنبية التي تساند حق العودة عن طريق شبكة عالية الكفاءة من جمعيات حق العودة ، التي تمثل جمهور اللاجئين في كل التجمعات .

٣ - التمسك بالشرعية الدولية كما سبق التأكيد عليه في قرارات الأمم المتحدة السابقة ، ورفض تذويبها أو الغائها تحت أي ظروف .

٤ - الاستفادة من زخم الانتفاضة بتكوين لجان ميدانية عالية الكفاءة لمناهضة الاحتلال الإسرائيلي في كل شارع وكل موقع وكل قرية ، وتوجيه أهدافها إلى إزالة الاحتلال وتحرير القدس وتنفيذ حق العودة ، ولا تتوقف من دون ذلك .

في هذه الحال ، من الطبيعي أن تزداد الدعوة إلى تجمع شعبي موحد للاجئين للدفاع عن حقوقهم المباشرة في العودة والتعويض معاً . وهذه الدعوة نضجت إلى حد أن ليس من المستبعد أن ينعقد قريباً مؤتمر شعبي عام يختص بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض ، وقد ينبثق من هذا المؤتمر انشاء «حزب العودة» الذي يدافع فيه أصحاب الحق المباشرين عن حقوقهم ، ويتعاونون في ذلك مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني الرسمي ، ومع الحكومات والجهات الدولية نحو هذا الهدف . وهو أمر واجب الأداء عاجلاً أو آجلاً .

ندوة اللاجئين وحق العودة

منتدى غسان كنفاني الثقافي

٢٠٠٠/٣/٢٦

كم يسعدني أن أرى هذه الوجوه الطيبة من أهلنا في فلسطين معظمهم من الجليل ، وكان من الممكن أن يركب الإنسان سيارته ويتجه من جنوب فلسطين إلى شمالها وفي خلال ساعة يزور أهله في الجليل (في لوبيه – قَدَس – الناصرة . . . وأماكن أخرى كثيرة) ، والآن تضطرنا الظروف أن نتقابل بعد خمسين عاماً أو أكثر من الشتات ، ونصل إليكم هنا بعد جولة طويلة تذهب بنا إلى القاهرة ولندن وواشنطن والخليج ، ثم نعود لنصل الصلة بأهلنا بعد هذا المسار الطويل . هذا من حيث الجغرافيا ، ولكن من حيث القلب ووحدة الحال فقد كانت هذه هي الرابطة التي لم تنفصم عراها على الإطلاق .

وقد سنت الشرائع الالهية والقانون الدولي وحتى طبيعة الاشياء أن الدفاع عن الوطن مشروع بجميع الوسائل ، وتاريخنا الطويل مثل على ذلك . هذا لا خلاف عليه لكنني أريد أن أحدثكم اليوم عن إحدى هذه الوسائل ، عن المعركة الحقوقية ، عن معركة التنوير ، عن معركة تعبئة الرأي العام ، وأوله رأيكم أنتم ، ويمتد هذا ليشمل الناس في سائر انحاء العالم ، الذي أصبح اليوم قرية صغيرة .

منذ عام ١٩٤٨ مرت خمسة حروب دامية وعدد لا يحصى من الغارات والاغارات ، وسقطت أنظمة وأغتيل زعماء في المنطقة المحيطة بفلسطين بعد النكبة . لم يسلم منها أحد على الإطلاق لهولها وكبرها . وتمثلت هذه النكبة بطرد غالبية الشعب الفلسطيني من أرضه واحتلال تلك الأرض وتدمير قراه ، وإزالة معالمه الثقافية والتراثية والجسمانية . إذن فرقوا بيننا وبين تاريخنا . التاريخ والجغرافيا أصبحا قطعتين منفصلتين . أريد أن أقول لكم أن القرن الماضي شهد أحداثاً كبيرة ومهمة ، فقد شهد العالم انتهاء الاستعمار الأوربي بآسيا وأوربا ، كما شهد القضاء على الفاشية والنازية ونهاية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ، هذه الشرور مجتمعة انتهت من معظم العالم إلا في فلسطين ، حيث اجتمعت فيها هذه الشرور من حيث أنها احتلال واستعمار وفصل عنصري . ومن الغريب أن العالم عندما تخلص من هذه الشرور وأوشكت شمسها أن تغيب ، يحصل في

فلسطين عكس هذا تماماً ، وما يحصل هو بدعم متواصل من الغرب . لو كانت هذه المذابح التي اقترفتها إسرائيل في فلسطين حادثة من حوادث الحرب ، لكان هذا حدثاً مكرراً في كثير من أنحاء العالم . ولو كان الطرد حادثة من حوادث الحرب لقلنا أيضاً أنها مكررة كذلك . ولكننا نعاني نحن من عملية مستمرة مخطط لها ودعمها يستمر كل يوم . والواقع حتى لو نظرنا بمنطق مجرد لن نجد مثيلاً لهذه النكبة التي حلت بنا ، فلم يحدث أن جاءت أقلية أجنبية إلى أرض وطن (معظمهم جاؤوا يسبحون في منتصف الليالي إلى شواطئنا) ثم تنشئ هذه القلة جيشاً وتطرد الأغلبية الوطنية من بلادها ، وتطلب منا اليوم أن نقبل ذلك . إنكم تعرفون حجم النكبة وقد عشتموه . لكنه بالمقاييس التي يمكن أن تقاس هو حجم كبير جداً : **٥٣٢** قرية ومدينة وعشيرة طرد أهلها ، أرضهم تساوي **٩٢**٪ من مساحة (إسرائيل) اليوم ، تبلغ مساحة هذه الأرض (**١٨و٥**) مليون دونم والذين تم طردهم من شعبنا هم **٨٥**٪ من أهل هذه الأرض المحتلة ، في حين بقي **١٥**٪ في فلسطين المحتلة التي يسمونها (إسرائيل) اليوم وأصبح عددهم اليوم مليون نسمة .

هل تتصورون ذلك؟ هل تتصورون أن ٧٠٪ من الشعب الفلسطيني لاجئون؟ لا تعتقدوا أنكم أنتم فقط اللاجئين ، يوجد ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في (إسرائيل) ، عددهم سنة ١٩٤٨ كان ٥٨ ألف وكانوا يأخذون معونة من الأنروا مثل معظمكم . ولكن أرادت إسرائيل أن تمسح هذه الظاهرة فأخذتهم على عاتقها وقالت للأونروا أنا أتكفل بهم وضاعوا في زحام ما تبقى من الشعب الفلسطيني . اليوم ٣٠٠ ألف ، فلسطيني يعني ثلث الموجودين هناك هم لاجئون وعندهم جمعيات ويطالبون بحق العودة . يرابطون على بعد كم أو اثنين من قراهم ويرون الغرباء يسكنون دورهم وهم ممنوعون عنها .

الفلسطينيون اليوم أين هم وما عددهم:

مجموع الفلسطينيون اليوم يتجاوز (٨,٢٥٠ مليون) نسمة منهم (٥ مليون) لاجئ ، تسمعون من الأونروا أن عددهم (٣,٨ مليون) إذا أين الباقي (١,٢ مليون)؟ الباقي لاجئون غير مسجلين . وهذا يمكن إثباته بمنتهى السهولة بالرجوع إلى الإحصاءات البريطانية وتطويرها إلى السنة الحالية ، وقد عملنا ذلك في كتاب «سجل النكبة» ووجدنا أن هناك مليون وربع فلسطيني هم لاجئون غير مسجلين ولا يذكرون في أي مكان .

من هذا المجموع العام للفلسطينيين هناك ٤٦٪ منهم يعيشون على أرض فلسطين

(الضـفـة ـ غـزة ـ أراضي ١٩٤٨) ، ويعـيش ٤٢٪ في دول الطوق ، أي أن ٨٨٪ من الفلسطينين جميعاً يعيشون على أرض فلسطين التاريخية أو في طوق حولها لا يزيد عرضه عن ١٠٠ كم . ماذا يعني ذلك؟ إنه يعني أن الشعب الفلسطيني وبعد ٥٢ سنة من التشريد لا يزال ملتصقاً بالأرض ، لا يزال قريباً منها ، لا يزال جغرافياً يطل عليها من وراء الحدود .

أما ما بقي من هذا المجموع (١٢٪) موجود نصفهم في البلاد العربية الأخرى (معظمهم في الخليج) والباقي في أوربا وأمريكا وأماكن أخرى . ويبلغ عدد هؤلاء الـ ١٢٪ حوالي المليون نسمة ، وهؤلاء لا يمكن أن يعيشوا في تلك البلاد لمجرد العطف على الفلسطينيين ولكن لأنهم يقومون بأعمال هامة . وهؤلاء المليون شخص بالمناسبة يستطيعون لو تمكنوا ليس فقط إعادة إعمار فلسطين كلها بل يستطيعون اعمار اليمن وليبيا والسودان مجتمعة ـ طبعاً لا أقصد هنا أنه فيمن تبقى من شعبنا الفلسطيني لا توجد كفاءات ، وإنما المقصود أن هذه كفاءات مصدرة إلى الخارج ، وممكن استعادتها وحتى الاستفادة منها في أماكنها . إذن حجم الجريمة التي وقعت على شعبنا ٥ مليون لاجئ ، ٧٠٪ من شعبنا الفلسطيني لاجئ ، أرض مسلوبة تقدر مساحتها بـ ١٨,٥ مليون دونم .

لا أريد الإطالة في موضوع كيف حدث هذا ، لأنه موضوع أصبح عالمياً ، ونسمع الآن عن المؤرخين الجدد وما يطرحون وكأنه كشف جديد ، بينما هو في الواقع اعتراف بعد خمسين عاماً بما كنا نقوله لهم على مدار هذه السنين . كنا نتحدث عن المذابح ، عن الطرد ، عن جرائم الحرب ، الآن صاروا يقولون أن بعض هذا صحيح أو صحيح قليلاً أو كثيراً ، وهذا طبعاً يدل على شيء . وهو أن إسرائيل بلغت في اعتزازها بقوتها أنها تستطيع أن تصرح بجرائمها ولا تخشى العقاب ، كما أنها ليست بحاجة اليوم لاختراع أكاذيب وأساطير كما كانت تحتاجها في السابق لتقول لأوربا أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض . الآن تعترف كما نعرف طبعاً أن هذه كذبة ولا يهمها الآن أن يقال أنها كذبة لأنها قبضت ثمنه . كانت تقول أن الفلسطينيين خرجوا بأوامر من البلاد العربية وهذا طبعاً كذب خالص ولم يثبت أي دليل عليه . الآن الدراسات التي عملناها تبين أن ٤٤٢ قرية يعني ٨٩٪ من القرى المهجّرة ـ خرجت بأعمال عسكرية مباشرة وأن ٥٠ قرية ـ ١٠٪ خرجت بما نسميه الحرب النفسية (إرهاب الناس وبث الذعر في نفوسهم من مذابح قادمة بحقهم) أي أن ٩٩٪ من مجموع القرى خرجت بحرب فعلية أو نفسية .

حق العودة مقدس وقانوني وممكن:

أ ـ حق العودة مقدس :

هو مقدس لأنه موجود في وجدان كل فلسطيني ، وأورد هذه القصة وفيها بعض الدلالة . لي صديق غربي ذهب للعمل في استراليا ، وهذا الصديق كان يعرف بعض اللغة العربية ، وفي يوم من الأيام سمع كلاماً باللغة العربية عند جيرانه ، فقابل طفلة صغيرة عمرها ست سنوات ، فسألها : أنتم عرب؟ قالت : نعم . قال لها : من أين أنت؟ أجابت الطفلة : أنا من اللد ، (وهي حفيدة لاجئ خرج من اللد) . فشعب مثل هذا لا يمكن أن يموت . يقول كاتب إسرائيلي اسمه داني روبنشتاين وله كتاب بعنوان (الناس الذين ليس لهم مكان) : «أعجب لهؤلاء الفلسطينيين ، فشعوب العالم كله تعيش في مكان ، أما هم ، الفلسطينيون ، فإن المكان يعيش فيهم» .

ب ـ حق العودة قانوني :

كيف هو قانوني؟ لا وعد بلفور ولا التوصية بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ولا اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ، ولا أي اتفاقيات سابقة تلزم الفلسطينيين بأي شيء ، فهم ليسوا طرفاً فيها . والتعاقد القانوني يلزم أن يوجد طرفان راضيان متعاقدان . والاتفاق يكون بالتراضي ، وهذا حتى الآن ليس موجوداً . ولا يكون التراضي إلا باسترجاع الحقوق ، واعتماد القانون الدولي لا قانون الغاب . حق العودة مكفول بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان المادة ١٣ منه التي تقول : كل إنسان له الحق أن يعود إلى بيته ووطنه . أيضاً حق العودة مرتبط بحق الملكية ، وحق الملكية لا يسقط بالتقادم ولا بالسيادة (سيادة دولة جديدة على المكان) ولا بالاحتلال ، وليست له مدة زمنية ، فهو حق مطلق . فحتى لو قبل المهزوم باتفاقية فإن ذلك لا يسقط حق الملكية ، فأجدادنا عاشوا على أرضهم وإن كان تحت حكم السلطان عبد الحميد ، والكبار بالسن منا عاشوا على أرضهم في فلسطين تحت ظل الانتداب البريطاني ولكن في أرضنا ، ولو افترضنا أننا بقينا في أرضنا تحت حكم عربي أو (إسرائيلي) أو تحت حكم من أي نوع فنحن على أرضنا ، إذاً الاحتلال وإعلان السيادة لا يلغي حق العودة إلى الملكية الخاصة .

كذلك إن حق العودة مكفول جماعياً بحق تقرير المصير ، وهذا الحق اعترفت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ، واعتبرت فيه أن حق تقرير المصير هو مبدأ قانوني ، وكلمة مبدأ

معناها أنه غير قابل للتصرف وليس موضع مفاوضة أو انتقاص منه بأي شيء ، وأيضاً هو ليس قراراً سياسياً أو حتى اتفاقاً بالتراضي . وحق تقرير المصير هو حق مطلق للشعوب . وفي حالة فلسطين اعتبرت الأمم المتحدة أن هذا الحق هو حق معلق في رقبة الفلسطينيين إلى أن يستطيعوا تنفيذه . وهناك أمثلة قانونية على ذلك . في ناميبيا مثلاً قررت محكمة العدل الدولية أن أهل ناميبيا لهم حق تقرير المصير حتى لو لم يكن ممكناً تطبيقه . إذن نستطيع القول بأن حق العودة مكفول للفلسطينين حسب القانون الدولي : أفراداً (حسب الميثاق الدولي لحقوق الإنسان والتي أصبحت قوانين وضعية في معظم بلدان أوربا وغيرها) ، وأيضاً جماعة (عن طريق حق تقرير المصير) .

ماذا عن القرار ١٩٤؟ ، أنتم تسمعون عن هذا القرار كثيراً وهو في الواقع قرار واحد لكنه مكون من ثلاث شعب ، أولها حق العودة : حق عودة كل شخص إلى بيته (دياره) وليس حق العودة إلى الضفة أو إلى جانب نهر الأردن ، بمعنى أنه تطبيق لحق الملكية الخاصة وهو حق مرتبط بالمكان الذي خرج اللاجيء منه أو الذي طرد منه . والمذكرة التفسيرية لقرار ١٩٤ واضحة كل الوضوح ، إذ تقول ان المقصود هو عودة كل لاجىء إلى نفس البيت ونفس الارض التي طرد منها . الشعبة الثانية لهذا القرار تقول بأنه إلى أن يتم ذلك فإن على الأمم المتحدة أن تتكفل بمعيشة اللاجئين ولهذا أنشئت الأونروا لكي تطعمهم وتعلمهم وتطببهم إلى أن يعودوا . أما الشعبة الثالثة للقرار فهي إنشاء هيئة التوفيق الدولية لتطبيق هذا القرار ووضع الآلية الكاملة لهذه العودة . ولا أريد الإطالة بتفاصيل هذا الموضوع لكنه يجب الإشارة إلى نقطة هامة في القرار تقول : يجب أن يسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية ممكنة . ما معنى ذلك؟ معناه أن هذه الفرصة تحققت في آخر موعد وهو ١٩٤٩/٧/٢٠ وهو تاريخ توقيع آخر اتفاقية مع سوريا وأولها مع مصر في ١٩٤٩/٢/٢٤ . إذن بعد هذا التاريخ لا يوجد مبرر لمنع عودتهم أي أنه بعد ٧/٢٠ فإن (إسرائيل) متهمة بمخالفة القانون الدولي ، وبالتالي يقع عليها حق التعويض عن كل ما جرى للفلسطينيين من ذلك التاريخ وحتى اليوم . وهذه نقطة مهمة جداً ، لأننا نسمع اليوم عن العودة أو التعويض وهذا كلام خاطئ والصحيح هو العودة والتعويض . لنتكلم قليلاً عن التعويض لأنه موضوع يدور في أذهان بعض الناس أو بعض الحكومات التي تقول أن العودة صعبة جداً ، فلنكتف بطلب التعويض . فما معنى التعويض؟! التعويض معناه إرجاع الشيء إلى أصله ، يعني كل ما خرب أو أصيب من أضرار وخسائر يعود إلى أصله ، وهو شقين : الأول خسارة مادية (الحرمان من حق العيش

في الوطن واستغلال الأرض والمزارع والحرمان وفرص العمل . . . الخ) . وبالمناسبة أذكركم أنه قبل عدة شهور في تشرين الثاني العام الماضي أصدرت هيئة الأمم المتحدة قراراً جديداً يؤكد ما سبق من قرارات ، ويقول فيه بالنص : أن اللاجئين لهم الحق في استعادة دخلهم عن أملاكهم طوال مدة الخمسين عاماً . وهذا مذكور وتكرر حتى ما بعد أوسلو ، وفرض القرار على كل الدول التي لديها معلومات ووثائق أن تظهرها لكي تثبت وتبين هذا الدخل وكيفية حسابه ، هذا في الشق الأول ، أما الثاني فهو المعاناة النفسية (التشريد ، تشتت الأسرة ، فقدان الهوية ، الآلام النفسية التي تعرض لها اللاجئون نتيجة التشتت في أنحاء الأرض . . . الخ) كل هذه الأشياء المرتبطة بالمعاناة النفسية لها نصوص وقوانين ومعروف كيف يمكن تقديرها ، وهي أيضاً حق لازم بالتعويض ، إذاً التعويض ليس بديلاً عن أرضنا ولن نبيع أرضنا ووطننا ، إنما بعد أن نعود إلى الوطن لنا الحق بالتعويض عن الخسائر والاضرار والمعاناة .

هناك بند آخر في التعويض ، وهو التعويض عن جرائم الحرب ، وجرائم الحرب ثلاثة :

* جرائم الحرب المباشرة (القتل ، التدمير ، النهب ، التطهير العرقي . . .) .
* الجرائم ضد السلام (وهي تدبير العدوان وتنفيذه) .
* جرائم ضد الإنسانية (مثل الاعتقال والطرد وأعمال السخرة) .

ومعلوم أن الكثير من أهل الشمال وخاصة الطيرة وما حولها تم أخذهم إلى قرية إجليل لكي يقضوا عدة شهور وربما سنوات ، وهم عمال سخرة (الآن اليهود يطالبون ألمانيا بعشرة بلايين مارك ألماني كتعويض لعمال السخرة اليهود فترة الحرب) فإذن يجب معرفة ما هو المقصود بالتعويض فأنت لا تبيع وطنك ، إنما هو أمر يغطي ما خسرته وهو ما يمكن أن يقاس بالمادة .

وحق التعويض فردي أيضا لا يجوز لأي هيئة أو سّلطة أن تستلمه بالنيابة عن المتضرر . ولا يسقط الحق في المطالبة به بتقادم الزمن .

وقد أجاز القانون الدولي للدول المتضررة أيضاً من تحملها اعباء اللاجئين أن تطالب إسرائيل بالتعويض نتيجة طردها آلاف اللاجئين متعدية بذلك على سيادة تلك الدولة .

لكن تعويض الدول ليس له علاقة بتعويض اللاجئين أنفسهم ، ولا ينتقص منه بأي شكل .

ومن يعتقد أن التعويض سيحل المشكلة فهو واهم . فاسرائيل ستطلب من دول

أخرى دفع مبلغ تافه بالنيابة عنها ، سيعدون به ولكن لن يدفعوه ولو دفعوا شيئاً فلن يعود على اللاجئين أنفسهم . وإسرائيل ستطلب شروطاً تعجيزية من كل لاجيء يطالب بالتعويض . وإسرائيل لن تدفع مقابل الخسائر والاضرار إنما مقابل التنازل عن الوطن ، عن الأرض والدار .

إذن إسرائيل تريد منكم صكاً شرعياً ببيع فلسطين كلها مجاناً أو شبه ذلك ، حتى تسقط كل مطالبكم وحقوقكم إلى الأبد .

ج ـ حق العودة ممكن :

وأعتقد أن الكثير لم يسمع عن هذا الموضوع لعدة أسباب . أول سبب أن هذا الكلام يثار في أوربا ويثيره اليهود وحتى الأوروبيون الذين يتعاطفون معنا ، يقولون نعم عندكم حق قانوني . . الخ ، ولكن إلى أين ترجعون ، فقد توزعت البلاد ويسكنها الآن ملايين الناس ، وكيف ستعرف مكانك إن ذهبت ، وأين يذهب اليهود ، هل نريد أن نخلق حالة لاجئين جديدة . . الخ ، من الأسئلة . أنا أريد أن أجيب عن هذا السؤال بعقلانية (ولا أقصد القول طبعاً أنه لو كان المكان مزدحم فلا نريد العودة أو أن هذا مبرر لعدم العودة) ، ولكن نقول أن هذا الادعاء الأوروبي غير سليم ، فلقد درسنا واقع ٤٦ إقليماً «فإسرائيل» مقسمة إلى ٤٦ إقليماً . ودرسنا كل منطقة ، كم يهودي يعيش فيها ، وكم فلسطيني ممن يعيشون هناك موجود فيها ، ولو عاد اللاجئون إلى أماكنهم ، كم يكون عددهم ، ووجدنا الآتي :

ـ ٨٠٪ من اليهود يعيشون في ١٥٪ فقط من مساحة (إسرائيل) وهي مساحة لا تتجاوز مليون وستمائة ألف دونم ، والتي هي نفس المساحة التي كانت تعتبر أرضاً يهودية عام ١٩٤٨ ، أي هم بقوا في نفس الأماكن التي عاشوا فيها ، وهذا المكان حول تل أبيب ، طبعاً توسعت كل هذه المنطقة وامتدت في شريط يمتد شرقاً إلى القدس وشريط آخر يمتد شمالاً إلى حيفا ، و هناك بعض النقاط حول طبريا .

ـ إذن أين باقي اليهود الـ ٢٠٪ . وجدنا أن ١٨ منهم يعيشون في عدة مدن لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ومعظمها مدن فلسطينية (أسدود ، عسقلان ، المجدل ، بئر السبع ، والناصرة) بينما الـ ٢٪ هم سكان الكيبوتز الذين يسيطرون ويحتلون ويفلحون أرضكم ، إنهم يحتلون مساحة مقدارها (١٧,٥ مليون) دونم بما فيها اراضي معسكرات الجيش وعددهم لا يتجاوز الـ (٢٠٠ ألف) شخص ، وهؤلاء يمنعون خمسة ملايين من العودة إلى

ديارهم . طبعاً هم يريدون الحفاظ على هذه الرقعة لكي يأتوا بالمزيد من اليهود ، أي أن أرضكم بمثابة أرض احتياط . من الكيبوتز خرج الكثير من قادة الجيش الإسرائيلي ، ولكن الكيبوتز اليوم يموت ، يموت في اتجاهين : أيديولوجي واقتصادي : فأيديولوجياً : كل اليهود الموجودين اليوم لا يريدون العيش في المزارع ، يريدون العيش في المدينة والأماكن المرفهة بعيداً عن التعاطي بالزراعة ، فهناك هجرة من الأماكن الريفية إلى المدينة فمثلاً خلال عشر سنوات (من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) كان معدل الذين دخلوا اللواء الجنوبي (٢٠ ألف) مهاجر سنوياً بينما معدل الذين خرجوا منه (٢١ ألف) مهاجر سنوياً ، إذاً هي في حالة تراجع ، أما إقتصادياً : فالإنتاج الزراعي بمجمله الذي تنتجه الكيبوتز والموشاف لا يتعدى ١,٨٪ من الناتج القومي الإسرائيلي ، وهذا أدى إلى أن الكثير من الكيبوتزات أفلست إقتصادياً ، رغم أنها استحوذت على أجود الاراضي وتستهلك ٧٠٪ من المياه في إسرائيل التي سرق معظمها من العرب وتُعطي لهم بسعر أقل من تكلفة النقل . هذه كارثة حقيقية لهم . وبالطبع أصبحت مثقلة بالديون ، آخر إحصاء ٥ بليون ، طبعاً الحكومة تدعمها بالأموال ، لكن الأوضاع الآن أصبحت غير قابلة للاستمرارية إذا كان هناك ٢٦٪ من المستعمرات منتجين والباقين غير منتجين ، فما الذي حصل؟! قرر عتاة الحكومة الصهيونية من أمثال شارون وايتان ، بيع أملاككم أنتم اللاجئين إلى يهود في الخارج ، فهم يأتون لكيبوتز أرضه مساحة مثلاً (٢٠,٠٠٠ دونم) ويأخذوا منه مساحة لا تزيد على ٢٥٪ ويعطوها لمقاول بناء كي يبني عليها عمارة بشقق كبيرة ويبيعوا هذه الشقق ليهود من الخارج (استراليا ، أمريكا مثلاً) وليس بالضرورة أن يكونوا إسرائيليين . هذا جعل هذه الأراضي غالية جداً ، فالأراضي التي في الوسط يبلغ سعر الدونم فيها مليون دولار وأحياناً يصل إلى مليوني دولار (طبعاً الأراضي الزراعية أقل سعراً) ، فيعطون لسكان الكيبوتز تعويض (لاحظوا كلمة تعويض) ، ويقولون لهم أنه من مقدار البيع نعطيكم ٢٥٪ ، فتصوروا عندما يُعطي المستأجر (كل سكان الكيبوتز مستأجرين بعقد لمدة ٤٩ سنة) نسبة ٢٥٪ ، من قيمة الأرض . هذا أحدث اضطراباً في «إسرائيل» ، لأنه فجأة أصبح بعض سكان الكيبوتز مليونيرية ، بينما الموظفين الذين يعيشون في تل أبيب يقولون نحن بالكاد ندفع الضرائب ، فكيف يصبح هؤلاء بهذا الغنى ، وصارت هناك محاولات لتقليص هذا الموضوع وتدارك آثاره .

ورداً على هذا الموضوع قمت بالكتابة أنا وغيري للجامعة العربية والأمم المتحدة عن هذه المخالفات القانونية ، لأنه ، نظرياً ، أراضينا في (إسرائيل) لا زالت تحت حراسة القيم

على أملاك الغائبين ولا يجوز التصرف بها ، وفعلاً في ١٦ أيلول ١٩٩٨ أصدرت الجامعة العربية قرارها بالطلب من الأمم المتحدة إرسال بعثة تقصي عن الحقائق ومنع التصرف بهذه الأراضي .

[كما أرسلت مذكرة أخرى في ٢٦ حزيران ٢٠٠٠ بسبب قراءة الكنيست لمشروع قرار ببيع أراضي اللاجئين] .

طبعاً تعرفون أن المياه مصدر حروب مع الدول العربية ، فكيف يتم هدر ٧٠٪ من المياه لصالح (٢٠٠ ألف) يهودي ، على أرض يملكها خمسة ملايين لاجئ ممنوعون من العودة إليها ، علماً بأن عدد هؤلاء الذين يستغلون أرضكم يساوي عدد المستوطنين في الضفة الغربية لا أكثر .

وقد عملنا دراسة أخرى تقول : لنتصور أنه تم إعادة جميع اللاجئين على مراحل .
أولاً لاجئي لبنان وسوريا يعودون إلى الجليل ، ثم أهل اللواء الجنوبي من الرملة إلى العقبة يعودون إلى نفس المكان ، فماذا وجدنا؟! لقد وجدنا أن عودة لاجئي سوريا ولبنان إلى الجليل لا تؤثر على كثافة السكان في المناطق اليهودية بالوسط سوى بـ ١٪ فقط ، وعودة جميع أهالي اللواء الجنوبي إليه يؤثر بـ ٦٪ فقط ، بل وأكثر من ذلك وجدنا أن عدد لاجئي لبنان وغزة مثلاً تساوي بالضبط عدد اللاجئين الروس الذين جاءوا في تسعينات هذا القرن . هذه كلها أمثلة على كذب الادعاءات الإسرائيلية .

لا تصدقوا إطلاقاً إن العودة غير ممكنة عملياً ، ولا تصدقوا مطلقاً أن أرضكم صعب العثور عليها أو معرفتها . لدينا سجلات عن أملاك الفلسطينيين كما لدينا الخرائط ، ومن الممكن إعادة واستشراف أي قطعة أرض فلسطين ، ماذا حصل فيها ، وأين هي موجودة ، توجد خرائط مفصلة لكل فلسطين فيها وصف لأدق التفاصيل في القرى ومكن مطابقتها على الأوضاع الحالية ومعرفة كل قطعة أرض .

ويقولون أيضا أن عودة اللاجئين ستغيّر الطابع اليهودي لإسرائيل . وهذا كلام ساقط من ناحية قانونية وديموغرافية واجتماعية . وليس لدينا وقت للإطالة فيه .

والآن ماذا بعد؟ أين نحن الآن من هذا الموضوع!؟

أول شيء : الوجدان ، يجب أن يستمر مملوءاً ومعبئاً بفلسطين بالوطن ، وثانياً يجب أن نستغل كل قوة قانونية أو إعلامية أو تنويرية لكي ندافع عن حقنا في العودة ، لماذا نقول ذلك؟

نحن لدينا طاقات كبيرة لم تستغل ، فكما ذكرت سابقاً لدينا مليون فلسطيني يملكلون كنزاً من الخبرات ، فالذين تركوا الكويت مثلاً عندهم خبرةتساوي ٢,٥ مليون سنة خبرة ، عندنا أيضاً في لبنان قوة قادرة على الحركة وهي قوة غاضبة ، وعندنا في سوريا أكثر من ثلث مليون ، وعندنا في الأردن مليونان أو أكثر . عندنا في مؤسسة الأونروا ٢٠ ألف وأربعمائة موظف (٩٩٪) منهم فلسطينيين ، عندنا شعب فتي ، ٥٥٪ من شعبنا عمرهم أقل من ٢٥ عاماً ، هؤلاء الذين قيل أنهم سينسون فلسطين هم من أشعلوا نار الانتفاضة .

نسبة الفلسطينيين الذين ولدوا في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ حوالي ١٢٪ ، أي عندنا حوالي ٨٨٪ لم يولدوا في فلسطين ، ولكن حماسهم واهتمامهم لم يفتر في السنوات الأربع الأخيرة وهذا دوركم لإبقاء الشعلة مضيئة .

عندنا شعب معطاء . صحيح أن ١٨٪ الآن مستفاد منهم فقط في القوة العاملة ولكن هذه الطاقة لا تزال موجودة ويمكن أن تصل إلى ٣٩٪ أي الضعف .

عندنا طاقات في المجال الإعلامي والاقتصادي ، وسأحدثكم الآن عن المجال الإعلامي لأنه سلاح القرن الواحد والعشرين . هنالك عنصران هامان صار الآن لهم دور في توجيه الشعوب في العالم . أول عنصر هو إنشاء ما يسمى بالـ N.G.O وهي الجمعيات غير الحكومية ، توجد الآن في العالم مئات الجمعيات التي تمثل الضمير العالمي (مثل : أطباء بلا حدود ـ المدافعون عن حقوق الإنسان ـ جميعات الحفاظ على البيئة ـ وغيرهم الكثير) هؤلاء أسميهم برلمانات موازية ، الشعوب عادة تشكل لنفسها مؤسسات شعبية تمثل ضمير الشعب ، ولكن هذه الجماعات الشعبية لكي تكون قوة مؤثرة يجب أن تجتمع وتتكاتف مع بعضها ، لماذا تجتمع؟! لو كنا نحن مئة شخص كل منا يعمل لوحده معناه أننا شخص واحد يقوم بعمل مكرر مئة مرة ، ولكن لو كنا المائة نعمل معاً لصارت قوتنا قوة مئة ، فكيف يتم ذلك؟ الآن هناك معجزة عالمية في الاتصالات هي الانترنت ، وهو جهاز رهيب لا يستطع أحد ، لا دولة ولا نظام ، أن يتغلب عليه .

سآتي لكم بأمثلة قام بها إخوتكم الفلسطينيين :

١ ـ جاءت مؤسسة الطعام السريع التي تسمى (بير غركنغ) لإنشاء فرع لها في الضفة الغربية ، فثاروا عليها لأن هذه أرض محتلة ولا يجوز أن يحدث ذلك بناءً على القانون الدولي ، فقاموا بالاتصالات بالإنترنت وعبأوا جهودهم في عدة بلاد وأمطروا هذه الشركة وكلينتون وباراك وكل من له صلة بعشرات من الرسائل فأوقفوا هذا

العمل .

٢ ـ شركة بينتون التي كانت تريد إقامة مصنع نسيج تستخدم فيه العمال الفلسطينيين بسعر رخيص وتعود على (إسرائيل) بالمداخيل العالية (وهذا المصنع كذلك كان مزمعاً إنشاؤه في الضفة الغربية) هو أيضاً أمطروه بالرسائل فأوقفوا ذلك .

٣ ـ أيضاً والت ديزني التي كانت ستكتب (القدس عاصمة إسرائيل الأبدية) قام أخوتكم في أمريكا بجهد ممتاز ولكن للأسف أجهض بسبب تدخل بعض الجهات العربية .

٤ ـ كذلك مثلاً في ٢٤ تشرين الثاني الماضي قام أخوتكم بحشد جهودهم للتأثير على مجلس العموم البريطاني وصار كل واحد يعيش هناك (ليس بالضرورة أن تكون جنسيته بريطانية) يتصل بنائب في البرلمان ويسأله ماذا عملت للاجئين الفلسطينيين؟ وجمعوا عدة مؤسسات خلفيتها مختلفة ولكنها مؤيدة لفلسطين (بعضها فلسطيني ، وآخر عربي أو إسلامي أو بريطاني مؤيد) . المهم أنه صار هناك توحيد الهدف المشترك وهو حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة فاتفقوا على ذلك وتم تحديد يوم كامل في مجلس العموم البريطاني وكان هناك خطاب رئيسي ألقاه فلسطيني عن حق العودة ، وتم توزيع الخطاب على جميع أعضاء البرلمان ، وأصبح وثيقة ، وبعده بيومين تم عمل مناظرة في البرلمان وقام (١٣٣) نائب في البرلمان بالتوقيع على حق اللاجئين في العودة ، هذا طبعاً ثلث البرلمان ، ولكن نحن قبلاً كان عندنا صفر .

٥ ـ في شهر شباط الماضي عقدت الجمعيات الأوربية والجمعيات الفلسطينية في السويد وبرلين وباريس مؤتمراً في بروكسل وجمعوا له خبراء القانون الدولي كي يحددوا كيفية الصياغة القانونية للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين وهو مشروع طويل جداً لا زالوا مستمرين فيه .

٦ ـ في آخر آذار الحالي قامت المرأة الفلسطينية بعقد مؤتمر كبير في القاهرة لتثبيت حق العودة ودعوا له الكثير من الشخصيات وسيكون له تأثير كبير ذلك .

٧ ـ في الناصرة قام اللاجئون (كما يسمونهم المهجرين) في ١١ آذار بمسيرة كبيرة بدأت في الناصرة وكافة المناطق المحيطة كي يطالبوا بحق العودة (يعني هؤلاء في إسرائيل يطالبون بحق العودة) .

٨ ـ في بوسطن بأمريكا سيعقد مؤتمر كبير في ٨/ نيسان الماضي وسيحضره فلسطينيون

كثيرون وعدد من الفعاليات والشخصيات المعروفة مثل إداور سعيد ، روبرت فيسك ، نعوم تشومسكي ، ألين غريش ، ونورمن فرنكشتاين الذي يدحض كل مقولات المؤرخين الجدد . وسيحضره أكثر من ١٠٠٠ شاب وشابة أصولهم عربية فلسطينية .

٩ ـ هناك مؤسسة أنشأها بعض الشبان والشابات في أمريكا وأسمها المجلس الفلسطيني لاستعادة حق العودة واستعادة الممتلكات وعينوا البرفسور روبرت بويل كخبير قانوني لها في القانون الدولي .

١٠ ـ مجموعة أخرى قامت بإجراء تحقيق في مجزرة قانا وتتبعوا قضية شخصين أو ثلاثة من الضحايا اللبنانية وقاموا بتوكيل محامي عنهم لكي يرفعوا قضيتهم لمحكمة جرائم الحرب الدولية وستعرض عليها قريباً ، قاموا بعمل جبار للحقيقة ، وفي مثل هذه القضايا يكفيك أن تثبت حالة واحدة موثقة تماماً .

١١ ـ في جامعة بيرزيت أنشئت لجنة لتسجيل جرائم الحرب . وقبل فترة قصيرة حصلنا من الأمم المتحدة على التقارير الداخلية لمراقبي الهدنة لعامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، والتي كانوا يرسلونها لرؤساهم ، وهو ملف ضخم فيه الكثير من المعلومات عن مجازر وجرائم الحرب لدرجة أن هنالك تقريراً مثلاً من ضابط أمريكي (الكابتن هندرسون) يكتب للجنرال رايلي الذي كان رئيس مراقبة الهدنة ، يقول له فيه : المذابح والجرائم كثيرة ونحن غير قادرين على التحقيق والمتابعة فيها ، فهذا الموضوع مهم جداً لأنه يكفي إثبات حادثة أو اثنتين حتى يسقط الإدعاء الإسرائيلي بأنهم أناس يعيشون في وطنهم وجاءهم أغراب من الخارج وهم العرب لمحاربتهم ، يعني قلبوا الحقيقة . فالرأي العام العالمي مهم جداً .

خلاصة الموضوع:

يجب ألا نهمل واجب التعبئة الشعبية ، يجب أن يكون لدينا جماعات تدعو إلى حق العودة ، فهذا حق أساس ونحن هنا لا نتكلم سياسة ، نحن بكل بساطة نريد العودة إلى بيتنا وهذا حق أساسي . وهو أعلى من أي حق سياسي . وعند طرحه على العالم لا أحد يستطيع أن يعارضنا أو يجادلنا فيه . لا يستطيع أحد أن يجادل في حق شخص يريد العودة إلى بيته . يجب عمل تجمعات لحق العودة في كل تجمع فلسطيني يتواصلون معاً ويتبادلون أخبارهم وعملهم . وهناك فكرة بدأت قبل ٤ سنوات ودخلت الآن حيز التنفيذ هي إنشاء هيئة أرض فلسطين بحيث تتكون هناك جمعية عامة تضم بحدود (١٥٠٠ عضو) أي حوالي (٣ أعضاء) عن كل قرية ومدينة من فلسطين لكي يمثلوا هذا الحق أمام المجتمعات الدولية . وهذه الهيئة ليست سياسية ، وإنما تمثل أصحاب الحقوق أنفسهم . ومثلها جمعيات يهودية تطالب بحقوقهم في أوربا وفي البلاد العربية . وحتى ضحايا طائرة لوكربي عملوا لهم جمعية . نحن أولى من هؤلاء جميعاً .

الآن أريد أن أختم حديثي بالآتي :

- لا تجلسوا في انتظار الفرج لأنه كفانا نصف قرن من الانتظار .
- لا تتطلعوا إلى معجزة إلهية تهبط عليكم بحق العودة وانتم جالسون .
- لا تنتظروا من دول العالم وخاصة العالم الغربي أن ينقذكم لأنه طوال الوقت كان يعمل ضدكم ، ولا تتطلعوا إلى دولة عظيمة لتكتشف فجأة أن لها مصلحة عندكم فتهب للدفاع عنكم كما دافعت عن صربيا والبوسنة وعن تيمور الشرقية وحتى الكويت . . . الخ .
- انظروا إلى أنفسكم أولاً قبل الآخرين ، وانظروا إلى أفئدتكم لتعقد العزم على إرجاع الحق ، وانظروا إلى عقولكم لكي تضع لكم الخطط التي تساعدكم على تقدير العقبات ، ليس لليأس منها ولكن لتحدد كيفية التغلب عليها . لا تيأسوا لان الشعوب تبقى وقادتها الصالحون والطالحون زائلون . وأقول لكم في الختام إننا نعود إلى الوطن فقط عندما نستحقه .

نبذة عن المؤلف

عضو سابق في المجلس الوطني الفلسطيني
مؤسس «هيئة أرض فلسطين»
مدير مشاريع تنمية وانشاءات إقليمية
باحث في شؤون اللاجئين وأرض فلسطين ، وله أكثر من خمسين بحثاً بالعربية والانجليزية وثلاثة كتب ومنشورات هي :

- خريطة فلسطين : مواطن الفلسطينيين التي هُجّروا منها عام ١٩٤٨ ، بالعربية والانجليزية .
- سجل النكبة ١٩٤٨ : سجل القرى والمدن التي احتلت وطرد أهلها اثناء الغزو الإسرائيلي عام ١٩٤٨ ، بالعربية والانجليزية .
- حق العودة مقدس وقانوني وممكن ، بالانجليزية .

والمنشورات الثلاثة من توزيع : مركز العودة الفلسطيني ، لندن .
وموقعه www.prc.org.uk ، الاتصال : info@prc.org.uk

حقّ العودة
مقدّس وقانونيّ وممكن

« حقّ العودة مقدّس وقانوني وممكن » أصبح شعاراً وطنيّاً للفلسطينيّين في الوطن والشتات .

هو مقدّس لدى كلّ فلسطينيّ ، وقانونيّ حسب الشرائع الدوليّة . لكنّ الإحباط الّذي أصاب الناس بعد اتّفاقيّة - أو خدعة أوسلو - أدّى إلى شكّ الكثيرين في أنّه ممكن .

هذا الكتاب يبيّن ، بأسلوب علميّ رصين ، أنّ العودة ممكنة من ناحية عمليّة ، وذلك بعد دراسة فاحصة للسكّان والجغرافيا والأرض والمياه والزراعة ، ويبيّن كذلك أنّ محاولات إسرائيل لتضليل الرأي العامّ ما هي إلاّ وسيلة للاحتفاظ بالأرض الفلسطينيّة ، وطرد أصحابها الشرعيّين في أكبر عمليّة تنظيف عرقيّ في التاريخ الحديث ؛ كما يبيّن خدعة « التعويض » في المفهوم الإسرائيليّ ، ويبيّن المعنى القانونيّ السليم للتعويض ؛ كذلك يكشف أنّ مشاريع « التوطين » ما هي إلاّ استمرار للسياسة الصهيونيّة في التنظيف العرقيّ بأسلوب مقنع . ويحشد معلومات جديدة عن معنى النكبة ، وما آل إليه مصير أرضنا في فلسطين بعد طرد أهلها منها ، ومصير الأراضي في المناطق المنزوعة السلاح .

والكتاب مجموعة من أبحاث المؤلّف نشرت بالعربيّة والإنجليزيّة في محافل عربيّة ودوليّة من بينها الأمم المتّحدة ومجلس العموم البريطانيّ والكونجرس الأمريكيّ والاتّحاد الأوروبيّ .

قراءة هذا الكتاب تنوير لكلّ لاجئ ، وفائدة لكلّ مختصّ ، وضرورة لكلّ صانع قرار .

